



مركز بحوث التراث
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز توثيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

المجلد الثاني

محققه وعلوه عليه
الدكتور رمضان عبد التواب
رئيس قسم اللغة العربية بأبج عيسوي
والشيخ السابون في الكلية

الطبعة الثانية

مطبعة مركز بحوث التراث

(١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

١٢

دار الكتب والوثائق القومية

١٢

١٨

١٠

٣

شرح كتاب السيرة

لأبي سعيد السيراني

المتوفى سنة ٥٣٦٨



رَازِ الْكِتَابِ وَالْوَلَدِ الْقَوْمِيَّةِ

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيدي

لأبي سعيد السيرافي

(٣٦٨ هـ)

الجزء الثاني



محققه وعلو عليه

الدكتور رمضان عبد التواب
رئيس قسم اللغة العربية بأداب عين شمس
والعميد السابق للكلية

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

سيبويه، عمر بن عثمان بن قمبر، ٧٦٥ - ٧٩٦.
شرح كتاب سيبويه / لأبي سعيد السيرافي؛ حققه
وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب . ط 2 . - القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، 2008
مج 2 ؛ 29 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 4 - 0561 - 18 - 977

١ - اللغة العربية - النحو

أ . السيرافي، حسن بن عبد الله بن مرزيان، ٧٩٧ - ٩٧٩

(شارح).

ب . عبد التواب، رمضان (محقق ومقدم ومعلق)

ج . العنوان

١، ٤١٥

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/١١٢٥٢

I.S.B.N. 977 - 18 - 0561 - 4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

كان المفروض أن يظهر هذا الجزء مع ثلاثة أجزاء أخرى من شرح السيرافي على كتاب سيويه ، في غضون عام ١٩٧٢ م ، فقد تم الاتفاق بيني وبين الزملاء الكرام : الدكتور محمود حجازي ، والدكتور فهمي أبو الفضل ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، على تحقيق هذا الكتاب العظيم ونشره في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . وبعد أن وافق على ذلك الدكتور السيد محمود الشنيطي رئيس الهيئة العامة للكتاب آنذاك ، بدأنا العمل في تحقيق الكتاب في أواخر عام ١٩٦٩ م ، فجمعنا مخطوطاته المختلفة من شتى مكتبات العالم ، وقدرنا الكتاب في ثمانية عشر جزءاً وجزأين للفهارس ، وعقدنا العزم على إخراجه في خمس سنوات ، في كل سنة أربعة أجزاء . ووضع مركز تحقيق التراث تحت تصرفنا كل الإمكانيات المتاحة ، لإنجاز هذا العمل الضخم في الزمن المقرر له ، كما عمل مع اللجنة الرباعية فريق من مساعدي الباحثين ، تحت إشراف مدير المركز المرحوم الدكتور طه الحاجري .

وفي أواخر عام ١٩٧١ م ، أنهيت تحقيق هذا الجزء الثاني ، كما فرغ الدكتور فهمي أبو الفضل من تحقيق الجزء الثالث ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم من تحقيق الجزء الرابع . أما الجزء الأول فقد تركه الدكتور محمود حجازي وسافر في إعارة إلى الكويت ، وأعجله سفره هذا عن إتمام تحقيق هذا الجزء ، وبعد سفره بقليل توفي إلى رحمة الله الدكتور فهمي أبو الفضل ، ووجدتني مضطراً أنا والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، إلى ترك ما في أيدينا من أعمال ، والجلوس لأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة ، في سبيل إنجاز تحقيق الجزء الأول من الكتاب ، بإلحاح شديد من رئيس الهيئة ، حتى يمكن البدء في نشر الأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب دفعة واحدة ، حسب وعده لنا في ذلك الزمان السحيق .

ومضى عام آخر ، أنجزت فيه تحقيق قدر كبير من الجزء الخامس ، كما أخذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم في تحقيق الجزء الثامن من الكتاب . ثم سافر كلانا في إعارة إلى السعودية في أواخر عام ١٩٧٢ م ، وكنت أتردد على الهيئة في كل صيف ، لأرى كيف تنتقل الأجزاء الأربعة الأولى من خطة إلى خطة ، ومن مكتب مسئول إلى عهدة مسئول آخر ، مع الموعد تلو الموعد يبعث الكتاب من مرقده ، ونفض غبار النسيان عنه . كما تعلل بعضهم بأن الهيئة لا يمكن أن تنشر كتاب سيبويه بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، وشرحه للسيراني بتحقيقنا في وقت واحد ، وظلت هذه التعللات على لسان المسؤولين ردحاً من الزمن ، حتى نفضت الهيئة يدها من كتاب سيبويه ، وتركت إكمال نشره لبعض مكاتب القطاع الخاص ، وتولى رئاسة الهيئة الزميل الكريم الدكتور عز الدين إسماعيل ، وحين علم بقصة الكتاب ، أمر بأن يدفع به إلى المطبعة على الفور .

وهنا كانت المفاجأة ؛ إذ اختفى الجزء الأول من الكتاب المحقق ، من الهيئة ولم يظهر له أثر . وكان من الممكن أن يقف هذا اللغز المحير للعقول أمام صدور الكتاب ، لولا أن الله تعالى كان قد ألهمني أن احتفظ منه بصورة على ميكرو فيلم ، عندما سلمت أصوله للمركز في عام ١٩٧٢ م ، فأخرجته من مكتبي في منزلي ، ليكبر على ورق بالهيئة ، وهنا كانت المفاجأة الثانية ، إذ اكتشفت أن بالفيلم حوالى أربعين صفحة بيضاء ، أهمل المصور في التقاطها من الأصول ، فجلست حوالى شهر لإكمال هذا الخرم ، واستدراك ذلك الخطأ في التصوير ، حتى صدر الجزء الأول بعد لأى في عام ١٩٨٦ م .

وحملت بعض نسخه إلى الزميل الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، وكان لداء العضال قد ألزمه الفراش لعدة شهور ، ففرح به غاية الفرح ، وتمنى أن يخرج في حياته الجزء الرابع ، الذى انفرد هو بتحقيقه ، ولكن الأمانة لم تتحقق ؛ إذ لقي ربه الكريم بعد ذلك بأسابيع ، أسكنه الله فسيح جناته ، ورحمه رحمة واسعة .

وما كان لهذا الجزء الثانى أن يرى النور ، لولا همة الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، وعناية الأستاذ على عبد المحسن مدير المركز ولجنة السيرافى السابقة والحالية وأخص بالذكر السادة الدكتور عبد المجيد دياب ومرزوق على إبراهيم وسيد على حسين ومصطفى موسى ، لعنايتهم بتصحيح تجارب هذا الجزء ومتابعة شئون إخراجه على هذا الوجه المرضى . فإلى هؤلاء جميعاً أتوجه بخالص الشكر والتقدير . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

منيل الروضة في ١٥/١٢/١٩٨٨ أ.د. رمضان عبد التواب

[الأفعال الخمسة]^(١)

قال سيبويه^(٢) : اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة ، علامة للفاعلين ، لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ؛ لأنك لم ترد أن تثني « يفعل »^(٣) هذا البناء ، فتضم^(٤) إليه « يفعل »^(٥) آخر ، ولكنه^(٦) إنما ألحقته هذا علامة^(٧) للفاعلين ، ولم تكن مُنَوِّنة ولا تلزمها^(٨) الحركة ؛ لأنه يدركها الجزم والسكون ، فتكون الأولى^(٩) حرف الإعراب ، والثانية^(١٠) كالتنوين ، فلما^(١١) كانت حالها^(١٢) في الواحد ، غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن^(١٣) بمنزلة ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون ؛ ليكون^(١٤) له في التثنية علامة للرفع^(١٥) ، كما كان في الواحد ؛ إذ مُنِعَ حرف الإعراب ، وجعلوا النون مكسورة كحالتها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب^(١٦) ؛ إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم .

(١) من هامش ب .

(٢) بولاق ١ / ٥

(٣) في ح « أفعل » .

(٤) في ت « وتضم » .

(٥) في بولاق ، دس « يفعل » .

(٦) في بولاق دت « ولكنتك » .

(٧) كلمة « علامة » ساقطة من ح دس .

(٨) ح « يلزمها » .

(٩) بولاق « الأول » .

(١٠) بولاق « والآخر » .

(١١) هارون ١ / ١٩ « فكما » .

(١٢) بولاق « كان حال يفعل » .

(١٣) بولاق « لم يكن » .

(١٤) د ، بولاق « لتكون » .

(١٥) في ق وبولاق « علامة الرفع » وفي ت « علامة في الرفع » !

(١٦) هارون ١ / ١٩ « الإعراب » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع : لأن المثنى والمجموع هو الذى يدخل فى نوع يشاركه فيه غيره ، فيشتمل النوع على آحادٍ منكورين ، فتضم بالثنية واحداً من النوع إلى آخر منه ، وتضم بالجمع واحداً من النوع ^(١) إلى أكثر منه . كقولك : رجلٌ ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان ^(٢) وأفراس ، وليس الفعل كذلك . لأن اللفظ الواحد من الفعل يُعبر به عما قلّ منه ^(٣) وكثُر ^(٤) ، وما كان لواحدٍ ولجماعة ^(٥) . كقولك : « أَكَلَ زَيْدٌ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، فيجوز أن يكون [أَكَلَ لُقْمَةً] ويجوز أن يكون أَكَلَ مراراً ويجوز أن يكون [ضَرَبَهُ مَرَّةً] ويجوز أن يكون ضربه مراراً ؛ وكذلك تقول : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « قَامَ الزَّيْدَانِ » و « قَامَ الزَّيْدُونَ » . ولو كان الفعل مثنىً فى قولك : « الزَّيْدَانِ قَامَا » ومجموعاً فى قولك : « الزَّيْدُونَ قَامُوا » : لأنَّ فِعْلَ كُلِّ واحدٍ منها غيرُ فعلِ الآخر ، لجاز أن يقال : « زَيْدٌ قَامَا » و « زَيْدٌ قَامُوا » إذا كان قد قام مرَّتين أو مراراً ، فإذا صح أن الفعل لا يُثنى صح أن الألف التى ^(٦) تلحقه فى الثنية ، والواو التى تلحقه فى الجمع ، لغير ثنية الفعل وجمعه .

وزعم ^(٨) سيبويه أن الألف والواو ^(٩) قد يكونان مرَّةً اسمَ المضمَرَيْنِ والمضمَرَيْنِ ، وقد يكونان مرَّةً حرفين دالَّين على الثنية والجمع ، فإذا قلت : « الزَّيْدَانِ قَامَا . » فهذه

(١) « من النوع » ساقطة من د .

(٢) د « وفرسان وفرس » .

(٣) « منه » ليست فى د .

(٤) ق « وتكثر » تحريف .

(٥) ما أثبتناه من س . وفى ت . « وجماعة » . وفى باقى النسخ « لجماعة » بغير الواو .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٧) « التى » ساقطة من ق .

(٨) ح دس « فزعم » .

(٩) س « واللام » تحريف .

الألف اسمٌ ، وهى عنده ضميرُ الزَّيْدَيْنِ المذكورين فإذا^(١) قلت : « الزَّيْدُونَ قامُوا » ، فهذه الواو هى اسمٌ وهى ضميرُ الزَّيْدَيْنِ ، وإذا قلت : « قامَا أخواك » فهذه الألف [هى^(٢)] حرف وليست باسم ، دخلت علامة مؤذنة بأن^(٣) الفعل لفاعلين ، وكذلك إذا قلت : « قاموا إخوتك » ؛ فإن الواو حرفٌ ، دخلت مؤذنة بأن الفعل لجماعةٍ ، ومثل الألف والواو فى التثنية والجمع : النون لجماعة المؤنث والياء للمؤنث المخاطبة ، تقول : « الهنداتُ قمن » فتكون النون ضميرَ الجماعة وهى اسم ؛ « وقمن الهنداتُ » فتكون حرف علامةٍ ، والياء فى المخاطبة للمؤنث لا تكون إلا ضميراً ، كقولك : « قومى » للمرأة ، و « انطلقى » و « هل تذهبين » . وهذه الياء كثيرٌ من النحويين يذهبون إلى أنها علامةٌ بمنزلة التاء فى قولك : « قامت » .

وسيبويه يذهب إلى أنها ضميرٌ فى آخر الكتاب ، فى : « باب الأبنية^(٤) وغيرها^(٥) » .
والذى يدل على ما ذكرنا من حكم^(٦) هذه الحروف فى كلام العرب وأشعارها ، قولهم « أكلوني البراغيث » وقول الشاعر :

يلوموننى فى اشتراء النخيل ل أهل فكلهم يعذل
وأهل الذى باع يلحونه كما لحى البائع الأول^(٧)

(١) د ت س « وإذا » .

(٢) زيادة من ت س .

(٣) ت « أن » .

(٤) ح س « القوافى » .

(٥) « وغيرها » ليست فى ت .

(٦) كلمة « حكم » ساقطة من د .

(٧) البيهتان فى شرح التصريح ٢٧٦/١ لأمية ، وقال الشنقيطى فى الدرر اللوامع ١٤٢/١ « ولعله ابن أبى الصلت » والأول فى ديوان أمية بن أبى الصلت ق ٧/٧ ص ١٦ عن بعض كتب النحو . وهو غير منسوب فى شرح الأشموى ٤٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٣ : ٧/٧ والعينى على الخزانة ٤٦٠/٢ وقال عنه فى شرح شواهد المغنى ٢٦٥ : « قال العينى : لم أقف على اسم قائله ... قلت : عزاه السخاوى فى المفصل إلى أحيحة بن الجلاح ، وأورده بلفظ : قومى فكلهم يعذل » . وقال ابن الدهان فى الغرة : يرويه الفراء بالميم : ألوم ، والبصرى يرويه باللام : يعذل » .

وقال آخر:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ^(١)

وقال الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَانِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(٢)

فهذه الحروف عند سيبويه في وقوعها أساء مرة وحروفاً^(٣) مرة بمنزلة التاء في قولك : « قُلْتُ » و « قَالَتْ » ، فالتاء في « قُلْتُ » اسمُ المتكلم ، والتاء في « قَالَتْ »^(٤) علامة تؤذن بأن^(٥) الفعل للمؤنث^(٦) . وقد قال أبو عثمان^(٧) وغيره من النحويين : إن الألف في « قَامَا » ، والواو في « قَامُوا » حرفان لا يدلان^(٨) على الفاعلين والفاعلين المضمرين ، وأن الفاعل^(٩) في النية ، كما أنك إذا قلت : « زَيْدٌ قَامَ » ففي « قَامَ » ضمير في النية ، وليست له علامة ظاهرة^(١٠) ، فإذا ثنى وجمع فالضمير أيضا في النية ، غير أن له علامة .

(١) البيت لعمر بن ملقط الطائي وهو شاعر جاهلي (انظر معجم الشعراء للمرزباني ٥٧ ومن سمي عمرو بن الشعراء ٢٠) في المعنى على الخزاعة ٤٥٨/٢ وشرح شواهد المغني ١١٣ في ١٢ بيتا وهو له كذلك في شرح التصريح ٢٧٥/١ وغير منسوب في مغني اللبيب ٣٧١/٢ وابن يعيش ٨٨/٣ وفيه « واعيه » تحريف وصدره في شرح شواهد المغني ٢٦٧ وفي ح س « فأولى فأولى » تحريف .

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٠ وسيبويه والشتنمري ٢٣٦/١ والخزاعة ٣٨٦/٢ : ٣٨٨/٢ وابن يعيش ٨٩/٣ : ٧/٧ والدرر اللوامع ١٤٢/١ واللسان (سلط) ١٩٣/٩ وغير منسوب في الخزاعة ٥٥٤/٤ وفي ت « وكان ديانى » .

(٣) دت « أساء مرة وحروفا » .

(٤) ما أثبتناه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قامت » .

(٥) د ت س « أن » .

(٦) ت س « لمؤنث » . وفي ق : « بأن المؤنث » تحريف .

(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، شيخ المبرد ، توفي سنة ٢٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٢٤٦/١ وهامشه .

(٨) كلمة « لا » ساقطة من ح د ت س .

(٩) في ح « الفاعل المضمر » .

(١٠) ح د ت س « وإذا » .

قال أبو سعيد : القول فيه عندي ما قاله ^(١) سيبويه : وذلك أنه لا خلاف بينهم أن التاء في « قُمْتُ » هي اسمُ المتكلم وضميره ، وقد يكون للمتكلم فعلٌ لا علامة للضمير فيه ، كقولك : « أنا أقومُ » ، و « أذهبُ » ، فإذا جاز أن يكون له فعلان ، أحدهما يكون ^(٢) ضميره في النية ، وهو : « أقومُ » ، و « أذهبُ » ، والآخر يتصل به ضميرُ المتكلم ، وهو : « قُمْتُ » ، و « ذهبتُ » ، جاز أن يكون ذلك في الغائب ، وأيضاً فإنك إذا قلت : « زيدُ قامَ ، والزَّيدانِ قامَا » فقد حَلَّتْ هذه الألفُ والضميرُ الذي في « قامَ » محلَّ « أبوه » إذا قلت : « زيدُ قامَ أبوه » ، فلما حلَّ محلُّ ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً .

فإن قال قائل : لم كان الواحد المضمَرُ المرفوعُ بلا علامة لضميره ، كقولك : « زيد قام » والاثنتان والجماعة بعلامة ^(٣) ، كقولك : « الزَّيدانِ قامَا » و « الزَّيدون قاموا » و « الهنْدَاتُ قُمنَ » ؟

فإن الجواب في ذلك أن الفعلَ معلومٌ في العقول أنه لا بُدَّ له من فاعل ، كالكتابة التي لا بُدَّ لها من كاتب ، وكالبناء ^(٤) الذي لا بُدَّ له من باني ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء منه من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعِلُ ^(٥) لا محالة ، ولا يخلو منه الفعل ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلما لم يخلُ الفعلُ من واحد ، لم يُحتَجَّ إلى علامة له ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتاج إلى علامة .

(١) د : « ما قال » وفي ح س : « القول فيه ما قاله سيبويه عندي » .

(٢) ق : « أن يكون » . وفي ح س : « أحدهما فيه ضميره » .

(٣) ما أثبتناه من ح س . وفي سائر النسخ : « بلا علامة » تحريف .

(٤) في ق ي : « كالبناء » بغير الواو .

(٥) في هامش د : « الفاعل » .

فإن قال قائل : إذا جعلت الألف والواو والنون في : « قَامَا أَخَوَاكَ » ^(١) و « قَامُوا إِخْوَتَكَ » و « قُمْنَ الْهِنْدَات » علامة تؤذن بعدد الفاعلين ، كما جعلت التاء في : « قَامَتْ هِنْدٌ » مؤذنة بالتأنيث ، فلم لا يكون الاختيار « قَامَا » ^(٢) أخواك ^(٣) ، كما كان الاختيار « قَامَتْ هِنْدٌ » ولا يحسن « قَامَ هِنْدٌ » ؟ .

فالجواب في ذلك أنها يفترقان ؛ لعلل منها : أن التأنيث لازم للاسم ، موجود فيه ، وليست التثنية كذلك ؛ لأنها قد تفارق الاسم فيصير إلى ^(٤) الواحد ^(٥) فللزوم التأنيث لزمت علامته ؛ ولزوال التثنية لم تلزم علامتها .

وعلة أخرى : أن علامة التأنيث لا تمنع ضمير الاثنين . كقولك : « الهندان قَامَتَا » ، وعلامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين وتشبهه ^(٦) ، فكان ^(٧) مالا يمنع شيئا من تصاريف الكلام أولى بالزوم مما يمنع .

وعلة أخرى : وهو ^(٨) أنك إذا قلت : « قَامَا أَخَوَاكَ » جاز فيه أن تكون ^(٩) الألف علامة ، وجاز أن تكون ^(١٠) خبراً مقدماً ، وأن يرتفع « أَخَوَاكَ » بالابتداء ، فيكون التقدير « أَخَوَاكَ قَامَا » ، فلما كان في تقديم علامة الاثنين والجماعة ما ذكرناه ^(١١) من اللبس ، لم

(١) في ق : « أخواتك » تحريف .

(٢) ما أثبتناه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قام » تحريف .

(٣) في ح : « الأخوان » .

(٤) كلمة « إلى » ساقطة من ق .

(٥) ح د ت : « الوحدة » .

(٦) د : « وشبهه » .

(٧) ما أثبتناه من د ت س . وفي سائر النسخ : « وكان » .

(٨) في ح : « وهي » .

(٩) ح س : « جاز أن يكون » .

(١٠) ح س : « يكون » .

(١١) ح د س : « ما ذكرناه » .

يلزمه (١) تقديمه ؛ لأنه لا يعلم أنه علامة (٢) فقط ، والتاء علم (٣) التانيث ، تقدمت أو تأخرت .

وعلة أخرى : وهو أنه قد (٤) تشترك (٥) الرجال والنساء في أسماء كثيرة ، نحو « هند وأسماء وجعفر » . قال الشاعر :

تجاوزتُ هنداً رَغْبَةً عن قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أَعْشَوُ إلى ذِكْرِ مَالِكِ (٦)

وَهِنْدُ (٧) هَاهُنَا رَجُلٌ . وقال آخر :

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنْ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ (٨)

فجعفر هاهنا امرأة ، فلما اشترك الرجال والنساء في أسماء لزم علامة التانيث : لئلا يُظن أن الفاعل مذكر ، ولحقت النون علامة للرفع ؛ لأن ضمير الفاعلين ، وهو الألف ، منع الإعراب الذي كان يكون في آخر الفعل ، وانفتح للألف ما قبلها ، والمضارعة الموجبة للإعراب قائمة في هذا الفعل ، فوجب إعرابه لها (٩) ، ولم يكن سبيل إلى إعراب ما قبل الألف ، فجعل الإعراب بعدها ، وجعلت النون هي الإعراب ؛ لما ذكرنا من متساكلتها

(١) في ت : « ما يلزم » . وفي س : « لم يلزم » .

(٢) كلمة « علامة » ساقطة من ق .

(٣) د : « علامة » .

(٤) كلمة « قد » ساقطة من د .

(٥) ح د : « يشترك » .

(٦) البيت غير منسوب في ابن يعيش ٩٣/٥ والعين على الخزانة ٥٥٨/٤ وفي بعض رواياته : « أعتو إلى صرره ناره » . وفي س : « رغبة عن نزاله » .

(٧) ت س : « فهند » .

(٨) البيتان غير منسوبين في ابن يعيش ٩٣/٥

(٩) س : « بها » تحريف .

حروف المد واللين ، وكسرت لالتقاء^(١) الساكنين ، وجُعل سقوطها علامةً للنصب والجزم^(٢) ، والأصل في سقوطها للجزم . والنصب محمول عليه^(٣) ، كما حُمل النصب على الجرّ في الأسماء ؛ لأنّ الجرّ والجزم نظيران .

وجعلت النون علامةً للرفع في خمسة أفعال ، وهي : تَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ^(٤) ، للمؤنث ، والعلّة في ذلك كلّ واحدٌ ؛ لأنّ الواو في الجمع والياء^(٥) في المؤنث قد منعنا الإعراب الذي كان في الفعل توجبه المضارعة^(٦) ، والمضارعة الموجبة^(٧) للإعراب موجودة ، وفتحت النون في الجمع والمؤنث استئقالا لكسرها مع الواو والياء . وقد مرّ نحو هذا مستقصى وجعلوا سقوط النون في هذه الأفعال كلّها علامةً للجزم والنصب^(٨) ، والنصب محمول على الجزم .

ولم تكن هذه^(٩) النون في هذه الأفعال بمحلها في تشية الأسماء وجمعها ؛ لأنها في الأسماء بدلٌ من الحركة والتنوين وهي في الفعل علامةً للرفع^(١٠) ؛ ولم تكن بدلاً ؛ لأنه لا تنوين في الأفعال ولا حركة لازمة ؛ لأنها تسكن في الجزم .

فإن قال قائل ؛ إذا قلت إنّ الألف في تشية الفعل والواو في جمعه ، إنما هو ضمير الاثنين والجماعة الفاعلين ، فلم وقعت النون علامةً لرفع الفعل ، وقد فصلت بينها وبين الفعل بالفاعلين ؟ وهل في الكلام إعراب شيء ليس فيه ؟

(١) في ب ق : « لالتقاء » وهو تحريف .

(٢) د ت س ح : « للجزم والنصب » .

(٣) د : « عليه محمول » .

(٤) « ويفعلون » ساقطة من ت .

(٥) في د : « والياء » تصحيف .

(٦) ح س : « الذي كان توجبه المضارعة في الفعل »

(٧) كلمة : « الموجبة » ساقطة من س .

(٨) د : « للنصب والجزم » .

(٩) كلمة : « هذه » ليست في ح د ت س .

(١٠) د ت س : « علامة الرفع » .

فإن الجواب في ذلك أن الإعراب إنما يكون في المعرب إذا كان حركةً ؛ لأن الحركة إنما تكون في المتحرك وتوجد فيه لا غيرُ ، فإذا كان حرفاً فهو قائم بنفسه متصلٌ بما أعرب به ، وقد صارت الألفُ التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة ، بمنزلة حرف من حروف الفعل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، فلما كان كذلك ^(١) لحق الإعرابُ بعدهما ، وقد يفعل ^(٢) العربُ نظيرَ هذا في الأسماء الظاهرة ، من ذلك قولهم : « هذا حَبٌّ ^(٣) رُماني » ، فإنما ^(٤) يريد المتكلم إضافة الحَبِّ إلى نفسه لا الرُّمان ^(٥) ؛ لأنه لا يملكه ولكنه أضاف الرمان ^(٦) لما كان الحب مضافاً إليه ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وإذا ^(٧) كان هذا من كلامهم كان ما ذكرناه أولى .

قال أبو سعيد ^(٨) : ثم نرجع إلى كلام سيبويه في الفصل الذي قدمناه . قوله : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال ^(٩) المضارعة علامة للفاعلين » ، يعني تثنية الفاعلين المضمرين المتصلين بالفعل ، وليس يعني تثنية الفعل .

(١) عبارة : « فلما كان كذلك » ساقطة من ت .

(٢) د س : « تفعل » .

(٣) س : « أحب » تحريف .

(٤) في ت س : « وإنما » .

(٥) عبارة : « لا الرمان » ساقطة من ت .

(٦) في س : « أضاف الرمان إلى نفسه » .

(٧) د ت س : « فإذا » .

(٨) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٩) في ب ق ي ح : « بالأفعال » وأثبتنا ما في سائر النسخ تمثيلاً مع ما سبق من هذا النص .

وقوله : « لحقتها ألف ونون » ، يعنى لحقت الأفعال المضارعة ألف ونون .

وقوله ^(١) : « ولم تكن ^(٢) الألف حرف الإعراب » ، يعنى لم تكن ^(٣) الألف حرف الإعراب فى الفعل ؛ لأن آخر الفعل قبل الألف ، وحرف الإعراب هو الحرف الأخير ^(٤) من الكلمة الذى بتمامه يتم معنى الكلمة ، والألف ^(٥) هاهنا [هى ^(٦)] ضمير الفاعلين .

وقوله : « لأنك لم ترد أن تثنى (يَفْعَلُ) هذا البناء ، فتضم إليه (يَفْعَلُ ^(٧)) آخر » ، يعنى لأنك لم ترد تثنية الفعل فتضم فعلاً إلى فعل ، كما تضم الاسم إلى الاسم ، فتزيد ألفاً لعلامة التثنية ، وتكون ^(٨) الألف فيه حرف الإعراب ^(٩) ، فليست تثنية الفعل كذلك .

وقوله : « ولكنك إنما ألحقته هذا للفاعلين » ، يعنى ولكنك إنما ألحقت الفعل هذا الحرف ، وهو الألف ^(١٠) ضميراً للفاعلين لا للتثنية .

وقوله : « ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة » ، يعنى ولم تكن الأفعال قبل هذه التثنية منونة ^(١١) كالاسم ، ولا لها حركة لازمة كالاسم ؛ لأنه يدركها الجزم والسكون ، إذا قلت : « لم يذهب » و « لم يقيم » ^(١٢) .

(١) كلمة : « وقوله » ساقطة من د .

(٢) س : « وإن لم يكن » .

(٣) س : « ولم يكن » .

(٤) كلمة : « الأخير » ساقطة من ح ق .

(٥) فى ق : « والفعل » تحريف !

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ت س د .

(٧) د س : « يفعل »

(٨) س : « يكون » .

(٩) ح د ت س : « الألف حرف الإعراب فيه » .

(١٠) فى ت : « وهو الفعل » تحريف .

(١١) ح ت : « منونة قبل هذه التثنية » .

(١٢) ح س : « لم تذهب ولم تقيم » .

وقوله : « فتكون ^(١) الأولى حرف الإعراب ، والثانية كالتنوين » ، يعنى : أن الأفعال لو كانت منونة لا تفارقها الحركة قبل التننية ، ثم تُنبت كانت الألف فيها حرف والإعراب ^(٢) والنون فيها كالتنوين ، مثل الاسم . وقوله : « فتكون » جواب ^(٣) لقوله : « ولم تكن منونة » .

وقوله : « فلما كانت حالها فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التننية ، لم تكن بمنزلة » ، يعنى : كما خالف الفعل الاسم ^(٤) فى الواحد ؛ لأن الاسم منون لازم الحركة ، وليس الفعل كذلك ، وخالف أيضا فى التننية ؛ لأن الاسم إذا شئ ضم إلى مثله ، وليس الفعل كذلك ، فلما خالفه فى الواحد ، وفى التننية أيضا خالفه ، لم يكن بمنزلة .

وقوله : « لم يكن بمنزلة » جواب لاختلافهما فى حال التوحيد والتننية .
وقوله : « فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون ؛ ليكون له فى التننية علامة الرفع كما كان فى الواحد » ، وقد مر الاحتجاج لهذا ولفظه فيه بين .

وقوله : « إذ مُنع حرف الإعراب » يعنى : إذ مُنع الفعل حرف الإعراب ، وإنما ^(٥) منع ؛ لأن الألف التى هى علامة التننية فتحت آخر الفعل ؛ لأنها يفتح ما قبلها ، وحرف الإعراب آخر الفعل ^(٦) .

وقوله : « جعلوا النون مكسورة كحالتها ^(٧) فى الاسم » ، يعنى : جعلوها مكسورة لالتقاء الساكنين كما فعلوا ذلك فى الاسم .

(١) ح س : « ويكون » .

(٢) ت : « إعراب » .

(٣) فى ب ق ي د : « جوابا » وهو خطأ .

(٤) فى ح ق س : « الاسم الفعل » .

(٥) هكذا فى ت . وفى سائر النسخ بلا واو .

(٦) عبارة : « لأنها تفتح ... الفعل » ساقطة من ت بسبب ما يسمى بانتقال النظر فى القراءة .

(٧) فى ي : « لحالها » . وفى ح : « فعالها » .

وقوله : « ولم يجعلوها حرف الإعراب » ، يعني : النون .

وقوله : « إذا ^(١) كانت متحركة لا تثبت في الجزم » ، يعني : إذا ^(٢) كانت متحركة ^(٣) لا تثبت في الجزم ، وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل ^(٤) بدخول الجزم عليه ، كقولك : « يَذْهَبُ » ، ثم تقول : « لم يَذْهَبْ » ، وإذا ^(٥) كان حرف الإعراب ساكناً في الفعل أزاله الجزم ، كقولك : « لم يَقْضِ » و « لم يَغْزُ » ^(٦) و « لم يَخْشَ » . وهذه النون متحركة تذهب في الجزم ، إذا قلت : « لم يَذْهَبَا » فعلمنا أن النون ليست بحرف إعراب .

قال سيبويه ^(٧) : « ولم يكونوا لِيَحْذِفُوا الألف ؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية ، فيمن قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وبمنزلة ^(٨) التاء في : « قُلْتُ » و « قَالَتْ » .

يعني أن الألف التي تَلْحَقُ الفعل في التثنية ، إما أن تكون علامة للإضمار ^(٩) ، كقولك : « الزَّيْدَانِ لَمْ يَذْهَبَا » ، أو علامة التثنية ، كقولك : « لَمْ يَذْهَبَا الرَّجُلَانِ » ^(١٠) ، ولا ^(١١) تحذفها في ^(١٢) الجزم ، فيبطل الضمير أو العلامة .

(١) في ح : « إذا » تحريف .

(٢) ح س : « إذ » .

(٣) ح : « كانت النون متحركة »

(٤) ح : « إذا كان الفعل متحركاً في الفعل » وهو تحريف .

(٥) ح : « فإذا » .

(٦) في ب ق س ح : « يغزو » وهو خطأ .

(٧) بولاق ٥/١ = هارون ١٩/١

(٨) في ح د س : « بمنزلة » بغير واو .

(٩) د س : « علامة الإضمار » .

(١٠) ح د س ت : « أخواك » .

(١١) ح د ت « فلا » . وفي س : « فلم » .

(١٢) كلمة : « في » ليست في ت . وفي هامش ب : « في نسخة : فلا يحذفها الجزم » .

ولم يرد بقوله : « علامة الاضمار والتثنية » في حالٍ واحدةٍ ، إنما^(١) أراد : لأنها^(٢) علامة الاضمار ، إذا تقدم المضمرون ، أو التثنية ، في لغة من قال : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ؛ لأن هؤلاء عند سيويه جعلوا الواو في : « أَكُلُونِي » علامةً تؤذن بالجماعة ، وليست ضميراً . وفي : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ »^(٣) ثلاثة أوجه ؛ أحدهما : ما قال .

والثاني : أن تكون « البراغيثُ » مبتدأة ، و « أَكُلُونِي » خبراً مقدماً ، تقديره « البراغيثُ أَكُلُونِي » .

والوجه الثالث : أن تكون الواو في « أَكُلُونِي » ضميراً على شرط التفسير ، « والبراغيثُ » بدل^(٤) منه ، كقولك : « ضَرَبُونِي »^(٥) وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير .

وقد كان الوجه في : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » على تقديم علامة الجماعة ، أن يقال : « أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ » ؛ لأن « البراغيثُ » مما لا يعقل ومالا يعقل جمعه^(٦) وضميرُ جمعه كالمؤنث^(٧) ، وإن كان مذكراً ؛ تقول : « ثِيَابُكَ مُرَقَّنٌ » و « جِمَالُكَ يَمِشِينَ » . قال الشاعر :

فَإِنْ تَكُنِ الْإِيَّامُ فَرَقَّنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مَحْمُوداً أَخِي يَوْمَ وَدَّعَا^(٨)

(١) س ت : « وإنما » .

(٢) س : « أنها » .

(٣) كلمة : « البراغيثُ » ليست في ق ي ح .

(٤) كلمة : « بدل » ساقطة من ق .

(٥) في د : « ضَرَبُونِي قَوْمَكَ » وهو خطأ .

(٦) عبارة : « ومالا يعقل جمعه » ساقطة من د س .

(٧) في د : « كضمير المؤنث » .

(٨) البيت لنتعم بن نويرة من قصيدة مفضلية في المفضليات ق ٦٧/٢٢ ص ٥٣٥ « حين ودعا » وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠٥/٥ وفيه : « وإن تكن ... بان محمود » !

ولا يحسن أن يقول : فإن تكن الأيام فَرَّقُوا بيننا ؛ لأن الجمع بالواو لما يَعْقِلُ ، وهم الثَّقَلَانِ والملائكةُ ، وربما ذُكِرَ لما لا يَعْقِلُ فَعُلَ يكون الأغلب فيه أن يكون لما يَعْقِلُ ، فَيُجْعَلُ^(١) لفظه كلفظ ما يعقل تشبيهاً ، فمن ذلك قوله عز وجل^(٢) : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٣) ، فَجَمَعَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْكَوَاكِبَ بالياء والنون ؛ وذلك لأنه^(٤) وصفها بالسجود ، الذي يكون مما يعقل ، ولو^(٥) أجراها على معناها [وحققها من اللفظ^(٦)] لقال : « سَاجِدَاتٍ » وقال تعالى^(٧) : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ : يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾^(٨) ، ولم يقل : « ادْخُلْنَ مَسَاكِنَكُمْ » ؛ لأنه أخبر عنهم بالخطاب الذي يكون لما يعقل . ولهذا نظائر كثيرة في القرآن وغيره . قال الشاعر :

شَرِبْتُ بِهَا وَالْدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(٩)
ويُروى : « شَرِبْتُ بِهِمْ^(١٠) » . وقال : « دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(١١) » ، وكان حَقُّهُ أن يقول :
« دَنَوْنَنَ فَتَصَوَّبَنَ » ؛ لأنها مما لا يعقل ، إلا أنه أجراها مجرى ما يعقل ، إذ كان دَوْرُهَا على

(١) ح س : « فجعل » .

(٢) عبارة : « عز وجل » ليست في س . ومكانها في د : « تعالى » .

(٣) سورة يوسف ٤/١٢

(٤) د : « أنه » .

(٥) ت : « فلو » .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من ح س .

(٧) في ت د : « عز وجل » .

(٨) سورة النمل ١٢/٢٧

(٩) البيت للنافذة الجعدي في ديوانه ق ٤/١ ص ١٠ وسيبويه والشتنمري ٢٤٠/١ والخزانه ٤٢١/٣ وشرح شواهد

المغنى ٢٦٥ ويروى : « تمزتها والديك » في المتنضب ٢٢٦/٢ ونور القيس ١١٢ واللسان (نعش) ٢٤٨/٨ وهو

غير منسوب في مغنى اللبيب ٣٦٥/٢ وابن يعيش ١٠٥/٥

(١٠) في د : « سريت بهم » تصحيف .

(١١) عبارة : « وقالوا : دنوا فتصوبوا » مكررة في ح .

تقدير لا يختلف ، كقصد العاقل الشيء^(١) الذي يعمل^(٢) ، فجعلوا « البراغيث » مشبهة بما يعقل ، حين وُصِفَتْ بالأكل ، وصارت الألف إذا كانت إضماراً ، بمنزلة التاء في : « قُلْتُ » ، وإذا كانت علامة بمنزلة التاء في : « قالت » ؛ لأن التاء في : « قُلْتُ »^(٣) ضمير المتكلم ، وفي : « قالت » علامة للتأنيث^(٤) .

قال سيبويه^(٥) : « فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم » .

يعنى النون ، « كما حذفوا الحركة في الواحد » .

وقال^(٦) : « ووافق النصب الجزم في الحذف » .

يعنى : في حذف النون في الاثنين . وقد ذكرنا في كم شيء يوافقه ، وأنبأنا عن^(٧) العلة في ذلك .

وقال^(٨) : « كما وافق النصب الجرّ في الأسماء ؛ لأن الجزم^(٩) نظير الجرّ في الأسماء ، وليس لها^(١٠) في الجزم نصيب ، كما ليس^(١١) للفعل في الجرّ نصيب ؛ وذلك قولك : « هما يَفْعَلَانِ » و « لَمْ يَفْعَلَا » و « لَنْ يَفْعَلَا » .

وقد مر تفسير هذا كله ، وبيان علته .

(١) في ح د س : « للشيء » .

(٢) من قوله : « قال الشاعر : شربت » إلى هنا ساقط من ت .

(٣) عبارة : « وإذا كانت علامة ... في قلت » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٤) ح د ت س : « علامة التأنيث » .

(٥) بولاق ٥/١

(٦) بولاق ٥/١ وفي ح ت : « قال » .

(٧) كلمة : « عن » ساقطة من ت .

(٨) بولاق ٥/١

(٩) في بولاق : « لأن الجزم في الأفعال » .

(١٠) في هارون ١٩/١ : « والأسماء ليس لها » . وفي بولاق : « وليس للأسماء » .

(١١) في د س ت وبولاق وهارون : « كما أنه ليس » .

قال (١): وكذلك إذا (٢) ألحقت (٣) الأفعال علامة للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى وأو مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ؛ لأنها وقعتا في التثنية والجمع ها هنا ، كما أنها في الأسماء كذلك ، وهو قولك (٤) : « هم يَفْعَلُونَ » و « لَمْ يَفْعَلُوا » و « لَنْ يَفْعَلُوا » . وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء مكسور ما قبلها (٥) وتفتح النون ؛ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في جمع الأسماء (٦) في الجر والنصب ، وذلك قولك : « أَنْتِ تَفْعَلِينَ » و « لَنْ تَفْعَلِي » و « لَمْ تَفْعَلِي » (٧) .

وقد مر تفسير هذا كله .

وقال سيبويه (٨) : « فإن (٩) أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ، ألحقته (١٠) للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع ، فيمن قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » . قال أبو سعيد (١١) : يعني أن جمع المؤنث بالنون ، كما أن جمع المذكر بالواو ، وتكون النون لضمير جماعة المؤنث في حال ، وفي حال تكون علامة الجمع فيمن يقدم (١٢) العلامة ، وهم الذين يقولون (١٣) : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » .

(١) في ي ت وهامش ب : « قال سيبويه » . بولاق ٥/١

(٢) كلمة : « إذا » ساقطة من ي .

(٣) بولاق « ألحقت » .

(٤) ح : « قولهم » .

(٥) عبارة : « مكسور ما قبلها » ليست في ح ت س وبولاق .

(٦) في بولاق : « في الجمع وهي تكون في الأسماء » . وفي د : « في الجمع يكون في الأسماء » .

(٧) في بولاق : « ولم تفعل ولن تفعل » .

(٨) بولاق ٥/١ وفي ح د : « قال » بغير الواو .

(٩) بولاق « وإذا » .

(١٠) هارون ٢٠/١ : « ألحقت » .

(١١) جملة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(١٢) ح ق : « تقدم » تصحيف .

(١٣) ت : « قالوا » .

قال^(١): وأسكنت ما كان في الواحد حرف^(٢) الإعراب، كما فعلت ذلك في «فَعَلَ» حين قلت: «فَعَلْتُ» و«فَعَلْنِ».

[قال أبو سعيد^(٣): [اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة النساء، إذا اتصل بالفعل^(٤) الماضي، سَكَنَ آخرُ الفعل؛ كقولك: «جَلَسْتُ» و«جَلَسْنَ»، وإنما سَكَنَ آخرُ الفعل من قِبَلِ أن هذا الضمير متحرِّك؛ لأنه نائبٌ عن مُعْرَبٍ وهو اسم، فإذا انضَمَّ^(٥) إلى الفعل، والفعل لا بُدُّ له منه، ولا يصحُّ معناه إلاَّ به، ولا يجوز انفراؤه عنه إذا كان متصلاً — صار الفعل والضمير كالشيء الواحد، واجتمع أربع متحرِّكات^(٦)، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم^(٧)، إلا بحذف، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الحرف الأول؛ لأنه^(٨) لا يُبْدَأُ^(٩) بساكن، ولا إلى تسكين الحرف الثاني؛ لأنه^(١٠) بحر كاته توجد الأبنية المختلفة؛ كقولك: فَعَلَ وفُعِلَ وفِعِلَ فلزم الحرف الثالث التسكين.

وكان أولى به لِعِلَّتَيْنِ، إحداهما: أن الحرف الثالث^(١١) قد يُوقَفُ عليه بالسكون. والعلة الأخرى: أنا لو لم نسكن الحرف الثالث، وَجَبَ تسكينُ الرابع، والرابع نائبٌ مُعْرَبٍ يستحقُّ الحركة من أجل ذلك، فكان تسكينه أولى، ومع ذلك كان يلتبس المتكلم بالموث^(١٢)

(١) بولاق ٦/١

(٢) د س: «بحرف» تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(٤) د: «في الفعل».

(٥) في د: «أضيف». وفي ت: «انضاف»!

(٦) ح ت س: «حركات».

(٧) ح س: «وأشعارهم».

(٨) س: «كأنه» تحريف.

(٩) ت: «يبتدأ».

(١٠) ح د ت س: «لأن».

(١١) كلمة: «الثالث» ساقطة من ت.

(١٢) في س: «بالمؤنثة».

الغائبة ، إذا قلت : « جَلَسْتُ » قال^(١) : « وَأُسْكِنُ^(٢) هذا ها هنا ، وبني على هذه العلامة ، كما أُسْكِنُ « فَعَلَ » ؛ لأنه فَعَلُ كما أنه فِعْلٌ ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ^(٣) » .

[قال أبو سعيد^(٤) :] قوله : « فَأُسْكِنُ هذا » ، يعني : أُسْكِنُ لَامُ الفعل من « يَفْعَلُنْ » . وهو الذي قال في أول هذا الفصل : « فإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نوناً » .

وقوله : « وبني على هذه العلامة » ، يعني : بني اللام في « يَفْعَلُنْ » على السكون .

وقوله : « كما أُسْكِنُ فَعَلَ » ، يعني : كما تسكن اللام من « فَعَلَ » في الماضي ، إذا قلت : « فَعَلُنْ »^(٥)

وقوله : لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ^(٦) ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ » .

قال أبو سعيد^(٧) : يعني أن^(٨) الفِعْلُ^(٩) المضارع قد شارك^(١٠) الماضي في الفعلية ، وشاركه في أن آخر كل واحد منها متحرك ، فلما لزم سكون اللام في « فَعَلُنْ » الماضي ، وجب سكون اللام في^(١١) المستقبل ؛ للشركة التي بينهما من الفعلية والحركة .

(١) بولاق ٦/١ وفي ت : « قال سيويو » .

(٢) في ح د ت س وبولاق « فَأُسْكِنُ » .

(٣) عبارة « كما أنه متحرك » ساقطة من ق .

(٤) ما بين المعنوفين زيادة من ت .

(٥) ت : « فعلت » .

(٦) عبارة : « كما أنه فعل » ساقطة من ق .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ت .

(٨) في ت : « لأن » .

(٩) كلمة : « الفعل » ساقطة من ق .

(١٠) ق : « يتناول » تحريف .

(١١) عبارة : « اللام في » ساقطة من ت .

فإن قال قائل : فإن العلة التي من أجلها^(١) وجب تسكين الماضي ، هو ما ذكرت من اجتماع أربع متحركات^(٢) ، وليس ذلك في المستقبل ؛ لأن الفاء من « يَفْعَلْنَ » ساكنة .

فالجواب في ذلك أن العلة إذا لحقت شيئاً من الأفعال لمعنى ، فإنه قد^(٣) يُحمل عليه سائر الأفعال التي ليس فيها ذلك المعنى^(٤) ؛ لثلاثي مختلف منها وجه^(٥) . وقد مرّ هذا في مثل قولنا : « وَعَدَّ يَعْدُ » ، تسقط الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم نقول : « نَعِدْ » و« أَعِدْ » و« تَعِدْ »^(٦) ، فتتبع الياء سائر حروف المضارعة ، وتسقط الواو فيها ، وإن لم تقع بين ياء وكسرة ؛ لينتظم منهاج الأفعال .

قال سيبويه^(٧) : « فليس^(٨) هذا بأبعد فيه — إذا كانت^(٩) هي و« فَعَلَ » شيئاً واحداً — من يَفْعَلُ ؛ إذ جاز فيها^(١٠) الإعراب حين ضارعت الأسماء . وليست بأسماء^(١١) » .

(١) عبارة : « من أجلها » ساقطة من ق .

(٢) ت : « حركات » .

(٣) كلمة : « قد » ساقطة من ح س .

(٤) كلمة : « المعنى » ساقطة من ح س .

(٥) س ح : « يختلف وجهه » . وفي ت : « يختلف منها وجهان » .

(٦) د ح ت س : « تعد وأعد ونعد » .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) بولاق : « وليس » .

(٩) س : « إذا كانت » وكذا في بولاق وهارون .

(١٠) بولاق : « جاز لهم فيها » .

(١١) هارون ٢٠/١ « باسم »

يعنى : ليس هذا التسكين فى الفعل المضارع ، وهذا الحمل على الماضى ، بأبعد فيها ، وهما مشتركان فى الفعلية ، من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء فى الإعراب ؛ لأن الأفعال المضارعة إنما أُعْرِبَتْ ، ولم تكن مستحقة للإعراب^(١) ، لما^(٢) فيها من مشكلة^(٣) الأسماء المستحقة للإعراب^(٤) ، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء فى الإعراب ، كان حملها على الأفعال الماضية فى تسكين أواخرها ، عند لحاق النون بها ، أولى وأوجب ؛ لأن مشكلة الفعل المضارع الماضى^(٥) أكثر من مشكلة الاسم^(٦) .

ثم قال^(٧) : « وذلك قولك : هنَّ يَفْعَلْنَ ، ولنَّ يَفْعَلْنَ^(٨) » .

[قال أبو سعيد :]^(٩) أراد بهذا التمثيل ما قدمته فى أول الفصل ، كأنه قال : فإذا أردت جمع المؤنث فى الفعل المضارع ، ألحقته للعلامة نونا ، وذلك قولك : « هنَّ يَفْعَلْنَ » و« لم يَفْعَلْنَ » و« لنَّ يَفْعَلْنَ^(١٠) » . واعترض بالاعتلال بين الجملة المثلة وبين التمثيل .

ثم قال^(١١) : « تفتحها^(١٢) ؛ لأنها نون جمع » .

يعنى تفتح هذه النون ، التى هى لجماعة^(١٣) المؤنث ، لأنها نون جمع . وقد تقدم

(١) فى د : « مستحقة الإعراب » .

(٢) د ت س : « بما » .

(٣) ح : « مشاركة » .

(٤) د : « المستحقة الإعراب » .

(٥) د ت س : « للماضى » .

(٦) د ت س : « مشاكلته للاسم » .

(٧) بولاق ٦/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٨) بعده فى بولاق : « ولم يفعَلْنَ » .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(١٠) فى د س : « ولن يفعَلْنَ ولم يفعَلْنَ » .

(١١) بولاق ٦/١

(١٢) بولاق : « وتفتح » . وهارون : « وتفتحها » . وفى ق : « يفتحها » .

(١٣) فى ح : « التى هى جماعة » . وفى د : « التى لجماعة » .

الكلام^(١) في نون الجمع أنها مفتوحة ، فحُمِلَتْ هذه عليها ؛ لاشتراكهما في الجمع ، لا لاشتراكهما^(٢) في العلة الموجبة في الأصل لفتح^(٣) تلك النون^(٤) ؛ لأن العلة التي فتحت تلك من أجلها استثقال الكسرة والضمة عليها ، في « مُسْلِمِينَ » و « مُسْلِمُونَ » ، ولكنه شاركها^(٥) في الجمع .

وعلة أخرى توجب فتحها ، وهي^(٦) أنها ضمير ، وأثقل الأسماء الضمائر ، وإذا^(٧) احتجنا إلى تحريكها حَرَكْنَاهَا بِأَخْفِ الحركات .

ثم قال :^(٨) « ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع ، فيمن قال^(٩) : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » .

يعنى : لا تحذف هذه النون ؛ لأنها تذكر لأحد معنيين ؛ إما أن تكون ضمير الفاعلات ، فلا سبيل إلى حذف الفاعل ، وإما أن تكون علامة تُؤْذِنُ بجماعة تأتي من بعد ، فلا سبيل إلى حذفها أيضاً ؛ لأن الذى يقدّمها للعلامة ، غرضه وقصدّه ، تبين ما بعدها بها ، فإذا حذفها ، فقد أبطل^(١٠) ما قصد له . وقد تقدم الكلام في استقصاء هذا بما يغنى عن إعادته .

(١) كلمة « الكلام » ساقطة من د ت .

(٢) عبارة : « في الجمع لاشتراكهما » ساقطة من د س بسبب انتقال النظر .

(٣) في ت : « فتح » .

(٤) كلمة : « النون » ساقطة من ح س ت .

(٥) ق : « شاركها » تحريف .

(٦) كلمة : « وهي » ساقطة من ح س

(٧) ح د ت س : « فإذا » .

(٨) بولاق ٦/١

(٩) بولاق : « في قول من قال » .

(١٠) في ت : « بطل » .

ثم قال ^(١): «فالنون ها هنا في يَفْعَلْنَ بمنزلة في فَعْلَنْ ^(٢)» .

يعني النون في « فَعْلَنْ ^(٣) » و« يَفْعَلْنَ » بمنزلة واحدة في تسكين ما قبلها .

ثم قال ^(٤): «وَفُعِلَ بلامٍ يَفْعَلُ من التسكين ^(٥) ما فُعِلَ بلامٍ فَعَلَ ، لما ذكرت لك » .

يعني فُعِلَ بها من التسكين ، لاتصال ^(٦) النون بها ، ما فُعِلَ بلامٍ فَعَلَ من التسكين للعلّة ^(٧) التي ذكرها .

ثم قال ^(٨): «ولأنها قد تبني مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تَفْعَلْنَ » .

قوله : « ولأنها » علة أخرى لسكون اللام في « يَفْعَلْنَ » ، وذلك أن نون التأكيد المشددة أو المخففة ، إذا ^(٩) دخلت على الفعل المضارع ، سُكِّنَ لها لام الفعل ، ثم تفتح اللام لالتقاء الساكنين ، ويبطل الإعراب الذي كان فيه بدخول هذه النون ، فإذا كانت ^(١٠) نون التوكيد التي يستغنى عنها تؤثر في الفعل هذا التأثير ، كانت النون التي لا يستغنى عنها ، وهي ضمير جماعة المؤنث أولى بهذا التأثير .

(١) بولاق وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) في ت : « فعلت » وهو تحريف .

(٣) عبارة : « يعني النون في فعلن » ساقطة من د بسبب انتقال النظر .

(٤) بولاق ٦/١

(٥) عبارة : « من التسكين » ساقطة من ح د ت س ، وليست في بولاق وهارون .

(٦) في د : « من التسكين يعني لاتصال » !

(٧) في ب ق ي : « للعلامة » وهو تحريف ، صوابه من سائر النسخ .

(٨) بولاق ٦/١ وقد سقطت من ق كلمة « ثم » .

(٩) ح د ت س : « متى دخلت » .

(١٠) ح د س : « كان » .

ثم قال ^(١) : « وألزموا لام ^(٢) فَعَلَ السُّكُونُ ، وبنوها على هذه ^(٣) العلامة ، وحذفوا الحركة ، لما زادوا عليها ^(٤) ؛ لأنها ليس في الواحد آخرها حرف الإعراب ^(٥) ، لما ذكرت لك » .

يعنى : ألزموا لام ^(٦) « فَعَلَ » السكون ، وبنوها على العلامة التى هى السكون ، وحذفوا الحركة التى كانت فيه للنون التى زادوها ؛ لأن اللام قبل اتصال هذه النون بها فى قولك : « فَعَلَ » لم تكن حَرَكَتُهَا حركة إعراب ، وإذا كانت الحركة حركة بناء ، فهى إلى السكون أقرب ، فإنما أراد أن يُسهِّل ^(٧) الأمر فى تسكين هذه اللام ، إذ كانت الحركة المتروكة فيها حركة بناء ، لا حركة إعراب ، والسكون الذى صيرت إليه هو أيضا سكون بناء ، فالأمر بينهما قريب ، وقد أحكمنا علة ذلك فيها مضى من غير هذا الوجه .

وقوله ^(٨) : « لأنها ليس في الواحد آخرها حرف إعراب » .

يؤيد قول من يقول إن آخر حرفٍ فى التثنية فى تقدير حركةٍ هى إعرابٌ ، وأن التثنية والجمع معربان ؛ لأن سيبويه قد جعل آخر حرفٍ فيها ^(٩) — أعنى التثنية والجمع — حرف إعراب .

(١) بولاق ٦/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) كلمة : « لام » ساقطة من ح س .

(٣) كلمة : « هذه » ليست فى بولاق وهارون .

(٤) كلمة : « عليها » ساقطة من ح د ت س . وهى ليست فى بولاق .

(٥) فى ح د ت س : « إعراب » . وفى بولاق : « لأنها فى الواحد ليس آخرها حرف الإعراب » . وفى هارون ٢٠/١ : « لأنها فى الواحد ليست فى آخرها حرف إعراب » .

(٦) كلمة : « لام » ساقطة من ق .

(٧) : « يسكن ليسهل » !

(٨) بولاق ٦/١

(٩) فى ب ي ح : « فيها » والتصحيح من سائر النسخ .

وقد ذكرها هنا أن اللام في «فَعَلَ» ليس بحرف إعراب، إذ لا إعراب^(١) فيه ولا يَسْتَحِقُّه^(٢)، فعلم أنه لم يُسَمَّ آخر حرف في التثنية والجمع حرف إعراب إلا والإعراب مقدر فيه^(٣).

قال سيبويه: ^(٤)«اعلم^(٥) أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى^(٦)، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وهي^(٧) من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغنى عن الفعل؛ تقول: «الله إلهنا» و«عبد الله أخوك»^(٨).

قال أبو سعيد: اعلم أن سيبويه قدَّم هذه المقدمة ليُرى خِفَّةُ الأسماء المنصرفة، وأن الصرف فيها هو الأول، وأن الذي منع الصرف عِلَلٌ من بعد ذلك دخلت عليه حادثة فرعية فبدأ فدلَّ على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل؛ لأن الاسم يُستغنى به عن الفعل، كقولك: «الله ربنا»، ولا يجوز أن يقول قائل: «قام» أو غيره من الأفعال من غير أن يأتي بالفاعل، واستدل أيضا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر اسم، فالاسم إذا أصل للفعل، فلما دلَّ على أن الاسم أخف والفعل لثقل، ذكر أن نقصان تمكُّن الفعل عن الاسم لثقل الفعل وخِفَّةُ الاسم؛ لأن الاسم لخفته تدخله الحركات الثلاث والتنوين بعد

(١) ت: «إذ الإعراب» تحريف.

(٢) س: «ولا استحقه».

(٣) ت: «فيه مقدر».

(٤) بولاق ٧١.

(٥) في بولاق: «واعلم».

(٦) في بولاق: «الأول».

(٧) في بولاق: «وإنما هي».

(٨) في د ت س وبولاق: «أخونا». وفي ق: «أخوان» تحريف.

ذلك ، والفعل لا يدخله إلا حركتان ولا يدخله تنوين ، والعلة الفاصلة بينها الخفة والثقل ، فجعل هذه العلة علة في كل ما ثقل من الأسماء ، بدخول العلل المثقلة لها عليها ، في منع التنوين وتمازج الحركات التي تكون^(١) في الأسماء الخفيفة ، تشبيهاً لما ثقل من الاسم بالفعل ، وأشرك بينها لاشتراكهما في الثقل ونقصانها عن تمكن الاسم الأخف . فهذه جملة مقدمة لهذا المعنى ، وستقف على شرحها^(٢) من كلامه في هذا الباب^(٣) ، وعلى تفصيل مسائلها وتعرفها^(٤) في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، إن شاء الله .

قال أبو سعيد^(٥) : أما قوله : « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » فقد فهم هذا فيما^(٦) تقدم وقوله : « والأفعال^(٧) أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى » وقد مرَّ الدليل على أن الأفعال أثقل من الأسماء^(٨) ، ومعنى قوله إن^(٩) الأسماء هي الأولى ، أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال ؛ لأنها أصل الأفعال .

وقوله : « وهي^(١٠) أشد تمكناً » ، يعني الأسماء أشد تمكناً من الأفعال لحفتها ، وما خفَّ كان أشد احتمالاً للزوائد .

قال أبو سعيد^(١١) ؛ قوله^(١٢) : « فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » ، يعني فمن ثم لم يلحق الأفعال .

(١) بكلمة : « تكون » ساقطة من ق .

(٢) في ي : « شروحا » . وفي ح : « شرحه » .

(٣) في ت : « في هذا الباب من كلامه » .

(٤) ح د ت س : « وتفرعها » . ومثال ذلك في هامش ب عن نسخة أخرى .

(٥) في ح : « قال سيبويه » وهو خطأ .

(٦) ق : « مما » .

(٧) ح د س : « فالأفعال » .

(٨) عبارة : « وقد مر .. الأسماء » لا توجد إلا في ب ت .

(٩) س ت : « لأن » .

(١٠) ح د س : « هي » بغير الواو .

(١١) جملة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(١٢) ح د ت س : « قوله » .

وقوله: «هي من الأسماء»، يعني الأفعال من الأسماء، كقولك: «قَتَلَ» مشتق من «الْقَتْل».

وقوله: «ألا ترى أن الفعل لا يُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما»، يعني أنك متى ذكرت^(١) فعلا ولم تذكر فاعله لم يكن كلاما.

وقوله: والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول «الله إلهنا»، و«عبد الله أخونا». وهذا بين^(٢).

قال سيبويه^(٣): «واعلم أن ما ضارع الفعل^(٤) المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أُجْرِيَ لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما^(٥) يستخفون، وذلك نحو «أبيض» و«أسود» و«أحمر»^(٦)، فهذا بناء «أَذْهَبُ» و«أَعْلَمُ»، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حيث قارب الفعل^(٧) في الكلام، ووافقه في البناء»

قال أبو سعيد: «ينبغي أن تقدم العلل المانعة للصرف^(٨) المحلّة الأسماء محل الأفعال ليكون توطئه للجملة^(٩) التي ذكرها سيبويه في هذا الباب، ونفسرها تفسيرا شافيا كاشفا^(١٠) لما استبهم منه، ولا توفيق إلا بالله.

(١) د: «متى ما ذكرت».

(٢) عبارة: «وهذا بين» ليست في د.

(٣) بولاق ٦/١

(٤) كلمة: «الفعل» ساقطة من ق.

(٥) س: «ما» تحريف.

(٦) بعده في هارون ٢١/١: «وأحمر».

(٧) كلمة: «الفعل» ليست في هارون ٢١/١ وفي نص بولاق هنا تقديم وتأخير.

(٨) س: «الصرف».

(٩) كلمة: «الجملة» ساقطة من ي.

(١٠) كلمة: «شافيا» ساقطة من ح د ت س.

(١١) كلمة: «كاشفا» ساقطة من ق.

اعلم أن الاسم لِمَعْنَى^(١) الاسمية فيه يستحق الحركات الثلاث ، ويستحق التنوين أيضا ، وقد تقدم في أول التفسير علة ذلك ، ثم يعثور^(٢) الأسهاء بعد ذلك معان مختلفة ، يُحدث^(٣) ذلك^(٤) فيها نقصانا عن تمكّنها ، وتلك المعاني على ثلاثة أقسام ؛ فقسم^(٥) منها يُنزّلها منزلة الحروف فتوجب لها البناء نحو قولك : « يا حَكَمُ » و« من قبلُ » و« من بعدُ » و« من » و« كم »^(٦) ، وقد استقصينا ذلك^(٧) في أول التفسير .

والقسم الثاني^(٨) : أن يدخل عليه مالا يغيره عن تمكّنه ، كقولك : « زَيْدٌ قائمٌ »^(٩) و« مررت برجلٍ قائمٍ » و« هذه امرأة » ، « فزيد » لم يثقل لفظه بما دخل عليه من التعريف فقط ، وبقي على تمكّنه ، و« قائم » لم يثقل بأن كان نعتا فقط^(١٠) ، والنعت فرع^(١١) ، و« المرأة »^(١٢) لم تثقل بأن كانت مؤنثة فقط^(١٣)

(١) د ت س : « بمعنى » .

(٢) ح د : « تعثور » .

(٣) ي ح د : « تحدث » .

(٤) كلمة : « ذلك » ساقطة من ح د ت س .

(٥) ت : « قسم » .

(٦) في ح س : « وكم ومن » .

(٧) في ح د س : « هذا » .

(٨) كلمة « أن » ساقطة من س .

(٩) في ح : « هذا زيد » . وفي د : « زيد مررت به » . وكلمة « قائم » ساقطة من ت .

(١٠) كلمة « فقط » ليست في ق د س .

(١١) عبارة : « والنعت فرع » ليست في د .

(١٢) ح د س ت : « وامرأة » .

(١٣) كلمة « فقط » ساقطة من د .

والقسم الثالث : وهو الذى قصدنا له ، دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله ^(١) محل الفعل المضارع فى منع الجر والتنوين ، ^(٢) ولم يمنعه الإعراب البتة ، كما كان فى القسم الأول .

وجملة ما يمنع الصرف ، ويُنزّل الاسم منزلة الفعل المضارع ، هى تسع علل : التأنيث ، والصفة ، والجمع ، ووزن الفعل ، والعَدْل ، والعجمة ، وأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، والتعريف ، وشبه التأنيث باللفظ والزيادة ، فهذه التسع العلل ^(٣) متى اجتمع منها ثنتان فصاعداً ، أو واحدة فى معنى ثنتين ، امتنع الاسم من الصرف ، ولم يلحقه جر ولا تنوين . وإنما كانت هذه عللاً حادثة من قبل أن الواحد قبل الجمع من غير وجه ؛ من ذلك أن الجمع مركّب من الواحد ، فالواحد أصل له ، ومنها أن الواحد يدل على العدد والجنس . كقولك « رجل » وكذلك الاثنان كقولك : « رجلان » ، وإذا ^(٤) جمعت فقلت ^(٥) : « رجال » دلّ على الجنس ، ولم يدل على العدد ، فالواحد أخف من الجمع ؛ لأن الجمع يحتاج إلى معنى ثانٍ يكشف عدده ، والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ؛ لأن الصفة لا تكون صفة حتى يكون فيها معنى الفعل ، والفعل فرع على الاسم ، والاسم قبله ، وذلك قولك : « مررت برجل قائم » ^(٦) و« رأيت رجلاً منطلقاً » وهو فى معنى « يقوم » و« ينطلق » ، ويدل أيضاً ^(٧)

(١) فى د : « ما أحلته » .

(٢) ح د ت س : « التنوين والجر » .

(٣) فى ت : « العلل التسع » .

(٤) ح د ت س : « فإذا » .

(٥) ق س : « قلت » .

(٦) ت : « قام » .

(٧) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ح س . وفى د : « على ذلك أيضاً » .

على ذلك أن الصفة لا تحسن إلا أن يتقدمها الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني طويل » ، لم يكن في حُسن « جاءني رجلٌ طويلٌ » ، فاحتياج الصفة إلى تقدّم الاسم ^(١) حتى يحسن ، كاحتياج الفعل إلى الاسم حتى يجوز .

ووزن الفعل معنى حادث : لأن الفعل حادث فوزنه لا محالة حادث . ^(٢)

والتعريف حادث : لأن الاسم نكرة في أول أمره ، مبهم في جنسه ، ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف ، حتى يكون اللفظ له دون سائر جنسه ، كقولك : « رجلٌ » ، فيكون هذا اللفظ لكل واحد من الجنس ، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد من الجنس بعينه ، فتقول : « الرَّجُلُ » . فيكون مقصوراً على واحد بعينه ، وتقول : « زيد » ومعناه ^(٣) الزيادة ، وهي نكرة من قولك : « زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا » :

كقول الشاعر :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَكِيدُونِي ^(٤)

ثم سُمي به ^(٥) رجل ، فتعرف حيث جعل لشخص بعينه فكان التعريف حادثاً .

(١) في د : « الموصوف » .

(٢) عبارة : « فوزنه .. حادث » ساقطة من د .

(٣) في ق : « ومنفاه » وهو تحريف .

(٤) البيت من قصيدة مفضلية لدى الإصبع العدواني في شرح المفضليات (لايل) ق ١٢/٣١ ص ٢٢٣ وهو في مقاييس

اللفظة ٤٠/٣ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٣٠/١

(٥) في د « بها » .

والْعَدْلُ فرْعٌ ؛ لأن العدل^(١) إنما هو إحداث شيء في الاسم يغيّره عن اللفظ الأول ، فيصير مَعْدُولاً .

والْعُجْمَةُ فرْعٌ ؛ لأنها دخيلة في^(٢) كلام العرب ، لأن أول ما يعتادون التكلم به كلامهم العربي ، ثم الكلام العجمي بعد ذلك .

وجَعَلَ الاسمين اسماً واحداً هو^(٣) فرع ؛ لأنه تركيب الاسم الواحد ، فهو بعد الاسم المفرد .

وشبه التأنيث باللفظ والزيادة من أبين الأشياء أنه فرع ؛ لأن المشبه به فرع ؛ والتأنيث بعد التذكير ، من قَبْلِ أَنْ كُلُّ مَعْلُومٍ يَصِحُّ^(٤) الإخبار عنه ؛ لأنه^(٥) يصلح^(٦) أَنْ يعبر عنه بشيء ، والشيء مذكر ، وفي الأشياء ما لا تصلح العبارة عنه بلفظ مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : « الله كَرِيمٌ » و « الله يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » و « هو أَعَزُّ الْأَشْيَاءِ » و « هو شيء لا كالأشياء » كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ، قُلْ اللهُ شَهِيدٌ ﴾^(٧) ، وكما قال تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾^(٨) ، أراد كل شيء هالك إلا الله^(٩) ، ولا يقع^(١٠) عليه [عز وجل]^(١١) لفظ كلفظ المؤنث . ويدلُّ على ذلك أيضاً أن التأنيث قد

(١) عبارة : « فرع لأن العدل » ساقطة في ت بسبب انتقال النظر

(٢) في د س ت : « على » .

(٣) كلمة : « هو » ساقطة من د .

(٤) ح : « يصلح » .

(٥) ح ي س ت : « فإنه » .

(٦) ت : « يصح » .

(٧) سورة الأنعام ١٩/٦ وكلمة « شهيد » ليست في ح د س ت .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في ت .

(٩) سورة القصص ٨٨/٢٨

(١٠) عبارة : « أراد .. الله » ساقطة من ي .

(١١) ح د س : « فلا » .

(١٢) زيادة من ت .

يكونُ بعلاماتٍ حادثَةٍ في الاسم : كقولك : « قائم » و « قائمة » فلولاً أنَّ التأنِيثَ معنى حادثٌ في الاسم ، لم يُحتَجَّ له إلى لفظ زائد يدلُّ عليه .

فهذه الأشياء المانعة للصرف مشبهة^(١) بثقل الأفعال ، والأسماء المنوعة الصرف مشبهة بالأفعال : لا شتراكها^(٢) في الثقل ، وليست الواحدة^(٣) من هذه العلل تبلغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في الثقل ، فلا^(٤) تؤثر تأثيراً إذا انفردت في الاسم : لأن للاسم خفةً قويّةً بالاسمية ، فلا يزيلها إلا علّتان فصاعداً .

فإن قال قائل : إذا قلت إن الأسماء التي لا تنصرف مشبهة بالأفعال ، فلذلك أزلتم عنها^(٥) الجرّ والتنوين ، فهلا أسكنتموها لمساوية الفعل : لأن الفعل لا يدخله الجرّ والتنوين ، ويدخله السكون ؟!

ففى ذلك جوابان :^(٦) أحدهما أن ما شُبّه بالشئ لا يجب أن يساوى به في جميع حواله المشبهة ،^(٧) فلما أشبهت هذه الأسماء الأفعال بما شملها من الثقل ، سوى بينها في

(١) في ب ق ي : « مشبه » .

(٢) ق ي : « لا شتراكها » .

(٣) في ب ق ي : « الواحد » .

(٤) د س : « ولا » .

(٥) كلمة : « عنها » ساقطة من س .

(٦) إلى هنا ينتهى ما عندنا من نص نسخة د وبعده : « تم الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف الحسن بن عبد الله السيرافي في سلخ ربيع الآخر سنة أربع وتسعين وخمس مائة » .

(٧) في ح : « المشبه به » ، وهى ساقطة من ت .

اللفظ الذى لا يكون إجحافاً بالاسم ، فَمُنِعَ التنوينَ والجراً فقط ، وجُعِلَ مكان الجراً الفتح ، فَحَصَلَ الحذفُ على شىء واحد ، وهو التنوين ؛ لأن الجراً قد جُعِلَ مكانه الفتح ولو سَكَّنَا^(١) الاسم لأجحفنا بحذف التنوين والحركة منه ، وتسكينُ الفعل في حال الجزم لا يكون إجحافاً به ، وذلك أنه غير مُنَوَّنٍ في الأصل ، فلم يذهب منه إلا شىء واحد .

والجواب الثانى : أن الاسم كان^(٢) محركاً بحركات ثلاث يتبع كل واحدةٍ منهن تنوينٌ ، فلو سَكَّنَا الاسم الذى لا ينصرفُ في حالٍ ، وحركناه في حالٍ ، كان التسكين لا يخلو أن^(٣) يكون في حال رفع أو جر أو نصب ، وتكون الحركة في غيرها ، ولو فعلنا هذا لَكُنَّا^(٤) قد خالفنا بين أشياء كانت منتظمةً على حال واحدة ؛ لأن هذه الحركات الثلاث قد كانت مُقْتَرنةً بالتنوين ، فإذا دخلت عليها عِلَّةٌ فغيرُ جائز أن تُزِيلَ التنوين عن بعضها فقط ، وتُزِيلَ الحركة والتنوين عن البعض الآخر .

قال أبو سعيد^(٥) : فإن قال قائلٌ : ما أنكرتم أن يكون الذى أزاله يُقَلُّ الاسم الذى لا ينصرف هو التنوين فقط ، وفتح الاسم في حال الجراً ؛ لتلايشبه المضاف إلى المتكلم ؟ فإن الجواب في ذلك أن يقال : الذى أزال التنوين^(٦) هو الثقل الذى دخل عليه حتى أحلَّه محلَّ ما ليس فيه تنوين ، فإذا أزلنا عنه التنوين لحلوله محلَّ ما ليس فيه تنوين أزلنا عنه

(١) في ت س : « اسكنا » . وفي ح : « فلو أسكنا » .

(٢) في س : « قد كان » .

(٣) ت س : « من أن » .

(٤) ح : « كنا » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٦) كلمة : « التنوين » ليست في س .

الكسر ، لحلوله محلّ ما ليس فيه كسرٌ ؛ لأنّ طريقها واحد^(١) ، وليس المدع أن يدعى خلاف ما ظهر إلا ببرهانٍ ، وقد ظهر الثقل وظهر التغير ؛ فقلنا : التغير الظاهر للثقل الظاهر .
فإن قال^(٢) قائل : لو كان زوال الجرّ عن الاسم الذي لا ينصرف ، لما ذكرت من الثقل ، لكان الرفع أولى بزواله عنه ، لأن الضم أثقل من الكسر .

فيقال^(٣) : ليس كون الضم أثقل من الكسر بمنع أن يدخل الضمّ ما لا يدخله الكسر ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ؛ ولذلك نقص عن حركاته وتنوينه ، ويدخله الضم ، ولا يدخله الكسر ، وكذلك^(٤) ما شبه به ، وجرى مجراه في الثقل ، وأعطى لفظه حركات الفعل لمساكنتها في الثقل^(٥) .

ثم نرجع إلى الفصل الذي قدمناه من كلام سيبويه :

قوله : « اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء » ، أراد به باب « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » ، وهو اسم مضارع للفعل ، ومضارعه أنه صفة والفعل يوصف به أيضا ، كقولك : « مررت برجل أحمر » و « مررت برجل يأكل »^(٦) ، ويضارعه أيضا أن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، والنعت لا يحسن إلا بنبعوت ، ومشاركته له^(٧) في البناء أن « أحمر » الهمزة فيه زائدة ، كما هي زائدة في « أذهب » ووزنها « أفعل » .

(١) في ت س : « طريق واحد » .

(٢) كلمة : « قال » ساقطة من ي .

(٣) ح : « فيقال له » . وفي ت : « قيل له » .

(٤) ح : « فكذلك » .

(٥) عبارة : « وأعطى لفظه ... في الثقل » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) في ي : « يأكلون » تحريف .

(٧) ح : « إياه » وفي ت : « وموافقته إياه » .

وقوله : « أُجْرِيَ لَفْظُهُ مُجْرَى مَا يَسْتَقْبِلُونَ » ، يعني لفظ « أحمَر » وبابه ، مجرى الفعل وهو ما يستقبلون^(١) ، و « منعوه ما يكون لما يستخفون » يعني منعوه التنوين والجر ، الذي يكون للاسم المستخف .

وقوله : (٢) : « وذلك نحو : أبيض [وأحمَر]^(٣) وأسود ، فهذا بناء : أذهب ، وأعلم » .

وقوله : « فيكون في موضع الجر مفتوحاً » ، يعني فيكون الاسم الذي لا ينصرف في موضع الجر مفتوحاً^(٤) ، ولا يجوز أن يقال : فيكون في موضع الجر منصوباً ؛ لأن هذه الفتحة لم يُحْدِثْهَا في هذه الحال عامل النصب ، وإنما حُمِلَ الجَرُّ على النَّصْبِ في هذا الموضع ، إذ قد^(٥) سقط لفظه ، لما قَدَّمْنَا^(٦) ذكره^(٧) من مشاكلة الفعل ، فاحتجج إلى حمله على غيره . وكان حمله على النصب أولى ؛ لما بينها من المشاكلة التي أنبأها^(٨) في الموضع الذي ذكرنا فيه حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها .

(١) عبارة : « يعني لفظ ... يستقبلون » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٢) ح : « وهو قوله » .

(٣) ما بين المعقوفين من ح ت .

(٤) ح : « مفتوحاً في موضع الجر » .

(٥) كلمة : « قد » ليست من ح ت .

(٦) ي : « لما قد قدمنا » .

(٧) ت : « لما قدمناه » .

(٨) في ح : « أبدلتها » وفي ت : « قدمناها » .

وقال سيبويه^(١) : « وأما مضارعتة في الصفة » .

يعنى مضارعة « أحمر » الفعل^(٢) في كونه ، أعنى كون^(٣) « أحمر » صفة .

« فإنك لو قلت : أتأني^(٤) اليوم قَوِيٌّ ، أو ألا^(٥) بارداً ، ومررت بجميل ، كان ضعيفاً ، ولم يكن في حُسْن^(٦) : أتأني رجل قَوِيٌّ ، وألا ماءً بارداً ، ومررت برجلٍ جميل . »

وقد مرَّ هذا كله .

ثم قال^(٧) : « ألا^(٨) ترى أن هذا يَقْبُحُ ها هنا ، كما أن الفعل المضارع ، لا يُتَكَلَّمُ به إلا ومعه الاسم ؛ لأنَّ الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل » .

يعنى : أن النعت لا يَحْسُنُ إلا بذكر المنعوت ، كما أن الفعل المضارع لا يستغنى عن الاسم . وإنما خَصَّ المضارع^(٩) ، وإن كان الماضي قد شاركه في هذا المعنى : لأن التشبيه الذى ذكره^(١٠) وقع بين المضارع وبين الاسم . وقد مرَّ هذا المعنى .

(١) بولاق ٦/١

(٢) ح : « للفعل » .

(٣) ت : « أعنى في كون » .

(٤) ح : « أتأنا » .

(٥) في بولاق « وألا » .

(٦) ق : « في جنس » تحريف .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) في ح وبولاق وهارون : « أفلا » .

(٩) ح : « الفعل المضارع » .

(١٠) في ت : « قصده » .

ثم قال: ^(١) «ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعل» .

يعني : أنك تقول : « هذا ضارب زيداً » و « هذا يضرب زيداً » و « مررت برجل ضارب زيداً » و « يضرب زيداً » .

ثم قال ^(٢) : « فإن كان اسماً كان أخف ^(٣) نحو أكلب وأفكل ^(٤) ، ينصرفان في النكرة » .

يعني : فإن كان الذي وزنه وزن الفعل من الأساء وليس بنعت ، انصوف في النكرة ، وذلك أنه ليس فيه إلا علة واحدة ، وهي وزن النمل .

فإن قيل : فأكلب هي جمع على وزن أقتل ، فينبغي أن تمنعه من الصرف ^(٥) بهاتين العلتين .

فالجواب : أن الجمع إذا كان يجمع ، أو يتأني فيه الجمع ^(٦) ، كان محله محل الواحد ، ولم يعتد به ثقلاً . وسنبين ذلك إن شاء الله في باب ما لا ينصرف . « فأكلب » قد يقال فيه : « أكألب » ، لو كسرت ، فلم يعتد بجمعها وانصرفت في النكرة .

ثم قال : ^(٧) « ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة ^(٨) » .

(١) يولاق ٦/١

(٢) يولاق ٦/١

(٣) يولاق : « كان أخف عليهم وذلك نحو » .

(٤) يولاق : « أفكل وأكلب » .

(٥) في ت : « أن تمنعه العرب من الصرف » .

(٦) في ت : « أو يتأني فيه ذلك » .

(٧) يولاق ٦/١

(٨) بعده في ت : « كما يكون الفعل صفة » .

يعنى : أن «أحمر» وبابه يكون صفة^(١) على هذا المثال ، وهو اسم ، كما يكون الفعل صفةً في قولك : «مررت برجل يضرب زيدا» . ، فشاركه في حال اسمية الفعل ، في كونها صفةً وانضم^(٢) إلى ذلك وزنُ الفعل فامتنع من الصرف .

ثم قال^(٣) : «وأما يشكرُ ، فإنه لا يكون صفةً وهو اسم ، إنما يكون صفةً وهو

فعل

يعنى^(٤) أن «يشكر» و«يزيد» و«تغلب» و«أحمد» و«يعمر» والأسماء الأعلام التى على مثال الفعل لا تنصرف لوزن الفعل والتعريف ، فمتى نُكِرَتْ انصرفت ، كقولك : «مررت بيشكرٍ ويشكرٍ آخر» ، و«ماكلٌ يزيد أبا خالد» ؛ لأن هذه الأسماء متى نُكِرَتْ زال التعريف عنها ، وحصل لها من الثقل وَزْنُ الْفِعْلِ فقط ، فانصرفت ، وقد كانت هذه الأسماء ينعت بها في حال ما كانت أفعالاً ، كقولك : «مررتُ برجلٍ يشكرُ زيدا» ، و«هذا رجلٌ يزيدُ في البرِّ» ، فلما سُمى بها بطل المعنى الذى كان من أجله يقع النعت بها وهو الفعلية ، فلم يبق له في حال التنكير إلا وزن الفعل ، وليس كذلك «أحمر» من قبل أن «أحمر» وقع في أول أحواله صفةً على وزن الفعل ، فشارك الفعل في حال فعليته في الوزن وفي معنى الصفة ، فمِنَعَ الصَرْفَ لذلك .

(١) عبارة : «للاسم أنه ... صفة» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٢) ح ت : «وانضاف» .

(٣) بولاق ٦/١ وفي ت : «وقال سيبويه» .

(٤) ت : «قال أبو سعيد» .

وقال سيويده^(١): «اعلم^(٢) أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً^(٣) لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به، فمن ثم^(٤) أكثر الكلام ينصرف في النكرة».

قال أبو سعيد: قد تقدم من تفسيرنا ما دل على أن النكرة أخف من المعرفة، وهي أشد تمكناً منها؛ لأنها لُفَّتْها^(٥) تحتل ما لا تحتمله المعرفة، واحتمالها ما لا تحتمله المعرفة أنها^(٦) تحتل التنوين في الموضع الذي^(٧) توجد الأسماء المعارف فيه^(٨) غير منصرفة، نحو «أحمد» و«طلحة» و«عمر» و«إبراهيم»، إذا^(٩) نكرت انصرفت، فاحتملت حين خُفَّتْ بتكثيرها ما لا تحتمله حين عُرِفَتْ.

ويمكن الشيء المتمكن هو وجوده متصرفاً في أكثر من حركة، إذا كان اللفظ يتصرف في حركتين، ولفظ آخر يتصرف في أكثر من ثلاث^(١٠) حركات وتنوين، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوين أشد تمكناً؛ لأنه أكثر تصرفاً.

(١) بولاق ٦/١

(٢) بولاق: «واعلم».

(٣) ق: «ركنا» تحريف.

(٤) ح: «ثمة».

(٥) س: «بختها».

(٦) ح: «لأنها».

(٧) ح ت: «المواضع التي».

(٨) ح ت: «فيها».

(٩) ت: «وإذا».

(١٠) ق ح ت س: «يتصرف في ثلاث حركات».

وقد استعمل سيبويه لفظ التمكّن في الظروف ولم يرد بها الإعراب ، قال : كل ظرف يكون مرفوعاً في حال ومنصوباً في حالٍ فهو متمكن ، نحو قولنا اليوم والليلة وخلّفك وأمامك ؛ لأنك تقول : قمت اليوم ، وقمت^(١) الليلة ، وقمتُ خلّفك وأمامك ، فتكون ظرفاً ، ثم تقول : اليوم طيّب^(٢) ، والليلة باردة ، وخلّفك واسع ، وأمامك ضيق ، فتكون^(٣) أسماء مرفوعة ، فيقال لما جرى هذا المجرى من هذه الظروف ظرف متمكن ، فليس يراد به أنه متمكن بمعنى متصرفٍ أنه^(٤) معرب ، إنما يراد به أنه يدخله الرفع ، وكل ظرف لا يدخله الرفع فهو غير متمكن ، وإن كان معرباً نحو « قبل » و « بعد » و « عند » ؛^(٥) تقول : « أنا عندك » و « خرجت من عندك » و « رأيته قبلك » و « من قبلك » ، ولا تقول : عندك ولا قبلك ولا بعدك مرفوعاً بوجه من الوجوه ، فهذه غير متمكنة من الظروف ، وإن كانت معربة بدخول الجر والنصب عليها .

وأما المتمكن من الأسماء فهو كل ما دخله الإعراب منصرفاً كان أو غير مُنصرفٍ ، وإنما كان غير منصرف^(٦) متمكناً ؛ لأنه تصرف ضرباً من التصرف ، وهو تنقله من فتحة إلى ضمة ومن ضمة إلى فتحة .

(١) ح : « نمت » .

(٢) ت : « اليوم جلست » .

(٣) ح ت س : « فيكن » .

(٤) عبارة : « متمكن .. أنه » من ح ت س بسبب انتقال النظر .

(٥) في ح : « عند وبعد وقبل » . ويعدّه في ب ق ي : « وبعد » وهو تكرير !

(٦) ت س : « غير المنصرف » .

وقول سيبويه في آخر هذا الفصل^(١) : « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .
يعنى : من^(٢) أجل خفة التنكير وتمكن النكرة ، يكون أكثر الكلام الذى لا ينصرف متى نُكِّر
انصرف ، كنحو ما ذكرنا من « طلحة » وما بعده من الأسماء .

والأسماء^(٣) التى لا تنصرف في المعرفة والنكرة هى خمسة أسماء فقط ؛ أفعل ، إذا
كان صفة ، نحو « أحمر » و « أشقر » ، وفعلان الذى مؤنثه فعلى ، نحو « سكران »
و « غضبان » ، ومؤنثها « غضبى » و « سكرى »^(٤) ، وما كان فى آخره ألف التأنيث ممدودة
كانت أو مقصورة ، نحو « حمراء » و « حُبلى » ، وما كان من الجمع على مثال ليس للواحد ،
نحو « مساجد » و « قناديل » ، وما كان معدولاً من العدد نحو « ثناء » و « ثلاث » إلى
« عُشائر » ، وفيه لفتان : « فُعال » و « مَفْعَل » من الواحد إلى العشرة ، وكلتاها
لا تنصرف ، وسائر الأسماء منصرفة ، فى حال التنكير .

(١) ح : « فى آخر الفصل » .

(٢) س : « فمن » .

(٣) ح : « فالأسماء » .

(٤) ح ت س : « سكرى وغضبى » .

فإن قال قائل: لم قال سيويه « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة ». ونحن نعلم أيضا أن أكثر الكلام^(١) ينصرف في المعرفة؟

فالجواب في ذلك: أنه أراد فمن ثم أكثر الكلام الذي لا ينصرف إذا نُكِر انصرف لأن مالا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة أكثر مما لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة^(٢).

قال سيويه^(٣): « واعلم أن الواحد أشد تمكُّناً من الجمع: لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا من الجمع ما جاء^(٤) على مثال ليس يكون للواحد نحو « مساجد » و « مفاتيح ».

قال أبو سعيد: وقد تقدّم من التفسير ما دل على أن الواحد أشد تمكُّناً من الجمع. وأما قوله: « فمن ثم^(٥) لم يصرفوا من الجمع^(٦) ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو « مساجد ومفاتيح ». فإن « مساجد » و « مفاتيح »^(٧) وما جرى مجراها لا ينصرف، من قبيل أنه جمع، وأنه لا نظير له من الواحد، [وقد علمت أن الجمع على ضربين: جمع له نظير من الواحد، وجمع لا نظير له من الواحد^(٨)] فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو

(١) ح ت: « ونحن نعلم أن أكثر الكلام أيضا ».

(٢) ح: « ولا النكرة ».

(٣) بولاق ٧/١

(٤) هارون: « لم يصرفوا ما جاء من الجميع ». وبولاق: « لم يصرفوا ما جاء من الجمع ».

(٥) س: « ثم ».

(٦) س: « الجميع ».

(٧) من قوله: « قال أبو سعيد » إلى هنا ساقط من ق بسبب انتقال النظر.

(٨) ما بين المعقوفين من ت.

« مَسَاجِدُ » ونحوها ، والجمع الذى له نظيرٌ من الواحد نحو « كِلَابٌ » و « فُلُوسٌ » ونظيرهما من الواحد « كِتَابٌ » و « سُدُوسٌ »^(١) ، والجمع إذا كان له نظيرٌ من الواحد لا يُعْتَدُّ به ثِقَلًا ، فالجمع الذى لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف^(٢) : أحدهما أنه جمع ، والآخر أنه لا نظير له من الواحد ؛ لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد فى اللفظ ، فإذا رأيناه جمعاً ورأيناه مخالفاً للواحد ، ومخالفة الواحد هو معنى ثانٍ ، صار كأنه جمع آخر ، كأنه جمعٌ مرّتين ، مُنِعَ الصرفَ لذلك^(٣) .

فإن قال قائل : فقد رأينا هذا البناء فى الواحد ، وهو قولهم للضُّعُ « حَضَاجِرُ » .

قال الخطيئة :

هَلَا غَضِبْتَ لِرَحْلٍ جَا رَكَ إِذْ تُنَبِّذُهُ حَضَاجِرُ^(٤)

قيل له : « حَضَاجِرُ » جمع^(٥) « حِضْجِرٍ » و « الحِضْجِرُ » العظيم البطن . وإنما لُقِّبَت الضُّعُ بهذا اللقب ، وصار علماً لها^(٦) لِعِظَمِ بَطْنِهَا ، وبُؤْلَغِهَا فى هذا الوصف ، فجعلت كأنها

(١) هامش ب : « وهو الطيلسان » .

(٢) ح ت : « يمنعان من الصرف » .

(٣) ح ت س : « فمنع لذلك الصرف » .

(٤) البيت فى ديوانه ق ٩/٤٠ ص ١٦٨ ومادة (حضر) من الصحاح ٦٣٤/٢ واللسان ٢٧٨/٥ والناج ٥٠/٣

وحياة الحيوان ٣٠٠/١ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ٢٧٢ وأمثال مؤرج السدوسي رقم ١٢ وغير منسوب فى

مجالس نعلب ٣٧٦/٢ وشرح ابن يعيش ٣٧/١ : ٦٤/١ وفى بعض هذه المصادر اختلاف فى الرواية . وفى ت :

« هلا عرضت » .

(٥) ت : « هى جمع » .

(٦) ح : « وصار لها علماً » .

ذاتُ بطونٍ عِظامٍ . والدليل على أن « حضاجر » جمع « حَضَجِر »^(١)

قول الشاعر :

حَضَجِرٌ كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّاتٌ عَلَى مَرْفِقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٢)

أراد أنه عظيم البطن كمرأة^(٣) في بطنها وَلَدَانِ ، وَتَمَّ لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر ، وَاتَّكَاتٌ عَلَى مَرْفِقَيْهَا ، فَتَنَّا بَطْنُهَا وَعَظُمَ ، فذلك أعظم ما يكون^(٤) .

فإن قال قائل : إذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد ، فينبغي ألا تصرف « أَكْلِبًا » : إذ لا نظير له من الواحد^(٥) .

قيل له : لم يُرَدِّ سيويه بقوله : « على مثالٍ ليس^(٦) يكون للواحد » ما ذهبت إليه ، إنما أراد : على مثال لا يُجْمَعُ جمعاً ثانياً ؛ لأن ما كان على مثال يتأق في جمع ثانٍ ، فهو بمنزلة الواحد .

فإن اعترض معترض فقال : في الكلام أَفْعَلُ نحو « أَنْكِ » و « أُسْنَمَةُ » ، فإن سيويه قد نفى أن يكون في الواحد أَفْعَلُ .

(١) في ي : « حضر » تحريف .

(٢) هو ثاني بيتين بلا نسبة في سيويه ٢٥٣/١ والشنتمري ٢٥٣/١ وهو في مادة (حضر) من اللسان ٢٧٨/٥ والتاج ١٥٠/٣ وشرح ابن يعيش ٣٦/١

(٣) ح : « كمرأة » .

(٤) س : « وعظم بطنها أعظم ما يكون » .

(٥) ح : « لها في الواحد » .

(٦) ت : « لا يكون » .

ونحن نستقصى ما ينصرف وبالا ينصرف ، إذا صرنا إليه إن شاء الله .
قال سيبويه^(١) : « واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ،
وهو أشد تمكناً » .

وقد مر الكلام في تفسير ذلك ، والاحتجاج له .
ثم قال^(٢) : « وإنما يخرج التأنيث من التذكير » . يعني أن كل شيء مؤنث فله اسم
مذكر ، وفي الأشياء مالا يسمى باسم مؤنث ، والتأنيث^(٣) يخرج من التذكير ؛ لأن المؤنث
نفسها هي مذكر بغير اللفظ الذي أنتتها به^(٤) .

وقوله : « يخرج من التذكير » كقولك : يتفرع من التذكير ، ومثله في الكلام كثير ،
كقولك : الإنسان يخرج من النطفة ، والكبير يخرج من الصغير ، وقد خرج من زيد
شجاع ، أي^(٥) تفرع منه^(٦) ونشأ .

ثم قال^(٧) : « ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه » . وهو الذي ذكرناه ؛
إذ كان هذا اللفظ واقعا على كل مذكر ومؤنث بلفظ واحد^(٨)

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق ٧/١

(٣) ت س : « فالتأنيث » .

(٤) ح ت : « أنت به » .

(٥) كلمة : « أي » ساقطة من س .

(٦) ت : « عنه » .

(٧) بولاق ٧/١

(٨) ت : « آخر » .

ثم قال^(١) : « والتنوين^(٢) علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » . يعنى أن التنوين علامة لما ينصرف من الأسماء ؛ لأن المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى^(٣) مالا ينصرف ، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف ، فسمى المنصرف الأمكن ، إذ كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين .

ثم قال^(٤) : « وتركه علامة لما يستثقلون » ، يعنى ترك التنوين علامة لما منع من الصرف^(٥)

قال سيبويه^(٦) : « وجميع مالا ينصرف ، إذا أُدْخِلَتْ^(٧) عليه الألف واللام أو أُضِيفَ ، انجرَّ ؛ لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف ، وأُدْخِلَ فيها المجرور^(٨) ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، فأمنوا^(٩) التنوين » .

قال أبو سعيد : إن سأل سائل فقال^(١٠) : إذا كان الاسم الذى لا ينصرف ، متى دخل عليه الألف واللام أو أُضِيفَ ، انصرف ؛ لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شبه

(١) بولاق ٧/١

(٢) فى س وبولاق وهارون : « فالتنوين » .

(٣) كلمة : « على » ليست فى ت .

(٤) بولاق ٧/١

(٥) ت س : « لما منع الصرف » .

(٦) بولاق ٧/١

(٧) بولاق : « إذا أدخل » .

(٨) هارون ٢٢/١ : « الجر » .

(٩) بولاق : « أمنوا » .

(١٠) عبارة : « إن سأل سائل فقال » ساقطة من ق .

الفعل ، فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف ، انصرف بدخولها ، كقولك : « مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ » وما أشبه ذلك ، ففي ذلك أربعة أجوبة^(١) :

الأول منها : أن يقال إن الإضافة والألف واللام ، متى دخلت واحدة منها على الاسم غير المنصرف ، أخرجته عن شبه الفعل ، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل ، وقد خرج عن شبه الفعل ، فيعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفه ؛ لأنها صادفت شيئاً لا شبه للفعل به ، وحروف الجر إذا دخلت على ما لا ينصرف ، دخلت على شيء مُشَبَّهٍ للفعل ، فلم يكن لها فيه تأثير^(٢) ؛ لأنها صادفت ما يشبه الفعل .

والجواب الثاني : أن يقال قد رأينا الفعل تضاف إليه أسماء الزمان كقولك : « هذا يومٌ ينفع^(٣) زيد » ، والإضافة بمحل حروف الجر ، ولم نره يُضاف ولا يدخل عليها الألف واللام ، فلما جاز أن يُضاف إلى الفعل في حاله ، لم يكن دخول حروف الجر على الاسم المُشَبَّه له مما يُخْرِجُه عن شبهه .

فإن قال قائل^(٤) : فقد رأينا الألف واللام يدخلان^(٥) على الفعل ،

(١) ح : « أوجه » .

(٢) س : « لها تأثير فيه » .

(٣) ح س ت : « يقوم » .

(٤) كلمة : « قائل » ليست في س .

(٥) ح ت س : « تدخل » .

كقول الشاعر :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِ ذِي الشَّيْحَةِ الْيَتَقَصُّ^(١)

أراد : الذى يَتَقَصُّ . قيل له : هذا شاذٌ من أقبح ما يكون فى ضرورة الشاعر ولا يحتاج بمثله .

والذى دَعَا الشاعر إلى ذلك ، مع الضرورة^(٢) ، أنه رأى الألف واللام تكون بمعنى « الذى » كقولك : « مَرَرْتُ بِالْقَائِمِ » ، أى بالذى قام ، فجعل « الْيَتَقَصُّ » بمعنى^(٣) الذى يتَقَصُّ ، وأخطأ فى ذلك ؛ لأن الألف واللام إذا كانتا^(٤) بمعنى « الذى » نقل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل .

والجواب الثالث : هو أن عوامل الأسماء لا تَدْخُلُ على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، فلو صَرَفْنَا الاسمَ بدخول حرف^(٥) الجر عليه ، لَوَجَبَ أن تصرفه فى كل حالٍ ، من قَبْلِ أنه لا بُدُّ له فى شىء من أحواله من دخول عامل عليه من عوامل الأسماء ، نحو إن وأخواتها^(٦) ، وكان وأخواتها ، [وظننت وأخواتها^(٧)] ، والابتداء والفعل

(١) البيت لذى الخرق الطهوى فى خزائن الأدب ١٦/١ : ٤٨٨/٢ وشرح شواهد المغنى ٥٩ وهو غير منسوب فى شرح ابن يعيش ٢٥/١ ويروى فى هذه المصادر كلها : « بالشيحة » وبروايتنا فى الأشباه والنظائر ٢١٦/١

(٢) عبارة : « ولا يحتاج ... مع الضرورة » ساقطة من س .

(٣) فى س : « بمنزلة » .

(٤) ت ح : « إذ كانت » .

(٥) ت : « حروف » .

(٦) عبارة : « إن وأخواتها » ساقطة من ح .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من ق ي ح ت س .

وهذه الأشياء كلها لا تدخل على الأفعال ، فلو صرفنا الاسم لأجل^(١) هذه العوامل ، لبطل منع الصرف البتة .

والجواب^(٢) الرابع : هو أن الصرف إنما هو جواز الجر والتنوين في الاسم^(٣) ، ولا ينفرد أحدهما من^(٤) صاحبه ، ومتى^(٥) دخله التنوين جاز فيه الجر ، ومتى جاز فيه الجر دخله التنوين ، فإذا أضيف الاسم ، أو دخله^(٦) الألف واللام ، فالإضافة والألف واللام يقومان مقام التنوين ، فكان الاسم قد نون^(٧) ، وإذا نون جاز دخول الجر عليه ، وليس كذلك إذا دخله حرف من حروف الجر ؛ لأن دخوله لا يقوم مقام التنوين الذي هو علامة الصرف .

قوله : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر » .

يعنى جاز دخول الجر عليه بدخول عامله ، ليس أنه بالإضافة ودخول الألف واللام ينجر لا محالة ، وهذا كلام مفهوم .

وقوله : « لأنها أسماء أدخل عليها ما أدخل على المنصرف » . يعنى الألف واللام .

(١) س : « من أجل » .

(٢) ت : « والوجه » .

(٣) ت : « على الاسم » .

(٤) ح ت س : « عن صاحبه » .

(٥) س : « فمتى » .

(٦) س : « دخلته » .

(٧) ي : « المنون » تحريف .

وقوله : « أدخل^(١) فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف » . يعني أضيف كما أضيف^(٢) المنصرف ، والمجرور هو المضاف إليه .

وقوله^(٣) : « ولا يكون ذلك في الأفعال » . يعني ولا يكون الألف واللام والإضافة في الأفعال . وتقدير لفظ اعتلاله هو أن يقال : لأنها أساء دخل عليها من الإضافة والألف واللام ما لا يكون في الأفعال .

وقوله : « فأمنوا التنوين » يعني بدخول الألف واللام والإضافة^(٤) أمنوا أن يكون في الاسم تنوينٌ مقدر^(٥) يكون حذفه علامة لمنع الصرف ؛ لأن ما لا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف ، وليس ذلك فيما ذكر .

قال سيبويه^(٦) « فجميع ما يترك صرفه يضارع^(٧) به الفعل ؛ لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنٌ غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكُّن الاسم^(٨) » .

(١) س : « وأدخل » .

(٢) ت : « يضاف » .

(٣) كلمة : « وقوله » ساقطة من ي .

(٤) س : « بدخول الإضافة والألف واللام » .

(٥) ق ي ت س : « يقدر » .

(٦) بولاق ٧/١ وفي ت : « ثم قال » .

(٧) بولاق : « مضارع » .

(٨) عبارة : « كما أن الفعل ليس له تمكُّن الاسم » ساقطة من ي .

يعنى جميع ما يترك صرفه من الأسماء يضارع الفعل بالثقل الذى دخله . وقد وصفنا
كيفية .

وقوله : « وإنما فعل ذلك به » ، يعنى : وإنما فعل منع الصرف به ، يعنى بالاسم الذى
لا ينصرف : « لأنه ليس له تمكن غيره » يعنى تمكن الاسم المنصرف ، « كما أن الفعل ليس
له تمكن الاسم » .

ثم قال : ^(١) « وأعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع ، حذف فى الجزم ؛ لثلاث
يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع ^(٢) ، وذلك
قوله ^(٣) : « لم يرم » و « لم يغزو » و « لم يخش » ، وهو فى الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو
يغزو ويرمى ^(٤) ويخشى » .

قال أبو سعيد : إن سأل سائل فقال : إذا قلت « لم يرم » فما علامة الجزم فيه ؟
قيل له : حذف الياء .

فإن قال : كيف جاز أن يكون حذف حرف من نفس الكلمة علامة إعراب ؟
قيل له : إنما جاز ذلك ^(٥) ؛ لأن هذا ^(٦) الحرف مشبه للحركة ، وذلك أن الحركة منه
مأخوذة ، وعلى قول بعضهم : هو حركة مُشَبَّعة ، ومع ذلك فقد كان فى حال الرفع لا يدخله

(١) بولاق ٧/١ وفى ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) بولاق : « والجمع » .

(٣) بولاق وكذلك ح ت س : « قولك » .

(٤) ت وبولاق : « هو يرمى ويغزو » .

(٥) كلمة : « ذلك » ليست فى ح .

(٦) ت : « هذه » تحريف .

حركة ، كما لا تدخل الحركة حركةً ، فلها أشبه الحركة ، والجزمُ يحذف ما يُصادِفُه من الحركات ، حذف هذه الياء ؛ إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفها جزماً ، كما يكون حذف الحركة جزماً .

فإن قال قائل : فما قولكم في الياء والواو في حال الرفع ، هل تقولون : إن سكونها علامة الرفع ، أم علامة الرفع ضمةٌ محذوفة ؟

فإن الجواب في ذلك أن يقال : علامة الرفع ضمةٌ^(١) محذوفة ، استثقل اللفظُ بها على ياءٍ قبلها كسرة ، أو واءٍ قبلها ضمةٌ ، والنيةُ فيها الحركةُ ، كما أننا إذا قلنا : « يَخْشَى » فليست علامة الرفع سُكُونُ الألف ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنةً ، وهي في حال^(٢) النصب أيضاً بألفٍ ، والحركة فيها مقدرة ، وإن لم يمكن اللفظُ بها ، وكذلك الأسماء التي أواخرها^(٣) ياءٌ قبلها كسرة ؛ نحو « الْقَاضِي » و« الرَّامِي » إذا قلت : « هَذَا الْقَاضِي » و« مَرَرْتُ بِالْقَاضِي » ، فليس علامة الجر والرفع^(٤) فيها سكون الياء ، وكذلك ما كان في آخره أَلْفٌ^(٥) ، نحو « الْعَصَا » و« الرَّحَى » تكون في حال النصب والرفع والجر^(٦) ساكنة الألف ، والحركات المختلفة مقدرة فيها على حَسَبِ أحواله ، ولو كان سكونُ الحرف علامة الإعراب ؛^(٧) لوجب أن تكون « الْعَصَا » و« الرَّحَى » وما جرى مجراهما مبنياً ؛ لأن رفعه وجره ونصبه^(٨) بسكون الألف وهذا لا يقوله^(٩) ذولُب .

(١) كلمة : « ضمة » ساقطة من ح .

(٢) ق : « حالة » .

(٣) ت : « التي في أواخرها » .

(٤) ح ت س : « الرفع والجر » .

(٥) عبارة : « آخره أَلْف » ساقطة من س .

(٦) ت : « والجر والرفع » .

(٧) ت س : « علامة للإعراب » .

(٨) ت : « ونصبه وجره » .

(٩) ح ت س : « وهذا مالا يقوله » .

وقوله: «واعلم أن الآخر إذا كان يَسْكُنُ في الرفع»، أراد: «يفزو» و«يرمى»^(١)، ولم يُرد بقوله: «يَسْكُنُ في الرفع»^(٢) أن السكون هو علامة الرفع، وإنما أراد: يسكن في حال^(٣) الرفع بالضم المقدّر.

وقوله: «جُذِفَ في الجزم؛ لئلا يكونَ الجزمُ بمنزلة الرُّفْعِ»، يعني: حذف الحرف الساكن علامة للجزم؛ لأنهم لو اقتصروا على حذف الضمّ المقدّر، لاستوى لفظُ الجزم والرفع، فحذفوا شيئاً ليفرق^(٤) بينهما في اللفظ.

وقوله: «فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجميع»، يعني: حذفوا الياء في «يرمى» كما حذفوا الحركة في «يذهب»، ونون الاثنين والجمع^(٥) في يقومان، ويقومون.

(١) عبارة: «أراد: يفزو ويرمى» ساقطة من ح س.

(٢) عبارة: «بقوله: يسكن في الرفع».

(٣) ي: «في حالة».

(٤) ح س: «يفرق».

(٥) س: «والجميع».

﴿ هذا ^(١) باب المسند والمسند إليه ﴾

« وهو ^(٢) ما لا يستغنى ^(٣) واحد منهما عن الآخر ، ولا يجحد المتكلم منه بُدًا »
قال أبو سعيد : أما قوله : « المسند والمسند إليه » ففيه أربعة أوجه ^(٤) أجودها
وأرضاها :

أن يكون « المسند » معناه « الحديث ^(٥) » و« الخبر » ، و« المسند إليه » المحدث عنه ، وذلك على وجهين : فاعل وفعل ^(٦) : كقولك : « قام زيد » و« ينطلق عمرو » واسم وخبر ^(٧) : كقولك : « زيد قائم » و« إن عمراً منطلق » ، فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم ، فالمسند ^(٨) هو الفعل ، وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبر عنه .

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق : « هما » .

(٣) هارون ٢٣/١ : « يغنى » .

(٤) كلمة : « أوجه » ساقطة من ق

(٥) ب ق ح : « الحديث » تحريف .

(٦) ح ت س : « فعل وفاعل » .

(٧) عبارة : « كقولك ... وخبر » ساقطة من ي .

(٨) س : « والمسند » .

وإنما كان المسند الحديث ، والمسند إليه المحدث عنه^(١) ، كقولنا في الحديث الذي يُحدَّث به عن النبي ﷺ^(٢) هذا الحديث^(٣) مسند إلى رسول الله ﷺ^(٤) ، فالحديث هو المُسند ، ورسول الله^(٥) هو المسند إليه

والوجه الثاني : أن يكون التقدير فيه : هذا باب المسند إلى الشيء ، والمسند ذلك الشيء إليه ، وحذف من الأول ، اكتفاءً بالثاني ، وذلك هو الاسم والخبر ، والفعل والفاعل ، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه ، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه^(٦) ؛ لاحتياجه إلى صاحبه ، إذ لا يتم إلا به : كقولك لمن تخاطبه : « إنما أمرى مُسندٌ إليك » ، أى أنا محتاج إليك فيه وأنت قيّمه .

والوجه الثالث : أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال ، والمسند إليه هو الأول^(٧) ، فإذا كان فعلاً وفاعلاً ، فالمسند هو الفاعل ، والمسند إليه هو الفعل ، وإن كان مبتدأً وخبراً ، فالمسند هو الخبر ، والمسند إليه هو المبتدأ ، ويكون بمنزلة المبنى والمبنى عليه ، فالمبنى هو الثاني فعلاً^(٨) كان أو خبراً ، والمبنى عليه هو الأول ، وإنما كان الأول هو المسند إليه ، والمبنى عليه^(٩) من قبل أنك جئت به ، فجعلته أصلاً لما بعده ، ولم تبنيه على شيء قبله ،

(١) عبارة : « وإنما كان المسند .. عنه » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٢) ما بين المعقوفين من قى ح س .

(٣) ت س : « هذا حديث » .

(٤) ما بين المعقوفين من قى ح .

(٥) فى ح : « والنبي ﷺ » .

(٦) عبارة : « وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) كلمة : « هو » ساقطة من ح س .

(٨) ت : « فاعلاً » ومثل ذلك فى هامش ب

(٩) عبارة : « هو الأول ... والمبنى عليه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

ثم جئت بما بعده ، وهو محتاج إلى ما قبله ، فصار فرعاً عليه ، فلذلك قيل : مبنى للثاني ، إذ كان هو الفرع ، وقيل الأول مبنى عليه ، إذ كان هو الأصل ، كما تُبنى الفروع على الأساس .

الوجه الرابع : وهو أن يكون المسند هو الأول على كل حال ، والمسند إليه الثاني على كل حال ، فإن كان فعلٌ وفاعلٌ ، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه ، وإن كان مبتدأ وخبراً فالمبتدأ هو المسند ، والخبر هو المسند إليه ، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، في أن المضاف هو الأول ، والمضاف إليه^(١) هو الثاني ، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد تقول : « أَسْنَدْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ^(٢) » ، و« أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَيْهِ . » .

قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُشْطَبٍ^(٣)

أى أسندناها ؛ فعلى هذا الوجه يكون مسنداً^(٤) إلى الثاني ، وذلك أنك جئت بالأول ، فَعَلِمَ أنه لا بُدَّ له من غيره ، وأنه مُحتَاجٌ إلى ما بعده ، فأَسْنَدْتَهُ إلى الثاني فَتَمَّ ، فَتَبَيَّنَ هذه الوجوه فإنها محتملة كلها .

(١) عبارة : « في أن المضاف هو الأول والمضاف إليه » ساقطة من ح سبب انتقبال النظر .

(٢) ت س : « الشيء » .

(٣) البيت في ديوانه ق ٤٩/٣ ص ٥٣ واللسان (ضيف) ١١٣/١١

(٤) في ح ت : « يكون الأول مسنداً » .

قال سيويه^(١) « فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه » ، يعنى الخبر « وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ » .

يعنى : فمن باب المسند والمسند إليه الذى أحكمنا معانيه ، المبتدأ وما بعده إلى قوله : « يذهب عبد الله » .

ثم قال^(٢) : « فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر^(٣) فى الابتداء » . يعنى : لابد للفعل من فاعل ، كما لابد^(٤) للابتداء من خبر ، وكل واحد منها محتاج إلى صاحبه ثم قال^(٥) : « ومما يكون بمنزلة الابتداء والخبر كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده . »

قال أبو سعيد^(٦) : اعلم أن الاسماء التى لابد لها من أخبار هى أربعة : المبتدأ لابد له^(٧) من خبر وهو أصل هذه الأربعة ، واسم كان وأخواتها ، كقولك : كان زيد منطلقاً ، وأصبح زيد ذاهباً ، وليس عمرو عندنا ، واسم إن وأخواتها ، كقولك : إن زيدا منطلقاً ، وليت أباك قائم ، والمفعول الثانى^(٨) من مفعولى ظننت وأخواتها كقولك : ظننت عبدك ذاهباً ، وحسبت أباك منطلقاً .

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق ٧/١

(٣) ح : « كما لابد للاسم الأول من الآخر » .

(٤) ت : « كما لم يكن بد » .

(٥) بولاق ٧/١

(٦) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست فى ح .

(٧) ت س : « ولابد له » .

(٨) ح س : « الأول » .

غير أن ظننت وأخواتها يجوز أن يُكْتَفَى بها وبفاعليها عن المفعولين فتقول : ظننت ، وحسبت^(١) وتسكت^(٢) كما قالت العرب في مثل لها : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٣) » ، أى : يُظَنُّ ويُتَّهَمُ ، يقوله الرجل إذا بُلِّغَ شيئاً عن رجل فسأته . وَيَخْلُ من خَالٍ يَخَالُ ، ولم يأت بمفعوليه ، فإذا أتيت بالمفعول الأول فلا بُدَّ له من الثانى ، وسنُحْكَم هذا بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله ، و« كان » و« إن » متى أتيت بهما ، أو بواحدة من أخواتها فلا بُدَّ أن تأتى بالاسم والخبر .

فهذه الأربعة التى ذكرناها داخلة في باب المسند والمسند إليه ؛ لأن كل واحد من الاسم والخبر ، محتاج إلى الآخر ؛ فلذلك جعل سيويه « كان عبدُ الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً » ، بمنزلة المبتدأ والخبر^(٤) ، وأدخله في جملة ما انعقد عليه الباب .

ثم قال^(٥) : « واعلم أن الاسم أوله^(٦) الابتداء : وإنما يدخل الناصب ، والرافع سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ^(٧) » .

(١) س : « وأحسب » .

(٢) ي : « وتسكن » .

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٦٩/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رفاعه ١٠٨

(٤) كلمة : « والخبر » ساقطة من ت س .

(٥) بولاق ٧/١ وفي ت : « ثم قال سيويه » .

(٦) بولاق : « أول أحواله » .

(٧) ح : « على الابتداء » !

قال أبو سعيد : أما قوله : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء » فهو كلام بين ، من قبل أن المبتدأ معرًى من ^(١) العوامل اللفظية ، وتعرًى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترب به غيره ؛ لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما ، ثم تُركَّب فيقترب بعضها ببعض ، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها ، وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه ، ثم يدخل الناصب على المبتدأ إما تأكيداً ، وإما لتغيير ^(٢) معنى ؛ فالتأكيد : « إن زيداً قائم » والمعنى زيد قائم ، وتغيير المعنى « ليت زيداً منطلق » والأصل زيد منطلق ، مبتدأ وخبر ^(٣) ، فدخلت ليت فنصبت ما كان مبتدأً وغيّرت المعنى ، والرافع الذي دخل على المبتدأ كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ^(٤) إذا لم يُسمَّ فاعلوها ؛ كقولك : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقاً » ، و« ظَنَّ ^(٥) بَكْرٌ أَخَاكَ » ، وهذان الرفعان هما غير الابتداء ، ودخلا على الابتداء فأزالاه ^(٦) .

(١) س : « عن » .

(٢) ق : « لتغيير » .

(٣) س ت : « زيد منطلق خبر » .

(٤) جملة : « وظننت وأخواتها » ساقطة من ق .

(٥) في ي : « ظننت » تحريف .

(٦) ت : « وأزالاه » .

وقد يدخل الجار على المبتدأ في قولك : « ما عِنْدِي مِنْ ^(١) أَحَدٍ » و« هَلْ عِنْدَكَ ^(٢) مِنْ مَالٍ ؟ » ، والمعنى « ما عِنْدِي أَحَدٌ » ، و« هَلْ عِنْدَكَ مَالٌ ^(٣) ؟ » ، فَأَحَدٌ ^(٤) ؛ ومالٌ يرتفعان بالابتداء ، ثم دخل عليهما الجار ، ومن ذلك أيضاً قولك ^(٥) : « حَسْبُكَ زَيْدٌ » ، فيكون حسب مبتدأ ، وزيد الخبر ، ثم تقول : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » ، فيدخل حرف الجر على ما كان مبتدأ قبل دخوله .

وقد ظن بعض الناس أن (الباء) في « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » و(مِنْ) في « أَخَذْتُ وَأَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ ^(٦) » هو ما عناء سيبويه من دخول الجر على المبتدأ ، وظن أن قوله : « المبتدأ » ما يكون مبتدأ في حال ، وهو على غير ما ظن ^(٧) ؛ لأن ما يدخل على المبتدأ هو الذى إذا نُزِعَ ^(٨) صار ^(٩) مبتدأ ، وليس ذلك في « مررت بزيد » .

(١) كلمة : « مِنْ » ساقطة من ح .

(٢) ت : « هل لك » .

(٣) عبارة : « والمعنى ... مال » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٤) س ح : « وأحد » .

(٥) ت : « قولك أيضاً » .

(٦) ت : « مررت بزيد وأخذت من زيد » . وفى س : « ومن فى أخذت من زيد » .

(٧) ح ت : « وهو الاسم على غير ما ظن » !

(٨) ب ق ي : « فرغ » تحريف .

(٩) ح س : « كان » .

قول^(١) سيبويه: «اعلم أن الاسم أوله الابتداء» يعني: المبتدأ^(٢) لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل فيه، وستقف على هذا، غير أنه اكتفى بالمصدر عن الاسم، كقولك: «أَنْتَ رَجَائِي» أي^(٣) مرجؤي^(٤).

وقوله: «إنما^(٥) يدخل النَّاصِبُ»، يعني إن وأخواتها، وظننت وأخواتها^(٦)، «والرافع سوى الابتداء»، يعني كان وأخواتها، وظن وأخواتها، ورفعها^(٧) غير الرفع الذي يوجبه الابتداء والجار، وهو الباء في «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» وما ذكر معه، تدخل هذه العوامل على المبتدأ، فتزيل^(٨) الابتداء^(٩) ويصير الاسم معرباً بها دون الابتداء.

قال سيبويه^(١٠) «ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ».

يعني: أن الاسم المبتدأ المعرّي من العوامل اللفظية قد تدخل عليه كان وإن^(١١) وحروف الجر فيصير غير معرّي من العوامل، وإذا كان غير معرّي فقد صار غير مبتدأ.

(١) ق ح س: «قال».

(٢) عبارة: «يعني المبتدأ» في ت. وفي س: «يعني أوله المبتدأ» وهو كذلك في هامش ب.

(٣) ح ت س: «في معنى».

(٤) ق: «من حو» تحريف.

(٥) ت س: «إنما».

(٦) عبارة: «وظننت وأخواتها» ساقطة من ق.

(٧) س: «ورفعها».

(٨) ي: «فتزيل» وفي ق: «فيهمل» وكلاهما تحريف.

(٩) عبارة: «فتزيل الابتداء» ليست في س.

(١٠) بولاق ٧/١

(١١) س ت: «إن وكان».

قال: ^(١) « فلا ^(٢) تصل إلى الابتداء ^(٣) ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه » .

يعنى : لا تصل إلى الابتداء ، وهو تعريه من العوامل اللفظية ، وقد اقترنت به العوامل إلا أن تحذف العوامل فيصير الاسم مبتدأ ؛ وإنما ذكر سيويه ذلك ^(٤) مستدلاً على أن المبتدأ هو الأول ، إذ كان ^(٥) لفظ المبتدأ هو موجود مع هذه العوامل ، وإنما الابتداء الرافع له زوال هذه العوامل .

وقوله : « ما دام مع ما ذكرت لك » يعنى : مادام المبتدأ مع ما ذكرت لك من العوامل إلا أن تدع ^(٦) العوامل .

ثم قال ^(٧) « وذلك أنك إذا قلت : « عبد الله مُنْطَلِق » ، إن شئت أدخلت عليه « رأيت » ^(٨) فقلت : « رأيت عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقاً . »

(١) بولاق ٧/١

(٢) هارون : « ولا » .

(٣) س : « المبتدأ » .

(٤) س ت : « هذا » .

(٥) س : « إذا كان » .

(٦) ت : « تدعه » .

(٧) بولاق ٧/١

(٨) بولاق : « أدخلت رأيت عليه » .

وقد مر نحو هذا : لأين قوله « رأيت عبد الله منطلقاً » بمنزلة ظننت عبد الله منطلقاً
ثم قال ^(١) « فالمبتدأ ^(٢) أول ^(٣) كما أن ^(٤) الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة » .
قال أبو سعيد ^(٥) وقد ذكرنا أن المبتدأ أول في هذا الباب ، وذكرنا في الباب الذي
قبله أن الواحد أول العدد ، وأن النكرة ^(٦) قبل المعرفة .

(١) بولاق ٧/١ .

(٢) هارون ٢٤/١ : « فالابتداء » . ت : « والمبتدأ » .

(٣) ح : « الأول » وهي ليست في س .

(٤) في س وبولاق : « كما كان » .

(٥) زيادة من ت .

(٦) ت : « والنكرة » .

﴿ هذا باب اللفظ للمعاني ﴾

قال سيبويه^(١): «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله^(٢)».

قال أبو سعيد: هذا آخر الباب من كلام سيبويه^(٣). قوله: «اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين» يحتتم وجهين: يحتتم أن يكون أراد باللفظين الكلمتين، ويحتتم أن يكون أراد الحركتين؛ فإن كان أراد الكلمتين، فهو نحو «دار» و«ثوب» و«إنسان» وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى، وعليه أكثر الكلام، وإن كان أراد باللفظ الحركة، فهو قولك: «ما أحسن زيداً» إذا أردت التعجب، و«ما أحسن زيد» إذا أردت أنه لم يحسن، و«ما أحسن زيد» إذا استفهمت أي شيء منه أحسن، أعينه، أم أنفه، أم وجهه، أم خذه^(٤)؟

وكذلك «ضرب زيد عمراً» اختلفت حركة زيد وحركة عمرو، لاختلاف المعنيين، إذ كان^(٥) أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً^(٦).

(١) بولاق ٧/١

(٢) جملة: «إن شاء الله» ليس في ت. وفي بولاق: «إن شاء الله تعالى».

(٣) بعده في المطبوع من كتاب سيبويه: «فاختلاف اللفظين لاختلاف هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير». وهذا من كلام غير سيبويه، كما نبه السيرافي على ذلك فيما سياتي.

(٤) ح: «أوخذه».

(٥) س: «إذا كان».

(٦) ح ت س: «مفعولاً به».

وأما قوله : « واختلاف اللفظين ، والمعنى واحد » فهو على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الكلمتين ، نحو : « الجلُّوس » و « القُعود » ومعناها واحد ، ولفظاهما مختلفان ، ونحو : « هَلُمَّ » و « تَعَالَ » و « أَقْبِلْ » ، وعلى الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الحركتين ، فهو قولك : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ » معناهما واحد ، ولفظهما مختلف ، ومثله قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا »^(١) و « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ »^(٢) ، حركاتها^(٣) مختلفة^(٤) ، ومعناها واحد .

وقوله : « واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين الكلمتين قولك : « عَيْنٌ » يَصْلُحُ لمعاني شتى مختلفة ، منها : العَيْنُ التى تُبْصِرُ بها ، ومنها عَيْنُ الرُّكْبَةِ ، وَعَيْنُ المِيزَانِ ، وَالْعَيْنُ من عيون الماء ، ودينارٌ عَيْنٌ ، وَمَطَرُ الْعَيْنِ الذى من نحو القِبْلة ، وَعَيْنُ القَوْمِ يكون الرئيس^(٥) ويكون الذى يبحث لهم عن الأخبار^(٦) ، و « جلس » إذا قَعَدَ ، و « جَلَسَ » إذا أتى نجداً ، وهو جَلَسَ ، إلى^(٧) غير ذلك^(٨) مما لا يحصى كثرة .

وعلى الوجه الذى جعلنا اللفظين فيه هما الحركتين قولك : « ضرب عمرو زيدا »^(٩) ، فيكون « زيد » مفعولاً و « عمرو » فاعلاً^(١٠) ، ثم تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ^(١١) « فيكون مفعولاً ، مرفوع اللفظ كلفظ الفاعل ، فاتفق لفظ الفاعل ولفظ المفعول به والمعنى مختلف .

(١) ح : « منطلقاً » .

(٢) ح : « منطلق » .

(٣) ت س : « حركاتها » .

(٤) هامش به : « مختلفات » و هامش ي : « مختلفان » .

(٥) س : « للرئيس » .

(٦) انظر لمعاني كلمة « العين » فى اللغة : الكتاب المأثور عن أبى العمىل الأعرابى ص ٨

(٧) عبارة : « وهو جلس إلى » ساقطة من ح س : وفى ت : « وهو جلس وغير ذلك » .

(٨) ح س : « وغير ذلك » .

(٩) ت : « زيد عمرا » .

(١٠) ت : « فاعلاً وعمرو ومفعولاً » .

(١١) ت : « ضرب عمرو » .

فإن قال قائل : لم أتى سيبويه بهذا الباب ^(١) ، وما الفائدة ^(٢) فيه من طريق الإعراب ؟ فإن بعض النحويين أجاب عن هذا بأن قال : أراد سيبويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين ، وجعل هذا دليلاً على اختلاف الإعرابين ، لاختلاف المعنيين ودليلاً على اختلاف الإعرابين والمعنى واحد ، واتفاق الإعرابين والمعنى واحد ^(٣) ، واتفاق الإعرابين والمعنى مختلف ، وهذا يُذكر عن أبي العباس المبرد ^(٤) ، وكان ينكر الوجه الآخر ، وهو أن يقول القائل : إن سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط ^(٥) ، ويقول : لم يذهب إليه سيبويه .

قال أبو سعيد : والذي عندي في ذلك ^(٦) أن الذي قصده سيبويه على ما يتوجه القول في صحته — والله أعلم — أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه ، لأنه جعله ^(٧) دليلاً على شيء سواه ، وذلك أن في الناس ^(٨) من يزعم أنه لا يجمي لفظان مختلفان إلا ومعناها مختلف ، علمناه أو جهلناه ، وهو قول جماعة من النحويين ، ويحكي هذا ^(٩) عن ثعلب ^(١٠) عن ابن الأعرابي ^(١١) ، وإليه كان يذهب ثعلب ^(١٢) فيما حكى لي ، وعاب قوم من الناس اتفاق

(١) ت : « هذا اللفظ » .

(٢) ي : « وما القائل » تحريف .

(٣) عبارة : « واتفاق الإعرابين والمعنى واحد » ليست في ت س .

(٤) كلمة : « المبرد » ليس في ي ح س . وأبو العباس المبرد هو محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي اللغوي النحوي المشهور ، ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر مقدمتنا لتحقيق كتابه « المذكر والمؤنث » .

(٥) عبارة : « وهو أن يقول ... فقط » ساقطة من ح . وكلمة : « فقط » وحدها ليست في س .

(٦) ت : « في هذا » .

(٧) ت : « لأنه جعله » تحريف .

(٨) ت : « من الناس » .

(٩) كلمة : « هذا » ليست في ق س .

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب اللغوي النحوي الكوفي المشهور . ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي سنة ٢٩١ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١٣٨/١ وهامشه .

(١١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، شيخ ثعلب ، وأحد علماء الكوفة المشهورين . توفي سنة ٢٣٦ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٢٨/٣ وهامشه . وانظر ترجمتنا له في مقدمة تحقيقنا لكتابه : « البشر » .

(١٢) انظره ذلك كتاب المزهر للسيوطي ٤٠٣/١

اللفظين واختلاف المعنيين ، وقالوا : هذا يوقع اللبس ، فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب ، وجعلهم اللفظين مختلفين لمعنى واحد ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين^(١) فإن قال قائل : لم قلتم إن اللفظين قد يجوز أن يختلفا ، ويكون معناها واحداً ؟

فإن الجواب في ذلك : إنا رأينا العرب ، ربما يتكلم القبيل منهم^(٢) بلفظ ما معنى بعينه ، ويتكلم غيرهم بلفظٍ سواه ، لذلك المعنى بعينه ، كقول بني تميم : « ثلاث عَشْرَة » وقول أهل الحجاز « ثلاث عَشْرَة »^(٣) ، وكقول بعضهم للطلع « طَلَع » وبعضهم يقول للطلع بعينه « إغْرِضُ »^(٤) ، وأهل المدينة يقولون للزُبُق « زَاوُوق »^(٥) وغيرهم يقول : « زُبُق » لذلك المعنى بعينه ، فيما لا يحصى كثرة .

ورأينا^(٦) العرب بعضها يأخذ عن بعض^(٧) ، على حَسَبِ المخالطة لهم ، والإلف لكلامهم ، كمثل ما نعرفه من أنفسنا أننا نتكلم بِلُغَةٍ من اللُّغَاتِ في وقت ، ثم ندعُها ونألفُ غيرها ، حتى يكون أكثرُ كلامنا بغيرها^(٨) ، إمّا أن يكون غيرها أخفَّ منها لفظاً ، وإمّا أن نسمع قومًا يتكلمون بها فنألفُها على طول السَّماعِ لها^(٩) .

(١) ت : « لمعنيين مختلفين » .

(٢) ت : « منها » . س : « منها » .

(٣) انظر في ذلك لسان العرب (عشر) ٦ : ٢٤٤ / ١٥

(٤) في لسان العرب (غرض) ٩ : ٦٠ / ٥ : « والإغريض الطلع ... وقال ثعلب : الإغريض ما في جوف الطلعة ... ابن الأعرابي الطلع حين يشتق عنه كافوره » .

(٥) في لسان العرب (زوق) ١٢ : ١٧ / ٩٥ : « الزاووق الزُبُق . قال ابن المظفر : أهل المدينة يسمون الزُبُق : الزاووق » .

(٦) ت : « وقد رأينا » .

(٧) ح س : « العرب يأخذ بعضها عن بعض » .

(٨) كلمة : « بغيرها » ليست في س .

(٩) كلمة : « لها » ليست في ت .

وليس تُخْرِجُ اللغةُ الثانيةُ اللغةَ الأولى أن تكون في معناها ، فكذلك^(١) العربية ، ومثل ذلك أن أهل العراق يُسمُّون البرَّ «براً» وأهل مكة يسمونها^(٢) «جِنْطَةً» وأهل مصر يسمونها^(٣) «القمح»^(٤) ، فلو أن عِرَاقِيًّا أتى مكة فتكلم «بجِنْطَةٍ» ليفهموا عنه ، فألفها ، أو كَلَّمَ أَهْلَ مِصْرَ على لغتهم «بَقْمَحٍ» ثم أَلَفَ ذلك واعتاده ، ما كان يتغير «البرُّ» عنده عما كان ، ولو أن^(٥) قمحاً حُمِلَ من مصر إلى مكة ، لَسَمَّوه بعينه جِنْطَةً ، وهذا أبين من أن يُطال فيه الكلام .

ويقال لمن يُخَالِفُ هذا : أخبرنا عن قولهم : «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» ، هل هذه الألفاظ^(٦) المختلفة لشيء واحد ، أو لأشياء ؟ فإن قال لأشياء^(٧) ، فينبغي أن يكون الضمير العائد في «عَلَيْهِمْ» يعود إلى قوم غير الذين عاد إليهم الضمير في «عَلَيْهِمْ» ، وهذا ما^(٨) لا أظن أحداً يستجيزه ؛ لأن الضمير يعود إلى ما تقدم^(٩)

(١) ت : « وكذلك » .

(٢) ت : « يسمونه » .

(٣) ت ح س : « يسمونه » .

(٤) ت : « قمحا » .

(٥) س : « فلو أن » .

(٦) ح : « اللغات » .

(٧) عبارة « فإن قال لأشياء » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) ت : « وهذا مما » .

(٩) ت ح : « إلى من تقدم » .

وهم قوم^(١) بأعيانهم . ويلزمه أيضا أن تكون سائر اللغات في «عليهم» يختلف القوم الذين يعود إليهم الضمير .

وأما الذى عاب العرب في جعل المتفقين لمعنيين مختلفين ، فهو المَعْبُوبُ عليه^(٢) في عَيْبِهِ ، وذلك أنا قد بَيَّنَّا أن العرب لحاجتها إلى اتفاق القوافي في شعرها وانتظام السجع في خطبها وكلامها ، جعلوا الإعراب دالاً على معانيها باختلاف الحركات ، فَقَدَّمُوا وَأَخَّرُوا للتوسيع^(٣) في الكلام ، وكذلك أيضا جعلوا للشئ الواحد^(٤) أسماء ، وللشئين المختلفين لفظاً^(٥) واحداً ، ولم يقتصروا على ذلك الاسم فقط^(٦) حتى لا يكون للمعنيين المختلفين اسم غير هذا الواحد ، ألا ترى أنا إذا قلنا «العين» التى يُبَصَّرُ بها ، وقلنا «العين» السحابة^(٧) التى تنشأ من القبلة ، فقد^(٨) عبرنا عنها^(٩) بلفظ آخر ، وقد عبرنا عنها بالعين ، وكل ذلك فعلته العرب^(١٠) ، لما ذكرنا فاعرف ذلك إن شاء الله .

وفى الباب من كلام غير سيبويه^(١١) ما قد أتينا على شرحه^(١٢) ، وبالله التوفيق .

(١) عبارة ت : « ومن تقدم هم قوم » .

(٢) كلمة : « عليه » ليست في ح ت س .

(٣) ح ت س : « للتوسع » .

(٤) كلمة : « الواحد » ليست في ق .

(٥) ت س : « اسما » .

(٦) ت س : « فقط لها » .

(٧) كلمة : « السحابة » ساقطة من ح س .

(٨) س : « فقط » تحريف .

(٩) ب ق : « عنها » تحريف .

(١٠) ت : « وكل فعلته العرب » .

(١١) انظر ما سبق أن قلناه في أول هذا الباب . وانظر المطبوع من سيبويه ٨/١ = هارون ٢٤/١

(١٢) س : « ما قد أتينا عليه » .

﴿ هذا ^(١) باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ﴾

قال أبو سعيد : قوله : « من الأعراض » يعني ما يعرض في الكلام ، فيجىء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه ^(٢) .

قال سيبويه ^(٣) : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذى أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً ، وسترى ذلك في باب ^(٤) « إن شاء الله » .

قال أبو سعيد : قوله : « مما يحذفون » أراد ربما يحذفون ^(٥) ، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه ، والعرب تقول : « أنت مما تفعل كذا » أى ربما تفعل ، وتقول العرب أيضاً : « أنت ^(٦) مما أن تفعل كذا » أى من الأمر أن تفعل ، فتكون « ما » بمنزلة الأمر ، و« أن تفعل » بمنزلة الفعل ويكون « أن تفعل » في موضع رفع بالابتداء ، وخبره « مما » وتقديره : « أنت ففعلك كذا وكذا من الأمر الذى تفعله » .

(١) بولاق ٨/١

(٢) ت س : « يكون عليه من قياسه » .

(٣) بولاق ٨/١

(٤) كلمة : « في باب » ساقطة من ح ت س وبولاق وهارون .

(٥) عبارة : « أراد ربما يحذفون » ساقطة من ق ح بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : « أنت » ليست في س :

قال الشاعر في الوجه الأول :

وإنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى وَجْهِهِ تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ^(١)

وقال آخر في المعنى الثاني :

أَلَا غَنَّا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أَلَمَّ بِهَا ذِكْرًا^(٢)

أى من الأمر أن ألم بها ذكراً ، أى من أمرى إلمامى بها .

قال سيبويه^(٣) : « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : « لم يَكْ » و « لأدِر » ، وأشباه ذلك » .

قال أبو سعيد : أما قوله « لم يَكْ » فأصله « لم يكن » ؛ لأن الأصل فيه قبل دخول « لَمْ » أن يقال : « يكون » فدخلت عليها « لَمْ » فسكنت النون لدخول الجزم ، والتقى^(٤) ساكنان^(٥) الواو والنون ، فسقطت^(٦) الواو لالتقاء الساكنين ، وكثر في كلامهم هذا الحرف ، لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون ، والنون تشبهه ، إذا كانت ساكنة ، حروف المدّ واللّين ، لأنها غنة في الخيشوم . وقد ذكرنا شَبَهَهَا بحروف المدّ واللّين فيما تقدم ، فشَبَّهَهَا في

(١) البيت لأبي النعمان في كتاب سيبويه ٧٤/١ والبشتمرى ٤٧٧/١ ومغنى اللبيب ٣١١/١ وسرح سواهذ الغنى

٢٤٥ : ٢٥١ والمقتضب للمبرد ١٧٤/٤ وخزانة الأدب ٢٨٢/٤ وفي جميع هذه المصادر : « ضربة على رأسه » .

(٢) البيت بلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤ وفيه : « غنيا » . وفي ح : « إنا على النأى »

(٣) بولاق ٨/١

(٤) ح : « فالتقى » .

(٥) س : « والتقاء الساكنين » وكانت كذلك في ب ثم صححها الناسخ على الهامش

(٦) س : « فسقط » .

هذا الموضع وقد دخل عليها الجازم بقولهم : « لم يَغْزُ » و « لم يَرَمِ » فإذا لقيها أَلْفٌ ولامٌ ، أو أَلْفٌ وَصَلْ ، لم يكن فيها إلا الإثبات والتحريك ، كقولهم : « لم يَكُنِ الرَّجُلُ عندنا » قال الله عز وجل^(١) : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ﴾^(٢) وإنما لم يحذفوها إذا لقيها ساكنٌ من قِبَلِ أنها إذا تحرّكت لالتقاء الساكنين ، زال عنها شبه حروف المدّ واللّين ، ويكون مخرجها من الفم لا من الأنف ، فأقرّت على ما ينبغي لها .

فإن قال قائل : فينبغي أن يقال على قياس « لم يَكْ » : « لم يَصْ » و « لم يَهْ » في « لم يَصْنْ » و « لم يَهْنْ » ، قيل له : قد بينا أن القياس في « لم يكن » إثبات النون ، وإنما شبهوها النون بحروف المدّ واللّين ، لما كثر في كلامهم هذا الحرف ، وطلبوا خفة اللفظ به ، فالذى أوجب الحذف اجتماع معنيين : أحدهما شبه النون بحروف المدّ واللّين ، والآخر كثرتة في الكلام . وإذا انفرد أحدهما لم يجب الحذف ، ولهذا^(٣) نظائر ؛ منها : أنا نقول : « مِنْ الرَّجُلِ » فنفتح النون ، لالتقاء الساكنين ، ثم نقول : « إن الله أَمَكَّنِي فَعَلْتُ » فنكسر النون لالتقاء الساكنين^(٤) ، وقبل كل واحدة منها كسرة ، وذلك من قِبَلِ أن « مِنْ » كَثُرَتْ في كلامهم ، وكثر دخولها على ما فيه الألف واللام ، فطلبوا خفة اللفظ^(٥) بها ، فلم يكسروا النون فتجتمع^(٦) كسرتان مع كثرة اللفظ بها ، ففَرَّوْا إلى الفتح ، وقلّت « إن » مع الألف واللام ، فكسروها على ما ينبغي من الكسر لالتقاء الساكنين .

(١) س ح : « قال الله تعالى » .

(٢) سورة البينة ١/٩٨ وعبارة : « من أهل الكتاب » ليست في ح س ت .

(٣) ت : « وله » .

(٤) عبارة : « ثم نقول ... الساكنين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٥) في س : « الخفة في اللفظة » .

(٦) ح : « لتلا يجمع » .

- وقوله : « ولا أدري » كان ينبغي^(١) أن يقال : « لا أدري »^(٢) ؛ لأنه في موضع رفع ، والأصل « لا أدري » فاستثقلت الضمة على الياء ؛ لانكسار ما قبلها ، فسكنت ، فأشبهت بسكونها المجزوم ، لأن المجزوم ساكن ، فحذفوا الياء منها^(٣) ؛ كما تحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها ، ودلالة الكسر^(٤) عليها .

فإن قال قائل : لم خصّ سببويه هذا الحرف بالشذوذ ، ونحن نرى الياء قد تحذف من أواخر الأسماء والأفعال^(٥) ، إذا كان ما قبلها مكسوراً في غير هذا الحرف ، كما قرأ بعضهم : ﴿ ذَلِكْ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾^(٦) و ﴿ اللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ ﴾^(٧) و ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾^(٨) ؟

قيل له^(٩) : إنما أراد سببويه في هذا الموضع — والله أعلم وأحكم^(١٠) — أن يبين أن كثيراً من العرب^(١١) ، الذين لغتهم^(١٢) إثبات الياء^(١٣) في مثل هذا ، يحذفونها من « لا أدري » ولغتهم : « لا أرمي » و « لا أبري » و « لا أنشري »^(١٤) ، فخصوا هذا الحرف بالحذف لكثرة في كلامهم ، وإن كان من لغتهم الإثبات .

(١) ت : « ينبغي له » .

(٢) ح ق : « ولا أدري » .

(٣) كلمة : « منها » ساقطة من ق س .

(٤) س ق : « الكسرة » .

(٥) ح ت س : « الأفعال والأسماء » .

(٦) سورة الكهف ٦٤/١٨

(٧) سورة الفجر ٤/٨٩

(٨) سورة الرعد ٩/١٣

(٩) كلمة : « له » ليست في ق ي .

(١٠) بكلمة : « وأحكم » ليست في ح ت .

(١١) في ب ق ي : « كثير من كلام العرب » !

(١٢) ت : « الذين من لغتهم » .

(١٣) ق : « إثبات إليك » تحريف .

(١٤) ت س : « ولا أسري »

ولقول سيبويه وجه آخر ، وهو أنه أكثر من غيره في الحذف ^(١) ، فإن ^(٢) جاز في كل ما كان نظيراً لهذا الحذف الياء منه ، فليس يخرج ذلك من أن يكون على غير القياس ، الذي ينبغي أن يكون الكلام عليه .

قال سيبويه : ^(٣) «وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ ، فإنهم يقولون : يَدْعُ ، ولا يقولون : وَدَع ، استغنوا ^(٤) عنه ^(٥) بترك . وأشباه ذلك كثيرة ^(٦) .

قال أبو سعيد : اعلم أن « يَدْعُ » في معنى « يَتْرُكُ » و « يَذَرُ » مثلها . غير أنهم يقولون : « تَرَكَ يَتْرُكُ تَرْكاً فهو تَارِكٌ » ، ولا يقولون : « وَدَعَ يَدَعُ وَدَعاً فهو وَادِعٌ » ولا « وَذَرَ يَذَرُ وَذَرًا فهو وَاذِرٌ » وإنما يقولون : « يَدْعُ » و « دَع » في الأمر ، و « يَذَرُ » و « ذَر » ^(٧) ؛ لأن الأمر مستقبل أيضاً ، وخصوا المستقبل ؛ لأن الكلام بالمستقبل ^(٨) أكثر منه بالماضي ؛ لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين ، وفعل الأمر مستقماً أيضاً ^(٩) ، فكان استعماله فيها أكثر أولى ، وقد جاء في الشعر ماضياً ،

(١) عبارة : « أكثر من غيره في الحذف » ساقطة من ح .

(٢) ح : « وإن » . ق ي : « بأن » .

(٣) بولاق ٨/٨

(٤) ح : « وقد استغنوا » .

(٥) ح ت س وبولاق : « عنه » .

(٦) هارون ٥/٨ : « كثير » .

(٧) عبارة : « ويذر وذر » ساقطة من ح . وفي س بعدها : « في الأمر » .

(٨) ق : « الكلام المستقبل » . وفي ح : « الأمر بالمستقبل » .

(٩) س ت : « أيضاً مستقبل » . وفي ح : « وفعل الأمر أيضاً فكان مستقبل » تحريف .

قال الشاعر ، وهو أبو الأسود الدؤلي : (١)

ليت شعري عن خليلي ما الذي غَالَهُ في الحُبِّ حتى ودَّعَهُ (٢)

وقال سويد بن أبي كاهل :

فَسَعَى مَسْعَاتِهِ في قومه ثم لم يَبْلُغْ ولا عَجْزًا ودَّعَ (٣)

وقد قيل في البيتين جميعا إن «ودَّعَ» بمعنى : «ودَّعَ» مخفف من التشديد .

قال سيبويه (٤) : «والعوض قولهم : زنادقة ، وزناديق» (٥) ، وفرازنة وفرازين ، حذفوا الياء وعوضوا الهاء .

(١) كلمة : «الدؤلي» ساقطة من ح . وفي ق سقطت كلمة : «وهو» .

(٢) البيت في ديوانه ق ١/٧ ص ٣٦ ومادة (ودع) من اللسان ٢٦٣/١٠ والتاج ٥٣٦/٥ والخفانص ٩٩/١ وغيور الأخبار ١٥٦/٣ وفيه «عن أميري .. في الود» وهو غير منسوب في المقاييس ٩٦/٦ وقال في التاج إنه «لأبي الأسود الدؤلي وفي العباب لأنس بن زعيم اللبشي» . والحق أن بيت أنس مختلف عن هذا كما في حماسة البحترى ص ٤٠٩ وهو :

سل أميري ما الذي غير لي وده والنفع حتى ودَّعَهُ

(٣) البيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل البشكري في المفضليات (لايل) ق ٨١/٤٠ ص ٤٠٤ ومادة (ودع) من اللسان ٢٦٤/١٠ والتاج ٥٣٦/٥ وخزانة الأدب ١٢٠/٣

(٤) بولاق ٨/١ = هارون ٢٥/١

(٥) ح : «قولهم : زناديق» .

قال أبو سعيد : اعلم أن كل اسم على خمسة أحرف ، ورابعها^(١) حرف زائد من حروف المدّ واللّين ؛ فإنك إذا جمعت^(٢) جمع التكسير ، فتحت أوّله^(٣) ، ودخلت^(٤) ألف الجمع ثالثة ، وكسرت ما بعد ألف الجمع ، وقلبت ذلك الحرف الذى كان رابعاً فى الواحد ياءً ساكنة ، إن كان فى الواحد واواً أو ألفاً^(٥) ، وأقررت ياءً^(٦) إن كان فى الواحد ياءً كقولك فى « صُنْدُوق » : « صَنَادِيق » ، وفى « كِرْبَاس »^(٧) : « كَرَابِيس » وفى « قُنْدِيل » : « قَنَادِيل » . وهذا^(٨) القياس المطرّد ، وقد أبدلوا من هذه الياء هاءً ، فقالوا : « زُنْدِيق » و « زَنَادِيق » ، والأصل « زَنَادِيق » مثل « قُنْدِيل » و « قَنَادِيل » ، وقالوا : « فَرَازِنة » و « فَرَازِين » والأصل « فَرَازِين »^(٩) ؛ لأن الواحد « فِرْزَان »^(١٠) مثل سرحان « و « سَرَا حِين » و « كِرْبَاس » و « كَرَابِيس » .

(١) س ت : « ورابعه » .

(٢) ح ت : « جمعتها » !

(٣) ح ت : « أوّلها » !

(٤) ح ت س : « وأدخلت » .

(٥) ب ق ي : « واوا أو ياء أو ألفا » وهو سهو لأن الياء لا تنقلب ياء ، بل تفر على ما كانت عليه ، كما سيأتى فى كلامه .

(٦) كلمة : « ياء » ليست فى ح .

(٧) فى اللسان (كريس) ٧٨/٨ : « الكرباس والكرباسة : ثوب ، فارسية » .

(٨) ح ت : « فهذا » .

(٩) عبارة : « والأصل فرازين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(١٠) الفرزان معرب ، ففى الألفاظ الفارسية المعربة ١١٨ : « تفرزن البيدق صار فرزاناً من الفرزان ، وهى الملكة فى

لعبة الشطرنج » . وانظر المخصص ١٦ : ١٢/١٠٤

قال سيبويه: (١) وقولهم: «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ» (٢) إنما هو (٣) أَطَاعَ يُطِيعُ، زادوا السَّينَ عَوْضًا من ذهاب حركة العين (٤)، وقولهم: اللهم، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضًا.

قال أبو سعيد: أما قوله (٥) أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ (٦) ومصدره إِسْطَاعَةٌ (٧)، فإن فيه أربع لغات: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ (٨) إِسْطَاعَةٌ (٩) والألف في هذه مقطوعة في الفعل الماضي (١٠) منه وفي المصدر، وحُرِفَ المضارعة مضمومٌ؛ واستطاع يَسْتَطِيعُ إِسْطَاعَةً، والألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر (١١) وأول المستقبل مفتوح؛ وأَسْطَاعُ يُسْطِيعُ اسْطَاعَةً (١٢)، فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأول المستقبل مفتوح (١٣)؛ واستاعَ يَسْتِيعُ اسْتَاعَةً، بوصل الألف فيهما. ومعنى الجميع القدرة على الشيء واشتقاقه من الطاعة؛ لأنك إذا استطعت الشيء، وقدرت عليه، فالشيء منقاد لك، فكأنه مطيع، وتصريف الفعل من ذلك.

(١) بولاق ٨/١

(٢) ح ي: «يستطيع» تحريف.

(٣) ح ت س: «إنما هي». وفي بولاق: «وإنما هي».

(٤) بولاق: «حركة العين من أفعل».

(٥) ت: «أما قولهم».

(٦) ح ي: «يستطيع» تحريف.

(٧) س: «استطاعة» تحريف.

(٨) ح ق: يستطيع تحريف.

(٩) س: «استطاعة» تحريف. وما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «واستاع» ساقط من ح.

(١٠) ما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «فالألف موصولة في الفعل الماضي» ساقط من ق بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «والأمر» ساقطة من ت.

(١٢) ي س: «يستطيع استطاعة» تحريف.

(١٣) عبارة: «فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر وأول المستقبل مفتوح» ساقطة من س ت.

أما أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ^(١) ، فأصله أَطْوَعُ يُطْوَعُ ، ومن حكم أَفْعَلُ في الفعل ، إذا كان موضعُ العين منه واواً أو ياءً أن تُلقَى حركةُ العين على الفاء ، فتقلب الواو ألفاً والياء ألفاً^(٢) ، كقولك : « أَجَارُ يُجِيرُ وأَقَامُ يُقِيمُ » و « أَلَانَ يُلِينُ » والأصل : أَقَوْمَ وَأَلَيْنَ ، فألقوا حركةُ الياء والواو^(٣) على ما قبلهما ، وقُلبتا أَلْفَيْنِ فلهذا القياسِ وَجَبَ^(٤) أن يقال في « أَطْوَعُ » « أَطَاعَ » ، ثم زادوا السينَ في « أَطَاعَ » عِوَضاً من إلقاء حركة الواو على الطاء .

وقد طعن قوم^(٥) على سيبويه في قوله : زادوا السينَ عوضاً^(٦) من ذهاب حركة العين^(٧) ، والعين هي الواو في « أَطْوَعُ » ؛ لأنها عينُ الفعل ؛ فقالوا : الحركة ما ذَهَبَتْ ، وإنما أُلْقِيَتْ على ما قبلها .

والجواب^(٨) عن سيبويه : أنه أراد جعلوا السينَ عوضاً من ذهاب حركة العين من العين والحركة قد ذهبت منها ، وإن وُجِدَتْ في غيرها ، فكأنَّ تحصيله أنهم جعلوا السينَ عوضاً من نقل الحركة .

ومن قال « اسْتَطَاعَ »^(٩) فهو اسْتَفْعَلَ ، من الطاعة ، كما تقول : « اسْتَجَارَ » و « اسْتَمَالَ » .

(١) ي ح : « يَسْطِيعُ » تحريف .

(٢) س ت : « فنقلب الواو والياء ألفاً » .

(٣) ت : « الواو والياء » .

(٤) عبارة س : « فهذا القياس فوجب » !

(٥) كلمة : « قوم » ساقطة من ق .

(٦) كلمة : « عوضاً » ساقطة من س .

(٧) كلمة « العين » ساقطة من ق .

(٨) ت : « فالجواب » .

(٩) ي : « اسْطَاعَ » تحريف .

ومن قال : « اسْطَاعَ » فإنه حذف تاء الاستفعال^(١)، لما كثر الكلام بهذا الحرف ، وكان الطاء والتاء من مخرج واحد ، وثَقُلَ موالاتهما بلا فاصل .

ومن قال : « اسْتَاعَ »^(٢) فإن الأصل أيضا^(٣) « اسْتَطَاعَ » وحذف الطاء ؛ لأن الطاء أثقل من التاء ، لما فيها من الإطباق . وقال يعقوب بن السكيت^(٤) : استاع واسطاع^(٥) من القلب والإبدال ، جعلوا التاء مكان الطاء^(٦) ؛ وهذا بعيد جدا ، وذلك أن^(٧) قولنا : اسطاع ، إن لم نجعله من استطاع ، خرج من أن يكون له نظير في الفعل ، ولا يكون له اشتقاق ، وهو^(٨) قول فاسد بين الفساد ، ولم يحجى في استفعال حذف التاء الزائدة وفاء الفعل إلا في هذا الحرف ، ولا يحجى التعويض من إلقاء حركة العين على الفاء إلا في اسْطَاعَ يُسْطِيعُ^(٩) ، ونظيره « أَهْرَاقُ »^(١٠) « يُهْرِيقُ » ، ولم يحجى غيرهما .

(١) ت : « الافتعال » !

(٢) ح : « اسطاع » تحريف .

(٣) كلمة : « أيضا » ساقطة من ق .

(٤) كلمة : « بن السكيت » ليست في ح ت . وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت اللغوي المشهور ، صاحب إصلاح المنطق . توفي سنة ٢٤٤ هـ . انظر ترجمتنا له في مقدمة تحقيقنا لكتابه الحروف .

(٥) في ت : « اسطاع واستاع » .

(٦) في القلب والإبدال لابن السكيت ٦/٤٦ : « ويقال : ما أسطيع وما أستيع بمعنى واحد » .

(٧) كلمة : « أن » ليست في س .

(٨) ت ، س : « وهذا » .

(٩) ي ق : « يُسْطِيعُ » تحريف .

(١٠) كلمة : « نظيره » ساقطة من س .

وفي «أهراق» ثلاث لغات : يقال : هَرَأَق يَهْرِيقُ ، هِرَاقَةٌ ، وَأَهْرَاقُ يَهْرِيقُ إِهْرَاقَةً^(١) ، وَأَرَأَقُ يَرِيقُ إِرَاقَةً ؛ فمن قال : أَهْرَاقُ يَهْرِيقُ ، فإن الأصل^(٢) : أَرَوَقُ يَرِيقُ ، ثم ألقي حركة الواو — على ما قدمنا^(٣) — على الراء ، وقلب الواو ألفاً ، وَعَوَّضَ لِنَقْلِ حركة الواو إلى الراء الهاء .

ومن قال : هَرَأَقُ يَهْرِيقُ ، فإنه أراد به : أَرَأَقُ ، فجعل مكان الهمزة هاءً ، كما قالوا إِيَّاكَ وَهِيَّاكَ ، وَأَمَّا وَاللَّهُ وَهَمَّا وَاللَّهُ . فإن قيل فينبغي أن تسقط الهاء التي هي عوض من الهمزة في المستقبل ، كما يسقطون الهمزة ؛ لأنك تقول في المستقبل : يَرِيقُ بإلقاء الهمزة التي في أَرَأَقُ^(٤) ؛ قيل له : إنما حذفنا^(٥) الهمزة في يَرِيقُ من أَرَأَقُ ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ هَمَزَتَانِ فِي فِعْلٍ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالَ أَوْرِيقُ وَأَوْكِرِمُ^(٦) ، كما تقول «أُدْحِرْجُ» ، والهاء ليست كذلك ، فإذا عَوَّضُوا مِنَ الهمزة هاءً في الماضي فإن المستقبل ليس يجتمع فيه هَمَزَتَانِ ، فيحتاج إلى حذف .

ومن قال : أَرَأَقُ يَرِيقُ فهو بمنزلة أَقَامَ يُقِيمُ .

فإن قيل : لِمَ كَانَ الْعَوَّضُ فِي أَسْطَاعَ سَيْنًا ، وَالْعَوَّضُ فِي أَهْرَاقَ هَاءً ؟

(١) في ت تقديم وتأخير على النحو التالي : «أهراق يهريق إهراقه وهراق يهريق هراقه» .

(٢) ح : «الأصل فيه» .

(٣) ح ت س : «لما قدمنا» .

(٤) س : «بالقاء الهمزة في أَرَأَقُ» .

(٥) ت : «حذفت» .

(٦) ق ح : «أريق وأكرم» تحريف .

فإن الجواب في ذلك أن يقال : السين والهاء هما من الحروف الزوائد والبدل^(١) ، فإذا^(٢) أعوّضوا حرفاً فقد وصلوا إلى ما أرادوا^(٣) من التعويض ، أى حرف كان ؛ لأن الغرض التعويض^(٤) ، لا الحرف بعينه ، ومع ذلك فمحتمل^(٥) أن تكون زيادة السين للعرض في أسطاع ، لأن يُشاكل سائر اللغات فيها التي السّينُ مزيدةٌ في بنائها ، وزيادة الهاء في « أهراق » ليشاكل « هراق » الذي الهاء فيه مبدلة من الهمزة .

وأما قولهم : « اللهم » فإن الميم زيدت عوضاً من « يا » وشدّدوا الميم^(٦) ، لأن يكون على عدّة « يا » ، لأن « يا » حرفان ، وخصوا الميم ؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : « زُرِّقِم » و « سُسْتَهُم » و « دِلِّقِم » . ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء .
وقال الفراء^(٧) : إن الأصل في هذا الحرف : يا الله أمناً بخير ، وكثر في كلامهم حتى ألغوا الهمزة وطرحوا ضميتها على الهاء ، وحذفوا حركة الهاء .

(١) كلمة : « والبدل » ليست في ح ت .

(٢) ح س ت : « وإذا » .

(٣) ت س : « ما أرادوه » .

(٤) عبارة : « أى حرف ... التعويض » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر . وعبارة : « الغرض التعويض لا » ساقطة من ح . وفي ب ي : « العرض التعويض » تحريف .

(٥) س ت : « فيحتمل » .

(٦) كلمة : « الميم » ليست في ق .

(٧) في معاني القرآن ١ : ١٠/٢٠٣ : « ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها : أم ، تريد : يا الله أمناً بخير ، فكثرت في الكلام فاختلفت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها » . والفراء صاحب هذا الكتاب هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أحد أعلام مدرسة الكوفة النحوية . توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٩/٢٠ .

وهذا عند البصريين غير جائز^(١)، من قِيلَ أن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يَحْسُنُ فيها هذا التقديرُ : من ذلك أنا نقول : اللَّهُمَّ أَمْنَا بخير ، ولا نقول : يا الله أَمْنَا بخير^(٢)، ونقول في الدعاء على غيرنا^(٣) : اللَّهُمَّ عَذِّبِ الْكُفَّارَ ودمَّرْ عليهم ، ولا يَحْسُنُ في مبدأ مثل هذا الدعاء : يا الله أَمْنَا بخير عَذِّبِ الْكُفَّارَ .

واحتج^(٤) الفراء في إبطال قول من يقول : إن الميمَ عَوَضُ من « يا » بأن قال : قد يجيء في الشعر « يا » مع « اللَّهُمَّ » كقول^(٥) الشاعر :

وما عليك أن تقولى كُلِّمَا سَبَّحْتَ أَوْصَلَيْتِ يَا اللَّهُمَّ
أَرَدَدَ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^(٦)

-
- (١) انظر ردود البصريين على الفراء في أمالي ابن السجري ١٠٣/٢ - ١٠٤
(٢) عبارة : « وكثر في كلامهم ... أَمْنَا بخير » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .
(٣) ح : « غيرها » تحريف .
(٤) « فاحتج » في س .
(٥) ت : « قال » .

(٦) الأبيات في الخزائن ٣٥٩/١ وموافي القرآن ٢٠٦/٨ واللسان (أله) ٣٦٢/١٧ والجمل للزجاجي ١٧٧ وفي بعض هذه المصادر اختلاف في الرواية .

وهذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أن يعوضوا من حروف ، ثم يردونه مع بقاء العوض ، فمن ذلك قولهم : يا رجل ، ويا غلامان ، فتكون « يا » عوضاً من الألف واللام ، ويتعرف المنادى بيا ، كما يتعرف بالألف واللام ، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينها ، فمن ذلك قوله :

فيا الغلامان اللذان فرًّا إيا كما أن تُكسبانى شراً^(١)
وقوله^(٢) :
من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني^(٣)

ومن ذلك أنهم جعلوا الميم في قم بدلاً من الواو ، ثم يضطر الشاعر فيرد الواو مع بقاء الميم . قال الفرزدق :

هما نفثا في في من قموهما على النايح العاوى أشد رجام^(٤)

(١) البيتان في المقتضب ٢٤٣/٤ وابن يعيش ٩/٢ والخزانة ٣٥٨/١ والعينى على الخزانة ٢١٥/٤ والناج (الياء) ٤٦٠/١٠ وسيأتيان هنا مرة أخرى . وفي بعض هذه المصادر : « أن تكسبانى » مثل ح ت س .

(٢) ح ت س : « ومنه قوله » .

(٣) البيت في خزانة الأدب ٣٥٨/١ وسيبويه ٣١٠/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٦/١ والدرر اللومع ١٥٢/١ والشمترى ٣١٠/١ والمقتضب ٢٤٧/٤ ويروى : « بالوصل عني » في تاج العروس (الألف اللينة) ٤٦٠/١٠ وشرح ابن يعيش ٨/٢ وسيأتي في شرح السيرا في هنا مرة أخرى . وهو غير منسوب في جميع هذه المصادر . وفي س : « يمت » تصحيف .

(٤) البيت في ديوانه ص ٧٧١ وفيه : « هما تفلا ... أشد لجامى » . وهو له في سيبويه ٨٣/٢ والخزانة ٢٦٩/٢ : ٣٤٧/٣ والشمترى ٨٣/٢ والخصائص ١٧٠/١ وصدرة في الخصائص ١٤٧/٣

﴿ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ﴾

قال سيويه^(١) : « فمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ ، [ومحال ،]^(٢) وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ ، وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ » .
ثم فسر ذلك فقال : « فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ ، فَقَوْلُكَ : أَتَيْتُكَ أَمْسَ ، وَسَأَتِيكَ غَدًا » .

وهذا كما قال ؛ لأن ظاهره مستقيم اللفظ ، والإعراب غير دالٍّ على كذب قائله ، وكذلك كل كلام تكلم به متكلم ، فأمكن أن يكون على ما قال ، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو ، فهو كلام^(٣) مستقيم في الظاهر ، وقد تبين في مثل هذا أن قائله^(٤) كاذب فيما قاله ، فتحكم^(٥) على كلامه^(٦) أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذباً ، إلا أنه مستقيم اللفظ . ويلحق بقوله : « حَمَلْتُ الْجَبَلَ » و « شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ » و « صَعِدْتُ السَّمَاءَ » في أنه كذب^(٧) ، غير أن الذي استعمله سيويه في المستقيم ، أن يكون مستقيم

(١) بولاق ٨ / ١

(٢) زيادة من بولاق ، ليست في جميع النسخ ، وهي لازمة بدليل ما سيذكره بعد ذلك .

(٣) كلمة : « كلام » ليست في س .

(٤) ق : « أنه » .

(٥) ق ح س : « فيحكم » .

(٦) ح : « الكلام » .

(٧) عبارة : « غير مستقيم من حيث ... أنه كذب » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

اللفظ والإعراب فقط ، وَعَنِي^(١) بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب ؛ دون أن يكون مختاراً .

ثم قال^(٢) : « وأما^(٣) المحال فأن تنقض أوّل كلامك^(٤) ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيك أمس » .

فهذا كلام محال . ومعنى المحال أنه أُحِيلَ^(٥) عن وجهه المستقيم ، الذي به يفهم المعنى إذا تكلم به .

وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات ، كالقيام والقعود ، والبياض والسواد^(٦) ، وما أشبه ذلك ؛ قالوا : لأنّ المحال هو ما لا يصحُّ وجوده ، والكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل : « أتيتك غداً » ، « وسأتيك أمس » كلام موجود ، على ما فيه من الفساد والخلل^(٧) ، والمحال لا يوجد .

والذي^(٨) نقول^(٩) في هذا ، وبالله التوفيق : أن المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات ، وقولنا إن القعود والقيام^(١٠) اجتماعهما محال ، إنما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال^(١١) ، قد أُحِيلَ عن وجهه^(١٢) ، ألا ترى أنك تقول لمن تكلم به : قد أحلت في كلامك ، فالكلام هو المحال ، كما أن الكلام هو الكذب .

(١) ت س : « وأعني » .

(٢) بولاق ٨/١ وفي ح : « ثم قال سيبويه » .

(٣) س : « فأما » .

(٤) بولاق : « أول كلامك بآخره » .

(٥) ت : « أنه قد أُحِيلَ » .

(٦) ت : « والسواد والبياض » .

(٧) كلمة : « والخلل » ليست في ق .

(٨) ت : « فالذي » .

(٩) ح : « نقوله » .

(١٠) ت : « وقولك إن القيام والقعود » .

(١١) عبارة : « إنما نريد به ... محال » ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(١٢) ت : « قد أُحِيلَ به عن وجهه » .

ثم قال^(١) : « وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الْجَبَلَ^(٢) ، وَشَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ ، ونحوه » .

وإنما خُصَّ « حَمَلْتُ الْجَبَلَ » و « شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ » بالكذب ؛ لأن ظاهرهما يدلُّ على كذب قائلهما ، قبل التصفيح والبحث ، وإلا فكل كلام تُكَلِّمُ به ، وكان مُخْبِرُهُ على خلاف ما يُوجِبُهُ الظاهرُ فهو^(٣) كَذِبٌ ، عُلِمَ أو لم يُعَلَمْ ، كقول القائل : « لَقِيتُ زَيْدًا الْيَوْمَ » و « اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا » إذا لم يكن الأمر على ما قال ، فهو مستقيم كَذِبٌ .

ثم قال^(٤) : « وأما المستقيم القبيح ، فأن تضع اللفظ غير^(٥) موضعه ، نحو قولك : « قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ » و « كَيْ زَيْدٌ يَأْتِيكَ »^(٦) .

وإنما قَبِحَ هذا ، لأن^(٧) من حكم « قَدْ » أن يليها الفعلُ ، ولا يفارقها ؛ لأنها جُعِلَتْ مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم ، وكذلك « سَوْفَ » مع الفعل ، فقبح أن يُفَصَلَ بين « قَدْ » وبين الفعل بالاسم ؛ لما ذكرنا من شبه الألف واللام . و « كَيْ » قد جُعِلَتْ بمعنى « أَنْ » أو بمعنى اللام ، إذا قلت : « جِئْتُكَ كَيْ يَأْتِيكَ زَيْدٌ » ، فهو بمعنى : ليأتيك زيد ، ولأن

(١) بولاق ٨/١ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) ق : « الحبل » تصحيف .

(٣) س ح : « فكان » .

(٤) ق : « وهو » تحريف .

(٥) بولاق ٨/١

(٦) بولاق : « في غير » .

(٧) هارون ٢٦/١ : « كَيْ زَيْدًا يَأْتِيكَ » ! وبعده في بولاق وهارون : « وأشبه هذا » .

(٨) ي : « لا » تحريف .

يأتيك زيدٌ ، فحكمُ الفعل أن يليها دون الاسم ؛ إذ كانت بمحل أن ، فإيلاؤهم^(١) إياها الاسمَ وَضَعُ الكلام في غير موضعه .

فإن قال قائل : كيف^(٢) جاز أن يسميه مستقيماً قبيحاً ؟ وهل هذا إلا بمنزله قوله : حَسَنٌ قَبِيحٌ ؟ ؛ لأنَّ المستقيم هو الحسن .

فإن الجواب في ذلك أن الكلام ينقسم قسمين : كلام ملحون ، وكلام غير ملحون ؛ فالملحون^(٣) هو الذى^(٤) لُحِنَ^(٥) به عن القصد ، وكذلك معنى اللَّحْن ، إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره^(٦) ، وما لم يكن ملحوناً فهو على القصد ، وعلى النحو ، ومن ذلك سُمى النحو نحواً ، والمستقيم^(٧) من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللَّحْن ، فإذا قال : « قَدْ زَيْدٌ رَأَيْتُ » فهو سالم من اللَّحْن ، فكان مستقيماً من هذه الجهة ، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة .

ثم قال^(٨) : « وأما المُحَالُّ الكذب فهو أن يقول^(٩) : « سَوْفَ أَشْرَبُ ماءَ البحرِ أُمْسٍ » .

فهو محال كذب ؛ فأما استحالته ؛ فلا اجتماع « سَوْفَ » و « أُمْسٍ » فيه ، وهما يتناقضان ويتعاقبان . وأما الكذب فيه^(١٠) ، فإننا لو أزلنا عنه « أُمْسٍ » ، الذى يوجب

(١) ق : « قائلًا وهم » تحريف .

(٢) ت س : « فكيف » .

(٣) ت س : « فأما الملحون » .

(٤) س : « فالذى » .

(٥) ت : « نحى » !

(٦) انظر معاني كلمة : « لحن » في كتابنا : « لحن العامة والتطور اللغوى » ص ٩ - ٢٩

(٧) ح ت س : « فالمستقيم » .

(٨) بولاق ١/٨

(٩) ت وبولاق : « فأن تقول » .

(١٠) س : « منه » تصحيف .

المناقضة والإحالة لبقى كذباً . وكان الأخفش^(١) ينكر^(٢) أن يقال في المحال صدق^(٣) أو كذب . فأما إنكاره الصدق فين ، وأما إنكاره أن يكون كذباً ؛ فلأن الكذب نقيض الصدق ، والمحال لا يجوز^(٤) أن يكون صدقاً بحال ، فإذا استحال أن يقال : فيه صدق بوجه^(٥) من الوجوه ، استحال أن يقال كذب .

قال أبو سعيد : والقول عندي ما قاله^(٦) سيبويه ، وذلك أن قائلنا لو قال : « زيدٌ جمع بين القيام والعقود في حالٍ » ، كان قد خبرَ باجتماع هذين المعنيين ، وقد علمنا^(٧) أن الاجتماع الذي خبرَ به على غير ما خبرَ ، والكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به^(٨) ، وإن كان ذلك الشيء مما لا يجوز فيه الصدق البتة ، ألا ترى أنك تقول^(٩) للمشرك الذي يدعى أن الله شريكاً في ملكه وسلطانه ، جل الله وعز^(١٠) : إنه^(١١) كاذب ، وإن

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط . توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباء الرواة للقفطي ٣٦/٢ وهامشه . وهناك أحد عشر نحوياً اسمهم الأخفش ، غير أن المفهوم عند الإطلاق هو الأخفش الأوسط . انظر المزهر ٤٥٣/٢

(٢) ق : « يذكر » تحريف .

(٣) ح : « فيه صدق » .

(٤) ت : « فلا يجوز » .

(٥) ت : « على وجه » .

(٦) ت : « قال » .

(٧) ت : « سلمنا » تحريف .

(٨) ح : « فيه » .

(٩) ت : « أنا نقول » .

(١٠) جملة : « جل الله وعز » ليست في ح س .

(١١) كلمة : « إنه » ساقطة من ت .

كان هذا لا يجوز أن يكون^(١) البتة ، وكذلك الذى يقول : « إِنَّ اللَّهَ وَلَدٌ »^(٢) كاذب . قال الله عز وجل : ﴿ لَيَقُولُنَّ : وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٣)

وقد ذكر سيبويه المَحَالَّ فى موضعين : فقال فى أحدهما : « وأما المحال فأن تنقض أول كلامك ، فتقول : « أتيتك غداً » و « سأتيك أمس » . وقال فى الموضع الآخر^(٤) : « وأما المحال الكذب فأن تقول : « سوف أشرب ماء البحر أمس » فقال فى الموضع الأول : « فأما^(٥) المحال » ولم يقل : المحال^(٦) الكذب . وقال فى الثانى : « المحال الكذب » ، غير أنه مثل الأول بشيء هو محال كذب أيضاً ، وإنما أبهم الأول ؛ لأن المحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كله تناقض اللفظ فيه .

فأما المحال الذى ليس بكذب ، فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر ، وفى الاستفهام^(٧) ، وفى كل موضع لا يقع فيه الكذب ؛ كقولك لمن تأمره : « قُمْ أَمْس » ، ولن تستفهمه : « أَسْتَقُومُ أَمْس ؟ » و « هَلْ قُمْتَ غداً » ؟ والمحال الكذب قد مرَّ ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَحَالَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : كَذِبٌ وَغَيْرُ كَذِبٍ . والكذب على ضربين : مُحَالٌ وَغَيْرُ مُحَالٍ .

وقال^(٨) أبو الحسن الأخفش : ومنه الخطأ ، وهو ما لا تَعَمَّدُ فيه ؛ نحو قولك : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » وأنت تريد : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، وهذا من جهة اللفظ مستقيم ، فيقال فيه على قياس ماضى : مستقيم خطأ ، كما قيل : مستقيم كَذِبٌ ، ومستقيم قبيح .

(١) ت : « أن يكون صادقا » .

(٢) ق ت : « يقول : لله ولد » .

(٣) سورة الصافات ٣٧/١٥١ - ١٥٢

(٤) ح : « فى الموضع الأول » !

(٥) ح ت س : « وأما » .

(٦) كلمة : « المحال » ليست فى ح س .

(٧) س : « فى الأمر والاستفهام » .

(٨) س : « قال » .

﴿ هذا باب ما يحتمل الشعر ﴾

قال سيبويه^(١) : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صُرِفَ مالا ينصرفُ يشبهونه بما ينصرفُ من الأسماء^(٢) ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملةً من ضرورة الشعر ؛ ليرى بها الفرقَ بين الشعر والكلام ، ولم يتقصَّه ؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر^(٣) قصداً إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب ، بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظور والمنثور . وأنا أذكر ضرورة الشاعر مُقسَّمةً بأقسامها ، حتى يكون الشاذ منها مستدلاً عليه بما أذكره إن شاء الله^(٤) وبالله التوفيق .

اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً ، تكون الزيادة فيه والنقص منه ، يخرج عنه صحة^(٥) الوزن حتى يُحِيلَهُ^(٦) عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ، أستجيز فيه لتقويم وزنه من زيادةٍ ونقصانٍ وغير ذلك مالا^(٧) يُستجاز في الكلام مثله ، وليس في شيء من ذلك

(١) بولاق ١/٨

(٢) عبارة : « من الأسماء » ساقطة من ح ت س .

(٣) ي : « الشعر » وقد ذكر ذلك في هامش ب عن نسخة .

(٤) عبارة : « إن شاء الله » ساقطة من ت .

(٥) ت : « حصة » تحريف .

(٦) ح س : « الوزن ويحيله » . وفي ت : « الوزن ويبطل معناه حتى يحيله » .

(٧) س : « مما » .

رفع منصوب ولا نصبٌ مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه ^(١) لاجئاً . ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطّرحاً ^(٢) ، ولم يدخل في ضرورة ^(٣) الشعر .

وضرورة ^(٤) الشعر على سبعة أوجه وهي : الزيادة ، والنقصان ^(٥) ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيت المذكر وتذكير المؤنث ^(٦) .

فأما الزيادة ، فهي زيادة حرف ، أو زيادة حركة ، أو إظهار مدغم ، أو تصحيح معتل ، أو قطع ألف وصل ، أو صرف مالا ينصرف . وهذه الأشياء بعضها حسن مطرد ، وبعضها مطرد ليس ^(٧) بالحسن الجيد ^(٨) وبعضها يُسمع سماعاً ولا يطرد .

فأول ذلك مايزاد في القوافي للإطلاق فإذا كانت القافية مرفوعة مطلقاً ، جاز إنشادها على ثلاثة أوجه : أحدها أن يجعل بعد الضمه واواً مزيدة ، كقول زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسَلُو وأقفر من سلمى التعانيقُ فالثقلو ^(٩)
فتلحق آخر « الثقل » واواً إتباعاً لضمّة لام الثقل .

(١) س : « به » .

(٢) كلمة : « مطرحاً » ساقطة من ق ح س .

(٣) ت : « في باب ضرورة » .

(٤) ح س : « قال المفسر : ضرورة » .

(٥) كلمة : « والنقصان » ساقطة من ت .

(٦) عبارة : « وتذكير المؤنث » ساقطة من ح ت .

(٧) س : « وليس » .

(٨) كلمة : « الجيد » ساقطة من ت .

(٩) البيت في ديوانه ص ٩٦ وفيه كما في س : « والثقل » . وعن أبي عمرو رواية أخرى فيه هي : « فالثقل » . والبيت

في معجم البلدان ٩٣٦/١ وفي ي : « يسْلوه » تحريف .

ويجوز أن يجعل مكان الواو التنوين ^(١) فينشد ^(٢) :

وأقفر من سلمى التعانيق فالثقلن ^(٣)

وقد كنت من سلمى سنين ثمانياً على صير أمر ما يمر وما يحلو ^(٤)

ومن يجعل الإطلاق تنويناً فهو يقلب الواو الأصلية تنويناً ، فيقول : ^(٥) ما يمر وما يحلو .

وكنت إذا ما جئت يوماً لحاجة مضت وأجمت حاجة الغد ما تخلو ^(٦)

والوجه الثالث في الإنشاد أن يُنشَد البيت على حَفَّةٍ من الإعراب ، كقول جرير :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَتَيْهَا الْخِيَامُ ^(٧)

فتسكن الميم إذا وقفت ، وتضمها بلا واو ولا تنوين إذا وصلت ، فتقول ^(٨) :

« أَتَيْهَا ^(٩) الْخِيَامُ »

بنفسي من تجنبيه عزيز على ومن زيارته لمام ^(١٠)

(١) ق ح : « الواو والتنوين » تحريف .

(٢) ح : « فينشدوا » .

(٣) س ح : « فالثقل » تحريف .

(٤) ديوان زهير ص ٩٦ وفيه : « سنينا » . وهو في اللسان (صير) ١٤٨/٦ والمقاييس ٣٢٥/٣ والعيني على الخزانة

٥٣٤/٤ وفي ي : « يحلو » .

(٥) كلمة : « فيقول » ساقطة من ق .

(٦) البيت في ديوانه ص ٩٧ وفي ت : « ما جئت سلمى بحاجة » . وفي ي : « وأجمت » تحريف .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٢ ومعنى اللبيب ٣٦٨/٢ وفيه : « الخيامو » وسيبويه ٢٩٨/٢ والشتنمري ٢٩٨/٢ وفيها :

« الخيامو » وشرح شواهد المغني ١٠٧ وعجزه في العيني على الخزانة ٣٨/١ وشرح ابن يعيش ١٥/٤ : ٢٣/٩ :

٧٨/٩ بروايات مختلفة . وفي س ق : « بذى طلوع » . وفي ت : « بذى طليح » .

(٨) ت س : فيسكن الميم إذا وقف ويضمها ... إذا وصل فيقول » .

(٩) كلمة : « أَتَيْهَا » ساقطة من ت .

(١٠) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المغني ١٠٧

فإذا وصل «لِمام» نَوْنٌ ، فقال : «لِمام» .
ومن أُمِيسَى وَأُصْبِحُ لَا أَرَاهُ وَيَطْرُقُنِي إِذَا هَجَعَ النَّيَامُ^(١)

والذي ينون في إنشاد المطلق^(٢) ، لا يَقِفُ على التنوين ، وإنما ينُونُه^(٣) في الوصل ،
والذي يزيد الواو للإطلاق ، قد يقف عليها ؛ لأنه ليس في الكلام شيء آخره تنوين في
الوقف ، وقد يكون الوقف على حرفٍ يبدل من التنوين ، ألا ترى أنك تقول : « رأيت
زيداً » فتبدل الألف من التنوين ولا يجوز : « رأيت زيداً » بالتنوين في الوقف ، وبعضهم
يقول : « هَذَا زَيْدٌ »^(٤) و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فيبدل من التنوين واواً أو ياءً في الكلام ،
وليس أحدٌ يقف على التنوين ، فقد عملت أن الذي ينشد^(٥) بالتنوين ، لا يقف عليه منوناً .
وإذا كانت القافية مطلقةً مخفوضةً ، ففيها الأوجه الثلاثة ، غير أنهم يجعلون مكان
الواو في المرفوع ، ياءً في المخفوضة^(٦) كقول الأعشى :

مأبكاء الكبير بالأطلال وسؤالى فما يُردُّ سُؤالى
دمنة قفرة تعاورها الصب فُ بريحين من صباً وشمال^(٧)

(١) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المغنى ١٠٧

(٢) س : « المطلقة » .

(٣) س : « تنوينه » .

(٤) ق ي س : « زيد » تحريف .

(٥) س : « ينشده » .

(٦) ت : « ياء فيها » .

(٧) البيتان في ديوانه ق ١/١ - ٢ ص ٢ والاقتضاب ٤٤٨ وشرح شواهد المغنى ٢٣٤ والعين على الخزانة ١٠٦/٢

والخزانة ١٥٥/٤ - ١٥٦ والأول في الخزانة ١٨٠/٤ وصدرة في المخصص ٦٧/١٤ والثاني في مادة (عور) من

اللسان ٢٩٨/٦ والتاج ٤٣٢/٣ ومقاييس اللغة ١٨٤/٤ وفي س في الأول : « ما وقوف » .

وإذا ^(١) كانت منصوبة ، ففيها تلك الأوجه ، وتجعل مكان الواو في المرفوعة ^(٢) ، ألفاً فيها ، كقول الأعرشي :

استأثر الله بالوفاء وبالعـ محمد وولى الملامة الرُّجُلَا ^(٣)

وإنما جاز فيه هذه ^(٤) الزيادة في الشعر في القوافي ؛ لأنهم يترنمون ^(٥) بالشعر ، ويحذون ^(٦) به ، ويقع فيه تطريب ، لا يتم إلا بحرف المد ^(٧) ، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر ^(٨) ، وكان ^(٩) الإطلاق بسبب ^(١٠) المد الواقع فيه للترنم .

(١) س : « فإذا » .

(٢) س : « المرفوع » .

(٣) البيت في ديوانه ق ٢/٣٥ ص ١٥٥ وهو في الخزائن ٣٨٤/٤ واللسان (أثر) ٦٣/٥ (دهر) ٣٧٨/٥ والتاج (أثر) ٦٣/٣ وفي بعض هذه المصادر : « بالوفاء وبالعـدل » .

(٤) ت : « وإنما جازت هذه » . وذكر ذلك في هامش ب عن نسخة . وفي س : « وإنما زادت هذه » تحريف .

(٥) س : « يترنمون » تحريف .

(٦) ق : « ويحذون » تحريف .

(٧) ح ت س : « إلا بمد الحرف » . وهو في هامش ب عن نسخة .

(٨) س : « في القوافي الأواخر » .

(٩) س ت : « فكان » .

(١٠) ق : « يشيب » تصحيف .

وقد شَبَّهُوا مقاطع الكلام المُسَجَّع ، وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر في زيادة هذه الحروف ، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن ، كقوله تعالى^(١) ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا^(٢) ﴾ ﴿ وَتَطُنُّونَ بِاللِّحَنِونَا^(٣) ﴾ و ﴿ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَا^(٤) ﴾ و ﴿ قَوَارِيرَا^(٥) ﴾ لا ينصرف ، وقد أثبت في الوقف^(٥) منها ألفاً ؛ لأنها رأس آية . وهذا مذهب أبي عمرو^(٦) . وبعضهم ينون الأول من « قوارير »^(٧) تشبيهاً بتنين القوافي ، على مذهب^(٨) من ينشدها منونة .

وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام ، وإنما ذكرناها ؛ لاختصاص الشعر بها دون الكلام ، وهي جيدة مطردة ، وليس^(٩) تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر ؛ إذ كان^(١٠) جوازها بسبب الشعر .

(١) س : « كقول الله » .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧/٣٣

(٣) سورة الأحزاب ١٠/٣٣

(٤) سورة الإنسان ١٦-١٥/٧٦

(٥) ح ت س : « الأول » . وفي هامش ب : « في نسخة : في الأول منها ألفا » .

(٦) هو أبو عمرو بن العلاء ، العالم اللغوي المشهور ، وأحد القراء السبعة . توفي سنة ١٥٤ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في نزعة الألباء ٢٤ وهامشه .

(٧) قال أبو عمرو الداني في كتابه : « التيسير في القراءات السبع » ص ٢١٧ : « نافع والكسائي وأبو بكر : قواريراً قواريراً بتوניהما ، ووقفوا عليها بالألف . وابن كثير في الأول بالتوين ، ووقف عليه بالألف ، والثاني بتوين ووقف عليه بغير ألف . والباقون بغير تنوين فيها . ووقف حمزة عليها بغير ألف . ووقف هشام عليها بالألف صلة للفتحة . ووقف الباقر وهم أبو عمرو وحفص وابن ذكوان على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف . فحصل من ذلك أن من لم يتونها وقف على الأول بالألف إلا حمزة ، وعلى الثاني بغير ألف إلا هشام » .

(٨) كلمة : « مذهب » ساقطة من ت س .

(٩) ي : « وليست » .

(١٠) س : « إذا كان » تحريف .

ومن ذلك صَرَفُ مالا ينصرف ، وهو جائز في كلِّ الأسماء ، مطرَدٌ فيها ؛ لأنَّ الأسماء أصلها الصَّرَفُ ودخولُ التنوين عليها . وإنما تمتنع من الصرف ، لعلَّ تدخلها ، فإذا اضطرَّ الشاعر رَدَّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها ، والدليل على ذلك : أن مالا أصل له في التنوين لا يجوزُ للشاعر تنوينه للضرورة ، ألا^(١) كرى أن الشاعر غيرُ جائز له تنوين الفعل ؛ إذ كان أصله غيرَ التنوين ، وليس يردهُ بتنوينه إلى حالة قد كانت له .

فما جاء منوناً مما لا ينصرف قولُ النابغة :

فلتأتينك قصائدٌ ولْيَرْكَبَا جيشُ إليك قِوادمَ الأكوار^(٢)

فنون « قصائد » وهي لا تنصرف . وقال أبو كبير^(٣) :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنٌ عَوَاقِدُ [حُبُّكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبِلٍ]^(٤)

فصرف « عواقد » وهي لا تنصرف .

(١) عبارة : « أصلها ولم يحفل ... للضرورة إلا » ساقطة من ح .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٣/٨٢ ص ٩٩ وسيبويه ١٥٠/٢ والخزانة ٦٨/٣ والمقتضب ١٤٣/٨ : ٣٥٤/٣ والشتنمري ١٥٠/٢ والعيني على الخزانة ٤٠٦/٨ وغير منسوب في الخصائص ٣٤٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : « وليدفعن ألف إليك » ..

(٣) في ق : « أبو كثير » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت س . والبيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ص ١٠٧٢ وفيه « حبك الثياب فشب غير مثقل » وهو بهذه الرواية في شرح شواهد المغني ٨١ ورواية : « حبك النطاق فشب غير مهبل » في سيبويه ٥٦٨ ومغني اللبيب ٦٨٦/٢ والشتنمري ٥٦٨ وابن يعيش ٧٤/٨ والخزانة ٤٦٦/٣ والعيني على الخزانة ٥٥٨/٣ والأشموقي ٢٩٩/٢ والعيني على الأشموني ٢٩٩/٢ والمقاييس ٣٧/٦ واللسان (هبل) ٢١٣/٤ وشرح شواهد المغني ٣٢٥

وقال الكسائي^(١) والفراء : يجوز صرف كل مالا ينصرف إلا « أَفْعَلُ مِنْكَ »^(٢)
نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فإنها لا يميزان صَرْفَهُ في الشَّعر ، وزَعَمَا أن « مِنْ » هي التي مَنَعَتْ
من صرفه .

وأبي أصحابنا^(٣) البصريون ذلك ، فأجازوا صرفه ، وذكروا أن العِلَّةَ المانعة لصرف
« أَفْضَلُ مِنْكَ » وَزَنُ الْفِعْلِ ، وأنه صفة ، فيصير بمنزلة « أَمْر » فكما جاز صرف « أَمْر » في
الضرورة ، جاز صرفه ، وليس « لِمَنْ » في منع صرفها تأثير ؛ لأنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ
مِنْكَ » و « شَرٌّ مِنْكَ » فينونون لما لم يكن على وزن أفعال ، ولم يمنعوها الصرف بدخول
« مِنْ » عليها .

ومما جاء من صرف مالا ينصرف ، على غير البناء الأول قول أمية بن أبي
الصلت :

فَأَتَاهَا أَحْمِرٌ كَأَخِي السَّهْـمِ بَعْضُ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا^(٤)
فصرف « أحمر » .

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، رأس مدرسة الكوفة ، وأحد القراء السبعة . توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر
ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة للقفطى ٢٥٦٢ وهامشه .

(٢) في هامش ب مايلى : « نسخة أو حاشية : يقولان (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجمع بين إضافة وتنوين ،
كقولك : هو أعقل منك ومن زيد ، أى هو أعقل الرجلين . وقوله :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى
بصبح وما الإصباح منك بأمشل

فأمثل : أفعل من ، على كل حال ، وقد دخله الجر ، والرواة كلهم روهه . »

(٣) كلمة : « زيد » ليست في س ت .

(٤) ب ق ي : « أصبحنا » !

(٥) كلمة : « أبى » ساقطة من س .

(٦) البيت في ديوانه ق ٢٥/٣٤ ص ٤٤ والعين على الخزائن ٣٧٧/٤ وسيأتى هنا مرة أخرى . وفي ت : « بوحي » . وفي
ح : « بزج » .

وقد يُنَوَّن أيضا ما بنى من الأسماء ، التي قد استعملت منونة في حال ، إذا اضطر الشاعر إليه ، كقولك : « يازيد » في ضرورة الشعر قال الشاعر :

سَلَامَ الله يَامَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ^(١)

وَيُنْشَد بالنصب^(٢) ، فمن نَصَبَ^(٣) رَدَّ الكلمة إلى أصلها ؛ لأن الأصل في النداء^(٤) منصوب . ومن رفع ونَوَّن ، زاد التنوين على لفظه ، كما تفعله فيما لا ينصرف من المرفوع . واعلم أن ما لحقه التنوين مما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، لحقه الجر ؛ لأنه يَرُدُّ الكلمة إلى أصلها ، فتحركها بالحركة التي تنبغى لها ، كقول الشاعر النابغة^(٥) :

إِذَا مَا غَدَوَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِغَصَائِبِ^(٦)

فخفف « عصاب » لما رَدَّها إلى أصلها .

(١) البيت للأحوص الأنصاري في الخزائن ٢٩٥/١ : ١٣٤/٣ وسيبويه ٣١٣/١ وشرح شواهد المغني ٢٦٠ والشتنمري ٣١٣/١ والمعنى على الخزائن ١٠٨/١ : ٤٦٧/٣ : ٢١١/٤ : ٤٣٥/٤ وهو غير منسوب في مغني اللبيب ٣٤٣/٢

(٢) بعده في س ت : « سلام الله يا مطرا عليها » .

(٣) ق ح : « من نصب » .

(٤) س ت : « لأن أصل النداء » .

(٥) س ت : « كقول النابغة » . وكلمة : « النابغة » ساقطة من ق ح .

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٢/٤ ص ٥٧ وشرح ابن يعيش ٦٨/١ باختلاف في الرواية .

وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف^(١) وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، لأنه ليس يُحاول منع صرف ما ينصرف أصل يُردّ إليه .
وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها تَخْرُجُ^(٢) على غير ما أولوه ، وتُتَشَدُّ على غير ما أنشدوه . فمن ذلك إنشادهم^(٣)

قول عباس بن مرداس السلمى :

فَمَا كَانَ جِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ^(٤)

فلم يصرف « مرداساً » وهو أبوه ، وليس بقبيلة .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ^(٥)

فلم يصرف « عامراً » ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه قد وَصَفَهُ فقال : « ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ » ، ولو كان قبيلة ، لقال : ذات الطُّولِ وذات العرض .

وأنشدوا أيضا :

وَمَصْعَبٌ حِينَ جَدِّ الْأَمِّ رَأَتْ أَكْثَرَهَا وَأَطْيَبَهَا^(٦)

(١) ت س : « ما لا ينصرف » تحريف .

(٢) ح : « قد تخرج » . وفي ق : « كلها تخرج » .

(٣) ي : « أنشدوه » تحريف .

(٤) البيت في الخزائن ٧١/١ : ٧٣/١ والعينى على الخزائن ٣٦٥/٤ وشرح ابن يعيش ٦٨/١ وعجزه في الخزائن ١٢٢/١

(٥) البيت لذى الإصبع العدواني في شرح ابن يعيش ٦٨/١ والعينى على الخزائن ٣٦٤/٤ وغير منسوب في مادة (عمر) من اللسان ٢٨٦/٦ وتاج العروس ٤٢٣/٣

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ٢٢/٤٨ ص ١٢٤ وفيه : « لمصعب حين جد القول » والموشح ٢٩٣ وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ٦٨/١ والخزائن ٧٢/١

فأما بيت عباس بن مرداس^(١) فإن الرواية عند أصحابنا^(٢):

« يفوقان شيخى فى جمع »

وشيخه هو مرداس ، ورأيت فى شعر عباس بن مرداس فى نسخه عمرو بن أبى عمرو الشيبانى^(٣) : « يفوقان شيخى »^(٤)

وأما : « عامر ذو الطول ودو العرض » فإن عامراً أبو القبيلة^(٥) فيجوز أن يعنى بلفظه القبيلة ، فلا^(٦) يصرف^(٧) . ثم يرد الكلام إلى لفظه ، فيصرف^(٨) ، كما قال عز وجل^(٩) : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ ، أَلَا بُعْدُ لَثَمُودٍ ﴾^(١٠) فصرف الأول ، وترك صرف الثانى ، على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ^(١١) أبى القبيلة ، وترك صرف الثانى^(١٢) ؛ لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها .

(١) عبارة : « بن مرداس » ليست فى ت .

(٢) فى ب ي : « أصحابنا » !

(٣) هو ابن أبى عمرو الشيبانى . روى عن أبيه وغيره من أهل العلم ، وكان ثبنا واسع الرواية . توفى سنة ٢٣٦ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما فى إنباه الرواة للقفطى ٣٦٠/٢ وهامشه .

(٤) عبارة : « ورأيت فى شعر عباس .. شيخى » ساقطة من ح ت س .

(٥) ي : « القبيلة » تحريف .

(٦) س : « ولا » .

(٧) ت : « ينصرف » .

(٨) ت : « جل وعز » .

(٩) سورة هود ٦٨/١١

(١٠) س : « لقطه » .

(١١) عبارة : « على قراءة أكثر القراء ... صرف الثانى » مكررة فى ح بسبب انتقال النظر .

قال^(١) الشاعر في هذا المعنى :

قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ^(٢)

فأنت المبيكية ، وحكى عنها أنها قالت لعامر : تركتني في الحى ذَا غُرْبَةٍ ، وكان حكمها أن تقول : ذَاتَ غُرْبَةٍ ، ولكنه ردّ الكلام إلى معنى الإنسان : لأنها إنسان ، فكأنها قالت : تركتني إنساناً ذَا غُرْبَةٍ . وكذا^(٣) قوله : ذو الطول وذو العرض ، رَدّه إلى نفسِ عامر .

وأما^(٤) قوله : « ومصعب حين جدّ الأمر » ، فإن أصحابنا يروونه : « وأنتم حين جدّ الأمر » وقد يروى في نحو هذا بيت لدوسر بن ذهبل^(٥) القريني :

وقائلة مابال دوسر بعدنا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ^(٦)

والجيد الصحيح في إنشاد هذا البيت : « وقائله ما للقريني بعدنا » .

(١) ح ت س : « وقال » .

(٢) ينسب إلى الأعشى في المحكم لابن سيدة ١٠٩/٢ وليس في ديوانه . وهما لأعرابية في العقد الفريد ٢٥٩/٣ ؛ ٣٩٠/٥ ويغير نسبة في اللسان (عمر) ٢٨٦/٦ وشرح ابن يعيش ١٠١/٥ وسقط اللآلئ ١٧٤/١ ومجاز القرآن ٧٦/٢ والأشباه والنظائر ٧٢/٣ ؛ ١١١/٣ والثاني في أمثال أبي عكرمة ١٢٦ بلا نسبة كذلك .

(٣) ت : « وكذلك » .

(٤) س : « فأما » .

(٥) في الأصمعيات ص ١٦٨ « ذهبل » ١

(٦) البيت من قصيدة أصمية في الأصمعيات ق ١/٥٠ ص ١٦٨ والمعنى على الخزانة ٣٦٦/٤ وغير منسوب في الخزانة ٧٢/٨

[قال أبو سعيد^(١)] وكان ابن السراج^(٢) يقول : لو صَحَّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف^(٣) ، ما كان بآبعد^(٤)

من قولهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِنَ جَمَلٍ رَخْوُ الْمَلَاظِ نَجِيبٌ^(٥)

فإنما هو^(٦) : « فبيناهو^(٧) يَشْرِي رَحْلُهُ » فَحَذَفَ الواو من هُوَ ، وهي متحركة من نفس الكلمة ، وليست بزائدة ، فإذا جاز أن يُحذف ما هو من نفس الحرف ، جاز أن يُحذف التنوين ، الذي هو زائد ، للضرورة .

قال أبو سعيد : والذي قاله وَجَّهٌ ، غير أن حذف التنوين عِنْدِي ، وإن كان زائداً أقبح من حذف الواو في « هو » : لأن التنوين علامة تُفَرِّقُ بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وسقوطه يوقع اللبسَ ، وحذف الواو من « هو » لا يُوقِعُ لَبْساً ، ولا يُلْحِقُهُ بغير بابه .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت ومكانها في ح س : «قال المفسر» .

(٢) ح ت س : «وكان أبو بكر بن السراج» .

(٣) ح : «ما لا ينصرف» تحريف .

(٤) ق ح : «ما بعد» تحريف .

(٥) البيت للمعبر السلولى في الخزائن ٣٩٦/٢ والشننمرى ١٤/١ وله أو للمخلب الملالى فى الخزائن ٣٩٦/٢ وغير

منسوب فى الخصائص ٦٩/١ والخزائن ٧٢/١ وشرح ابن عيش ٦٨/١ : ٩٦/٣

(٦) ت : «وإنما هو» . وفى س ح : «والكلام» .

(٧) كلمة : «هو» ساقطة من ق .

ومَّا زِيدَ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِلضَّرُورَةِ قَوْلُهُمْ فِي الشَّعْرِ^(١) : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ» ، وذلك أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ : «هَذَا جَعْفَرٌ» و«مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ» ؛ لِيَدُلُّوا عَلَى^(٢) أَن آخِرَهُ مُتَحَرِّكٌ فِي الْوَصْلِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا شَدَّدُوا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فِي الْوَقْفِ ، الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ فِي الْأَصْلِ^(٣) ، وَالْحَرْفُ الْمَزِيدُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّاكِنِينَ^(٤) لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا فِي الْوَصْلِ ، فَشَدَّدُوا ؛ لِيَدُلُّوا بِالتَّشْدِيدِ عَلَى التَّحْرِيكِ فِي الْوَصْلِ . وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ هَذَا فِيمَا كَانَ^(٥) قَبْلَ آخِرِهِ مُتَحَرِّكٌ مِثْلَ : «خَالِدٍ» و«جَعْفَرٍ» إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ ، وَلَا يَفْعَلُونَ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، لِثَلَاثِ تَتَوَالِي ثَلَاثَةٍ^(٦) سِوَاكَنِ ، فَإِذَا وَصَلُوا رَدُّوا الْكَلَامَ إِلَى أَصْلِهِ فَقَالُوا : «مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ يَافَتِي» ، و«هَذَا جَعْفَرٌ فَاغْلَمْ» اسْتَغْنَوْا عَنِ التَّشْدِيدِ بِتَحْرِيكِ آخِرِهِ ؛ إِذْ كَانُوا إِنَّمَا شَدَّدُوهُ ؛ لِيَدُلُّوا عَلَى التَّحْرِيكِ فِي الْوَصْلِ ، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ إِلَى تَشْدِيدِهِ فِي الْوَصْلِ شَدَّدَهُ ، وَأَجْرَاهُ مُجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ فَقَالَ : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ» .

قال الشاعر :

مُهْرَ أَبِي الْحَبَابِ لَا تَشَلِّ بَارِكْ فِيكَ اللَّهُ مِنْ ذِي أَلْ
وَمِنْ مُوَصَّى لَمْ يُضْعَ قِيلاً لِي خَوَارِجًا مِنْ لُغَطِ الْقَسْطَلِ

(١) كلمة : «في الشعر» ساقطة من ق .

(٢) كلمة : «على» ساقطة من س ت .

(٣) ح : «الوصل» .

(٤) عبارة : «أن الساكنين» ساقطة من يس .

(٥) كلمة : «كان» ليست في ت .

(٦) كلمة : «ثلاثة» ليست في س .

إِذَا أَخَذَ الْقُلُوبَ بِالْأَفْكَلِ^(١)

وإنما هو : « الْأَفْكَلُ »^(٢) ، و « الْقَسْطَلُ » مخففان .

ونظير هذا قولهم : « الضَّارِبُونَهُ »^(٣) والقَائِلُونَهُ إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ ، يَزِيدُونَ الْهَاءَ ، لِبَيَانِ حَرَكَةِ النُّونِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِلْإِعْرَابِ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَهَا هَذِهِ الْهَاءُ ؛ فَتَقُولُ^(٤) : « أَيْنَهُ » ، و « كَيْفَهُ » فِي الْوَقْفِ . فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ جَازَ أَنْ يُجْرِيَ هَذِهِ الْهَاءُ فِي الْوَصْلِ مُجْرَاهَا فِي الْوَقْفِ ، وَيَجْعَلُهَا كَهَاءٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ دَاخِلَةً لِلضَّمِيرِ .

قال الشاعر :

هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُعْظَمِ الْأَمْرِ مُفْطَعًا^(٥)

وقال آخر :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ لَدَيْهِ وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ^(٦)

(١) البيتان الأولان منسوبان لأبي الخضر اليربوعي في اللسان (ألل) ٢٤/١٣ (شلل) ٣٨٤/١٣ وهما بغير نسبة في إصلاح المنطق ٢٠ وأمالى القالى ٤٣/١ والثلاثة الأولى بلا نسبة كذلك في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى ٣٠/١ وسبسط اللآلى ١٧٣/١ وفى ح ت فى الأول : « خيل أبى » وفى ق : « مهرا ب » تحريف . وفى ح فى الخامس : « كالأفكل » .

(٢) س : « كالأفكل » .

(٣) ت : « هم الضاربونه » .

(٤) ح ت س : « فيقال » .

(٥) البيت فى خزنة الأدب ١٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢١٥/٢ وسيبويه ٩٦/١ والشتنمرى ٩٦/١ وابن يعيش ١٢٥/٢ وتاج العروس (الهاء) ٤٥٣/١٠ باختلاف فى الرواية . وفى س : « الخير والفاعلونه .. محدث الأمر » . وفى هامش ب ي : « محدث الأمر معظما » وهو فى ق فى صلب النص .

(٦) البيت فى كتاب سيبويه ٩٦/١ وابن يعيش ١٢٥/٢ والشتنمرى ٩٦/١ وخزانة الأدب ١٨٦/٢ : ١٨٨/٢ وفى الجميع : « جميعا وأيدى » وهو فى هامش ب عن نسخة .

والصحيح^(١) الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف ، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحركها كما قال : « القسطل » و « الأفكل » .

وقال بعضهم : هذه الهاء هي ضمير المفعول ، وضمير المفعول متى اتصل باسم الفاعل لم يجر فيه إلا حذف التنوين في الواحد والنون في الاثنين والجماعة ، ألا ترى أنك تقول هذا^(٢) ضاربك^(٣) ، وهذا^(٤) ضاربك^(٥) ، وهؤلاء ضاربوك ، ولا يقال : هذا ضاربك وهذا ضاربك ، غير أن سيوبه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر . وأنشد البيهقي^(٦) اللذين أنشدنا ، وضعفها وجعلها موضوعين .^(٧)

ومن ذلك أنهم قد^(٨) يزيدون في آخر الاسم نوناً مشددة ؛ كقولهم في « القطن » : « قطنن » وهذا من أقبح الضرورة^(٩) .

وقال^(١٠) الراجز :

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنُّ قُطْنَةٌ مِنْ أَجُودِ الْقُطْنِ^(١١)

(١) س : « فالصحيح » .

(٢) كلمة « ها » ساقطة من ت .

(٣) في ي : « وهذا ضاربك » تحريف . وهذه الجملة ساقطة من ق .

(٤) أي بتنوين الباء . وجملة : « هذا ضاربك » ساقطة من س ت .

(٥) عبارة : « ضاربوك ولا يقال ... هؤلاء » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « البيهقي » ساقطة من ي .

(٧) كلمة : « موضوعين » ليست في ت س . وانظر كتاب سيوبه ٩٦/١

(٨) كلمة : « قد » ساقطة من ق .

(٩) ت : « الضرورات » .

(١٠) ت س : « قال » .

(١١) البيهقي لقارب بن سالم المري وقيل لدهلج بن قريع في نوادر أبي زيد ١٦٨ وقبلها ثلاثة أبيات ، وهما في اللسان

(قطن) ٢٢٣/١٧ وفي الثاني : « قطننة » كما في ت س . وفي هامش ب : « وتروى قطننة » وهما بهذه الرواية كذلك في

تهذيب إصلاح المنطق ٢٩/٢ لدهلج بن سالم أحد بني مرة بن ربيع بن قريع .

ويروى : القُطْنُ^(١) فزادوا نوناً أخرى في القُطْنَةُ ، وأصلها بنونٍ واحدة ، وإنما زادها إتباعاً للنون الأولى^(٢) ، وستقف على ما يزداد للإتباع ، إن شاء الله تعالى^(٣) .
ومن ذلك قول الراجز لابنه^(٤) :

أحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحَنِّ وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْقَفْنِ^(٥)

والأصل^(٦) : الْوُشْحُ : جمع وَشَّاح ، والقفا . وزاد نوناً مشددة ، وفتح لها ما قبلها ، تشبيها بالنون المشددة^(٧) ، التي تزداد في آخر الأفعال للتأكيد ، وكَسَرَهَا بِحَقِّ الاسمية ، كما تدخل هاء التأنيث فيُفْتَح لها ما قبلها ، ثم تُعْرَبُ هـ . ودخلت هذه النون على « قَفَا » فالتقى ساكنان ، الألف التي في « قفا » ، والنون الأولى^(٨) من النونين ، وليس زيادة النون في هذين البيتين ، كزيادتها فيما قبل .

(١) ق : «العطن» تحريف . وبعده في ح ت س : «فزاد نونا في القطن إتباعاً للنون الأولى وشدها» ومثل هذا في هامش ب عن نسخة .

(٢) في ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٣) كلمة : «تعالى» ليس في ت .

(٤) كلمة : «لابنه» ساقطة من س .

(٥) البيتان لدهلج بن قريع في اللسان (وشح) ٤٧٣/٣ وفي الثاني : «وموضع اللية والقرن» ، وغير منسوبين في اللسان (قفن) ٢٢٦/١٧ والدرر اللوامع ٢٢٠/٢ وقال الشنقيطي عنها : «ولم أعر على قائل هذا البيت» ! وتهذيب اللغة ١٩١/٩ والأول منها غير منسوب كذلك في تهذيب اللغة ١٤٦/٥

(٦) ح ت س : «والأصل فيه» .

(٧) كلمة : «المشددة» ليست في س .

(٨) ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

وأما زيادة الحركة ، فإنهم قد يحركون الحرف^(١) الساكن بحركة ما قبله ، إذا اضطروا إلى ذلك ، فمن ذلك قول رؤبة^(٢) :

وقاتم الأعماقِ خاوى المخترق مُشْتَبِه الأعلامِ لَمَاعِ الحَفَقِ^(٣)

وإنما هو : « الحَفَق »^(٤) ، فحرك الفاء ، بحركة الخاء^(٥) .

ومثله قول زهير :

ثم استمروا وقالوا إنَّ مَوْعِدكم ماء بشرقى سلمى فَيَدْأو رَكَكُ^(٦)

(١) ي : « يحرفون » تحريف .

(٢) ت : « رؤبة بن العجاج » .

(٣) البيتان في ديوانه ق ١/٤٠ - ٢ ص ١٠٤ وشرح شواهد المغنى ٢٥٩ والدرر اللوامع ٣٨/٢ واللسان (خفق) ٣٦٧/١١ والعينى على الخزانة ٣٨/١ ومغنى اللبيب ٣٤٢/٢ « المخترقين » و « الحفقن » والدرر اللوامع ١٠٤/٢ « المخترقين .. الحفقن » . والأول منها في الخزانة ٢٠١/٤ وغير منسوب في اللسان (قيد) ٣٧٦/٤ والخصائص ٢٦٤/٢ والخزانة ٣٩/١ وسيبويه ٣٠١/٢ والشتنمرى ٣٠١/٢ والعينى على الخزانة ٣٨/١ وشرح شواهد المغنى ٢٦٥

(٤) ي : « الفق » تحريف .

(٥) كلمة : « الخاء » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوانه ص ١٦٧ واللسان (قيد) ٣٤٠/٤ (ركك) ٣١٨/١٢ ومعجم ما استعجم ١٥٠/١ والمقتضب ٢٠٠/١ والكامل للمبرد ٢٦١/٢ وعجزه في الخصائص ٣٣٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « إن مشربكم » وفي ت : « إن وجهتكم » وفي س : « إن وجهتنا » .

واسم الماء - فيما ذكروا : رَكٌّ (١) ، فاضطرَّ الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى ، بحركة الراء ومثله في هذه القصيدة :

كما استغاث بسَيٍّ فَرُّ غِيْطَلَّةٍ خاف العيونَ فلم يُنْظَرْ به الحَشَكُ (٢)

وإنما هو : « الحَشَكُ » ومعناه : الدَّرَّة ، وامتلاء الضرع ، (٣) ، من قولك : حَشَكَ يَحْشِكُ حَشَكًا. قال (٤) الهذلي :

إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا (٥)

فكسر (٦) اللام من «الجلد» إتباعا للجيم (٧) ، والقصيدة من الضرب الأول (٨) من البسيط ، موضع اللام من «الجلد» متحرَّك ،

(١) انظر معجم ما استعجم للبكري ١٥٠/١ : ٦٧٠/٢

(٢) البيت في ديوانه ص ١٧٧ واللسان (حشك) ٢٩٣/١٢ (غطل) ٩/١٤ والتاج (حشك) ١٢٠/٧ (غطل) ٤٦/٨ والمقاييس ٤٤٠/٤ والإبل للأصمعي ٨٧ وإصلاح المنطق ٢٩ والاشتقاق لابن دريد ١٢٠ وأمالى القالى ٧٧/١ : ١٧٢/٢ : ١٤٥/٢ والمعانى الكبير ٣٠٩/١ : ٧٠٥/٢ : ٨٦٠/٢ وجمهرة اللغة ٩٠/١ : ١٠٨/٣ : ٣٥٤/٣

(٣) في اللسان (حشك) ٢٩٣/١٢ : « الحشك شدة الدرة في الضرع ، وقيل سرعة تجمع اللبن فيه .

(٤) س : « وقال » .

(٥) البيت لعبد مناف بن ريع الهذلي في ديوان الهذليين ص ٦٧٢ ونوادر أبي زيد ٣٠ ومادة (لعج) من اللسان ١٨١/٣ والتاج ٩٤/٢ ومادة (جلد) من اللسان ٩٧/٤ والتاج ٣٢٢/٢ والمقاييس ٢٥٤/٥

(٦) ق : « وكسر » .

(٧) س : « للجلد » تحريف .

(٨) أى محبوبون العروضة والضرب . و« الحين » : حذف الثانى الساكن ، فتصير « فاعلن » : « فَعِلْن » انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافى للصاحب بن عباد ص ١٦

وأولها :

ماذا يَغْيِرُ ابْنَتِي رُبْعٍ عَوِيلُهُمَا لا تَرْقُدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقْدَا^(١)
وأما قول الراجز^(٢) :

عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بَنُو عِجْلٍ شُرِبَ النَبِيذُ وَاعْتَقَلَا بِالرَّجْلِ^(٣)

فليس من هذا الباب ، وإنما^(٤) هو من باب إلقاء حركة الحرف الأخير^(٥) على الساكن الذي قبله ، وهو جيد بالغ في الكلام والشعر ، كقولك : «مَرَرْتُ بِبَكْرٍ» ، «وَهَذَا بَكْرٌ» ؛ كقول^(٦) أوس^(٧) :

كَمَا طَرَقَتْ بِنَفَاسٍ بِكْرٌ^(٨)

أراد : «بِكْرٍ»^(٩) . ومثله :

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبِيٍّ لَمْ أَضْرِبْهُ^(١٠)

(١) البيت في ديوان الهذليين ص ٦٧١ ومادة (غير) من اللسان ٣٤٦/٦ والناج ٤٦١/٣ وغير منسوب في مقاييس اللغة ٤٠٤/٤ وفي ق : « إن رقدا » تحريف .

(٢) ق س : « قول الآخر » .

(٣) البيتان في مادة (عجل) من اللسان ٤٥٦/١٣ والناج ٧/٨ والخصائص ٢٣٥/٢ والعينى على الخزانة ٥٦٧/٤ غير منسوب في الجميع ، وباختلاف في الرواية في بعضها .

(٤) س ت : « من هذا إنما » .

(٥) ي : « والأخير » وفي ت س : « الآخر » . وكلاهما تحريف .

(٦) س ت : « كما قال » .

(٧) ح : امرئ القيس « تحريف ووهم » .

(٨) البيت في ديوانه ق ١٢/١٤ ص ٣١ وصدرة : « لنا صرخة ثم إسكانة » وهو لأوس بن حجر كذلك في اللسان (نفس) ١٢٥/٨ (طرق) ٩٣/١٢

(٩) عبارة : « أراد : بكْر » ساقطة من ح .

(١٠) البيت لزياد الأعجم في سيبويه ٢٨٧/٢ والشتنمري ٢٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢٣٤/٢ واللسان (لم) ٢٨/١٦ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٧٠/٩ وفي ق : « غيزى ستي » وهو تصحيف .

وإنما هو^(١) : «أضربه» في الوصل ، فألقى ضمة الهاء على الباء^(٢) .

ومن ذلك^(٣) زيادة الحركة على ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه ، وهو^(٤) إظهار المدغم ؛ كقولك^(٥) في «رَادُّ» : «رَادِدٌ» ؛ لأنه فاعل ، فأدغمت الدال الأولى^(٦) في الثانية ، لأنه^(٧) تنطق^(٨) بهما^(٩) في مرة واحدة طلباً للتخفيف ، ولأنه يثقل أن يتكلم بالحرف ثم يعاد إليه فيتكلم به من غير فاصلٍ . وستقف على علة استثقال ذلك إن شاء الله تعالى^(١٠) .

فإذا اضطر شاعر^(١١) رده إلى الأصل ، فأظهره وحركه^(١٢) بما يكون له من الحركات ، فمن ذلك قول قَعْنَب بن أُمٍّ صاحب^(١٣) :

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا^(١٤)

(١) كلمة : « هو » ساقطة من ي .

(٢) ب ق ي ح : « الراء » تحريف .

(٣) كلمة : « ذلك » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ق ت .

(٥) ح ت س : « كقولهم » .

(٦) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٧) ي س ت : « لأن » .

(٨) ح : « لما ينطق » .

(٩) س : « بها » تحريف .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(١١) س : « الشاعر » . وفي ق : « شارع » وهو تحريف .

(١٢) ت : « فحركه وأظهره » .

(١٣) شاعر أموى كان في أيام الوليد بن عبد الملك ، وأم صاحب أمه ، وأبوه ضمرة أخو بني سحيم بن عمرو بن خديج

ابن عوف بن بهثة . انظر ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٣١٠/٢

(١٤) البيت من قصيدة له في مختارات ابن الشجري ص ٨ وبعضها في الحماسة بشرح المرزوقي ص ١٤٥٠ والبيت في

كتاب سيبويه ١١/١ : ١٦١/٢ والمقتضب ١/١٤٢ : ٢٥٣/١ : ٣٥٤/٣ ومادة (ظلل) من اللسان ١٣/٤٤٦

والتاج ٧/٤٢٧ والشتنمري ١/١١ : ١٦١/٢ وسط اللآلي ١/٥٧٦ والخصائص ١/١٦٠ وشرح شواهد

الشافعية ٤/٤٩٠ وفي س : « ظننوا » تحريف .

والذي يستعمل : ضَنُوا^(١) فردّه إلى أصله ؛ إذا كان أصله : ضَنَنَ ، فمن ذلك^(٢) :

الحمدُ لله العلىُّ الأجلُّ^(٣)

والذي يستعمل : الأجلَّ . ومنه^(٤) :

تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ^(٥)

أراد : من أظَلَّ وأظَلَّ^(٦)

ومن نحو هذا : تحريك المعتلِّ فيما حقّه^(٧) أن يكون اللفظ به على السُّكون ، وردّه إلى أصله

(١) ي س : « ظنوا » تحريف .

(٢) ي ت س : « ومن ذلك » .

(٣) البيت مطلع لامية أبي النجم العجلي المشهورة في الطرائف الأدبية ص ٥٧ والخزانة ٤٠١/١ وشرح شواهد المغنى ١٥٤ والمقتضب ١٤٢/١ وشرح شواهد الشافية ٤٩١/٤ ومادة (جلل) من اللسان ١٢٣/١٣ والتاج ٢٦١/٧ والخصائص ٨٧/٣ : ٩٣/٣ غير منسوب في الأخيرين .

(٤) س ت : « ومنه أيضاً » .

(٥) البيت للعجاج في ديوانه ق ٨٨/٢٩ ص ٤٧ ونوادر أبي زيد ٤٤ والخصائص ١٦١/١ ومادة (ظلل) في اللسان ٤٤٦/١٣ ويروى لأبي النجم العجلي في المقتضب ٢٥٢/١ : ٣٥٤/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٩١/٤ ولم أجده في لاميته في الطرائف الأدبية ٥٧ - ٧١ وهو غير منسوب في كتاب سيبويه ١٦١/٢ والشتنمري ١٦١/٢ والخصائص ٨٧/٣

(٦) كلمة : « وأظَلَّ » ليست في س .

(٧) ت : « المعتل الذي ينبغي » .

في التحريك^(١) الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال ، لتقويم اللفظ^(٢) فمن ذلك قول
[ابن^(٣)] قيس الرقيات :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَافِي هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ^(٤)

ومنه قول جرير :

فَيَوْمًا يَجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ^(٥)

وإنما الوجه ألا تُكسّر الياء المكسورة ما قبلها ، ولا تضمّ ؛ لاستثقال الضم والكسر
عليها وإن كانت النية فيها التحريك ، فكان^(٦) الوجه : لا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَافِي ، بتسكين
الياء وغير ماضٍ ، بسقوط^(٧) الياء لدخول التنوين ؛ لأنها تسكن والتنوين ساكنٌ ،
فتحذف لالتقاء الساكنين .

(١) عبارة : « فيما حقه .. التحريك » ساقطة من ح .

(٢) ح ت س : « لتقويم الوزن » .

(٣) زيادة من س . وهي زيادة لازمة فالشاعر اسمه عبيد الله بن قيس الرقيات .

(٤) البيت في ديوانه ق ٥/١ ص ٣ برواية تسلم من الضرورة وهي : « في الغوافي فما » . ثم ذكر في شرحه روايتنا عن
الخليل ، وقال عنها : جعل الغوافي مثل الضوارب ، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه . والبيت برواية
السيرافي في المقتضب ١٤٢/١ : ٣٥٤/٣ وشرح ابن يعيش ١٠١/١٠ وسيبويه ٥٩/٢ والدرر اللوامع ٣٠/١
وشرح شواهد المغني ٢١١ والشتنمري ٥٩/١ وهو غير منسوب في مغني اللبيب ٢٤٣/١ والخصائص ٢٦٢/١ :
٣٤٧/٢ والنصف ٦٧/٢

(٥) البيت في ديوانه ص ٤٥٥ وفيه : « غير ماضبا » وخزانة الأدب ٥٣٤/٣ ونوادر أبي زيد ٢٠٣ والخصائص ١٥٩/٣
والمقتضب ١٤٤/١ : ٣٥٤/٣ واللسان (غول) ٢١/١٤ وأمالى ابن الشجري ٨٦/١ والنصف ٨٠/٢ وفي
بعض هذه المصادر خلاف في الرواية .

(٦) س : « فكأن » !

(٧) ت : « بإسقاط » .

وأما قول جرير^(٢)؛ فإن أكثر^(٣) رواة الشعر ينشدونه: «غير ما صبي»^(٤)؟
والمعنى: يجارين الهوى بالحديث والمجالسة، دون التخطي إلى ما لا يجوز.

ومن ذلك قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لا قت بنى لبون بني زياد^(٥)

والوجه فيه: «ألم يأتك» تسقط للجزم الياء؛ لأنها ساكنة في الرفع غير أن الشاعر إذا اضطر جازله أن يقول: «يأتيك»^(٦) في حال الجزم، إذا كان من قوله: يأتيك في حال^(٧) الرفع^(٨) فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها، وكان علامة الجزم حذف الضمة.

وفي الناس من يتأوله على غير هذا فيقول: نحن إذا قلنا: «يأتيك» في حال الرفع تقدّر ضمة محذوفة، فإذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة، وإن لم يظهر شيء من ذلك في اللفظ، كما تقول: «رأيت العصا» و«مررت بالعصا»، «وهذه العصا» فتكون في النية حركات مختلفة

(١) ت: «فأما».

(٢) ح: «بيت جرير».

(٣) ت: «فإن كان أكثر»!

(٤) ح: «ماض». ت: «ماضي».

(٥) البيت لقيس بن زهير العبسي في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والشتتري ٥٩/٢ ونوادري زيد ٢٠٣ واللسان (أق) ١٤/١٨ والأشموقي ١٠٣/١ وغير منسوب في مغني اللبيب ١٠٨/١: ٣٨٧/١ وتاج العروس (الياء) ٤٦١/١ والأشموقي ٤٤/٢ وشرح ابن يعيش ٢٤/٨ والخزانة ٥٣٣/٣: ١٦١/٤ والمنصف ٨١/٢ وتفسير القرطبي ٢٥٧/٩

(٦) عبارة: «تسقط للجزم الياء... يأتيك» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر.

(٧) عبارة: «الجزم... في حال» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر.

(٨) عبارة: «إذا كان من قوله يأتيك في حال الرفع» ساقطة من ق ي ح وهي في ب على الهامش.

لا تظهر في اللفظ ويشد^(١) هذا قراءة ابن كثير^(٢)؛ ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٣) في بعض الروايات عنه . وهذا قليل في الكلام جداً .

وهذا النحو قول عبد يَفُوث بن وقَّاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشِمِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلُ أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٤)

ويروى : «تَرَى» على خطاب المؤنث ؛ فمن قال : «تَرَى» على الخطاب^(٥) ، فلا ضرورة فيه ، ومن قال : «تَرَى» فهو على التقدير الثاني في البيت الذي قبله ، وهو أنه^(٦) جعل الجزم حذف الحركة المنوئية في الألف^(٧)

فإن قال قائل : فقد قرأ حمزة^(٨) : ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٩) وليس في القرآن ضرورة .

(١) ت : « ويشد » تحريف

(٢) في تفسير القرطبي ٢٥٦/٩ : « وقرأ ابن كثير : إنه من يتقى ، بإثبات الياء ، والقراءة بها جائزة على أن يجمل من بمعنى الذي وتدخل يتقى في الصلة ، فتثبت الياء لا غير » .

(٣) سورة يوسف ٩٠/١٢

(٤) البيت في قصيدة مفضلية في شرح المفضليات (لايل) ق ١٢/٣٠ ص ٣١٨ والخزانة ٣١٦/١ وذيل الأمل ١٣٣ والنقائض ١٥٣/١ واللسان (شوس) ٤٢١/٧ وشرح ابن يعيش ١٠٦/١٠ والمعنى على الخزانة ٢٠٧/٤ وغير منسوب في الأشموني ١٠٣/١ وشرح ابن يعيش ٩٧/٥ والمذكر والمؤنث للمبردة ١١٦ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٥) عبارة : « على الخطاب » ساقطة من ت .

(٦) ق : « وهو الذي » تحريف .

(٧) على هامش ب العبارة التالية : « حاشية : يحتمل أن يكون من المقلوب ، قد قالوا : راء مثل شاء ، ثم تصير لم يراً ، مثل لم يشأ ، ثم تخفف . ويحتمل من باب إشباع الحركة مثل : منتزاع » .

(٨) في التيسير للداني ١٥٢ : « حمزة : لا تخف دركا ، بجزم الفاء والباقون برفعها وألف قبلها » .

(٩) سورة طه ٧٧/٢٠

قيل له : في ذلك وجهان سوى هذا ، أحدهما : أنه جعل الأول نهياً ، والثاني خبراً ، كأنه قال : ولا تَخَفْ دَرَكاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أمرك به ، وأنزجاراً^(١) عما^(٢) زجرناك عنه^(٣) ومثله كثير في الكلام .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في : «تَخَشَى» زيدت لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية كما تزداد في القوافي والكلام المسجوع .

ومثل الآية قوله ﴿سَنَقَرُّكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٤) يجوز أن يكون خبراً كأنه قال : سنقرئك ونزيل عنك النسيان ، فلست تنساه^(٥) ، وذلك أنه عليه السلام قد كان قبل نزول هذه الآية يتلقى الوحي بإعادة ما أوحى إليه قبل استتمامه مخافة النسيان ، ويعجل في تلقيه ، فنهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾^(٦) وبشره بأنه لا ينساه فهذا وجه .

والوجه الثاني : لا يكون نهاء عن التشاغل والإهمال المؤديين إلى النسيان لما^(٧) أقرى ؛ لأن النسيان ليس هو^(٨) بفعل النَّاسِي ، فيُنْهَى^(٩) عنه ، وإنما هو من فعل الله تعالى^(١٠) ، يحدثه عند إهمال ما ينسى وترك مراعاته .

(١) س : « وأنزجارنا » تحريف .

(٢) ح : « لما » تحريف .

(٣) كلمة : « عنه » ساقطة من ق .

(٤) سورة الأعلى ٦/٨٧

(٥) ت س : « تنسى » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٦) سورة طه ١١٤/٢٠

(٧) س ت : « نسيان ما » .

(٨) كلمة : « هو » ساقطة من س ت .

(٩) ت : « الناس فينوها » .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س . ومكانها في ت : « عز وجل » .

وفي الآيتين^(١) التقدير الذي ذكرناه في البيتين ، وفي القراءة المروية عن ابن كثير .

واعلم أن الاعتلال قد يَلْحَقُ البناء الذي لا ينصرف ، ولا يدخله التنوين ؛ فيدخله التنوين^(٢) بسبب لحاقه ؛ فمن ذلك : «جَوَارِي» وبأبها ومن ذلك رجل يسمى «بَيْرَمِي» و«يُعِيلِي» والوجه في ذلك في حال الرفع والجر أن يقال : «مَرَرْتُ بِجَوَارِي» و«هذه جَوَارِي يَافَتِي» و«مَرَرْتُ بِبَيْرَمِي»^(٣) ، «وهذا بَيْرَمِي يَافَتِي»^(٤) ومثاله من الصحيح : «مَرَرْتُ بِضَوَارِبٍ» و«هؤلاء ضَوَارِبُ» و«مَرَرْتُ بِبَيْرَمِي» و«وهذا بَيْرَمِي» ، غير أن الياء لا تنصرف ، فلزمه هذا التغيير^(٥) ؛ لعل سنذكرها^(٦) في مواضعها^(٧) وأسكنت^(٨) ؛ لأن شاء الله تعالى^(٩) .

فإذا اضطر الشاعر^(١٠) فحرك هذه الياء في حال الرفع والجر لزمه أن لا ينصرف إلا أن يضطر إلى الصرف ، فيجريه مجرى ما لا ينصرف إذا اضطر إلى صرفه فمن ذلك

(١) س : «الائتين» تصحيف .

(٢) عبارة : « فيدخله التنوين » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) ت س : « بيرمي » تحريف .

(٤) كلمة : « يافتي » ساقطة من س ت .

(٥) س : « فأسكنت » .

(٦) كلمة : « التغيير » ساقطة من س .

(٧) ت : « نذكرها » .

(٨) س ت : « في موضعها » .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(١٠) ت : « شاعر » .

قول الفرزدق :

فلو كان عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلىَ مَوَالِيَا^(١)

وكان الوجه أن يقول : مَوْلىَ مَوَالٍ وَيُلْفَى^(٢) الباء لسكونها وسكون التنوين ، فلما اضطر إلى تحريكها لم يصرف^(٣) التمام حركات البناء المانع من الصرف .

وقال آخر : (٤) :

قَدْ عَجِبْتُ مِنْى وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَارَاتِنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا^(٥)

أراد : «من يُعِيلُ» والكلام^(٦) فيه كالكلام في الذى قبله^(٧) : لأن «يُعِيلُ» لا ينصرف مثاله من الصحيح : لأنه يفعِلُ ، وهو تصغير «يُعَلِي» .

وربما حملهم على هذا الفرار من^(٨) من الزحاف في الشعر ، وإن كان البيت يتقوم في

(١) ينسب البيت للفرزدق في سيبويه ٥٨/٢ والمقتضب ١٤٣/١ وابن يعيش ٦٤/١ والخزانة ٣٤٧/٢ والشتنمرى ٥٨/٢ والعينى على الخزانة ١١٤/١ : ٣٧٥/٤ واللسان (ولى) ٢٩٠/٢٠ وليس في ديوانه . وانظر قصة هذا البيت في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٦ - ١٧

(٢) ق ت : « ويلقى » . س : « وتلقى » .

(٣) ت : « تنصرف » .

(٤) كلمة : « آخر » ليست في ق .

(٥) البيتان في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والمقتضب ١٤٢/١ والشتنمرى ٥٩/٢ والخصائص ٦/١ والمنصف ٦٨/٢ واللسان (علا) ٣٢٨/١٩ (قلا) ٦٢/٢٠ وفي ق : « ومن بعيلها » تحريف .

(٦) س : « فالكلام » .

(٧) س ت : « في البيت الذى قبله » .

(٨) كلمة : « الفرار من » ساقطة من ح .

الإنشاد^(١) على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام^(٢) ؛ فمن ذلك

قول المتنخل :

أَبَيْتُ عَلَى مِيعَارِي فَأَخْرَاطٍ بِهِنْ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ^(٣)

ولو أنشد : على معارٍ ، لكان مستقيماً^(٤) غير أنه يصير^(٥) مُزَاحِفاً ؛ لأن الجزء^(٦) على « مُفَاعَلَتُنْ » من الوافر ، فيسكن خامسُهُ ويصير على « مُفَاعِلُنْ » . ويسمى هذا الزحاف : الْعَصْب . وذكر المازني^(٧) أنه سمع أعرابياً ينشد^(٨) : أَبَيْتُ عَلَى مِيعَارٍ فَأَخْرَاطٍ ، واحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب .

وقال آخر :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَرِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ^(٩)

فجمع بين ضرورتين ، إحداها^(١٠) : أنه كسر الياء في حال الجر ، والثانية : أنه صَرَفَ

(١) ح ت س : « بالإنشاد » .

(٢) ت : « الكلام عليه » .

(٣) البيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ص ١٢٦٨ وسيبويه ٥٨/٢ والشتري ٥٨/٢ والتاج (عبط) ١٨٠/٥ وغير منسوب في الخصائص ٣٣٤/١ : ٦١/٣ واللسان (عبط) ٢٢١/٩ (عرا) ٢٧٥/١٩ والمنصف ٦٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : « معاري واضحات » .

(٤) س ت : « لكان البيت مستقيماً » .

(٥) ح : « لم يصير » !

(٦) ق ي ح : « الجر » تحريف .

(٧) يقول المازني في المنصف ٦٧/٢ : « فهذا إنشاد بعض العرب ، وهو غلط ؛ لأنه لو أنشده : معارٍ فأخرات ، لم ينكسر الشعر . ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استكروا قبح الزحاف ، ونفرت عنه طبائعهم مسكتاً مخافة كسر الوزن . وأما الجفأة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت ، لاستنكارهم زيغ الإعراب » .

(٨) ح : « ينشد هذا البيت » .

(٩) البيت في شرح ابن يعيش ١٠١/١٠ وخزانة الأدب ٥٢٦/٣ « بالصحراء » .

(١٠) في ت : « إحداها » .

ملا ينصرف وقد يُنشد هذا البيت بالهمز: كجوارى، وأنا مبين ذلك في باب البدل من ضرورة الشاعر إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك قوله :

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(١)

فأتى بثلاثة أوجه من الضرورة، منها :

أن « سَمَاء » ونحوها يجمع على « سَمَائِيَا » كما تجمع « مَطِيَّة » على « مَطَائِيَا » و « خَطِيَّة » على « خَطَائِيَا » فجمعه على « سَمَائِي » كما تجمع « سَحَابَة » على « سَحَائِب » وإنما يُجمع هذا الجمع في الصحيح دون المعتل.

ثم حَرَكُ^(٢) الياء في حال الجرِّ، وكان حكمه أن يقول: « سَبْعِ سَمَاءٍ » كما تقول^(٣): « سَبْعِ جَوَارٍ » بحذف الياء، لدخول التنوين.

والثالث: أنه جمع « سَمَاءَة » على « سَمَائِي » كما تجمع « سَحَابَة » على « سَحَائِب »، والعَرَب لا تجمع « سَمَاءَة » على هذا الجمع، إنما تقول^(٤): « سَمَاءَة » و « سَمَاءٍ » كما تقول: « سَمَامَة » و « سَمَامٍ »، مثل « تَمْرَة » و « تَمْرٍ » و « سَمَاوَة » و « سَمَوَات »، كما تقول: « سَمَامَة » و « سَمَامَات ».

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ق ٤/٣٢ ص ٣٧ و صدره: « له ما رأت عين البصير وفوقه » وهو كذلك في خزانة الأدب ١١٩/١ واللسان (س م) ١٢٢/١٩ والمقتضب ١٤٤/١ وعجزه في الشنتمري ٥٩/٢ وهو غير منسوب في الخصائص ٢١١/١ وعجزه غير منسوب كذلك في سيبويه ٥٩/٢ والخصائص ٣٣٣/٢ والمنصف ٦٨/٢ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٢١

(٢) س: « وحرك ».

(٣) س ت: « يقال ».

(٤) س: « يقولون ».

على أن جماعة من النحويين منهم يونس^(١) وعيسى بن عمر^(٢) والكسائي يرون أن ما كان من المعتل الذي لا ينصرف إذا سُمي به ، يُجْعَلُ خَفْضُهُ كَنْصَبِهِ من^(٣) غير ضرورة ، بل هو الحقُّ عندهم : فيقولون في رجل اسمه « جَوَارٍ » : « مررتُ بِجَوَارِي » قيل : ولا ضرورةٌ عندهم فيه^(٤) .

ومن ذلك قطع ألف الوصل ، وأكثر ما يكون في أول النصف الثاني من البيت .

قال حسان^(٥) :

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً في دياركم الله أكبرُ يا ثاراتِ عُثْمَانَ^(٦)
فقطع الألف^(٧) في قوله « الله أكبر^(٨) » .
وقال آخر^(٩) :

وَلَا يُيَادِرُ في الشَّتَاءِ وَلَيْدُنَا أَلْقَدْرُ يُنْزِلُهَا بغيرِ جَعَالٍ^(١٠)

(١) هو يونس بن حبيب البصري . أخذ عنه سيبويه وحكى عنه كثيراً في كتابه . توفي سنة ١٨٣ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في نزعة الألباء ٤٩ وهامشه .

(٢) هو عيسى بن عمر البصري الثقفي ، أخذ عنه الخليل بن أحمد . توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة للقفطي ٣٧٤/٢ وهامشه .

(٣) س : « في غير ضرورة » .

(٤) عبارة : « على أن جماعة من النحويين ... فيه » ساقطة من س ت .

(٥) س ت : « حسان بن ثابت » .

(٦) البيت في ديوانه ص ٤١٠ والخزانة ٢٣٨/٣ ومادة (وشك) من اللسان ٤٠٥/١٢ والتاج ١٩٢/٧ وفي س : « في ديارهم » مثل بعض المصادر . وفي ي : « لثنتهن » تحريف .

(٧) س : « ألف الوصل » .

(٨) كلمة : « أكبر » ليست في س ت .

(٩) ق : « الآخر » .

(١٠) البيت غير منسوب في سيبويه ٢٧٤/٢ والشتنمى ٢٧٤/٢ والكامل للمبرد ٧٥/٣ والقوافي للتوحي ٧٢ واللسان (جعل) ١١٨/١٣ وفي الأخير : « ولا تبادر ... وليدق » .

وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة «قد» وأن الألف قد كان حكمها أن لا تحذف في الكلام ، غير أنهم حذفوها لما كثرت^(١) استخفافاً^(٢) لا على أنها ألف وصل . وقائل هذا ابن كيسان^(٣) واحتج بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات .

ولاحجة له في هذا^(٥) عندي ؛ لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف ، من ذلك^(٦) قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٧)

فقطع ألف « اتَّسَعَ » ، وليس^(٨) هي مع اللام .

وإنما يكثر هذا في النصف الأخير ؛ لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول ، فيصير كأنه مبتدأ .

(١) ح : « لما كررت » . وفي ي : « كما كثرت » تحريف .

(٢) س : « استخفافاً لما كثرت » .

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، كان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرد وتعلب . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ٥٧/٣ وهامشه .

(٤) ت : « بعضهم » تحريف .

(٥) س : « في ذلك » .

(٦) س ت : « فمن ذلك » .

(٧) البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمى في سيبويه ٣٤٩/١ والشتنمري ٣٤٩/١ والعيني على الخزانة

٣٥٧/٢ : ٥٦٧/٤ والدرر اللوامع ١٩٨/٢ : ٢٣٨/٢ وشرح شواهد المغنى ٢٠٥ وبعده : « ويقال أبو عامر جد

العباس بن مرداس . قال المصنف وهو الصواب » . وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠١/٢ : ٢٣٨/٩ ومغنى

الليبي ٢٢٦/١ وشرح شواهد المغنى ٣١٢

(٨) س : « وليست » .

قال قيس بن الخطيم :

إذا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَبِأَنَّهُ بَنَشْرٍ وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ^(١)

فقطع الألف من « الاثنين^(٢) » في حشو البيت قبل النصف الأخير^(٣).

فإن قال قائل : إذا جاز في الشعر قَطَعَ أَلْفَ الوصل ، وهي زيادة^(٤) ، فَلِمَ لا يجوز مَدُّ المقصور عندكم ، وقد قلتم إن الذي أَبْطَلَ مَدَّ المقصور أنه زيادة ، وليس للشاعر أن يزيد في الكلام ما ليس منه^(٥) ؟

فإن الجواب في ذلك : أن أَلْفَ الوصل قد يكون لها حالٌ تثبت فيها وهي أن تكون مبتدأً بها^(٦) ، فإذا اضطرَّ الشاعر ، رَدَّها إلى حالٍ قد كانت لها ، كما يصرف ما لا ينصرف ، فيرده إلى أصله في الصرف ، وليس كذلك مَدُّ المقصور ؛ لأنه لا أصل له في ذلك^(٧) . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٨).

(١) البيت في ديوانه ق ١٣/١ ص ١٠٥ ونوادر أبي زيد ٢٠٤ والحماسة البصرية ٦٣/٢ وحماسة البحتري ٢٢٦ وحماسة الخالدين ٢٣/١ واللسان (قمن) ٢٣٧/١٧ وابن يعيش ١٩/٩ وينسب لجميل بن معمر في لباب الآداب ٢٤٠ وهو في ديوانه ص ٢٠٠ وفي صدره روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٢) س ت : « فقطع ألف الاثنين » .

(٣) ت : « الآخر » تحريف .

(٤) ح : « وهو زيادة » !

(٥) جملة : « ما ليس منه » ساقطة من س .

(٦) ق س ت : « وهي أن يبتدأ بها » .

(٧) س ت : « في المد » .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

وقد تَزِيدُ العربُ في الشعر^(١) ياءً في الجمع ، فيما ليس حكمه أن يجمع بالياء نحو قولهم : « مَسْجِدٌ » و « مَسَاجِدٌ » في الشعر^(٢) و « دِرْهَمٌ » و « دَرَاهِمٌ » و « صَيْرَفٌ » و « صَيَارِيفٌ »^(٣) .
قال الفرزدق :

تَنْفَى يَدَاها الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(٤)

وإنما الوجه في الكلام : نفى الدراهم ، والصيارف^(٥) ، وإنما زاد^(٦) الياء ها هنا ؛ لأن دخولها في الجمع في غير الضرورة على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف ، ورابعه حرف^(٧) المدّ واللّين ، فتقلبه ياء^(٨) في الجمع ، كقولهم : « صُنْدُوقٌ » و « صَادِيقٌ » و « قَنْدِيلٌ » و « قَنَادِيلٌ » و « كِرْبَاسٌ » و « كَرَابِيسٌ »^(٩) .

والوجه الثاني : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف أو أكثر ، وليس رابعه حرفاً من حروف المدّ واللّين ، فيحذف من الواحد حرف ، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف^(١٠) ، ثم يجمع ، فإذا جُمع فأنت تُخَيِّرُ بين التعويض من المحذوف ، وبين تركه ؛ فمن

(١) كلمة : « في الشعر » ليست في ت .

(٢) كلمة : « في الشعر » ليست في س .

(٣) س : « وصياريف في الشعر » .

(٤) البيت في ديوانه ص ٥٧٠ والمقتضب ٢/٢٥٨ والخزانة ٢/٢٥٥ وسيبويه ١/١٠ والشتنمري ١/١٠ والعيني على الخزانة ٣/٥٢١ وهو غير منسوب في العيني على الخزانة ٤/٥٨٦ واللسان (هجر) ٤/٤٣٦ وعجزه غير منسوب كذلك في الخصائص ٢/٣١٥ والأشمونى ٢/٢٨٩ وفي ق : « الدراهم » وهى رواية الديوان والشتنمري . وفي اللسان وسيبويه : « نفى الدنانير » .

(٥) س ت : « في الكلام الدراهم الصيارف » .

(٦) ت : « أراد » تحريف .

(٧) ق : « حرف » تحريف .

(٨) كلمة : « ياء » ساقطة من س .

(٩) بعده في ت : « وفرزان وفرازين » . والكرايس هى الثياب الخشنه . انظر الصحاح (كريس) ٢/٩٦٧

(١٠) عبارة س ت : « من الواحد حتى يبقى على أربعة أحرف » .

ذلك أنك إذا جمعت «فَرَزْدَق» حذفت القاف منه؛ لأنه على خمسة أحرف، فبقى «فَرَزْد»^(١) فتجمعه على «فَرَاذِد»، وإن شئت عَوَّضت من القاف المحذوفة الياء، فقلت: «فَرَاذِيد»، وكذلك لو جمعت «مُنْطَلِق»^(٢) جمع^(٣) التكسير، لجاز أن تقول: «مَطَالِق» و«مَطَالِيق»^(٤) تعوُّض الياء^(٥) من النون المحذوفة في «مُنْطَلِق».

فإذا اضطرَّ الشاعرُ زاد هذه الياء التي تزداد للتعويض، لأنها جميعاً ليس في أصلها ياء فتكون الضرورة بمنزلة التعويض.

ومن ذلك أنهم يزيدون^(٦) النونَ الخفيفةَ والثقيلةَ في الشعر في غير الموضع الذي ينبغي أن تزداد فيه، وذلك أن موضع زيادتهما فيما لم يكن واجباً؛ مثل الأمر والنهي والاستفهام والجزاء، كقولك: «أضربن زيدا» و«لا تأتين بكراً»^(٧) و«هل تقومن»^(٨) عندنا «و» إما تذهبن^(٩) أذهب معك «و» لئن آتيتني لأكرمنك.

(١) عبارة: «لأنه على خمسة أحرف فبقى فرزد» ساقطة من س.

(٢) س ت: «منطلقاً».

(٣) ق: «جمعت» تحريف.

(٤) س: «مطاليق ومطالق».

(٥) كلمة: «الياء» ساقطة من ق ي.

(٦) ح ت س: «أنهم قد يزيدون».

(٧) س: «أضربا زيدا ولا تأتيا بكرا».

(٨) س ت «تقيمن».

(٩) س: «تذهبا».

ولا يجوز أن تقول : « أنا أقومن إليك » لأن هذا واجب ، وقد قال الشاعر : ويقال إنه^(١) لجذية الأبرش :

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ
فِي فُتُوِّ أَنَا رَابِئُهُمْ مِنْ كَلَالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا^(٢)

فأدخل النون^(٣) في « ترفعن^(٤) » وهي^(٥) واجبة .

وقال بعض النحويين : إنما^(٦) أدخلها في هذا الموضع بسبب « ما » : لأنها في لفظ « ما » الجعدي ، فأشبهت^(٧) - وإن كانت موجبة - المنفى لفظاً .

قال أبو سعيد : وعندي فيه وجه آخر ، وهو أن « رب » تدخل للتقليل ، وما كان مقللاً فهو كالمنفى ، حتى إنهم يستعملون « قل » في معنى ليس ؛ قال^(٨) :

أُنِيخَتْ فَالْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٩)

(١) ح : « ويقال هي » . وفي ت : « ويقال إنها » .

(٢) البيتان في خزنة الأدب ٥٦٧/٤ والعين على الخزانة ٣/٢٤٤ وشرح شواهد المفني ١٣٤-١٣٥ والأول في كتاب سيبويه ١٥٣/٢ والعين على الخزانة ٣٢٨/٤ ونوادر أبي زيد ٢١٠ واللسان (شمل) ٢٨٩/١٣ والشتنمري ١٥٣/٢ وغير منسوب في المقتضب ١٥/٣ ومغني اللبيب ١٣٥/١ : ١٣٧/١ : ٣٠٩/١ وأمالى ابن السجري ٢٤٣/٢ والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢١٠ والثاني في اللسان (فتا) ٤/٢٠ وفي الثاني روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٣) ح ت س : « على » .

(٤) س : « ترفعا » .

(٥) هامش ب : « أي الكلمة التي هي ترفعن » .

(٦) س ت : « إنه إنما » .

(٧) ق : « فأشبهت ترفعن » وفي س : « فأشبهت الكلمة التي هي ترفعا » !

(٨) ح ت س : « قال الشاعر » .

(٩) البيت لذي الرمة في ديوانه ق ١٣/٨٢ ص ٦٣٨ وسيبويه ٣٧٠/١ والخزانة ٥١/٢ والشتنمري ٣٧٠/١

ومقاييس اللغة ٢٩٨/١ ومادة (بلد) من اللسان ٦٣/٤ والتاج ٣٠٦/٢ ومادة (بغم) من اللسان ٣١٨/١٤

والتاج ٢٠٣/٨ مادة (أل) من التاج ٢١٢/٧ وغير منسوب في المقتضب ٤٠٩/٤ ومغني اللبيب ٧٢/١

والأشعر في ١٥٦/٢ وشرح شواهد المفني ٧٨

أى ليس بها صوتٌ إلا بُغَامُهَا^(١)، فلما أشبهت «رُبَّ» بالتقليل الذى فيها المنفى، أدخلوا النون على الفعل الذى بعدها^(٢)، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفى.

ومن ذلك أنهم يقولون: «أنا» إذا وقفوا عليه، ومنهم من يقول: «أنَّه» فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء، فقالوا^(٣): «أَنْ قُمْتُ» بحذف الألف وفتح النون؛ لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون، وكذلك الهاء، فإذا وصلت بانث الحركة، فاستغنى^(٤) عن الألف.

وربما^(٥) اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصلٌ.

قال الشاعر^(٦):

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا^(٧)

وقال الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وَاتَّيْحَالِي الْقَوَافِ سَى بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا^(٨)

(١) عبارة: «أى ليس بها صوتٌ إلا بغامها» ساقطة من س بسبب انتقال النظر.

(٢) ح: «بعد هذا» تحريف.

(٣) نى: «فقال» تحريف.

(٤) س ت: «واستغنى».

(٥) ت: «ربما».

(٦) عبارة: «قال الشاعر» ساقطة من ت.

(٧) البيت لحميد بن حريث بن بحدل في خزائن الأدب ٣٩٠/٢ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٨٤/٣

(٨) البيت في ديوانه ق ٦٨/٥ ص ٤١ واللسان (نحل) ١٧٤/١٤ والمقاييس ٤٠٣/٥ والكمال للمبرد ٣٧/٢ وقال

بعد لن ذكره: «والرواية الجيدة: فكيف يكون انتحال القواف بعد المشيب» والبيت غير منسوب في شرح ابن

يعيش ٤٥/٤

وكان أبو العباس ينكر هذا^(١)، وينشد بيت الأعشى : « فَكَيْفَ يَكُونُ انْتِحَالِي
الْقَوَافِي^(٢) » . ولم ينشد^(٣) البيت الأول .

فإن قيل^(٤) : كيف يكون هذا ضرورة ، وفي^(٥) القراء من^(٦) يثبت هذه الألف في
الوصل ، فيقرأ^(٧) : ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ^(٨) ﴾ ، وما كان في القرآن ، مثله لا يقال له
ضرورة^(٩) .

قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف ، كما قرأ بعضهم :
﴿ فَبِهِدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا^(١٠) ﴾ ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارُ حَامِيَةٍ^(١١) ﴾ ،
فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل ، على نية الوقف ، وإن كان الفصل بين النطقين^(١٢) قصير
الزمان .

(١) انظر الكامل لأبي العباس المبرد ٣٧/٢ والحاشية السابقة .

(٢) كلمة : « القوافي » ساقطة من ت .

(٣) ت : « ولم يكن ينشد » .

(٤) ت : « فإن قال قائل » .

(٥) ب ق ي : « في » .

(٦) ب ق ي : « القرآن » تحريف .

(٧) ح : « فقرأ » .

(٨) سورة الممتحنة ١/٦٠

(٩) عبارة : « لا يقال له ضرورة » ساقطة من س ت .

(١٠) سورة الأنعام ٩٠/٦ وفي ب ق ي ح خلط لهذه الآية بآية سورة الشورى ٢٣/٤٢ « قل لا أسألكم عليه أجرا

إلا المودة في القربى » . وفي التيسير للداني ١٠٥ : « وحمة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة ، والباقون

يثبتونها ساكنة في الحالين » .

(١١) سورة القارعة ١٠١/١٠ - ١١ وفي التيسير للداني ٢٢٥ : « قرأ حمزة : بغير هاء في الوصل ، والباقون يثبتونها في

الحالين » .

(١٢) ق : « وإن كان بلغ العرض بين النطقين » تحريف .

باب الحذف^(١)

[قال أبو سعيد^(٢) .

اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام ، لتقويم^(٣) الشعر ، كما يزيد^(٤) لتقويمه .

فمن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدّد ، كقول امرئ القيس :
أو غيره :

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ^(٥)

(١) ت : « هذا باب الحذف » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت ..

(٣) ح : « ليقوم » .

(٤) ب ق ح : « يريد » تصحيف .

(٣) ح : « ليقوم » .

(٤) ب ق ح : « يريد » تصحيف .

(٥) البيت في ديوان امرئ القيس ق ٢/٢٩ ص ١٥٤ والشعر والشعراء ١٢٢/١ والعين على الأشعر ق ١/٣٢ والخزانة ٤/٤٨٩ وشرح شواهد المغني ٢١٧ وقال هـ « لا مرئ القيس بن حجر فبا ذكر أعمر والمفضل وغيرهما . وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم » . وينسب لابن الرومي في شرح المصنوع به على غير أهله ٥٠٥ وهو غير منسوب في معنى اللبيب ٢٤٩/١ والقوافي للتوحي ٧٤ : ١٠١

وكقول طرفة :

أَصَحَّوَتِ الْيَوْمَ أُمُّ شَاقَتِكَ هِرُّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ^(١)

فأكثر الإنشاد في هذا حذف^(٢) أحد الحرفين ، لتتشاكل أواخر الأبيات ، ويكون على وزن واحد ؛ لأنك إذا قلت : لا يدعى القوم أنى أفر ، صار آخر جزء من البيت : « فَعِلَ » في وزن العروض ؛ لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، وإذا شدد^(٣) الراء صار آخر أجزائه « فَعُولٌ^(٤) » من الضرب الثاني من المتقارب ، فهو مضطرب إلى حذف أحد الحرفين ، لاستواء الوزن ، ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة ، ألا تراه

يقول بعد هذا :

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكُنْدَةٌ حَوْلِي جَمِيعاً صُبْرٌ^(٥)

فهذا من الضرب الثالث لا غير ، ولم يكن بالجائز أن^(٦) يأتى فى قصيدة واحدة^(٧) بأبيات من ضربين .

(١) البيت في ديوانه ق ١/٢ ص ٤٥

(٢) ت : « بحذف » .

(٣) ت : « وإذا شددت » .

(٤) ح : « على فعول » .

(٥) البيت في ديوان امرئ القيس ق ٣/٢٩ ص ١٥٤ والشعر والشعراء ١١٥/١ والمقتضب ٣/٣٦٣ والخزانة ٤٨٩/٤

(٦) ح س ت : « بالجائز له أن » .

(٧) كلمة : « واحدة » ساقطة من س ت :

ومن ذلك^(١) : تخفيف المشدّد وتسكينه ، مع حذف حرف بعده ، كقولهم في « مُعَلِّ » :
« مُعَلِّ » وفي « عَنِّي » : « عَن » . قال الشاعر وهو الأعشى^(٢) :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءُ مُعَنَّ^(٣)
أَرَادَ مُعَنَّ ، فحذف الياء وإحدى النونين .

وقال أيضا في هذه القصيدة :

وَعَهْدُ الشُّبَابِ وَثَارَاتُهُ فَإِنْ يَكُ ذَلِكَ قَدْ زَالَ عَنْ^(٤)
يريد : عَنِّي .

وقال ليبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٥)
أَرَادَ : الْمُعَلِّ .

وأول هذه القصيدة :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلُ^(٦)

(١) ت : « ومن ذلك أيضا » .

(٢) ت : « عن . الأعشى » . س ح : « قال الأعشى » . ق : « قال الشاعر » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١/٢ ص ١٣

(٤) البيت في ديوانه ق ١١/٢ ص ١٤ وفي ح ت س : « بان » وهي كذلك في هامش ب .

(٥) البيت في ديوانه ذيل قصيدة ٢/٢٦ ص ١٩٩ وسيبويه ٢/٢٩١ وبجاز القرآن ٢/١٦٠ وأمال ابن الشجري ٢/٧٣ والشتنري ٢/٢٩١ وطبقات ابن سلام ٢٨٤ ومادة (رجم) من اللسان ١٥/١٢٠ والناج ٨/٣٠٥ والبيان والتبيين ٢٦٧٨ وعجزه في الخصائص ٢/٢٩٣ وفي ق ح س ت : « حاضر » بدلا من : « شاهد » وهو في هامش ب .

(٦) البيت مطلع قصيدة في ديوانه ق ٧/٢٦ ص ١٧٤ وانظر مصادر أخرى في ص ٣٨١ منه .

وإذا كان^(١) ما ذكرناه من الحذف جائزاً ، فَحَذُّهُمْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَسْكِينُ مَا قَبْلَهَا أَجُوزٌ كما قال لبيد في البيت الذي أنشدته^(٢) : « رَيْثِي وَعَجَلُ » ، أراد : عَجَلِي .

وقد يحذفون أيضاً من القصائد المطلقة على إنشاد من ينشدها بالوقف ، الحذف الذي ذكرناه في المقيد . قال النابغة :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنْ^(٣)

أراد : مني ، والقصيدة مطلقة ، وإنما هذا إنشاد بعضهم .

ومن ذلك الترخيم ، والترخيم على ثلاثة أوجه : أولها : ترخيم النداء ، وهو أن تحذف^(٤) من آخر الاسم المنادى تخفيفاً ما تقف على تقصّيه^(٥) في باب الترخيم ، غير أنا نذكر ما يتصل به ضرورة الشاعر .

وهذا الترخيم يحىء على ضربين : أحدهما : أن تحذف^(٦) من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه ، ويبقى سائر الاسم على حاله ، كقولك في ترخيم « حَارِث » : « يَا حَارِ » وفي « حَنْظَلَة » : « يَا حَنْظَل » وفي « هِرْقَل » : « يَا هِرْق » بتسكين القاف .

(١) س ت : « فإذا كان » .

(٢) ح س ت : « أنشدناه » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٤/٤٤ ص ١٩٩ وسبويه ٢٩٠/٢ والشتنمري ٢٩٠/٢ وفي الديوان : « مني » .

(٤) ي س ت : « يحذف » .

(٥) ت : « على تقصّيه إن شاء الله تعالى » .

(٦) ي : « نحذف » ، ت : « يحذف » .

والضرب الثاني : أن تحذف^(١) للترخيم ما يجوز حذفه ، وتجعل^(٢) باقى الاسم كاسم غير مرخم ، فتجريه فى النداء على ما ينبغى للاسم المفرد ، غير المرخم ، كقولك فى « حَارِث » : « يا حَار » ، وفى « حَنْظَلَة » : « يا حَنْظَلُ » وفى « هِرْقَل » : « يا هِرْقُ » .

وهذا الترخيم إنما يكون فى النداء ، فإذا اضطرب الشاعر ، فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له فى غير النداء ، على أنه يجعله اسماً مفرداً ، ويعربه بما يستحقه^(٣) من الإعراب ، فيقول : هَذَا حَنْظَلُ ، وَ« مَرَرْتُ بِحَنْظَلٍ » وَ« رَأَيْتُ حَنْظَلًا » .

قال الشاعر :

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ
وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي عَزَى أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ^(٤)

وقد اختلف النحويون فى الوجه الأوّل من الترخيم فى غير النداء لضرورة الشعر^(٥) ؛ كقولك : « هَذَا حَنْظَلٌ قَدْ جَاءَ » وَ« هَذَا هِرْقٌ قَدْ جَاءَ »^(٦) وَ« مَرَرْتُ بِهِرْقٌ وَحَنْظَلٌ » تحذف آخره وتبقى ما قبل المحذوف على حاله ، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين

(١) ت : « يحذف » .

(٢) ت : « ويجعل » .

(٣) س ت : « يستحق » .

(٤) البيتان للأسود بن يعفر سيبويه ٣٣٢/١ والشتنمرى ٣٣٢/١ والأوّل منها فى سيبويه ٤٣٧/١ والشتنمرى ٤٣٧/١ والثانى فى نوادر أبى زيد ١٥٩ وقد سقطت من ق كلمه : « ألا » فى البيت الأوّل .

(٥) س : « الشاعر » .

(٦) س ت : « قد أقبل » .

لبصريين والكوفيين يجيزونه ، وأنشدوا في ذلك أبياتاً منها :

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ واحفظوا أوأصرنا والرحم بالغيب تُذَكِّرُ^(١)

ففتح الميم من « عِكْرَم » : لأن أصله عِكْرِمَةُ ، فحذف الهاء ، وبقي الميم على حالها .
وأنشدوا أيضاً^(٢) :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا^(٣)

أراد : أُمَامَةَ . فحذف الهاء وبقي الميم على حالها^(٤) ، وهي غير مناداة .

وأنشدوا أيضاً لابن أحرر :

أَبُو حَنْشٍ يُوْرُقْنِي وَطَلَّقُ وَعَبَادُ وَأَوْنَةُ أَثَالَا^(٥)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤ وسيبويه ٢٤٢/٨ والخزانة ٢٧٢/٨ والعيني على الخزانة ٢٩٠/٤ والشتنمري ٢٤٢/٨ وفي جميع هذه المصادر : « خذوا حظكم » وهي في هامش ب عن نسخة .
وفي بعضها : « واذكروا » كما في ح س ت . وفي ي : « عكرمة » تحريف . وفي ح : « عواصرنا » تحريف .

(٢) في ت : « وأنشدوا في ذلك أيضاً » .

(٣) البيت لجريير في ديوانه ص ٥٠٢ وروايته فيه :

أصيح حبل وصلكم رماما وماعهد كعهدهك يامامام

وهو لجريير كذلك في نوادر أبي زيد ٢١ والخزانة ٢٨٩/٨ والعيني على الخزانة ٢٨٢/٤ : ٢٨٢/٤ : ٣٠٢/٤ وسيبويه ٢٤٢/٨ والشتنمري ٢٤٢/٨ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٤) عبارة : « وبقي الميم على حالها » ساقطة من س ت .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري ١٢٦/٨ : ١٢٨/٨ : ١٣٧/٨ : ٩٢/٨ : ٩٣/٨ والحماسة البصرية ٢٦٣/٨ ومادة (حنش) من اللسان ١٧٨/٨ والتاج ٣٠٢/٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٤٠/٨ : ٢٩٨/٨ وسيبويه ٢٤٢/٨ والشتنمري ٢٤٢/٨ والعيني على الخزانة ٤٢١/٢ والمحكم لابن سيده ٧٨٣ وغير منسوب في المحور العين ٤٩ والخصائص ٣٧٨/٢ وفي س ت وهامش ب : « أبو حنش يؤرقنا » كما في بعض المصادر السابقة .

فذكر سيبويه أن أثالاً^(١) لمعطوف على « أبو حنشٍ وطلّق » ، غير أنه قد حذف^(٢) الهاء منه وأصله : « أثالّة » وبقي اللام على فتحها .
ومن ذلك :

أَلَا يَا أُمُّ فَارِغٍ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي^(٣)
أراد « فارغة » .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يُجيزه^(٤) في الشعر ، ويعلل الأبيات ، فذكر^(٥) أن قوله : « خذُوا حَظَّكُمْ^(٦) يَا آلَ عِكْرَمَ » ، يذهب بعِكرَمَ مذهب القبيلة ، ففتح^(٧) الميم ؛ لأنه لا ينصرف ، لا للترخيم .

وذكر أن الرواية في البيت الثاني :

أَلَا أُمَسْتُ حَبَالُكُمْ رِمَامًا وَلَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا^(٨)

وذكر أن « أثال » في بيت ابن أحر ، معطوف على النون والياء في « يُورِقُنِي » ، فموضعه نصب لذلك .

(١) س ت : « أثال » .

(٢) س ت : « أنه حذف » .

(٣) البيت لبعض بني نهشل في الجاهلية في نواذر أبي زيد ٣٠ : ٣٢ : ٥٨ وشرح شواهد المغنى ٣٠٩ وخزانة الأدب ٥٧/٤ وسيأتي مع بيت آخر هنا .

(٤) س : « يجوزه » .

(٥) لم أعر على ذلك في المقتضب ولا في الكامل .

(٦) ح س ت : « حذركم » وهو كذلك في هامش ب عن نسخة .

(٧) س : « وفتح » .

(٨) سبق تخريج البيت هنا . وفي هامش ب ي ق : « في نسخة : وما » .

قال أبو سعيد : والذي عندي في « أثال » غير ما قال ^(١) الفريقان ، وهو أن « أثال » لم يُحذف منه هاء ؛ لأنه ليس في الأسماء « أثالة » ، وإنما هو « أثال » . ولم ينصبه للعطف على النون والياء ، في « يُورقني » ؛ لأن ابن أحر يبيكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قُتلوا ، فيهم أبو حنّس وطلّق وعبّاد وأثال ، فرفع الأسماء المرفوعة بيورقني فدلّ يورقني على أنه يتذكّرهم ؛ لأنهم لا يورقونه إلا وهو يذكرهم ، فنصب « أثالاً » « بأذكر » الذي قد دلّ عليه يورقني ، وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره .

ومثله :

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمُّ عَمَّارٍ ^(٢)
نصب « أم عمار » بفعل مضمر ، كأنه قال : فذكرني ^(٣) أم عمار ^(٤) ؛ لأن التهيج ^(٥) لا يكون إلا بالذكر .

وأما قوله : « ألا ^(٦) يا أمّ فارّع » فلم يذكره أبو العباس ^(٧) .

والقول ^(٨) عندي ما قاله ^(٩) سيبويه وسائر المتقدمين ؛ لعلتين ، إحداها ^(١٠) : الرواية في « أمّاماً » ، والثانية : القياس ، وذلك أن هذا الترخيم أصل جوازه في النداء ، فإذا

(١) س : « قاله » .

(٢) البيت غير منسوب في سيبويه ١٤٤٨ والشتنمري ١٤٤٨ وفيها : « ولو تغربت » .

(٣) س ت : « تذكرني » تحريف .

(٤) كلمة : « أم عمار » ليست في ت .

(٥) س ت : « التهيج » .

(٦) كلمة : « ألا » ليست في ت .

(٧) ي ق : « فلم يذكر أبو العباس » .

(٨) ح س : « قال المفسر : والقول » . وفي ت : « ثم قال أبو سعيد : والقول » .

(٩) ت : « مذكّره » .

(١٠) كلمة : « إحداها » ساقطة من ق .

اضطرَّ الشاعر إلى ذكره في غير النداء ، أجراه على حكمه في الموضوع الذي كان^(١) فيه ؛
لأن ضرورته في النقل^(٢) من موضع إلى موضع .

وأما قول ذى الرُّمَّة :

دَيَارُمِيَّةٌ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلَا تَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٣)

ففيه قولان ، أحدهما : أنه رخم « مِيَّة » للضرورة ، على ما تقدّم القول فيه .
والثاني : أن المرأة تسمى مَيِّ ومِيَّة^(٤) ، وهما اسمان لها^(٥) ، فمرة يسميها بهذا ، ومرة يسميها
بهذا^(٦) .

والوجه الثاني من الترخيم : أن تُرَخِّم^(٧) الاسم ، فيبقى من حروفه ما يدلُّ على جملة
الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى . وهذا أيضا من ضرورات^(٨) الشعر . قال
ليبيد :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمَالِعٍ فَأَبَانَ^(٩)

(١) ت : « يكون فيه » .

(٢) س ت : « في نقله » . وفي ق : « في النقل نقله » .

(٣) البيت في ديوان ق ١٠/١ ص ٣ وسيبويه والشتتري ٣٣٣/١ واللسان (عجم) ٢٧٩/١٥ والكامل للمبرد ٣/٤١ والخزائن ٣٧٨/١ ونوادير زيد ٣٢ والتاج (عجم) ٣٩٠/٨ وفي الجمع : « ولا يرى » .

(٤) س : « مية ومي » .

(٥) ح : « وهما لها اسمان »

(٦) ت : « فمرة يسمونها بهذا ومرة بهذا » .

(٧) س : « أنك ترخم » . وفي ت : « أن يرخم » .

(٨) س ت : « ضرورة » .

(٩) مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ١٦/١ ص ١٣٨ وعجزه : « وتقادمت بالجبس فالسويان » وانظر مصادر أخرى للبيت فيه ص ٣٧٧

وقال علقمة بن عبدة :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُفَدِّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ^(١)
أَرَادَ : بِسَبَائِبِ الْكَتَّانِ . وَقَالَ آخَرُ :

عُلِّيَّةٌ مَاعُلِّيَّةٌ مَا عُلِّيَّةٌ أَهْهَا الرَّجُلُ
عُلِّيَّةٌ بِالْمَدِينَةِ وَالْ مَطَا مَرْحُوءَةٌ ذُلُّ

يريد : المطايا^(٢) .

ومنه أيضا :

قُلْنَا لَهَا قِنِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافُ^(٣)

فاكتفى بالقاف^(٤) من « وقف » . وقال آخر^(٥) :

لَوْ شِئْتُ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ^(٦)

(١) البيت في ديوانه (العقد الثمين) ق ٤٢/٨٣ ص ١١٣ واللسان (برق) ٢٩٩/٨١

(٢) من قوله : « وقال آخر » إلى هنا ساقط من ح س .

(٣) البيتان للوليد بن عقبة بن أبي معيط في شرح شواهد الشافعية ٢٧٧/٤ والثاني منها في الأغاني (بولاق) ١٨٧/٤

والأول غير منسوب في الخصائص ٣٠/٨ : ٨٠/٨ : ٢٤٦٨ : ٣٦١/٢

(٤) ت : « بذكر القاف » .

(٥) ت : « الآخر » .

(٦) الأبيات في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك ، وعنه في شرح الشافعية

٢٦٨/٤ والثالث والرابع في سيبويه ٦٢/٢ والدرر اللوامع ٢٣٦/٢ والكامل للمبرد ٢٠/٢ والشتنمري ٦٢/٢ وستأني

الثلاثة الأولى في السيرافي مرة أخرى .

وقوله : « فآ » أراد^(١) : فأصَابَكَ الشَّرُّ ، وأطلق الهمزة بالألف ؛ لأنها مفتوحة .

قال أبو زيد : فأراد^(٢) فالشَّرُّ إن أردت^(٣) ، فأقام الألف مقام القافية^(٤) . والذي ذكرته أثر في نفسى ؛ لأن فيه همزة مفتوحة . والذي ذكر أبو زيد ليس فيه همزة إلا أن تقطع ألف الوصل من الشر ، وفيه قبح . وقوله : « إلا أن تآ » ، قال أبو زيد : أى إلا أن تشاء ، فحذف الشين والألف ، واكتفى بالهمزة والتاء ، وأطلقها للقافية^(٥) ، والهمزة مكسورة من « تَشَائِي » ؛ لأن الخطاب لمؤنث ، وهى مفتوحة من « تآ » . وأحب إلى بما قاله ما قال بعضهم : « إلا أن تأبى الخير^(٦) » .

(١) ما بعد هذا إلى قوله : « وقال العجاج » الآتى بعد ساقط من ح ت . ومعظمه مقتبس عن السيرافى فى شرح شواهد الشافية ٢٦٩/٤

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى اللغوى المشهور صاحب كتاب النوادر . توفى سنة ٢١٥ هـ . انظر ترجمته فى إنباء الرواة للقفطى ٣٠/٢ ومصادرها فى هامشه .

(٣) س : « إذا أردت » .

(٤) ق : « القاف » تحريف .

(٥) ق : « للقاف » تحريف .

(٦) فى ب بعد هذا : « أراد فافعل » ، فحذف الفاء والعين واللام من الفعل وأطلق الهمزة بالألف ، لأنها مفتوحة . وقوله : إلا أن تآ أراد إلا أن تشاء فحذف الشين والألف ، واكتفى بالتاء والهمزة ، وأطلقها للقافية . وقد وضع الناسخ عليها علامة التضييب : لا .. إلى . وهذه العبارة توجد بنصها كذلك فى ق ي ح ت بلا إشارة إلى تضييبها

وقال العجاج :

قواطناً مكة من ورقِ الحمى (١)

وهو يريد الحمام ، فرخها .

وفي كيفية ترخيمها ثلاثة أوجه ؛ يجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام ، للترخيم الذي ذكرناه ، فبقي : « الحم » فخفّضه وأطلقه (٢) للقافية .

والوجه الثاني : أن يكون حذف الألف ، فبقي « الحمم » فأبدل من الميم الثانية ياء استئقالا للتضعيف ، كما قالوا في « تَظَنَّتْ (٣) » : تَظَنَّتْ ، وفي « أَمَّا » : « أَيْمًا » ، ويحتمل أن يكون حذف الميم ، وأبدل من الألف ياء (٤) ، كما تُبدل من الياء أَلْفٌ . كقولهم في « مَدَارِي » « مَدَارِي » [و] « عَذَارِي » : « عَذَارِي » .

والوجه الثالث من الترخيم (٦) ترخيم التصغير ، وهو جائز في الكلام وفي الشعر (٧) . وهو أن تصغر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ، كقولهم في تصغير « أَزْهَر » : « زُهَيْر » ، وفي تصغير « حَارِث » : « حُرَيْث » ، وفي « فَاطِمَة » : « فُطَيْمَة » ولا حاجة بنا إلى استقصائه ها هنا ؛ لأن الشعر غير مختص به دون الكلام .

(١) البيت في ديوانه ق ٤٧/٣٥ ص ٥٩ وسيبويه ٥٦/١ والشتنمري ٥٦/١ واللسان (ألف) ٣٥٤/١٠ (حم) ٤٨/١٥ (قطن) ٢٢٢/١٧ (حمى) ١٦٢/٢٠ وابن يعيش ٧٥/٦ والخزاعة ٥٥٤/٣ والعيني على الأسمونى

١٨٣/٣ وغير منسوب في الأسمونى ١٨٣/٣ وفي الجميع :

« أو الفأ » وبروايتنا في سيبويه ٨٨ والعيني على الخزاعة ٢٨٥/٤ والشتنمري ٨٨

(٢) ت : « الحم فأطلقه » .

(٣) كلمة : « تظننت » ساقطة من س .

(٤) كلمة : « ياء » ليست في ح .

(٥) زيادة من ح ت س .

(٦) ت : « في الترخيم وجه آخر وهو » .

(٧) ح ت س : « في الكلام والشعر » .

ومن ذلك قصر الممدود ، وقد أجمع على جوازه النحويون ، غير أن الفراء يَشْرُطُ^(١) فيه شروطا يهملها غيره ، فمن ذلك قول الراجز :

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(٢)

وإنما هو^(٣) : « صنعاء » ممدود .

وقول الأعشى :

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَاهَا^(٤)

وإنما هو « العداء » فَعَّالٌ من العدو .

وقال شमित بن زنباع :

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِنَفْيٍ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ^(٥)

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو « حُمْرَاء » و « صَفْرَاء » لا يجوز^(٦) أن تجيء مقصورة ؛ لأن مذكورها « أَفْعَل » ، وإذا^(٧)

(١) س : « يشترط » .

(٢) البيت في العيني على الخزانة ٥١١/٤ والدرر اللوامع ٢١١/٢ ومادة (صنع) من اللسان ٨٠/١٠ والنتاج ٤٢١/٥ والمقصود والممدود لابن ولاد ٧٤ والمنقوص والممدود للفراء ٢٨ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٣) س : « وإنما هي » .

(٤) البيت في ديوانه ق ٢٦٣ ص ٢٥ ومادة (قرح) من اللسان ٣٩٤/٣ والنتاج ٢٠٥/٢ والمخصص ١١١/٨٥

(٥) البيت بلانسية في اللسان (ثلب) ٢٣٥/١ وسيأتي مع بيتين آخرين هنا .

(٦) س : « ولا » .

(٧) س : « فإذا » .

كان المذكر « أفعل » لم يكن المؤنث إلا « فعلاء » ممدودة ، وكذلك لا يقصر ^(١) « فقهاء » ؛ لأنه جمع « فقيه » ، وما كان من « فعلاء » جمع « فعيل » لم يكن إلا ممدوداً ، نحو « كريم » ، و « كرماء » لم يجيء غير ذلك . فقد منع القياس الذي ذكرنا ^(٢) المجيء الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً ، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصره ، لم يجيء في الشعر ممدوداً عنده . وهو يجوز أن ^(٣) يمدد المقصور ، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو « الحذاء » ، و « الدُّعَاء » ، لأنه قد جاء « البُكَاء » مقصوراً أو نحو ^(٤) « الفِطَاء » و « الكِسَاء » و « العَطَاء » ^(٥) ؛ لأنها أسماء لأشياء لا يوجب القياس مدّها ، ولها نظائر مقصورة نحو : « المعاء » ، و « العَصَا » و « الهدى » . ولا يجيز أيضاً ^(٦) « سَكْرَى » ، و « غَضِبِي » ؛ لأن مذكرهما : « سكران » و « غَضبان » وهما يوجبان قصر مؤنثهما . ويجوز عنده مد « الرِّحَا » و « العَصَا » ^(٧) ؛ لأن مثلها في الأسماء « العَطَاء » و « السَّيَاء » .

(١) ت : « لم يقصر » . وفي س : « لا يقصر فيها » .

(٢) س : « ذكرناه » .

(٣) ق : « أن لا » تحريف .

(٤) ي س ت : « ونحو » .

(٥) ليس في ي : « والعطاء » . وفي ق : « والفطاء » .

(٦) كامة : « أيضاً » ساقطة من ت .

(٧) ح س ت : « مد العصا والرحا » .

وأهل البصرة يجيزون قصر كل ممدود ، ولا يفرقون بين بعضه وبعض ، ولا يجيزون مد المقصور^(١) إلا الأخفش ومن تبعه . وكان الأخفش^(٢) يجيز مد كل مقصور كما أجيز^(٣) قصر كل ممدود^(٤) من غير استثناء ولا شرط^(٥) .

والحجة^(٦) في جواز قصر كل ممدود^(٧) على خلاف ما قال الفراء الأبيات التي أنشدناها^(٨) ، وذلك أن قول الأعشى : « والقارحُ العدَا وكُلُّ طِمْرَةٍ » لا يجوز أن يجيء في بابه مقصور ، وذلك أنه « فَعَالٌ » لتكثير^(٩) الفعل ، كقولك^(١٠) : « قَتَلُ » و « ضَرَبُ » ولا يجيء في هذا « فَعَلٌ » فيكون مقصوراً من المعتل .

وقول شमित : « بَفِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا » وهو مصدر من « أَهْدَى يُهْدِي » . ولا يكون « الإِهْدَاءُ » إلا ممدوداً^(١١) ، مثل « أَكْرَمَ إِكْرَاماً »^(١٢) و « أَخْرَجَ إِخْرَاجاً »^(١٣) .

(١) ح س ت : « ولا يجيز مد المقصور منهم أحد » .

(٢) س ت : « فإنه كان » .

(٣) س ت : « مد المقصور كما أجاز » .

(٤) ت : « قصر الممدود » .

(٥) ت : « من غير شرط في ذلك » .

(٦) كلمة : « والحجة » ساقطة من ح س .

(٧) ت : « قصر الممدود » .

(٨) س : « ويدل على ما قاله الأبيات التي أنشدها » .

(٩) ت : « للتكثير » .

(١٠) س : « كقولنا » .

(١١) ب ق ي : « ولا يكون إلا إهداء ممدوداً » .

(١٢) س ح : « أكرم يكرم إكراماً » . وفي ت : « أكرم من يكرم إكراماً » .

(١٣) س ح : « وأخرج يخرج إخراجاً » .

ولا يجيء^(١) في هذا الباب «إفعل» في مصدر «أفعل»^(٢)؛ ليس في الكلام مثل : «أكرم إكرماً»^(٣)؛ فيكون مثاله من المعتل مقصوراً .

وذكر الفراء قوله :

لأَبْدُ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(٤)

فقال إنما قصرها ؛ لأنها اسم ، وليس^(٥) بمنزلة «حمرأ» التي لها مذكر يمنع من قصرها ، ولم أره ذكر البيتين الآخرين ، على أنه قد أنشد في بعض شواهد قوله :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ^(٦)

و «الأطباء»^(٧) اجمع «طبيب» والقياس يُوجب مدّه ويمنع من قصره .

وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مد المقصور قوله^(٨) :

سَيُعِينِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ^(٩)

(١) س : «ولا يجوز» .

(٢) عبارة : «في مصدر أفعل» ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) عبارة : «وأخرج إخراجاً .. إكرماً» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر . وفي ق ح س : «أكرم إكراماً» تحريف .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) ح س ت : «وليست» .

(٦) البيت بلانسة في شرح ابن يعيش ٥/٧ : ٨٠/٩ والدرر اللوامع ٣٣/١ والعين على الخزانة ٥٥١/٤ وحاشية الصبان ١١٢/١ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٧) ح : «فالأطباء» . وفي س : «والأطباء» تحريف .

(٨) ق ي : «من قوله» تحريف .

(٩) البيت بلانسة في العين على الخزانة ٥١٣/٤ والإنصاف ٤٤٥ والمقصود والمدود لابن الأنباري ٢٤ واللسان (غني)

٣٧٣/١٩ والمنقوص والمدود للفراء ٢٨

والغنى^(١) مقصور.

وليس له^(٢) في ذلك حجة من وجهين ؛ أحدهما : أن البيت يجوز إنشأه بفتح الغين ؛ « فلا فُقرٌ يَدُومُ وَلَا غَنَاءُ » . و « الغناء » ممدود ، ومعناه معنى « الغنى »^(٣) . ويجوز أن يكون « غِنَاءُ »^(٤) مصدر « غَانَيْتُهُ »^(٥) أى^(٦) فأخترته بالغنى عنه ، كما قال^(٧) ؛

كَلَانَا غِنًى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا^(٨)

أى غنى بعض عن بعض .

وأنشد الفراء أو غيره^(٩) من الكوفيين في مد المقصور :

(١) ب ق ي : « والمعنى » تحريف .

(٢) س ت : « لهم » .

(٣) س : « ومعناها يتقارب » . وفي ت ح : « ومعناه ومعنى الغنى واحد » .

(٤) ت : « الغناء » .

(٥) ب ق : « غانيتها » تصحيف .

(٦) كلمة : « أى » ليست في ح .

(٧) ح س ت : « كما قال الشاعر » .

(٨) البيت للمغيرة بن حبياء التميمي في اللسان (غنى) ٣٧٤/١٩ والمقاييس ٣٩٨/٤ ولعمد الله بن جعفر بن أبي طالب في شرح شواهد المغنى ١٨٩ وذكر عن نوادر ابن الأعرابي أنه للأبيورد الرياحي وهو في ذيل الأمل ٧٥ لسيار بن هبيرة ، وهو في ديوان الأعشى (ملحق) ق ١٢/٢٢٠ ص ٢٦١ عن مخطوطة مختصرة تذكرة ابن حمدون للحلى الموجودة بميونخ . وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ٢٠٤/١ والأشمونى ٢٦٠/٢ والعينى على الأشمونى ٢٦٠/٢ وقال عنه الشنقيطى في الدرر اللوامع ٦٠/٢ : « ولم أعثر على قائله » .

(٩) ح ت س : « وغيره » .

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنَى السَّعْلَاءَ وَعَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نَعَمْ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ يَأْلَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(١)

فمد « السَّعْلَاءَ » وهو مقصورٌ، وكذلك : « الْخَوَاءَ ». وهذه أبيات غير^(٢) معروفة ، ولا يُعْرَفُ^(٣) قائلُها ، وغير جائز الاحتجاجُ بِمَثَلِهَا . ولو كانت صحيحةً لم يُعَوِّزَنَا تَأْوُلُهَا عَلَى غير الوجه الذي تَأْوُلُوهُ عليه^(٤) .

فإن قال قائل : ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومد المقصور ؟ .

قيل له : قصر الممدود تخفيف ؛ وقد رأينا العرب تُخَفِّفُ بالترخيم وغيره ، على ما تقدّم وصفنا له ، ولم نرهم يثقلون الكلامَ بزيادة الحروف ، كما يخففونه بحذفها ، فذلك فَرْقٌ ما بينهما ، وشيء آخر وهو أن قصر الممدود ، إنما هو حَذْفُ زَائِدٍ فيه ، ورَدُّه إلى أصله ، ومد المقصور ليس بِرَادٍّ^(٥) له إلى أصل .

(١) الأبيات كلها في المزهري للسيوطي ١٤٢/١ والإنصاف ٤٤٥ والثلاثة الأولى في المنقوص للفراء ٢٥ : ٢٨ والرابع والخامس ينسبان لأبي المقدم في سبط اللآلئ ٨٧٤/٢ والعيني على الخزانة ٥٠٧/٤ والدرر اللوامع ٢١١/٢ وهما بلانسية في اللسان (حدد) ١١٦/٤ (شيش) ٢٠٠/٨ (ها) ١٢٩/٢٠ وأمالى القالي ٢٥١/٢ وشرح ابن يعيش ٤٢/٦ والعقد الفريد ٣٥٦/٥ والعيني على الخزانة ٥٠٧/٤ والبيت الخامس ساقط من ق ح س .

(٢) كلمة : « غير » ساقطة من ح .

(٣) س ت : « معروف » .

(٤) كلمة : « عليه » ساقطة من س ت .

(٥) ح س ت : « برد »

ومن ذلك حَذَفُ النُّونِ الساكنة من الحروف التي بنيت على السكون ، نحو « مِنْ »
و« لَكِنْ » وإنما تُحَذَفُ لالتقاء الساكنين ، كما قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ ^(١)

أراد : ولكن أسقي ، فلم يترن له .

ومنه قول الشاعر الأعشى : ^(٢)

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمَدَامَةَ مِلْ إِسْ فِنْطَ مَمْرُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالٍ ^(٣)

ومثله كثير في الشعر ، وإنما ألقوها لالتقاء الساكنين ؛ لأن النون تشبه حروف المدّ
واللّين ، وحروف المدّ واللّين تحذف لاجتماع الساكنين ، ومع ذلك فإنهم ^(٤) يحذفون التنوين
الذي هو علامة الصرف ، لاجتماع الساكنين وإن كان الاختيار فيه التحريك ^(٥) ، والتنوين
نون ساكنة ، فَشَبَّهُوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين ، غير أن حذف التنوين لالتقاء ^(٦)
الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر ^(٧) .

(١) البيت للنجاشي الحارثي في الخزائن ٣٦٧/٤ وكتاب سيبويه ٩/١ وشرح شواهد المغني ٢٣٩ والشتتري ٩/١
وغير منسوب في اللسان (لكن) ٢٧٦/١٧ والخصائص ٣١٠/١ والأشعري ٢٧١/١ والخزانة ٤٠٠/٢

(٢) ح س ت : « قول الأعشى » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٥/١ ص ٥ وتهذيب الألفاظ ٦٢٨ واللسان (اسفط) ١٢٣/٩ والمخصص ١٩/١٧ باختلاف
في الرواية .

(٤) س : « إنهم قد » .

(٥) ت : « التحرك » .

(٦) ح س ت : « لاجتماع » .

(٧) ح س ت : « في الكلام والشعر » .

فأما في الكلام : « فقد قرىء : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(١) . »

قال ^(٢) : وحدثني ^(٣) غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد ^(٤) أنه سمع
عمارة بن عقيل يقرأ : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ ^(٥) فقلت له : لو قلت : سابق النهار ،
فقال ^(٦) : لو قلت ^(٧) : سابق النهار لكان ^(٨) أوزن ، يعني أثقل ^(٩) .

قال أبو سعيد ^(١٠) : حضرت ^(١١) أبا بكر بن دريد وقد أنشد أبياتاً تنحل آدم ^(١٢) ،
وهي :

تَغَيَّرَ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبِرٌ قَبِيحٌ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي لَوْنٍ وَطَعْمٍ وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ ^(١٣)

(١) سورة الإخلاص ١١٢/١-٢ وانظر تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ والكامل للمبرد ١/٢٥٢

(٢) س : « قال المفسر » . وفي ت : « قال أبو سعيد » .

(٣) س : « وخبرني » .

(٤) ت : « عن أبي العباس المبرد » .

(٥) سورة يس ٣٦/٤٠ وبعده في ح س ت : « أراد : سابق النهار » . قال

(٦) س : « قال » .

(٧) ح س ت : « لو قلته » .

(٨) ت : « كان »

(٩) في الكامل للمبرد ١/٢٥٢ : « وقرأ بعض القراء : قل هو الله أحد ، الله الصمد . وسمعت عمارة بن عقيل يقرأ :

ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون . فقلت : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار » .

(١٠) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(١١) ح س ت : « وحضرت » .

(١٢) عبارة : « تنحل آدم » ساقطة من ي ق ح .

(١٣) هما لآدم في التنبيه على حدوث التصحيف ٦٠ وتاريخ الطبري ١/١٤٥ ومروج الذهب ١/٣٦ ونهاية الأرب

١٣/٣٣ وجمهرة أشعار العرب ١١ وفي ح ت « ذى طعم ولون » كما في بعض المصادر .

فقال أبو بكر ^(١) : أول ما قال ^(٢) أقوى . فقلت له ^(٣) : إنشاد البيتين ^(٤) على وجه لا يكون إقواءً ، وإنما ^(٥) هو : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، على تقدير : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، فطرح التنوين ، لالتقاء ^(٦) الساكنين . ومعنى : قَلَّ ^(٧) بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ ، كمعنى ^(٨) : وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ ^(٩) ، غير أنه نقل الفعل إلى الوجه ، ونصب بشاشة على التمييز ، كما قال الله تعالى ^(١٠) : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(١١) وإنما ^(١٢) هو : واشْتَغَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، غير أنه حَوَّلَ فِعْلَ الشَّيْبِ إِلَى الرَّأْسِ ، ونصب شيباً على التمييز . ويجوز أن يكون جعل بشاشة ، وهى مصدر ، فى معنى الحال ، فكأنه ^(١٣) قال : وَقَلَّ بِاشًا ^(١٤) الْوَجْهُ .

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، اللغوى المشهور ، صاحب معجم جمهرة اللغة . توفى سنة ٣٢١ هـ . انظر ترجمة ومصادرهما فى إنباء الرواة للقفطى ٩٢/٣ وهامشه .

(٢) ت : «أول من قال» .

(٣) كلمة : «له» ليست فى ت س .

(٤) ح ت : «إنشاد البيت» . وفى س : «إنشاد هذا البيت» وهذا الأخير فى هامش ب عن نسخة .

(٥) ت س : «إنما» .

(٦) ح س ت : «لاجتماع» .

(٧) ح س ت : «وقل» .

(٨) كلمة : «كمعنى» ليست فى ق ت وهى فى ب على الهامش .

(٩) عبارة : كمعنى .. المليح ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح ت : «الله تبارك وتعالى» .

(١١) سورة مريم ٤/١٩

(١٢) ح س ت : «إنما» .

(١٣) ب ي : «وكأنه» . وفى ح : «كأنه» .

(١٤) ت : «بشاشا» تحم يف .

ومما يُنشد من الشعر ^(١) في حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين قولُ حسان :

لو كنتَ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أُسَيْدٍ أَوْ عَبْدَ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابَ اللَّوَا الصَّيْدِ
أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ الْجَلَا عِيدِ ^(٢)
أراد : من بني خَلْفِ الْخُضْرِ .

وقال أبو الأسود :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٣)

وأنشد الفراء :

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَازَةِ مِدْعَسًا مَكْرًا إِذَا غَطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا ^(٤)
أراد : غُطِيفٌ ^(٥) السُّلَمِيِّ ^(٦) .

(١) ت : «في» .

(٢) البيتان في ديوان حسان بن ثابت ص ١٣٣-١٣٤ ويبدو أن البيت الثاني فيه خلط لصدر الرابع بعجز الخامس في الديوان . وفي ب ي ح : «بني خلف» تصحيف .

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ق ٥/٩٩ ص ١٢٣ وسيبويه ٨٥/١ وشرح شواهد المغني ٣١٦ والدرر اللوامع ٢٣٠/٢ والشتنمري ٨٥/١ والخزانه ٥٥٤/٤ والمقتضب ٣١٣/٢ واللسان (عتب) ٦٧/٢ وغير منسوب في معنى اللبيت ٥٥٥/٢ وابن يعيش ٦/٢ : ٣٤/٩ وبعده في ح س : «أراد : ولا ذاكر الله إلا قليلا» وفي ت : «أراد : ولا ذاكر الله» .

(٤) الأبيات في مادة (غطف) من اللسان ١٧٦/١١ والتاج ٢١٣/٦ وتفسير الطبري ٢٠٥/١٤ وتفسير القرطبي ١١٦/٨

(٥) س ت : «إذا غطيف» .

(٦) س : «السلمي فرا» .

وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر ؛ لالتقاء الساكنين . وإنما ذكرناه للفصل بينه وبين نون « مِنْ » و « لَكِنَّ » ؛ لِأَن حَذْفَهَا ^(١) لاجتماع الساكنين ، في ضرورة الشعر ^(٢)

وقد رأيت بعض من ذكر ^(٣) ضرورة الشعر أدخل ^(٤) فيه حذف التنوين وليس هو عندى كذلك ^(٥) . وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ بْنُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ويذكر أنه اسم عربي ، وأنه حذف التنوين منه ^(٧) لالتقاء الساكنين . فهذا أبو عمرو يختاره على غيره ويفسره ^(٨) هذا التفسير ، فكيف يدخل في ضرورة الشعر ؟

ومن ذلك حذف الياء في حالة ^(٩) الإضافة ومع الألف واللام ، تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين كقولهم « هَذَا قَاضٍ بَعْدَادَ قَدْ أَقْبَلَ » ، في الشعر ، و « هَذَا الْقَاضِ » . والوجه في هذا أن يقال : « هَذَا قَاضِي بَعْدَادَ قَدْ أَقْبَلَ ^(١٠) » و « هَذَا الْقَاضِي ^(١١) » .

(١) س ت : «حذفها» .

(٢) س ت : «في الشعر ضرورة» .

(٣) س : «عمل» .

(٤) ت : «أدخل» .

(٥) س ت : «كما قال» .

(٦) سورة التوبة ٣٠/٩ وانظر التيسير للداني ١١٨ وتفسير القرطبي ١١٦/٨

(٧) ح ت س : «حذف منه التنوين» .

(٨) س : «نختاره .. وتفسيره» تحريف .

(٩) ح ت س : «حال» .

(١٠) عبارة : «قد أقبل» ساقطة من ح س .

(١١) عبارة : «والوجه في هذا .. وهذا القاضى» . ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

وذلك أن قولنا : هذا قاضٍ وَرَامٍ وَغَارٍ، إنما حذفت^(١) منه الياء ؛ لأنها سكنت لاستثقال الضم والكسر^(٢) عليها، ولقيت التنوين، وهو ساكنٌ، فسقطت لالتقاء الساكنين، فإذا أضيف زال التنوين، فعادت الياء، غير أن الشاعر إذا اضطرَّ حَذَفَهَا تشبيهاً بحذفهم لها مع التنوين، وذلك^(٣) أن التنوين والإضافة يتعاقبان، فكل واحدٍ منها يُشبه صاحبه في النيابة^(٤) عنه والقيام مقامه.

وقال^(٥) خُفَافٌ^(٦) :

كَنَّوَحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٧)

ويقال : إن هذا البيت مصنوع، وما وجدته في شِعْرِ خُفَافٍ .

وأما حذف الياء مع الألف واللام، فإن سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر فأنكره كثير من الناس وقالوا^(٨) : قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رهوس الآي^(٩)

(١) س ت : «حذف»

(٢) س ت : «الضمة والكسرة» .

(٣) س : «وذاك» .

(٤) ت : «في الكناية» .

(٥) س ت : «قال» .

(٦) س : «خفاف بن ندية» .

(٧) البيت في ديوان خفاف بن ندية السلمي ق ١/٢٣ ص ١٠٦ وسيبويه ٩/١ والشتنمري ٩/١ وشرح شواهد المغني ١١١ والعمدة لابن رشيق ٢٠٨/١ والمنصف ٢٢٩/٢ وغير منسوب في مغني اللبيب ١٠٥/١ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٨) س : «فقالوا» .

(٩) ي : «في رهوس الآي» - وفي ح : «مع رهوس الآي» !

وقرأ به^(١) عده من القراء كقوله تعالى^(٢) ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾^(٣) وفي آي^(٤) غيرها . وما جاء مثله في القرآن وقرأت به القراء لم يدخل مثله^(٥) في ضرورة الشعر .

والذي أراد^(٦) سيبويه عندي غير ما ذهبوا^(٧) إليه ، وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا^(٨) يتكلم به بعض^(٩) العرب ، والأكثر على إثباتها كما قال كثير^(١٠) :

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلَاصٌ حَصِينَةٌ أَجَادَ الْمُسَدَّى سَرَدَهَا وَأَذَاهَا^(١١)

فأثبت الياء في «العاصي» فإنما^(١٢) أراد سيبويه أن الذين من لغتهم^(١٣) إثبات الياء يحذفونها^(١٤) للضرورة ، تشبيهاً بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان .

(١) س : «وقرأته» تصحيف .

(٢) ت : «عز وجل» وهي ساقطة من س .

(٣) سورة الكهف ١٨/١٧ وجملته : «ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا» ساقطة من ت .

(٤) س : «في آي» .

(٥) كلمة : «مثله» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «أراد» .

(٧) س ت : «ذهب» تحريف .

(٨) س ت : «في مثل ما ذكرنا» .

(٩) ق : «أكثر» .

(١٠) ق : «ليبد» تحريف .

(١١) البيت في ديوانه ٥٢/٢ وفيه : «نسجها فأذاهها» . وهو لكثير كذلك في اللسان (ذيل) ٢٧٧/١٣ وتهذيب اللغة

١٣/١٥ وفيها : «فأذاهها» .

(١٢) س ت : «وإنما» .

(١٣) س ت : «الذين لغتهم» .

(١٤) س ت : «قد يحذفونها» .

ومن ذلك هاء الكناية المتصلة حكمها إذا اتصلت بحرفٍ مفتوح أو مضموم أن تضم وتزاد^(١) عليها واو في الوصل كقولك : «رَأَيْتُهُ» و «وضربت غلامهُ يافتي» .

وإذا اتصلت بحرف مكسور كان فيه^(٢) وجهان : إن شئت ضممتها وألحقها واواً ، وإن شئت كسرتها وألحقها ياء ، كقولك : «مررت بغلامِهي^(٣) وغلامِهُو يافتي»^(٤)

وإنما ألحقوها^(٥) هذه الواو والياء : لأن الهاء^(٦) خَفِيَّةٌ ، فأرادوا إبانة حركتها ، والأصل فيها الضم ، وسوف نشرح^(٧) هذا في موضعه إن شاء الله^(٨) تعالى^(٩) .

فإذا كان قبلها ساكن^(١٠) فأنت بالخيار : إن شئت ألحقت واواً أو ياءً فيما كان قبل الهاء منه ياء وألحقت^(١١) واوا فيما كان قبل الهاء منه^(١٢) غير الياء^(١٣) ، وإن شئت لم تلحق ، كقولك : «عَلَيْهِ» و «عَلَيْهِي» و «عَلَيْهِ» و «عَلَيْهِي» و «مِنْهُ» و «مِنْهُ» وكلاهما جيد بالغ . وإذا وقفت على ذلك أجمع كان ساكناً .

(١) ت : «ويزاد» .

(٢) ح س : «فيها» .

(٣) ت : «بغلامِهي» تحريف .

(٤) كلمة : «يافتي» ليست في ح . وفي ت : «ياي» تحريف .

(٥) ح : «ألحقوها» . وفي س ت : «ألحقوا» .

(٦) ق : «الياء» . وفي ح : «الواو» وكلاهما تحريف .

(٧) ت : «وقد بشرح» .

(٨) عبارة : «إن شاء الله» . ساقطة من ت .

(٩) كلمة : «تعالى» ليست في س ت .

(١٠) س ت : «فإذا كان ما قبلها ساكناً» .

(١١) كلمة : «ألحقت» ليست في ت .

(١٢) كلمة : «منه» ساقطة من ت .

(١٣) س : «منه ياء» تحريف .

ولا يجوز حذف الواو والياء مما قبله متحرك^(١) إلا في الشعر كقول الشاعر :
أَوْمَعْبَرِ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اَعْتَمَرَا^(٢)
وقال آخر :

وَأَيَقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيِرُ^(٣)
فهؤلاء حَذَفُوا الواو فقط^(٤) وبقوا ضمة الهاء . وقال الآخر^(٥) :
فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعُلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٦)
والوجه أن يقول : «لنفسه» فحذف الياء ، وبقي الكسرة على حالها .
وإنما جاز حذف هذه الحروف ؛ لأنها زوائد تسقط في الوقف .

فإن قال قائل : فهلا^(٨) أجزتم حذف التنوين مما ينصرف ؛ لأنه زائد لا يثبت في الوقف ، كما أجزتم حذف الواو والياء من الهاء ؟

(١) ت : «فيتحرك» تحريف .

(٢) البيت لرجل من باهلة في كتاب سيبويه ١١/١ والمقتضب ٣٨/١ والشتنمري ١٢/١ وغير منسوب في اللسان (عبر) ٢٠٦/٦ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٣) البيت لحنظلة بن فائق في الشننمري ١١/١ وسيبويه ١١/١ وسيأتي هنا مرة أخرى بهذه النسبة . وفي هامش ب : «حاشية : مدحه بالشجاعة» .

(٤) س ت : «أراد بعد هو فهؤلاء» .

(٥) كلمة : «فقط» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «وقال آخر» .

(٧) البيت لمالك بن حريم الهمداني من قصيدة أصع . في الأصمعيات ق ٣٩/١٥ ص ٦٢ وهو في الوحشيات ق ٢/٤٢٩ ص ٢٥٩ والمقتضب ٣٨/١ : ٦/١ والانتصاب ٤٣٥ وسيبويه ١٠/١ وسمط اللآلئ ٧٤٩/٢

والشننمري ١٠/١ وغير منسوب في الكامل للمبرد ٣٧/٢ وانظر للخلاف في اسم أبي الشاعر : حريم أو حريم أو حريم أو حريم سمط اللآلئ ٧٤٨/٢

(٨) س : «هلا» .

قيل له : الفرق بينهما ^(١) ، وهو أن الياء والواو اللاحقتين ^(٢) إنهما ^(٣) أريد بهما بيانها ^(٤) في اللفظ ، فإذا وُصِلَ الكلام قَامَ ما بعدها مقام الياء والواو في إبانتهما ^(٥) ، وإن كانتا ^(٦) أبلغ في البيان ، ومع ذلك فإن ^(٧) حذفهما لا يُخلُّ بمعنى ولا يُدْخِلُ شيئاً في غير بابه ، وما ينصرف متى تَرَكَ صَرْفُهُ ^(٨) دخل في غير بابه ، ووقع اللبس ، فلم يشبه حذف الواو ترك الصرف .

وربما اضطر الشاعر فحذف الحركة أيضا . قال ^(٩) :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقِيَانِ ^(٩)

وأصبح من هذا حَذْفُ الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» وذلك أن الواو والياء فيهما متحركتان

(١) س : «لاحقتان» .

(٢) س : «وإنما» .

(٣) ب ق ي ت : «بيانها» تحريف .

(٤) س : «ابناتها» وفي ت : «ثباتها» وكلاهما تصحيف

(٥) ت : «كانت» تحريف .

(٦) كلمة : «فإن» ليست في س .

(٧) ح ت س : «وما لا ينصرف متى صرفته» تحريف .

(٨) ح س : «قال الشاعر» .

(٩) البيت ليسل الأحول الأزدي في الخزانة ٤٠١/٢ والخصائص ١٢٨/١ واللسان (مطا) ١٥٥/٢٠

يشتان في الوقف . قال^(١) :

دَارُ لَسْلَمَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(٢)

أراد :^(٣) إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ .

وقال آخر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٤)

أراد : فبيناهُ هُوَ يَشْرَى .

وقال آخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ قَامَ بِهَا جِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نَعْلَلُهُ^(٥)

أراد : فبيناهُ هُوَ^(٦) .

ومن ذلك أنهم يحذفون^(٧) الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة ، فيكتفون بالضمة من الواو وبالكسرة من الياء ، سواء كانت الواو ضميراً أو لم تكن ، نحو

(١) س : «قال الراجز» . وفي ت : «قال آخر» .

(٢) يت بلانسه في الخصائص ٨٩/١ وسيبويه ٩/١ والخزانة ٢٣٧/١ : ٢٣٧/١ : ٣٩٨/٢ : ٤٤٣/٣ وفي الجميع : «دار لسعدى» .

(٣) كلمة : «إذ» ساقطة من س ت .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) البيت بلانسه في سيبويه ١٢/١ والشتنرى ١٢/١ والدرر اللوامع ٣٦/١

(٦) س ت : «بيناهو» وفي ق ي ت : «والجيد في هذا أن يكون الواو منه محذوفه على لغة من يقول : هو وهى ، ويسكن الواو والياء ، فيكون التشبيه في حذفها بضرته التى المحذوف منها واوساكنة» . ومثل ذلك في هامش ب عن نسخة .

(٧) ح : «قد يحذفون» .

قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ^(١)

أراد : «كأنوا» ، فاكتفى بالضمة من الواو .

وربما وقع مثل هذا في آخر بيتٍ مُقَيَّدٍ ، فتحذف الواو ويسكن ما قبلها : كتقول الشاعر :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ الضَّمُّ لَا رَفُضَ الْجَبَلُ^(٢)

فهذا البيت^(٣) فيه وجهان : أحدهما أن يكون أراد : «حمل» على لغة من يحذف الواو فيكتفى^(٤) بالضمة ، فلما وقف سَكَنَ .

والوجه الثاني أن يكون أراد : لو أن من أدعو من قومي حين أدعوه^(٥) حمل . وكان تقدير اللفظ فيه : لو أن جمع قومي حين أدعوه حمل^(٦) . فحذف جمع^(٧) ، وأقام مقامه القومَ ووَحَّدَ على لفظه .

(١) سبق تخريج البيت هنا .

(٢) البينان في شرح ابن يعيش ٨٠/٩ بلانسية .

(٣) س : «هذا البيت» .

(٤) ح س : «ويكتفى» .

(٥) س ت : «أدعوه» .

(٦) عبارة : «وكان تقدير اللفظ .. حمل» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) ب ق ي : «جميع» تحريف . وفي س ت : «من» وهو في هامش ب عن نسخة .

ومما يشبه هذا قوله :

كَفَّاكَ كَفَ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدِّمَا^(١)

أراد : تعطى ، فحذف الياء واكتفى بالكسرة منها .

وأما قوله :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٢)

فإن الخليل^(٣) يقول في هذا : إنه حَذَفَ النون الخفيفة منه ؛ أراد : «اضرباً عنك»^(٤) . فحذف النون لأنها زائدة ، وحذفها لا يُخْلُ بمعنى ، ولا يُدْخِلُ شيئاً في غير بابه ، كما ذكرنا في حذف الياء والواو^(٥) من هاء الضمير^(٦) . وقال الفراء : أراد : اضرب عنك . فكثرت^(٧) السواكن ، فحرك للضرورة ، فهذا^(٨) على قول الخليل من باب الحذف ، وعلى قول الفراء من باب الزيادة .

(١) البیتان فی أمالی ابن الشجرى ٧٢/٢ وفيها : «لا تليق» مثل ح . ومما في مقدمتان في علوم القرآن ١٣٨ وفيها : «ما تليق بدرهم» بلانسبة في الجميع .

(٢) ينسب البيت لطرفه في نوادر أبي زيد ١٣ وفيه : «قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة» وهو في ذيل ديوانه ق ٣/١٨ ص ١٥٥ وهو لطرفة كذلك مع الشك في نسبته إليه في كل من اللسان (قنس) ٦٧/٨ والعينى على الخزائن ٣٣٧/٤ وشرح شواهد المغنى ٣١٥ والدرر اللوامع ١٠٣/٢ وغير منسوب في معنى اللبيب ٦٤٢/٢ والخصائص ١٢٦/١ والمقاييس ٣٢/٥ وابن يعيش ٤٤/٩ وفي كل هذه المصادر : «ضربك بالسيف» مثل ق س . (٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدي ، صاحب كتاب العين المشهور ، وأحد أئمة العربية في البصرة ، وشيخ سيويه . ولد سنة ١٠٠ هـ . وتوفي سنة ١٧٥ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٤١/١ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٤) ق ح : «ضرباً عنك» وفي ب : «عنك عنك» تحريف .

(٥) س ت : «حذف الواو والياء» .

(٦) ت : «من الضمير» .

(٧) ق ي : «وكثرت» .

(٨) ح ت س : «فهو» .

ومما يشبه الترخيم قول الشاعر^(١) :

أَوْرَاعِيَانِ لُبْعَرَانِي لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسَنَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرَا^(٢)

أراد : «كَيْفَ لَا يُحْسَنَانِ» . ولا يجوز أن يكون في معنى : «كَيْ» : لأن الراعيين لم يَفْعَلَا شيئاً كيلاً يُحْسَنَا أثراً من البُعْرَانِ .

ومن ذلك حذف الفاء في جواب الشرط كقولك : «إِنْ تَأْتِنِي أَنَا أُكْرِمُكَ» تريد : فأنا أُكْرِمُكَ .

قال الشاعر :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٣)

(١) ح ت س : «قوله» .

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ١١٠/٤ وخزانة الأدب ١٩٥/٣ وفيها روايات أخرى للبيت فانظرها .

(٣) البيتان لجرير بن عبد الله البجلي في سيبويه ٤٣٦/١ والشتنري ٤٣٦/١ وخزانة الأدب ٦٤٣/٣ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر اللوامع ٤٧/١ : ٧٧/٢ وخزانة الأدب ٣٩٦/٣ وله أبو جرير بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني ٣٠٣ وخزانة الأدب ٣٩٧/٣ والعيني على الخزانة ٤٣٠/٤ والمقتضب للمبرد ٧٢/٢ وغير منسوب في مغني اللبيب ٥٥٣/٢ وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨

أراد : فتصرع . وقال آخر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

أراد : فإله يشكرها .

وإنما كانت الفاء واجبة هاهنا ؛ لأن جواب الشرط متى كان جملة أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بُدُّ من الفاء ؛ لأنها إنما أتت بها^(٢) لئلا يتسلط^(٣) ما قبلها^(٤) على ما بعدها^(٥) ، ألا ترى أنك تقول : «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ» فتجزم «أَقُمْ»^(٦) بما تقدم ، ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها ، لا تقول^(٧) . «إِنْ تَقُمْ فَأَقُمْ» فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر .

(١) نسب سيويه البيت لحسان بن ثابت في الكتاب ٤٣٥/١ وتابعه على ذلك الشنقيطي في الدرر اللوامع ٧٦/٢ وروايته عنده : «عند الله سيان» . وقال في الخزانة ٦٤٤/٣ : «والبيت نسبته سيويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان ابن ثابت رضى الله عنه . ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى» . ويبدو أن في المطبوع من كتاب سيويه سقطا هو «عبد الرحمن بن» بدليل كلام البغدادي . كما قال أبو زيد في نواته ٣١ : «وأشيد سيويه لعبد الرحمن بن حسان ...» والبيت ليس في ديوان حسان . وهو يعزى لعبد الرحمن بن حسان كذلك في المقتضب ٧٢/٢ ومغنى اللبیب ٥٦/١ : ٩٨/١ : ١٣٩/١ : ١٦٥/١ : ٢٣٦/١ : ٤٢٢/٢ : ٤٢٣/٢ : ٥١٧/٢ : ٦٣٦/٢ : ٦٤٧/٢ والعين على الخزانة ٤٣٣/٤ وله أول لكعب بن مالك في شرح شواهد المغنى ٦٥ : ١٠٠ : ١٥٩ وهو غير منسوب في الشفهرى ٤٣٥/١ والخصائص ٢٨١/٢ وشرح ابن يعيش ٣/٩ وسر صناعة الإعراب ٢٦٦/١ وشواهد التوضيح ١٣٥ كما نقله جامع ديوان كعب بن مالك الأنصارى ق ١/٦٧ ص ٢٨٨ عن بعض المصادر السابقة . وفي نوات أبي زيد ٣١ : «وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أشدهم من يعمل الخير فالرحمن يشكره . قال فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها» . وانظر سر صناعة الإعراب ٢٦٧/١ والشفهرى ٤٣٥/١ وفي س ت ح : «ومن يعمل الحسنات»

(٢) ت : «يؤتى بها» .

(٣) س : «يسلط» .

(٤) كلمة : «ما قبلها» ساقطة من ح .

(٥) ت : «لئلا تسلط إن على ما بعدها» وهو في هامش ب عن نسخة .

(٦) كلمة : «أقم» ساقطة من س .

(٧) عبارة : إن تقيم أقم فتجزم ... لا تقول» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

وقد كان سببويه يحيز هذا الوجه ، ويحيز أيضا تقدير^(١) الجواب على تقديم^(٢) اللفظ ،
كأنه قال :^(٣) : تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ .

وكان الأصمعي^(٤) ينشد :

«من يعمل^(٥) الخير فالرحمن يَشْكُرُهُ^(٦)»

وكان أبو العباس محمد بن يزيد^(٧) يأبى أن يقدر الجواب مقدما ؛ لأنه قد وقع في موقعه
الذي ينبغي له ؛ والشئ إذا وقع في موقعه^(٨) لم يُنَوَّ به التقديم^(٩) .
ومثله :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّمَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١٠)
أَي فَلَاحِ يَضِيرُهَا .

(١) س : «تقديم» وفي ت : «تقدم» وكلاهما تحريف .

(٢) س : «تقدير» تحريف .

(٣) كلمة : «قال» ساقطة من ق .

(٤) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، وعالم أهل البصرة
وأكثرهم حفظا للشعر . توفي سنة ٢١٦ هـ . انظر ترجمة ومصادرها في إنباه الرواء للقفطي ١٩٧/٢ وهامشه .

(٥) س : «يفعل» .

(٦) انظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٣١ والشتنمري ٤٣٥/١ .

(٧) ت : «وكان أبو العباس المبرد» .

(٨) س ت : «في موضعه» .

(٩) عبارة المبرد في المقتضب في هذه المسألة (٧٢/٢) : «وأما قول عبد الرحمن بن حسان ... فلا اختلاف بين النحويين
في أنه على إرادة الفاء ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح» .

(١٠) البيت لأبي ذؤيب في ديوان المذليين ص ٢٠٨ وسببويه ٤٣٨/١ والشتنمري ٤٣٨/١ والخزانه ٤٤٧/٣ والعيني
على الخزانه ٤٣١/٤ واللسان (ضير) ١٦٦/٦ وهو غير منسوب في المقتضب ٧٢/٢ مع مصادر أخرى في هامشه .

واستقصاء هذا والاحتجاج لسيبويه في إجازة الوجهين له موضع ستقف عليه ، إن شاء الله تعالى^(١)

ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين^(٢) «فَعَلَ» كقولهم في «هَرَبَ» : «هَرَبُ» وفي طَلَبَ «طَلَبُ» . قال الراجز ، أنشده الأصمعي :

عَلَى مَحَالَاتٍ عُكِّنَ عَكْسًا إِذْ تَسَدَّاهَا طِلَابًا غَلَسًا

أراد : غَلَسًا .

وليس ذلك وجه الكلام ؛ لأن الفتحة غير مُسْتَقْلِلَةٍ ، وإنما يفعلون مثل ذلك في الضمة والكسرة^(٣) : كقولهم^(٤) في «فَخِذْ» : «فَخَذْ» وفي «عَضِدْ» : «عَضْدْ» . ولا يقولون في : «جَبَلْ» : «جَبَلْ»^(٥) ، ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن ، كما تقدم ذكرنا له من قولهم في : «خَفَقْ» : «خَفَقْ» ، وفي «حَشَكْ» : «حَشَكْ» ، فلماذا زادوا^(٦) هذه الفتحة على الساكن ، والسكون أخف من الفتح ، كان حذف الفتحة أجدر لأنهم يحلُّونه بالحذف محلا له^(٧) هو أخف^(٨) من محله .

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س ت .

(٢) س : «من غير» تحريف .

(٣) ت : «في الضم والكسر» .

(٤) ت س : «كقولك» .

(٥) تسكين الوسط للتخفيف هو لغة تميم . انظر شرح الشافية ٤٠/١ وما بعدها .

(٦) ت : «زاد» تحريف .

(٧) كلمة : «له» ساقطة من ق س ت .

(٨) س : «وهو أخف» .

ومن ذلك : حذف الضمة والكسرة في الإعراب ؛ كقولهم : «قَامَ الرَّجُلُ إِلَيْكَ» ،
وَذَهَبَتْ جَارِيَتُكَ و «أَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ» . وكان سيبويه يميز هذا ، وأنشد فيه أبياتا ، وأنشد غيره
أضاً ممن يوافق على هذا الرأي ؛ فمما أنشد سيبويه^(١) في ذلك :
قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِشْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٢)

فسكن الباء من «أشرب» ، والوجه أن يقول : «أشرب» بالرفع .
وقال أبو نخيلة :

إِذَا اعْوَجَجَنْ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالْدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ^(٣)
ولم يقل : «صاحب»^(٤) ، ولا «صاحب» ، وهما^(٥) الوجه .

(١) كلمة : «سيبويه» ساقطة من ق ح س .

(٢) البيت في ديوانه ق ١٦/١٠ ص ١٢٢ وفيه «فاليوم أسقى» وهي رواية البطلوسي . أما رواية السكري وابن النحاس وأبي سهل والأعلم الشنتمري ، فإنها : «فاليوم أشرب» (انظر الديوان ص ٤١٢) . وهو يروايتنا هذه في سيبويه ٢٩٧/٢ والشنتمري ٢٩٧/٢ وخزانة الأدب ٣/٥٣٠ والدرر اللوامع ١/٣٢٢ وتهذيب الألفاظ ٢٥٦ وشرح ابن يعيس ١/٤٨ وغير منسوب في الخصائص ١/٧٤ : ٢/٣١٧ : ٢/٣٤٠ ويروى «فاليوم فاشرب» في تهذيب الألفاظ ٢٢٥ والفاخر ٧٧ وإصلاح المنطق ٢٤٥ : ٣٢٢ والصحاح (وغل) ١٨٤٤/٥ ونوادر أبي زيد ٣١٣ . كما يروى : «فاليوم أسقى» في الكامل للمبرد ١/٢٤٤ واللسان (حقب) ١/٣١٥ وانظر تعليقات العلماء على هذه الرواية في التنبيهات على أغاليط الرواة ١١٦ والعمدة لابن رشيق ٢/٢١١ والخصائص لابن جني ١/٧٥ والشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٩٨

(٣) البيتان في شرح شواهد الشافية ٤/٢٢٥ وهما غير منسوبين في كتاب سيبويه ٢/٢٩٧ والشنتمري ٢/٢٩٧ والأول في الخصائص ١/٧٥ : ٢/٣١٧ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤

(٤) ت : «صاحبي» .

(٥) ت : «وهو الوجه» .

وقال^(١) :

وَأَنْتِ لَوْ بِأَكْرَ مَشْمُولَةً صَهْبَاءٌ مِثْلَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ^(٢)

وقال^(٣) : «هَنَّاكَ» وسَكَّنَ^(٤) النون .

وقال لبيد^(٥) :

تَرَاكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ أَرْضْهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النَّفُوسِ جِامُهَا^(٦)

وقال جرير :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يُلَوِّذُ بِهِ إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْكَرْبُ
سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مِنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ نَيْرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٧)

(١) س ت : «وقال آخر» .

(٢) البيتان للأقشیر الأسدي في خزانه الأدب ٢٧٩/٢ والعيني على الخزانة ٥١٦/٤ والثاني له كذلك في التنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤ وغير منسوب في الخصائص ٧٤/١ : ٩٥/٣ وسيبويه ٢٩٧/٢ والشتتري ٢٩٧/٢ والعيني على الخزانة ٥١٦/٤

(٣) س ت : «فقال» .

(٤) س ت : «فسكن» .

(٥) ت : «قال لبيد» .

(٦) البيت في ديوانه ق ٥٦/٤٨ ص ٣١٣ وانظر مصادر أخرى فيه ص ٣٩٥ ومجالس ثعلب ٥٠/١ : ٣٦٨/٢ والوساطة ٥ والعقد الفريد ٣٥٦/٥ والخصائص ٧٤/١ : ٣٤١/٢ وفي ب ق ي : «ترتبط» . وفي ت : «حامها» تحريف .

(٧) البيتان في ديوانه ص ٤٨ وفي الأول منها : «في أيديهم الخشب» كما في س ت وهامش ب . والثاني له أيضا في المخصص ١٨٨/١٥ واللسان (شئت) ٤٦٤/٢ والخصائص ٧٤/١ وبلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ : ٣٤٠/٢ وفي ح س : «أو نهر» وفي ت : «نهر زبيري» تحريف .

والوجه : «فما تعرّفكم»^(١).

قال سيبويه^(٢) : شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمّة من عَضِدٍ ، والكسرة من فَعِدٍ ، حين قالوا : عَضِدٌ وفَعِدٌ ، غير أن حَذَفَهَا من عَضِدٍ وفَعِدٍ حَسَنٌ مُطَرِّدٌ^(٣) في الشعر والكلام جميعاً ؛ من قَبْلَ أَنَّهُ لَا يَزِيلُ مَعْنًى وَلَا يَغَيِّرُ إِعْرَاباً ، وفيما ذكرناه يَزُولُ الإِعْرَابُ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ^(٤) المعاني ، إِلَّا أَنَّهُ شُبِّهَ اللَّفْظُ بِاللَّفْظِ .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد والزجاج^(٥) ينكران هذا ؛ ويأَيِّيانَ جَوَازَهُ وينشدان^(٦) بعض ما أنشدنا ، على خلاف الرواية التي ذكرنا ؛ فأما بيت امرئ القيس فأنشده :

«فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحِقِّ»

و «فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ»^(٧)

وأما بيت أبي نخيلة فأنشده^(٨) :

«إِذَا اعْجَجَنْ قُلْتُ صَاحِ قَوْمٍ» .

(١) عبارة : «والوجه فما تعرّفكم» ساقطة من ت . وفي س : «والوجه تعرّفكم» .

(٢) بولاق ٢/٢٩٧

(٣) ي : «مطرب» .

(٤) س ت : «الذي به تتعقد» .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، تلميذ المبرد . توفي سنة ٣١١ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباه الرواة ١/١٥٩ وهامشه .

(٦) ت : «ويشبان» !

(٧) انظر ما سبق أن ذكرناه في تخريج البيت هنا .

(٨) كلمة : «فأنشده» ساقطة من ي . ومكانها في ح : «فأنشدناه» تحريف . وفي ب : «فأبداه» تحريف كذلك

وأنشدا^(١) موضع^(٢)؛

« هُنْكَ^(٣) مِنْ الْمُنْزَرِ » :

« وَقَدْ بَدَأَ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْزَرِ^(٤) »

وموضع : « فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ » : « فَلَمْ تَعْرِفُكُمْ^(٥) »

وأما بيت لبید فإن الجزم فيه صحيح : لأن المعنى : تراك^(٦) أَمْكَنَةً إذا لم أرضها وإذا لم يأتني مَوْتِي . وأراد بالموت هاهنا أسباب الموت التي لا يمكن معها براح المكان ومفارقته^(٧) من العلل

(١) ح : « وأنشدوا » .

(٢) ت : « في موضع » .

(٣) ت : « وقد بدا هنك » .

(٤) في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ١٣٣ - ١٣٤ : « كان سيبويه يحكى عن الخليل أنه كان يميز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع والمجرور في الشعر ، فعارضه الأصمى وقال : ما جاءنا ذلك عن ثبت نعرفه ، فأنشده سيبويه للأقيشر :

رحلت وفي رجلك مافيها وقد بدا هنك من المنزر

فقال الأصمى : ليس للأقيشر بيت نعرفه . فأنشده :

إذا اعوججن قلت صاحب قوم .

فقال الأصمى : ليست الرواية بصحيحة ، وإنما روايتنا : قلن صاح قوم » .

(٥) هي رواية الديوان ص ٤٨

(٦) ق : « نزلك » تحريف .

(٧) ح : « ومفارقتها » .

الحابسة له والضرورات الدافعة إلى المقام ، وقد تُسمَّى أسباب الموت موتاً قال الله تعالى ^(١) : ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ، فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ ^(٢) .

وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً ^(٣) على المجاورة للمجزوم ، كما قالوا : «هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ» . و «يَرْتَبِطُ» لو حُرِّكَ كان منصوباً على التأوّل ^(٤) الذي تأوّل من يرى تسكينه للضرورة ، ويجعل «أو» في معنى «حتى» وإلى أن ؛ كأنه قال : حتى يَرْتَبِطَ بعضُ النفوسِ حامئها ، أو «إلى أن يرتبط» . وهو يعني نفسه .

قال أبو سعيد ^(٥) : والقولُ عندى ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة ^(٦) ؛ وذلك أننا رأينا القراء قد قرءوا : ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُ عَلَى يَوْسُفَ﴾ ^(٧) وخطه وكتابه ^(٨) في المصحف ^(٩) بنون واحدة . ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره ، مما تذهب فيه حركة الإعراب ^(١٠) للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام ، طلباً للتخفيف ، صار ^(١١) أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف ^(١٢) ، وليس ^(١٣) لقول ^(١٤) من

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س ، ومكانها في ت : «عز وجل» .

(٢) سورة آل عمران ١٤٣/٣

(٣) كلمة : «أيضاً» ساقطة من س ت .

(٤) ي ح ت : «التأويل» .

(٥) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ت .

(٦) كلمة : «للضرورة» ساقطة من ح .

(٧) سورة يوسف ١١/١٢

(٨) كلمة : «وكتابه» ساقطة من ت س .

(٩) س : «بالمصحف» .

(١٠) ت : «مما يذهب حركة الإعراب فيه» .

(١١) ي ح س : «جاز» وهو في هامش ب عن نسخة .

(١٢) عبارة : «صار أيضاً .. للتخفيف» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(١٣) ت : «صح أنه ليس» .

(١٤) ق ح : «كقول» تحريف .

يأبى ذلك ، ويحتج في فسادِه بأنه تذهب منه حركة الإعراب - معنى ؛ لأن الإدغام أيضا يذهب ^(١) حركة الإعراب .

وقد حكى قوم من النحويين أن كثير من العرب يسكنون لام الفعل ، إذا اتصلت ^(٢) بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : «أنا أكرمُكم» و «أعظمُكم» . وقد حكى عن بعض القراء ^(٣) :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٤) ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ^(٥) . وهذا يدل ^(٦) على جواز ما قلناه ^(٧) ويقويه .

ومن ذلك أيضا ^(٨) أنهم يُدْخِلُونَ جَزْماً على جَزْمٍ ، إذا لم يَلْتَقِ ^(٩) فيه ساكنان ، وذلك أنهم يجزمون ^(١٠) : «يَشْتَرِي» و «يَتَّقِي» ، فيسقطون الياء .

(١) ح ت س : «بالإدغام يذهب أيضا» .

(٢) س ت : «اتصل» .

(٣) في تفسير القرطبي ٤٤٤/١ : «حكى عن أبي عمرو أنه قرأ : يأمركم ، بالسكون وحذف الضمة من الراء لثقلها . قال أبو العباس المبرد : لا يجوز هذا لأن الراء حرف الإعراب . وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة» .

(٤) سورة البقرة ٦٧/٢

(٥) سورة البقرة ١٥١/٢

(٦) ح س ت : «فهذا» .

(٧) ت : «ما قلنا» .

(٨) كلمة : «أيضا» ساقطة من س ت .

(٩) ت : «يكن» .

(١٠) ت : «يجذفون» تحريف .

وربما^(١) اضطر الشاعر، فحذف الكسرة التي تبقى^(٢) بعد حذف الياء،

فيقول: «لَمْ يَشْتَرْ زَيْدٌ شَيْئًا» و «لَمْ يَتَّقْ زَيْدٌ رَبَّهُ».

وذلك أنه قد رأى^(٣) المجزوم مسكناً للجزم، والجازم يوجب ذلك، فلما كان «يَشْتَرِي» و «يَتَّقِي» لا سبيل فيه إلى التسكين^(٤) إلا بحذف الياء، ثم تسكين ما قبلها، جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة للجزم، لأن التسكين لا يحصل إلا بهما، وقد يجوز^(٥) أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء^(٦) في الرفع، ويكتفى بكسرة ما قبلها، كقوله تعالى^(٧): ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾^(٨)، فلما جَزَم حرفاً^(٩) متحرراً سَكَنَهُ. قال الراجز أنشد أبو زيد في نوادره^(١٠):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا دَقِيقًا وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرْأَوْ سَوِيْقًا^(١١)

في أبيات أخر.

(١) س ت: «فرعاً».

(٢) ت: «التي في يتقى».

(٣) ت: «قدر أن» تحريف.

(٤) ت: «إلى التسكين فيه».

(٥) ح ت س: «ويجوز».

(٦) س: «الراء» تحريف.

(٧) كلمة: «تعالى» ساقطة من ت. ومكانها في ح س: «عز وجل».

(٨) سورة الكهف ٦٤/١٨

(٩) كلمة: «حرفاً» ساقطة من ح.

(١٠) النوادر في اللغة ص ٣٠٨

(١١) البيتان للعذافر الكندي في نوادر أبي زيد ٣٠٨ وبعدها ستة أبيات أخرى، وهما للعذافر كذلك في شرح شواهد

الشافعية ٢٢٥/٤ والأول بلانسة في الخصائص ٢/٣٤٠: ٩٦/٣

وقال آخر :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُوتَابٌ وَغَايٌ^(١)

ومن ذلك أنهم قد يجرون^(٢) هاء التانيث في الوصل مُجْرَاهَا في الوقف، فلا يقلبونها تاءً، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتسكين، لأنهم متى حَرَكُوا وَجَبَ الْقَلْبُ قال^(٣) :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ جَقِفَ فَاضْطَجَعَ^(٤)

وقال آخر :

لَسْتُ إِذَا لَزَعْبَلَهُ إِنْ لَمْ أُغَيَّرْ بِكَلَّتِي إِنْ لَمْ أُسَاوِ بِالطُّوْلِ

ومن الحذف : إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الشعر في الموضع الذي يقبح في^(٥) الكلام مثله . قال^(٦) :

فِيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا^(٧)

(١) البيت بلانسيه في الخصائص ٣٠٦/١ : ٣١٧/٢ : ٣٣٩/٣ وشرح شواهد الشافيه ٢٢٥/٤ ومادة (وقى) من اللسان ٢٨٢/٢٠ والتاج ٣٩٨/١٠ وفي ت : «مؤتلف وغاى» .

(٢) س ت : «انهم يجرون» .

(٣) ح ت س : «قال الشاعر» .

(٤) البيتان لمنظور بن حبه الأسدى في العيني على هامش الخزانه ٥٨٤/٤ وهما بلانسيه في اللسان (ضجع) ٨٧/١٠ والخصائص ١٦٣/٣ وشرح ابن يعيش ٨٢/٩ : ٤٦/١٠ وتهذيب الألفاظ ٣٠٢ والثاني في الخصائص ٦٣/١ : ٢٦٣/١ والكلمة الأخيرة في الثاني تروى في بعض هذه المصادر : فالطبع وفاضج .

(٥) ب : «يفتح» تصحيف .

(٦) س ت : «قال الشاعر» .

(٧) ح س ت : «تكسبانا» وهو في هامش ب عن نسخة . وقد سبق هنا تفخيز البيتين . انظر ص .

أراد : فيا أيها الغلامان ، فأقام : «الغلامان»^(١) مقام «أَيُّ» وقبح هذا ؛ لأنَّ حرف النداء لا يليه ما فيه^(٢) الألف واللام ، لأنه يُعرَّفُ المنادى إذا قصد ، والألف واللام يعرفانه ؛ فلا^(٣) يجتمع تعريفان في اسم واحد .

ومثله :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي^(٤)

يريد : «يا أيتها التي» .

وأما قوله^(٥) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٦)

(١) عبارة : « فأقام الغلامان » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر . وفي ح ت س : « فأقام الغلامين » . وما أثبتناه صحيح على الحكاية .

(٢) كلمة : « ما فيه » ساقطة من ت .

(٣) ح ت س . « ولا » .

(٤) في ت : « عذبت قلبي » . وقد سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٥) ت : « فأما قوله » .

(٦) ينسب لأبي خراش الهذلي في نوادر أبي زيد ١٦٥ وفيه : « إذا ما لم » والعين على الخزانة ٢١٦/٤ والدرر اللوامع ١٥٥/١ وهما في زيادات ديوان الهذليين ص ١٣٤٦ وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ١٦/٢ والمقتضب ٢٤٢/٤ واللسان (أله) ٣٦٢/١٧ والخزانة ٣٥٨/١ وأمالى ابن الشجري ١٠٣/٢ .

فليس هذا من ضرورته^(١)، يعني^(٢): إدخال: «يا» على اسم الله تعالى^(٣)، وإنما الضرورة الجمع بين «يا» وبين «الميم» في هذا الاسم^(٤)، وذلك^(٥) أن العرب لا تنادي اسماً فيه الألف واللام^(٦) إلا اسم الله تعالى^(٧)، فيقولون^(٨): «يا الله اغفر لي» ويبدلون الميم في آخره من حرف النداء عوضاً، فيقولون: «اللهم اغفر لنا»^(٩)، فإذا اضطر الشاعر ردّ الحرف المحذوف^(١٠)، مع كون عوضه^(١١). وقد مر نحو من هذا.

ومن ذلك^(١٢): إقامتهم الفعل في موضع الاسم، إذا كان الفعل^(١٣) نعتاً؛ كما قال النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ^(١٤)

(١) ح س: «فليس من ضرورته». وفي ت: «فليس من هذا ضرورته»!

(٢) كلمة: «يعني» بيست في س.

(٣) س: «الله عز وجل».

(٤) عبارة: «يعني إدخال يا ... الاسم» ساقطة من ت.

(٥) عبارة: «يعني إدخال يا ... وذلك» ساقطة من ح.

(٦) س: «ألف ولام».

(٧) س: «عز وجل». وفي ت: «جل وعز».

(٨) ت: «ويقولون».

(٩) عبارة: «لي ويبدلون الميم ... اللهم اغفر» ساقطة من س ت بسبب انتقال النظر.

(١٠) ح: «رد المحذف».

(١١) كون عوضه: يعني وجود عوضه. وهو من «كان» التامة.

(١٢) عبارة: «ومن ذلك» ليست في ح.

(١٣) كلمة: «الفعل» ساقطة من س.

(١٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني ق ١٠/٤٤ ص ١٩٨ وسيبويه ٣٧٥/١ والمقتضب ١٢٨/٢ والشتنمري

٣٧٥/١ وخزانة الأدب ٣١٢/٢ والمعنى على الخزنة ٦٧/٤

أراد : جَمَلَ يَقَعَق .

وقال آخر (١) :

لو قلت ما في قَوْمِها لَمْ تَيْشَمْ يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَيَمِيسَم (٢)

أراد : أَحَدَ يَفْضُلُها .

وهذا الحذف بحسْنُ ويكثرُ مع «مِنْ» كقولك (٣) : «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» في الكلام والشعر ، وذلك أنهم جعلوا (٤) «مِنْ» بمعنى «البعض» ، فكأنك قلت : «بَعْضُنَا ظَعَنَ وَبَعْضُنَا أَقَامَ» . قال الله تعالى (٥) : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ (٦)﴾ ، أى بعض أهل المدينة (٧)

(١) ت : « وقال الراجز » .

(٢) البيتان ينسبان لحكيم بن معية الربيعي في الخصائص ٣٧٠/٢ والخزانة ٣١١/٢ والدرر اللوامع ١٥١/٢ وفي الأخير أنها له أولحميد الأرقط ، كما ينسبان إلى أبي الأسود الحماني في العيني على الخزانة ٧١/٤ وعلى الأشموني ٧٠/٣ وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٧٥/١ والسنن ٣٧٥/١ وشرح الأشموني ٧٠/٣

(٣) كلمة : « كقولك » ساقطة من ق . ومكانها في ح س : « كقولنا » .

(٤) ت : « يجعلون » .

(٥) ح : « قال الله تبارك وتعالى » . وفي ت : « وقال الله تعالى » .

(٦) سورة التوبة ١٠١/٩

(٧) من أول الآية إلى هنا ساقط من س ت ومكانه : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته (النساء ١٥٩/٤) ، كأنه قال « وإن منهم بعض إلا ليؤمنن به » وقد جمعت نسخة ح بين النصين . وفي آية النساء فيها وفي س تحريف .

﴿ باب البدل ﴾

[قال أبو سعيد :^(١)

اعلم أنهم يُبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل^(٢) مثله في الكلام لمعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين^(٣) متحرك ؛ ليستوى^(٤) وزن الشعر به ، أورد شىء إلى أصله أو تشبيهه بنظيره ؛ فمن ذلك قول^(٥) شميث^(٦) بن زنباع في

قصيدته^(٧) :

فَأُقْسِمُ لَوْ لَاقَى هِلَالًا وَتَحْتَهُ مِصْكُ كَذِئْبِ الرَّدْهَةِ الْمُتَأَوِّبِ
لَأَدَّأَهَا كَرَهَا وَأَصْبَحَ بَيْتُهُ لَدَيْهِ مِنَ الْإِعْوَالِ نَوْحٌ مُسَلَّبٌ
وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لَقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلَبُ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٢) ح س : « في الموضع الذي يبدل » !

(٣) ق : « وتسكين » .

(٤) ي ت : « يستوى » .

(٥) ت : « قوله » .

(٦) ق ح : « شميث » ولم أعر على اسم هذا الشاعر في المصادر التي بين يدي .

(٧) س : « في قصيدة له منها » .

(٨) سبق تخريج البيت الثالث هنا ، ولم أعر على البيتين الآخرين .

فهَمْزُ الألفِ في «أَدَّأها» ؛ لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت .
ومثله ^(١) :

قد كان يَذْهَبُ بالدُّنْيَا وَلَذَّتْها مَواليٌ كَكَبَّاشِ العُوسِ سُحَّاحُ ^(٢)

ويروى : سُحَّاحُ ^(٣) ، فهَمْزُ الياءِ من « مَوالي » لاستقامة البيت .
ومثله :

يَاعَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً حَمَارَ قَبَّانٍ يُسُوقُ أَرْنباً

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا ^(٤)

فهَمْزُ : زَأْمَهَا ^(٥) ، والأصل ^(٦) فيه : زَأْمَهَا ، فهَمْزُ الألفِ لِتَمَكُّنِ الحركةِ ^(٧) عليها ، وإنما همزها دون أن يبدلها حرفاً آخر ؛ لأن أقرب الحروف من الألف الهمزة ، وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين ، كتحو « دأبة » و « ضأل » ؛ لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدّد ساكن ، فيكرهون الجمع بين ساكنين .

(١) عبارة : « شميث بن زنباع ... ومثله » ساقطة من ت .

(٢) البيت في شرح الشافعية ٤٠٢/٤ لجرير رضي الله عنه ؛ وعجزه في معجم البلدان ٧٤٥/٣ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١٠ وفي هامش الأخير : « لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد أو ذكر له تنمة ! » . وفي س ت : « قد كاد » .

(٣) عبارة : « ويروى شحاح » ليست في س .

(٤) الأبيات بلا نسبة في الخصائص ١٤٨/٣ وشرح شواهد الشافعية ١٦٧/٤ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ وشرح ابن يعيش ٣٦/١ : ١٣٠/٩ واللسان (الهمزة) ١٤/١ (قيب) ١٥٣/٢ (ضلل) ٤١٥/١٣ (زئم) ١٦٤/١٥

(قين) ٢٠٧/١٧ (جنن) ٢٤٩/١٦

(٥) عبارة : « فهَمْزُ زَأْمَهَا » ساقطة من س ت .

(٦) ح س ت : « وإنما الأصل » .

(٧) س : « ليتمكن دخول الحركة » .

وروى عن أبي زيد أنه قال : صليت خلف عمرو بن عبّيد في الفجر فقراً : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(١) فقلت : ولم فعلت هذا ؟ فقال : كرهت أن أجمع بين ساكنين^(٢) .

ومن ذلك قوله :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الثُّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أُرَانِيهَا^(٣)

أراد : « أُرَانِيهَا » و « من الثعالب »^(٤) غير أنه كره إبقاء الباء في الحرفين ، فيلزمه تحريكها ، وتحريكها يكسر^(٥) الشعر ، فأبدل منها حرفاً لا يحرك ، وشبّهها^(٦) بقولهم : « تَظَنُّتُ » و « تَقَصَّيْتُ » في معنى : « تَظَنُّتُ » و « تَقَصَّيْتُ »^(٧) ، أبدلوا ياءً من الحرف الأخير ، لما كرهوا التضعيف ، وكذلك^(٨) أبدلوا « ياءً » مما ذكرنا لما احتاجوا إلى استقامة الوزن وسلامة الإعراب .

(١) سورة الفاتحة ٧/١

(٢) في سر صناعة الإعراب ٨٣/١ والخصائص ١٤٧/٣ : « وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبّيد يقرأ : فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : « شأبة ودأبة » .

(٣) البيت لأبي كاهل النمر بن تولب البشكري في العيني على الحزاة ٥٨٣/٤ يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبنى يشكر . وهو لأبي كاهل البشكري كذلك في لسان العرب (رنب) ٤١٨/١ (تمر) ١٦١/٥ (شرر) ٦٩/٦ (وخز) ٢٩٥/٧ وجمهرة اللغة ٤٢٣/٣ وشرح شواهد الشافعية ٤٤٤/٤ وهو غير منسوب في الصحاح (رنب) ١٤٠/١ (تمر) ٦٠٢/٢ (شرر) ٦٩٦/٢ (وخز) ٨٩٨/٢ والإبدال لأبي الطيب ٩٠/١ : ٢٨٠/١ : ١٠٥/٢ ومجالس ثعلب ١٩٠/١ والمحكم ٣٢٦/٢ وشرح الشافعية للأسترباذي ٢١٢/٣ والموشع للمرزباني ١٥٥ وكتاب سيبويه ٣٤٤/١ والشتنمري ٣٤٤/١ وعجزه في أمثال مؤرج السدوسي رقم ٣٧ بلا نسبة كذلك .

(٤) ت : « والثعالب » .

(٥) ت : « فيلزمه تحريكها فيكسر » . وفي س ح : « يفسد » .

(٦) س ت : « وشبهه » .

(٧) عبارة : « في معنى تظننت وتقصصت » ساقطة من ت .

(٨) س : « فكذاك » .

ومثله :

وبلدة ليس لها حَوَازِقُ ولضَفَادِي جَمَّهَا نَقَانِقُ^(١)

أراد : ولضفادع^(٢) جَمَّهَا .
ومن ذلك قولهم^(٣) :

والله أَنَجَاكَ بِكَفَى مَسْلَمَةٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَةٍ^(٤)

فأبدل الألف^(٥) هاء في « بَعْدِمَةٍ » : لأنها متقاربتا المخرج ، وهما بَعْدُ من حروف الزيادة ، والهاء شبيهة^(٦) بالآلف ، ألا ترى أنه^(٧) يُفْتَح ما قبلها في التأنيث ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

(١) البيتان بلا نسبة في كتاب سيوييه ٣٤٤/١ والشتنمري ٣٤٤/١ وفيه : « ويقال هو مصنوع لخلف الأحمر » والإبدال لأبي الطيب ٣٢٥/٢ وشرح الشافعية ٢١٢/٣ وشرح شواهد الشافعية ٤٤١/٤ ولحن العوام للزبيدي ١١٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وفي الجميع : « ومنهل ليس له ... جمه نقائق » .

(٢) ق س : « لضفادع » .

(٣) كلمة : « قوله » ليست في ت . وفي س : « قول » .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي في التصريح على التوضيح ٣٤٤/٢ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ : ٢٣٥/٢ وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ٨٩/٥ : ٨١/٩ والعيني على الخزانة ٥٥٩/٤ وفي جميع هذه المصادر : « مسلمت ... وبعدت » . وفي بعضها : « الله نجاك » مثل س ت .

(٥) س ت : « من الألف » .

(٦) س : « شبيه » .

(٧) س ت : « إنها » .

ومن ذلك قول الفرزدق :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَازَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

وأراد^(٢) : « لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ » فقلب الهمزة ألفاً ، حين احتاج إلى تسكينها ، كما تقلب الألفُ همزة إذا احتاج إلى تحريكها .

ومثله :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَا عَشْتُ صَوْلَتِي وَلَا أَخْتَتِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ
وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخِلْفُ إِيْعَادِي وَمُنْجَزُ مَوْعِدِي^(٣)

أراد : « وَلَا أَخْتَتِي »^(٤) فقلب من الهمزة^(٥) ياء حين احتاج إلى تسكينها .

وإنما جعلنا هذا في ضرورة الشعر ؛ لأن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها فتحةً ، أو كانت مضمومةً وقبلها كسرة ، كان^(٦) تليينها أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ ، وَلَا تَبْطُلُ حَرَكَتُهَا ، وَقَدْ تَبْطُلُ

(١) البيت في ديوانه ص ٥٠٨ و صدره هناك : « ومضت لمسلة الركاب مردعا » . وهو بروايتنا في كتاب سيبويه والشتنمري ١٧٠/٢ وفي س ت : « النعال عشيّة » .

(٢) س ت : « أراد » .

(٣) البيتان لعامر بن الطفيل في ملحق ديوانه ق ١/٦ ص ١٥٥ ومادة (ختا) في اللسان ٥٦/١ والناج ٦٠/١ ومادة (ختا) في اللسان ٢٤٥/١٨ والناج ١١٠/١٠ والثاني في اللسان (وعد) ٤٧٩/٤ بروايات مختلفة في هذه المصادر . وينسبان بروايتنا إلى طرفة في ذيل ديوانه ق ١٦/١١ - ١٧ ص ١٥٣

(٤) في اللسان (ختا) ٥٦/١ : « واختتأ من فلان : اختبأ منه واستتر خوفاً أو حياء » .

(٥) في ت : « فقلب الهمزة » .

(٦) س ت : « فإن » .

حركتها^(١) في مواضع غير هذه^(٢) ، وستقف^(٣) عليها إن شاء الله تعالى^(٤) . وأما قول^(٥) حسان :

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ^(٦)

وقال الآخر^(٧) :

سَأَلَتَانِي الطَّلَاقُ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جُتُّمَا بِنُكْرٍ
وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(٨)

فإن هذا ليس من تخفيف الهمز ، وذلك أن من العرب من يقول : « سَلِّتُهُ أَسْأَلُهُ » ، « وهما يتساولان » فلا يهمز ، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة .

قال أبو العباس محمد بن يزيد^(٩) : ومن أقبح الضرورات التي ينبغي أن لا يجوز

(١) جملة : « وقد تبطل حركتها » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) ت : « غير هذا » .

(٣) ت : « ستقف » بلا واو .

(٤) كلمة : « تعالى » ساقطة من س ت .

(٥) ت : « فأما » .

(٦) البيت في ديوان حسان ص ٦٧ سبويه ١٣٠/٢ والشتنمري ١٣٠/٢ وفي الجميع « بما جاءت » وصدده غير

منسوبة في شرح ابن يعيش ١٢٢/٤

(٧) س ت : « وقول الآخر »

(٨) البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي في سبويه ٢٩٠/١ والشتنمري ٢٩٠/١ والدرر اللوامع ١٣٩/٢

والخزانة ٩٧/٣ وله أول سعيد بن زيد الصحابي أو لثبه بن الحجاج بن عامر في شرح شواهد المغني ٢٦٦ وفي

الأخيرين : « أن رأنا ما لي قليلا » . وفي ت : « وي كأن » وفي س : « ويك أمن يكن » .

(٩) عبارة : « محمد بن يزيد » ساقطة من ت .

مثلها ، ولا تصحح^(١) فيه الرواية عن شاعر لقبه^(٢) ، أبيات تروى^(٣) عن بعض^(٤) المتقدمين :

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ فَلَمْ يُنَاجِ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا
وَلَا عَبَّ بِالْعَشِيِّ بَنَى بَنِيهِ كَفَعَلَ الْهَرَّ يَلْتَمِسُ الْعَطَايَا
يُلَاعِبُهُمْ وَوَدُّوا لَوْ سَقَوْهُ مِنْ الذِّيفَانِ مُتْرَعَةً مِلَايَا
فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُؤَيِّ وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرَضِ الشُّفَايَا^(٥)

فقال^(٦) أبو العباس : هذه أبيات^(٧) لو أُثْبِتَتْ عَلَى الصَّوَابِ لَمْ تَنْكَسِرْ ، فَلَا وَجْهَ^(٨) لِإِجَارَتِهَا .

(١) ت : « ولا تصح » .

(٢) كلمة : « لقبه » ساقطة من س .

(٣) كلمة : « تروى » ساقطة من س ت .

(٤) س ت : « لبعض » .

(٥) الأبيات للمستوغر بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٣٠ وأمالى المرتضى ٢٣٥/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرا ٨١ والأول والثاني في معجم الشعراء للمرزباني ٢٣ والأول والرابع في سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ بلا نسبة ، وقد روى البحتري في الحماسة ٣٢٤ الأبيات الأربعة بالهمز : « نداء ، الغطاء ، ملاء ، الشفاء » للمستوغر بن ربيعة . وفي اللسان (ح) ٢١٨/٨٨ أنها لأعصر بن سعد بن قيس عيلان ، وفي بعض هذه المصادر روايات تخالف ما عندنا . وانظر كذلك القوافي للتنوخي ١٢٤

(٦) س : « قال » .

(٧) س : « الأبيات » .

(٨) س : « ولا » .

قال أبو سعيد^(١): وقد ذكرها المازني ولم^(٢) يطعن في روايتها^(٣)، وقال: جعلوا ألف الإِطلاق بمنزلة هاء التأنيث، وأنت تقول في هاء التأنيث: «عِظَايَةُ» و«شِكَايَةُ» و«نِهَايَةُ».

قال أبو سعيد^(٤): عندى^(٥) في جوازها وجه آخر، وهو أنه لما أدخل^(٦) ألف الإِطلاق^(٧) وقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات، فاستثقل ذلك، فقلب من الهمزة ياء، كما فعلوا ذلك «بِخَطَايَا» و«مَطَايَا» وقد كان: «خَطَاأَا» «مَطَاأَا» قبل أن تقلب ياء.

ووجه آخر، وهو أن الكسائي حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء في التثنية، وبعضهم يقلبها^(٨) واوا^(٩)، وبعضهم^(١٠) يدعُها همزة على حالها؛ كقولهم في تثنية «رِدَاءٍ»: «رِدَاءَانِ» و«رِدَايَانِ» و«رِدَاوَانِ»^(١١)، فشبه الشاعر ألف الإِطلاق بألف التثنية.

(١) «عبارة»: «قال أبو سعيد» ليست في ت. ومكانها في س: «قال المفسر».

(٢) ح ت: «فلم».

(٣) س ت: «الرواية».

(٤) «عبارة»: «قال أبو سعيد» ليست في ت. ومكانها في س ح: «قال المفسر».

(٥) س ت: «وعندى».

(٦) ح: «دخل».

(٧) ي ق ح: «الإِطلاق لالتقاء التأنيث وأنت تقول في هاء التأنيث عِظَايَةُ أى وقعت الهمزة بين العين والهمزة». وهذه العبارة مضطربة في ب بقوله: «لا ... إلى».

(٨) في ب ق ي: «يقلب» وصححت على هامش ب.

(٩) س ت: «يقلبها منها».

(١٠) «عبارة»: «يقلبها واوا وبعضهم» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «وردواوان» ساقطة من ق.

ومن ذلك بدل أسماء^(١) الأعلام ، وهو يجيء في الشعر على ثلاثة أوجه : وجه^(٢) جائز في الشعر والكلام^(٣) ، ووجه^(٤) جائز في الشعر دون الكلام ، ووجه^(٥) لا يجوز في الشعر ولا في الكلام^(٦) .

فأما ما يجوز في الشعر والكلام ، فنحو تصغير الاسم العلم الذي يعرف^(٧) بغير التصغير ؛ كقولهم^(٨) في « عَبْدُ اللَّهِ » : « عُبَيْدُ اللَّهِ » ، وفي « زَيْدٌ » : « زَيْدٌ » . وهذا^(٩) جائز في الشعر والكلام .
قال الراعي :

وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عَوَيْمٍ أَبْيَى الْهَدَى فَيَزِيدُنِي تَضْلِيلًا^(١٠)

أراد : « نَجْدَةُ بَنِ عَامِرِ الْخَارِجِيِّ »^(١١) . وقد ينشد هذا^(١٢) البيت على التكبير :
« وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عَامِرٍ » وهو مزاحفٌ جائز .

(١) س ت : « الأسماء » .

(٢) ح س : « أضرب ضرب » .

(٣) ح : « في الكلام والشعر » .

(٤) س : « وضرب » . وفي ح : « إلا ضرب » تحريف .

(٥) س : « وضرب » .

(٦) عبارة : « ووجه لا يجوز في الشعر لا في الكلام » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « يعرب » تحريف .

(٨) س ت : « كقولك » .

(٩) س ت : « وكقولك في » .

(١٠) س ت : « فهذا » .

(١١) البيت في ديوانه ق ٤٠ / ٨٦ ص ١٣٦ وجمهرة أشعار العرب ١٧٤ والصناعتين ٨٨ واللسان (ضلل) ٤١٨ / ١٣

وفي ق : « عمير » تحريف .

(١٢) من رموس الخوارج ، قتله أصحابه سنة ٦٩ وانظر المعبر لذهبي ٧٧ / ١

(١٣) كلمة : « هذا » ساقطة من س ت .

وقال النابغة في هذا :

مُقَرَّنَةً بِالْعِيسِ وَالْأَدَمِ كَالْقَطَا عَلَيْهَا الْخُبُورُ مُحَقَّبَاتِ الْمَرَاجِلِ
وَكُلُّ صُمُوتٍ تَثَلَّةٍ تُبْعِيَّةٍ وَنَسَجَ سُلَيْمٌ كُلَّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ^(١)

أراد سليمان ، فإمّا أن يكون رَحِمَ ، فأسقط الألف والنون ، كما تقدّم من حُكْمِ الترخيم ، وإما أن يكون صُغْرُ تَصْغِيرِ الترخيم ، وهو أن تحذف منه الزوائد ، ثم يُصَغَّرُ . والزوائد في « سليمان » الياء والألف والنون ، فحُذِفْنَ كُلُّهُنَّ ، ثم صُغِّرَ ما بقى ، كما يقال في « عِمْرَان » : « عُمَيْر » ، وفي « أَزْهَر » : « زُهَيْر » بحذف الزوائد .

وأما ما يجوز في الشعر ، ولا يجوز في الكلام فإن^(٣) يَبْدَلُ اسْمُ من الاسم المعروف به ، كما أبدلوا « مَعْبُدًا » من « عَبْدَ اللَّهِ »^(٤) ، و « سَلَامًا » من « سُلَيْمَانَ »^(٥) على غير قياسٍ يُوجب ذلك . قال الخطيئة :

وَمَا رَضِيَتْ لَهُمْ حَتَّى رَفَذَتْهُمْ مِنْ وَائِلٍ رَهْطٍ بِسْطَامٍ بِأَصْرَامِ
فِيهِ الرَّمَا حُ فِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسَجِ سَلَامٍ^(٦)

(١) البيتان في ديوان النابغة الذبياني ق ٢٢/٥ - ٢٣ ص ٧٠ - ٧١ والثاني في اللسان (صت) ٣٦٠/٢ (ذيل) ٢٧٧/١٣ والحروف لابن السكيت ٤١ مع مصادر أخرى في هامشه . وبلا نسبة للمقاييس ٣٠٨/٣ وعجزه في اللسان (قطنض) ٨٧/٩ (سلم) ١٩٢/١٥ وبلا نسبة في المقاييس ٣٦٦/٢ وفي ت : « معرفة كالعيس » .

(٢) ت : « حذفن » .

(٣) ح ت : « أن » .

(٤) ب ي ت : « عبید الله » تحريف

(٥) ت : « سليم » تحريف .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٠/٥٠ - ١١ ص ٢٢٧ وفي الأول : « ومارميت بهم » . وفي الثاني : « جدلاء مبهمة من صنع » . والثاني في كتاب الحروف لابن السكيت مع مصادر أخرى في هامشه . وفي ت : « فيه الرياح » تحريف .

أراد : « سليمان » عليه السلام^(١) .

وقال دريد بن الصمة يرثي أخاه عبد الله :

فإن تنسأ الأيام والدَّهْرُ تعلموا بنى قاربِ أنا غَضَابٌ بِمَعْبِدِ

ثم قال :

تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكَمُ الرَّدَى^(٢)

فسمّاه « مَعْبِدًا » واسمه « عَبْدُ اللَّهِ » ؛ لأنه رجع^(٣) إلى معنى العبادة ، وكذلك سمي الخطيئة « سليمان » « سلامًا »^(٤) ؛ لأن سليمان وسلاما^(٥) اشتقاقها من السلامة .

وأما ما لا يجوز في الشعر ولا في الكلام ، فالغلط الذي يغلطه الشاعر في اسم أو غيره^(٦) مما يظن أن الأمر فيه^(٧) على ما قال ؛ كقوله :

وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفَّانٍ^(٨)

(١) عبارة : « عليه السلام » ساقطة من ح س ت .

(٢) البيتان في الأصمعيّات ق ٩/٢٨ - ١٠ ص ١١٢ - ١١٣ والحروف لابن السكيت ٤١ مع مصادر أخرى في هامشه .

وفي ت س : « فإن تنسأ » . وفي س ب : « لمعبد » .

(٣) س ت : « يرجع » .

(٤) ح س ت : « كذلك سمّاه الخطيئة سلاما » .

(٥) س ت : « لأن سلاما وسليمان » .

(٦) ح : « في اسم وغيره » .

(٧) كلمة : « فيه » ليست في ح س ت .

(٨) البيت في المزهّر للسيوطي ٥٠٠/٢ بلانسيه ، وفيه : « عفانا » .

فظن أن «عُثْمَانَ» يُكْنَى «أَبَا عَفَّانَ»؛ لأن اسم أبيه «عَفَّان»، وإنما هو «أبو عمرو»، فهذا مما لا يجوز.

وكقول آخر: (١)

مَثَلُ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيحَ (٢)

وإنما اليهود على ما قالت اليهود والنصارى قَتَلُوا الْمَسِيحَ، وقد أكذبهم الله تعالى (٣) في ذلك بقوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (٤).

وموضع الإنكار على الشاعر أن الذين اعتقدوا قتله اعتقدوا أن الذين قتلوه هم (٥) اليهود، غير أنه ظن لما كان اليهود والنصارى مخالفين للإسلام وجاحدين لمحمد ﷺ أنهم جميعاً مشتركون في سائر من ينكرونه (٦) من الأنبياء.

ومثل هذا كثير في الشعر (٨)، وربما جاء منه ما يظن بعض الناس أنه غلط، وعند غيره ليس بغلط، كقول زهير:

فَتَنْتَبِجْ لَكُمْ غِلْمَانِ أَشْأَمَ كُلِّهِمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تَرْضِعُ فَتَفْطِمُ (٩)

(١) ح: «الشاعر» وفي س ت: «الآخر».

(٢) البيت بلا نسبة في البديع لأسامة بن منقذ ١٤١ والوساطة للجرجاني ٤٨٦ والحروف لابن السكيت ٤٢

(٣) كلمة: «تعالى» ليست في ح س.

(٤) سورة النساء ١٥٧/٤

(٥) كلمة: «هم» ليست في ت.

(٦) س ت: «عليه السلام».

(٧) ي ت «ما ينكرونه».

(٨) ت: «في الشعر كثير».

(٩) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى رقم ٣٢ في شرح القصائد السبع ص ٢٦٩ وديوانه ص ٢٠ واللسان

(شأم) ٢٠٧/١٥

فقال الأصمعي وغيره من أهل اللغة : إنه غَلَطَ في قوله : « كأحمر عاد »^(١) ، وإنما هو : « أحمر ثمود » الذي عقر الناقة ، فَتَنَزَلَ العذابُ على قومه بعقره^(٢) ، وصار مشنوماً عليهم . والعرب تضرب به المثل وتذكره .

قال أمية بن أبي الصلت يصف عاقر الناقة^(٣) :

فَأَتَاهَا أَحْيَمَرٌ كَأَخِي السَّهْدِ سَمِ بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا^(٤)

أى فعقرها ، يعنى الناقة .

وقال بعض أهل اللغة : العرب تسمى « ثمود »^(٥) « عاداً الآخرة »^(٦) ، وتسمى قوم هود « عاداً الأولى »^(٧) ؛ لأن ثمود هي عاد الأخرى ، فقول زهير صحيح على هذا^(٨) .

وفى نحو هذا قول أبي ذؤيب^(٩) :

فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ لَطِيمَةٍ يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهَا وَيَمُوجُ^(١٠)

(١) ت : « أحمر » .

(٢) ت : « لعقره الناقة » .

(٣) عبارة : « يصف عاقر الناقة » ليست في ح س .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) س : « قال » .

(٦) كلمة : « عادا » ليست في ت .

(٧) سورة النجم ٥٣/٥٠ .

(٨) س : « على هذا صحيح » .

(٩) ت : « أبي ذؤيب الهذلي » .

(١٠) البيت في ديوان الهذليين ص ١٣٤ واللسان (لطم) ١٧/١٦ والمقاييس ٢/٢٥٦ والحروف لابن السكيت ٤٣

فقال^(١) الأصمعي^(٢) : هذا غلط ؛ وذلك أنه ظن أن اللؤلؤ يخرج من الماء العذب ،
لبعده عن مواضع اللؤلؤ . ومعنى يدوم الفرات فوقها^(٣) ويموج ، أى يسكن مرة وهيج^(٤)
أخرى^(٥) بالريح أو زيادة الماء .

وذكر بعض أها اللغة أن هذا صحيح ، وأن الأصمعي هو الغلط ، وكيف^(٦) يذهب
هذا على أبي ذؤيب^(٧) . وهو من هذيل ، ومساكنهم جبال مكة المطلّة على البحر ومواقع
اللؤلؤ ؟ وإنما أراد أبو ذؤيب بالفرات ها هنا ماء اللؤلؤة الذى قد علاها ، وجعله فراتا ؛
إذ كان أعلى المياه ما كان فراتا . وقوله : يدوم الفرات^(٨) ، أى يسكن ويموج ، أى
يضطرب ، وإنما أراد^(٩) أنه يسكن فى عين الناظر مرّة ويضطرب^(١٠) أخرى لصفائها
وبريقها^(١١) ، وأن الماء هو ماء اللؤلؤة^(١٢) .

(١) ح : « أى يسكن مرة ، فقال » .

(٢) فى شرح السكرى لديوان الهذليين ص ١٣٤ : « قال الأصمعي : يدوم الفرات فوقها . والفرات : العذب ، ولا
يجيء منه الدر إلا أنه غلط ، وظن أن الدرة إذا كانت فى الماء العذب ، فليس لها شبه ، ولم يعلم أنها لا تكون فى
العذب » .

(٣) كلمة : « فوقها » ليست فى س ت .

(٤) ت : « ويموج » .

(٥) ت : « مرة » .

(٦) س ت : « قال وكيف » .

(٧) ح : « يذهب على أبي ذؤيب هذا » .

(٨) كلمة : « الفرات » ساقطة من س .

(٩) عبارة : « أبو ذؤيب بالفرات ههنا ... وإنما أراد » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ت : « أنها تسكن ... وتضطرب » .

(١١) كلمة : « وبريقها » ساقطة من س .

(١٢) عبارة : « وأن الماء هو ماء اللؤلؤة » ساقطة من ق ي ح .

وكقول (١) امرئ القيس :

كَبِكرِ الْمُقَانِاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مُحَلَّلٍ (٢)

ذكر بعض (٣) أهل اللغة أن « البكر » هاهنا اللؤلؤة ، وجعلها بكراً لأنها أول شيء يخرج (٤) من الصدف ، وذكروا أن اللؤلؤة الكبيرة (٥) النفيسة تكون في طرف الصدفة ، فأول ما تنشق (٦) تخرج ، فلذلك سُميت بكراً .

وأما (٧) قوله : « غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ » - والنمير : العذب المشروب (٨) - فإنه لم يرد أنها في العذب المشروب ، وإنما أراد أن ماء البحر الذي هي فيه غذاء لها ، كغذاء الماء العذب لنا ، والنمير : العذب (٩) ، فماء البحر نميرها (١٠) . وقوله : « غَيْرُ مُحَلَّلٍ » أى لا يحلّه أحد مستوطناً مقيماً .

وقد تبدل بعض العرب حروفاً من حروف لا يجرى ذلك مجرى (١١) الضرورة ؛ لأن ذلك لغتهم كإبدال بنى تميم العين من الهمزة ؛

(١) س ت : « ونحو هذا قول » .

(٢) البيت من معلقته المشهورة رقم ٤١ في شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٠ وديوانه ق ٣٢/١ ص ١٦ وفيه : « غير المحلل » مثل س ت . والبيت في اللسان (قنا) ٦٨/٢٠ ومقاييس اللغة ٢٢/٢ : ٢٩/٥

(٣) كلمة : « بعض » ساقطة من ت .

(٤) س ت : « خرج » .

(٥) كلمة : « الكبيرة » ساقطة من س .

(٦) ت : « تنشق » .

(٧) س ت : « فأما » .

(٨) كلمة : « المشروب » ساقطة من س ت .

(٩) عبارة : « والنمير العذب » ساقطة من س ت .

(١٠) ت : « نميرها » .

(١١) ت : « لا تجرى مجرى » .

كما قال ذو الرمة :

أَعَنْ تَرَسَّمَتْ مِنْ خَرَقَاءَ مُنْزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ^(١)

وإنما أراد^(٢) : إِنْ تَرَسَّمَتْ .

وإنما يفعلون هذا في الهمزتين إذا اجتمعتا كراهية اجتماعهما^(٣) . وهذا الذي نسميه عَنَنْةً تميم^(٤) . وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون^(٥) ، وأكثر ذلك في « أَنْ » ؛ وُسُمِيَ « عَنَنْةً » لاجتماع العين والنون ، فركبوا منها فعلاً^(٦) .

وقد يُبدل بعضهم من كاف المؤنث شيئاً كقولهم « مَنَشْ^(٧) يا امرأه » ، يريد : منك . قال الشاعر :

فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيْدِشَ جِيْدُهَا سِوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مَنَشْ دَقِيقُ^(٨)

(١) البيت في ديوانه ق ١/٧٥ ص ٥٦٧ والخصائص ١١/٢ واللسان (رسم) ١٣٢/١٥ ومقاييس اللغة ٣٩٣/٢ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان .

(٢) كلمة : « وإنما » ساقطة من ح س ت .

(٣) س ت : « كراهية لاجتماعهما » .

(٤) انظر لظاهرة العننة : مجالس ثعلب ٨١/١ والخصائص ١١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفقه اللغة للثعالبي ١٧٣ والاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب ٤٩٥/٤

(٥) عبارة : « وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون » ساقطة من ي .

(٦) عبارة : « فركبوا منها فعلاً » ساقطة من ت .

(٧) عبارة : « كقولهم منش » ساقطة من ق . وفي ت : « كقولكم » تحريف .

(٨) البيت لمجنون ليلي في ديوانه ق ٩/١٩٨ ص ٢٠٧ ومادة (كشش) من اللسان ٢٣٣/٨ والتاج ٣٤٥/٤ ودرة القواص ١١٥ وألف باء للبلوي ٤٣٢/٢ والابdal لأبي الطيب ٢٣٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وشرح ابن يعيش ٨/١٠ وفي بعض هذه المصادر : « ولكن عظم » . كما روى البيت في بعضها بغير كشكشة .

وهذه اللغة في بَكْرٍ بن وَاثِلٍ ، وتسمى كَشْكَشَّةً بَكْرٍ^(١)
ومنها من يُبْدِلُ مكان الياء المشددة والمخففة جياً في الوقف . وأكثر ما يكون^(٢) ذلك في
المشددة . قال^(٣) :

خَالِي عُويْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمُ بِالْعَشِجِّ
وبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ^(٤)

وقال في المخففة :^(٥)

يَارَبِّ إِن كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَيْتِكَ بِحِ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنَزِّي وَفَرْتِيحِ^(٦)

(١) انظر لظاهرة الكشكشة : مجالس ثعلب ١١٦/١ والكمال للمبرد ٢٢٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وفقه اللغة للثعالبي ١٧٢ ودرة الفواص ١١٥ والخصائص ١١/٢ والاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب ٥٩٤/٤

(٢) كلمة : « ما يكون » ساقطة من ت .

(٣) س ت : « المشدد » . وتسمى هذه الظاهرة بظاهرة « العججة » انظر : الاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢٢/١ وتهذيب اللغة ٦٨/١ وهي في قبيلة قضاة .

(٤) الأبيات في كتاب سيبويه ٢٨٨/٢ والشتنمري ٢٨٨/٢ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ واللسان (عجج) ١٤٤/٣ والعينى على الخزانة ٥٨٥/٤ وجمهرة اللغة ٥/١ وشرح شواهد الشافية ٢١٢/٤ والأول والثاني في شرح ابن يعيش ٧٤/٩ والثاني والثالث في تهذيب اللغة ٦٨/١ والقلب لابن السكيت ٢٨ وفي بعض هذه المصادر : « كسر البرنج » وفي س ت : « الشحم بالعشج » كما في بعض المصادر .

(٥) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٦) الأبيات في نواذر أبي زيد ١٦٤ لبعض أهل اليمن والقلب لابن السكيت ٢٩ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ وشرح شواهد الشافية ٢١٥/٤ واللسان (حرف الجيم) ٢٧/٣ والعينى على الخزانة ٥٧٠/٤ والدرر اللوامع ١٥٥/١ والأول والثاني في مجالس ثعلب ١١٧/١ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « لاهم إن كنت » .

وقد يُبدلون من تاء المخاطب كافاً؛ كما قال الراجز:

يا ابن الزُّبَيْر طَالَ مَا عَصَيْكََا وَطَالَ مَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا
لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا^(١)

وكما أبدلت خَيْرَ والنَّضِيرُ من التَّاء تاءً في كثير من الحروف، كقولهم في « الثَّوم »^(٢):
« ثُوم » وفي « المَبْعُوث » : « مَبْعُوث » ، وفي « الحَبِيث » : « خَبِيث » . قال^(٣):

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزِّ قِي وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْحَبِيثُ^(٤)

ويروى أن الخليل قال للأصمعي: لِمَ قَالَ الْحَبِيثُ؟ فقال: هذه لغتهم، يجعلون مكان التَّاء تاءً، فقال الخليل^(٥): فَلِمَ جَعَلَ^(٦) الْكَثِيرَ بِالتَّاءِ؟ فسكت الأصمعي^(٧).

(١) الأبيات لرجل من حمير في نوادر أبي زيد ١٠٥ والخزانة ٢٥٧/٢ والعين على الخزانة ٥٩١/٤ وشرح شواهد المغني ١٥٣ والصاحح (سين) ٢١٤١/٥ وأمالى الزجاجي ٢٣٦

(٢) س: « في ثوم ».

(٣) ح س ت: « قال الشاعر ».

(٤) البيت للسموأل بن عادياء اليهودي في ديوانه ق ١٢/٢ ص ١٢ وكذا في الأصمعيات ق ١٤/٢٣ ص ٨٦ واللسان (خبت) ٣٣٢/٢ ونوادر أبي زيد ١٠٤ وحماسة البحتري ٣٦٩ وتاج العروس (خبت) ٥٤٠/١ ونور القبس ١٤٤ وشفاء القليل ٨٠ وقواعد الشعر للعلب ٧٠ مع مصادر أخرى في هامشه.

(٥) ح س ت: « فقال له الخليل ».

(٦) ح س ت: « فلم جعلوا ».

(٧) في المخصص لابن سيده ٩٥/٣ مايلى: « قال أبو سعيد السيرافي: الحبيث لغة قريظة والنضير، ومنه قول اليهودي: ينفع الطبيب... قال: وقال الخليل للأصمعي: ما الحبيث ههنا؟ قال: الحبيث، ومن لغته أن يبدل التاء تاءً. فقال: أسأت في العبارة، لأنك أطلقت من لغته أن يبدل التاء تاءً فعممت بالبدل، ولو كان ذلك للزمه أن يقول الكثير في الكثير، وأنت ترويه: الكثير، وإنما الجيد أن تقول: يبدلون التاء تاءً في أحرف منها الحبيث ».

قال أبو سعيد : وهذا عندى يحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون إبدالهم التاء من الثاء في حروف ما^(١) بأعيانها ، و « الخبيث » منها ، ولا يبدلون في جميع المواضع ، كما أبدل من التاء الفاء في « مغفور » و « مغثور »^(٢) و « فوم » و « ثوم »^(٣) ، ولا يجب البَدَل في كل موضع .

والوجه الثانى : أن يكون الشاعر قاله^(٤) : « الكثير »^(٥) بالتاء ، غير أن الرواة نقلوا^(٦) بالتاء على ما تتكلم به العرب^(٧) ، ولم ينقلوا^(٨) « الخبيث » بالتاء ، للقافية الثانية^(٩) ، وفيها^(١٠) :

لَيْتَ شِعْرَى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنُشُورَةً وَدُعِيَتْ
أَلَى الْفَضْلِ أَمْ عَلَى إِذَا حُو سَبَّحْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيَّتٌ^(١١)

(١) كلمة : « ما » ليست في ح س .

(٢) فيها عدا ت : « مغفور ومغثور » وهو تصحيف ، فالمغفور والمغثور : شيء ينضحه التمام والرُث والعشر كالغسل . انظر الإبدال لأبى الطيب ١٨٦/١

(٣) انظر للفوم والثوم الإبدال لأبى الطيب ١٨٧/١

(٤) ت : « قال » .

(٥) كلمة : « الكثير » ساقطة من ق ي ح .

(٦) س : « نقلوه » وفى ت : « نقلوها » .

(٧) كلمة : « العرب » ساقطة من ت .

(٨) ت : « ينقلوها » .

(٩) ت : للقافية لأنها تاء . وفى س ح : « لأنها تائية » .

(١٠) ق ي : « ومنها » .

(١١) البيتان في ديوانه ق ٧/٢ - ٨ ص ١٢ والأصمعيات ق ٨/٢٣ - ٩ ص ٨٥ وعجز الأول فيها : « قبل اقرأ عتوانها وقرئت » وطبقات ابن سلام ٢٣٦ - ٢٣٧ والمعنى على الخزانة ٣٣٢/٤ واللسان (قوت) ٢/٣٨٠ وبلا نسية ق :

مقدمتان في علوم القرآن ١٨٩

وقد يبدل الشاعر بعض حُرُوف الجُرْ مكان بعضٍ ، وليس ذلك من الضرورة ، كبداهم
« عَلَى » من « عَنْ » كما قال الشاعر^(١) :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^(٢)

أى « عَنِ » .

وقال النابغة الجعدي^(٣) :

كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بَذَى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَجِدٍ^(٤)

أراد : « زَالَ عَنَّا »^(٥) . ومثل هذا كثير ، وليس^(٦) من الضرورة فاستقصيه .

وقد يبدلون من كلام العجم ، إذا تكلموا به فَعَرَّبُوهُ ، وربما اختلفوا في البدل من كلمة
واحدة ؛ فمن ذلك أنهم يقولون^(٧) في الحانوت : « قُرْبَقُ » و « كُرْبَج » والأصل فيه :
« كُرْبَه » ، فبعضهم يجعله بالقاف ، وبعضهم يجعله بالجيم^(٨) .

(١) كلمة : « الشاعر » ساقطة من س .

(٢) البيت للحميد الثقفي في الاقتضاب ٤٣٢ ونوادر أبي زيد ١٧٦ والخصائص ٣١١/٢ والخزانة ٢٤٧/٤ والعين
على الخزانة ٢٨٢/٣ وشرح شواهد المغني ١٤٢ والدرر اللوامع ٢٢/٢ والكامل للمبرد ١٩٠/٢ : ٩٨/٣ وبلا
نسبة في الاقتضاب ٢٤٠ وشرح ابن يعيش ١٢٠/١ وفي الأخير : « بعمر الله » .

(٣) كلمة : « الجعدي » ليست في ح س . ويبدو أنه هو الصواب ؛ إذ لم أجد البيت للجعدي !

(٤) البيت للنابغة الذبياني ق ٩/١ ص ٦ والخزانة ٥٢١/١ ويروى للنابغة فحسب في الخصائص ٢٦٢/٣ وسيأتي هنا
منسوبا للنابغة كذلك مرة أخرى .

(٥) ت : « أراد عنا » .

(٦) ح س : « كثير ليس » .

(٧) ت : « فمن ذلك قولهم » .

(٨) انظر المغرب للجواليقي ٦ : ٢٨٠

وكذلك : « الفَالُودُجُ » و « الفَالُودُقُ » . والأصل فيه بالفارسية : « بِالُودَهْ »^(١) بين الفاء والباء^(٢)
و « دُخْتَنُوسُ » و « دُخْتَنُوشُ » و « تُخْتَنُوسُ » و « تُخْتَنُوشُ » والأصل فيه : « دُخْتُ نُوشُ »^(٣)

وقال العجاج :

كَأَنَّهُ مُسَرَّوْلٌ أَرْنَدَجَا كَمَا رَأَيْتَ فِي النَّبِيطِ الْبَرْدَجَا^(٤)

أراد : « الْبَرْدَهْ » وهم الرقيق^(٥)
وقال أيضا :

فَهَنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا^(٦)

(١) في ح : « فالوده » . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٣/١٢١ : « وفيها لغات : الفالودج ، والفالودق ، والفالودق . وهي معربة عن بالوده » أى أن أصل الكلمة بالياء الفارسية وهي الباء المهموسة ، والتي قال عنها السيرافي بعد ذلك : « بين الفاء والباء » وسماها سيبويه ٢ : ١٢/٤٠٤ : « الباء التي كالفاء » .

(٢) عبارة : « والأصل فيه بالفارسية ... والباء » ساقطة من س . وعبارة : « بين الفاء والباء » ساقطة من ق .

(٣) انظر المعرب للجواليقي ١٤٢ ودختنوس بنت لقيط بن زرارة سماها أبوها باسم بنت كسرى .
(٤) البيتان للعجاج في ديوانه ق ١٠/٥ : ١٢ ص ٧ - ٨ واللسان (بردج) ٣/٣٥ والثاني في المعرب ١٠ : ٤٧ وفي جميع هذه المصادر : « كما رأيت في الملاء » كما في س ت وهامش ب ق ي .

(٥) ح : « وهو الرقيق أيضا » . وفي ت : « وهم الرقيق من الممالك » .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٤/٥ : ١٦ ص ٨ واللسان (عكف) ١١/١٦١ (حجا) ١٨/١٨١ والقوافي للتوخي ٨٦ : ٩٢ وبلا نسية في المقاييس ٤/١٠٨ والثاني في اللسان (فنزج) ٣/١٧٣ وبلا نسية في المعرب للجواليقي ٢٣٧ والمقاييس ٤/٥١٥ وفي ت : « يلعبن » تحريف .

وإنما هو^(١): «الْبَنْجَكَانُ». قال أبو حاتم: الْبَنْجَكَانُ: الدُّسْتَبِنْدُ^(٢).
وقال أيضا:

يَوْمَ خَرَّاجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا^(٣)

وأصله بالفارسية: «سَامَرَّة»^(٤)، يعني: يُخْرِجُ في كل سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
وقال [آخر]^(٥):

لَوْ كُنْتُ بَعْضَ الشَّارِبِينَ الطُّوسَا^(٦)

أراد: «أَذْرُ نَطُوس»^(٧) وهو دواء.

قال آخر وهو رؤية^(٨):

بَارِكْ لَهُ فِي شُرْبِ أَذْرِنَطُوسٍ^(٩)

(١) ت: «وهو».

(٢) الدُستَبِنْدُ يعني رقص المجوس إذا أخذ بعضهم يد بعض وهم يرقصون. انظر المغرب ٢/٢٣٧.

(٣) البيت في ديوانه ق ١٧/٥ ص ٨ واللسان (سمرج) ١٢٥/٣ والمغرب ١٨٤.

(٤) في المغرب للجواليقي ٣/١٨٤: «أصله بالفارسية: سَمَرَّة، أي: استخراج الخراج في ثلاث مرات. وقال الليث: السَّمَرَج: يوم جباية الخراج».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من س ت.

(٦) البيت لرؤية في ديوانه ق ٦٧/٢٥ ص ٧٠ وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٠٠/٣ والمغرب ٢٢٢ غير منسوب في الأخير.

(٧) ففى ت: «أذرى طوس» وفي هامش س: «في نسخة: أذرىطوس».

(٨) س ت: «قال رؤية».

(٩) ق ي ت: «أذرى طوس». والبيت لرؤية في جمهرة اللغة ٥٠٠/٣ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المغرب ٢٢٢ وفيه: «إذرىطوسا».

فَعَرَّبَ مَرَّةً بِالطُّوسِ ، ومرةً بِأَذْرُطُوسِ^(١) .

وقال آخر^(٢) :

فِي جِسْمِ شَخْتِ الْمُنْكَبِينَ قُوشِ^(٣)

أَرَادَ : كُوجَكَ ، فغَيْرَ^(٤) .

ولهذا أشباه كثيرة لا أحصيتها^(٥) ، وليس في شيء مما ذكرناه^(٦) من تعريب العجمية ، والتكلم بها في الشعر معربة^(٧) ، ولا في إبدال حرف جر من غيره^(٨) ، مما تقدم ذكره ، ضرورة وإنما ذكرناه لِيَعْلَمَ أنه مما يجوز في الكلام والشعر ، ولا ينسب قائله إلى دخول في ضرورة^(٩) .

ومما لا يجوز إلا في الشعر^(١٠) جعل الكاف في موضع «مِثْلُ» اسماً ، وإدخال حروف الجر عليها ، كإدخالها على مِثْلُ : مِثْلُ قولهم : «زَيْدٌ كَكَعَمَرُو»^(١١) ، يريدون به^(١٢) : كَمِثْلُ

(١) ت : «بأذرى طوس» .

(٢) كلمة : «آخر» ليست في ح .

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه ق ٦٦/٢٨ ص ٧٩ ومادة (قوش) من اللسان ٢٢٩/٨ والتاج ٣٤١/٤ والمغرب للجوالقي ٢٥٦

(٤) كلمة : «فغير» ساقطة من ت . وكلمة : قوش = (كوجك) معناها صغير . انظر المغرب للجوالقي ١/٢٥٧

(٥) ت : «لا أحصيتها كثرة» .

(٦) ت : «مما ذكرناه» .

(٧) كلمة : «معربة» ليست في س .

(٨) ت : «حرف من» .

(٩) ت : «إلى اضطرار» .

(١٠) س : «ومما لا يجوز في الشعر» !

(١١) ح س ت : «كعمر» . وفي ي : «ككنعم» وكلاهما تحريف .

(١٢) ق ي س ت : «ويريدون به» .

عَمَرُو ، فجعلوا الكاف الثانية في موضع مِثْلٍ ، وجعلوا الكاف الأولى ^(١) حرف جرٍّ دخل عليه . قال ^(٢) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ ^(٣)

يعني : كمثل ما يؤتفين ، والكاف ^(٤) الأولى ^(٥) زائدة وهو كقوله تعالى : ^(٦) ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(٧) : المعنى ليس مثله ، ^(٨) والكاف زائدة لا غير .

والدليل على ذلك ^(٩) أنا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام ، وذلك أنها إذا لم تكن زائدة ، فهي بمعنى مثل وإن كانت حرفاً فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قُدِّرَ بهذا التقدير ، فقد أثبت له ^(١٠) مِثْلٌ ^(١١) ونُفِيَ الشَّيْءُ ^(١٢) عَنْ مِثْلِهِ وهذا محال من وجهين : أحدهما : أن الله تعالى ^(١٣) لا مثل له ولا نظير .

(١) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٢) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٣) البيت لخطام المجاشعي في كتاب سيبويه ١٣/١ : ٢٠٣/١ : ٣٣١/٢ : ٣٦٧/١ وخزانة الأدب ٣٥٣/٢ : ٢٧٣/٤ والعيني على الخزانة ٥٩٢/٤ والشتنمري ١٣/١ : ٢٠٣/١ : ٣٣١/٢ واللسان (أنف) ٣٤٥/١٠ والمنصف ١٩٢/١

(٤) ت : « فالكاف » .

(٥) ب ق ي : « الأولى » وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٦) ح س ت : « كقوله عز وجل » .

(٧) سورة الشورى ١١/٤٢

(٨) ح س ت : « ليس مثله شيء » .

(٩) كلمة : « على ذلك » ساقطة من س .

(١٠) ت : « ثبت له » .

(١١) كلمة : « مثل » ساقطة من ح .

(١٢) ح : « التشبيه » .

(١٣) س ت : « عز وجل » .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في كل أحد وذلك أنا لو قلنا « لَيْسَ مِثْلُ مِثْلٍ زَيْدٌ أَحَدٌ »^(١) لاستحال وذلك أنا لو أثبتنا لزيد مثلاً ، فقد جعلنا زيدا مثلاً له . لأن ما مائل الشيء فقد مائله ذلك الشيء ، ولا يجوز^(٢) أن يكون زيد مثلاً لعمرو وعمرو ليس مثلاً لزيد^(٣) ، فإذا نفينا المثل عن مثل زيد وزيد هو مثل مثله فقد أحلنا^(٤)

ومن ذلك وضعهم الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة ، وقد يجري مثله في الكلام حتى لو أخرجه مخرج^(٥) عن باب الضرورة^(٦) ، لم يكن بالمخطي : فمن ذلك قول الحطيئة :

قَرَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ^(٧)

أراد : شفتيه ، والمشافير للإبل .

وقال آخر :

سَأْمَنْعَهَا أَوْ سَوِّفَ أَجْعَلُ أَمْرَهَا إِلَى مَلِكٍ أَظْلَفُهُ لَمْ تَشَقِّ^(٨)

(١) ت : « إذا قلنا » .

(٢) س : « وغير جائز » .

(٣) عبارة : « لأن ما مائل الشيء ... لزيد » ساقطة من ت .

(٤) ت : « فإذا نفينا المثل عن زيد وهو مثله فقد أحلنا » .

(٥) ت : « حتى لو أخرجه » .

(٦) ح : « الضرورات » .

(٧) البيت في ديوانه ق ٢٤/٤١ ص ١٨٤ والمقتضب ٥١/٢ والمخصص ٣٦/٤ والحروف لابن السكيت ٣٦ مع

مصادر أخرى في هامشه . وفي ح س ت : « سقوا جارك ... لما تركته » كما في بعض المصادر السابقة .

(٨) البيت لعقمان بن قيس اليربوعي في سبط اللآلئ ٧٤٦/٢ وله أو للأخطل في جمهرة اللغة ٤٩٠/٣ واللسان

(ظلف) ١٣٤/١١ وينسب لرجل من بني سعد في أبواب مختارة ٣٨ وبلا نسبة في أمالي القالي ١٢١/٢ وأسرار

البلاغة ٣٧ والصناعتين ٣٠١ والموازنة ٤٤/١ وتأويل مشكل القرآن ١١٦ ولبعض الأسديين في الحروف لابن

السكيت ٣٦ وصدره فيه : « سأجعل مالى أو سأجعل أمره » وانظر مصادر أخرى في هامشه .

أَرَادَ عَقْبِيهِ . وَالْأَظْلَافَ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فِي مَوْضِعِ عِقْبَى الْإِنْسَانِ وَقَدَمِهِ .

وَقَالَ آخِرُ يَصِفُ إِبِلًا :^(١)

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ كَصَوْتِ الْمِسْجَلِ بَيْنَ وَرِيدَيْهَا وَبَيْنَ الْجَحْفَلِ^(٢)

وَالْجَحْفَلُ لِنَدَوَاتِ الْحَافِرِ^(٣) ، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ الْمَشْفَرِ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ :

وَالْحَشْوُ مِنْ حَفَاتِهَا كَالْحَنْظَلِ^(٤)

وَالْحَفَّانُ صَغَارُ النِّعَامِ ، فَجَعَلَهَا هَاهُنَا لَصَغَارِ الْإِبِلِ^(٥) .

وَقَالَ آخِرُ ، وَهُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ^(٦) :

وَذَاتُ هِدْمٍ عَارِ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بِالمَاءِ تَوَلِّبًا جَدِيعًا^(٧)

(١) جملة : « يصف إبلا » ساقطة من ت . والشاعر هو أبو النجم العجلي .

(٢) البيتان في الطرائف الأدبية ١٠٦ - ١٠٧ ص ٦٥ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والحروف لابن السكيت ٣٧ وغير

منسوبين في اللسان (جحفل) ١٠٨/١٣

(٣) س ت : « الحوافر » .

(٤) البيت لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ١٧٩ ص ٧١ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والحروف لابن السكيت ٣٨

وغير منسوب في اللسان (حفن) ٢٨١/١٦

(٥) س ت : « صغار الإبل » .

(٦) س ت : « وقال أوس بن حجر » .

(٧) البيت في ديوانه ق ١٢/٢٦ ص ٥٥ وانظر مراجع البيت فيه ص ١٥٨ وزد عليه المقاييس ٤٣٢/١ وشرح ما يقع

فيه التصحيف ١٣٤ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٨ ومجالس العلماء ١٤ والتنبيهات على أغاليط الرواة ٨٦

والحروف لابن السكيت ٣٨

أراد بالتولب : طفلاً من الناس ، والتَّوَلَّبَ : وَلَدُ الحمار ، وقد كان المَفْضَلُ^(١) روى «جَدْعاً» وأنكره^(٢) الأصمعي وقال : جَدِغُ^(٣) أى سَيَّءُ^(٤) الغذاء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعي^(٥) : تكلم بكلام^(٦) النمل وأصب^(٧) .

وقال آخر :

لَهَا حَجَلٌ قَدْ قَرَعَتْ عَنْ رُءُوسِهِ لَهَا فَوْقَهُ مِمَّا تَحَلَّبَ وَاشِلُ^(٨)

-
- (١) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي اللغوي ، أستاذ الفراء وابن الأعرابي ، توفي في أواخر القرن الثاني الهجري . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ٢٩٨/٣ وهامشه .
 (٢) س : «فأنكره» .
 (٣) ح س ت : «وقال إنما هو جدعا» .
 (٤) س : «أى هو» .
 (٥) ح س : «فقال له الأصمعي» . وعبارة : «وقال جدع ... فقال الأصمعي» ساقطة من ق هنا . وقد ذكرها بعد البيت التالي .
 (٦) س : «كلام» .
 (٧) عبارة : «قال فناظره المفضل ... وأصب» ساقطة من ت . وخبر هذه التصحيفة في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ١٢٩ مع مصادر أخرى في هامشه .
 (٨) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٢٤/٣٦ ص ٢٦٠ وانظر مراجع البيت فيه ص ٣٩٠ وزد عليها الحروف لابن السكيت ٣٨ وفي جميع النسخ : «عن رؤوسه» على العكس مما في الديوان ومصادر البيت الأخرى ففيها جميعا : «من رؤوسه» !

وَالْحَجَلُ : إِنَاثُ الْقَبِيحِ ^(١) ، فوضعها لصغار الإبل .

ويَقْوَى أَنْ هَذَا خَارِجٌ مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ مَا يَرُوى ^(٢) عَنْ الرَّسُولِ ﷺ ^(٤) أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَحْقِرَنَّ أَحَدًا كُنَ لَجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ ^(٥) » وَالْفَرَسُ لِلْبَعِيرِ ، لَا لِلشَّاةِ .

وَيُقَالُ : أَتَى فُلَانٌ أَرْضَ كَذَا فَغَرَزَ ^(٦) ذَنْبَهُ بِهَا إِذَا أَقَامَ وَغَرَزَ الذَّنْبُ لِلْجَرَادِ ^(٨)

وَمِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ جَعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي مَعَ الْفِعْلِ ^(٩) ، كَقَوْلِ طَارِقِ بْنِ دَيْسِقٍ ^(١٠) :

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعِ ^(١١)

(١) فِي اللِّسَانِ (حجل) ١٥٢/١٣ : « الحجل إناث البعائيب . والبعائيب ذكورها » وفي اللسان (قبيح) ١٧٥/٣ :

« القبيح : الحجل ، والقبيح الكروان معرب » . وانظر المعرب للجواليقي ٢٦١

(٢) ح س : « ماروى » .

(٣) س ت : « عن النبي » .

(٤) كلمة : « وسلم » ساقطة من ت .

(٥) الحديث في النهاية لابن الأثير ٤٢٩/٣ وروايته فيه : « لا تحقرن من المعروف شيئا ولو فرسن شاة » .

(٦) ب : « فعرز » ح : « فعرز » ي : « فعرز » والجميع تصحيف .

(٧) عبارة : « إذا أقام » ساقطة من ح س . وفي ت : « إذا أقام بها » .

(٨) فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ (ذنب) ٣٠٣/١ : « وأقام بأرضنا وغرز ذنبه لا يبرج ، وأصله في الجراد » .

(٩) ت : « في موضع الفعل » تحريف .

(١٠) ح س : « طارق بن ديسق اليربوعي » . وهو طارق بن ديسق بن حصبة اليربوعي . انظر فهارس نقائض جرير

والفرزدق ص ١٤٥ ونسبة البيت إليه هنا خطأ فإن قائله هو ذو الخرق الطهوي يرد به على طارق بن ديسق في

قطعة أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره ٦٦ - ٦٧ أولها :

أَتَانِي كِلَامُ الثَّعْلَبِيِّ بِنِ دَيْسِقٍ فَنَفْسِي أَيْ هَذَا وَبِلَهُ يَنْتَرِعُ

وفي النوادر بعده : « هذا الثعلبي من بني ثعلبة بن يربوع وهو طارق بن ديسق » .

(١١) البيت لذى الخرق الطهوي واسمه دينار بن هلال شاهر جاهلي في نوادر أبي زيد ٦٧ وخزانة الأدب ١٤/١ :

٤٨٨/٢ وشرح شواهد المغني ٥٩ والعين على الخزانة ٤٦٧/١ واللسان (جدع) ٣٩٠/٩ وبلا نسبة في شرح ابن

يعيش ١٤٤/٣ والدرر اللوامع ٦١/١

أراد : الذى يُجَدَّع ، ولو قال : المَجْدَع للزمه أن يخفض فيُقَوَّى ^(١) ؛ لأنَّ القصيدة مرفوعة ففرُّ من الإقواء إلى ما هو أقبح ^(٢) .

وفيه عندي وجه آخر ، وهو أنه لم يرد الألف واللام التى بمعنى الذى ، ولا الألف واللام التى للتعريف ^(٣) ، ولكنه أراد : الذى نفسها ، فحذف الدال والياء وإحدى اللامين ، لأنه قد رأى الذى يلحقها ^(٤) حذف كقولهم : اللذ واللذ ، كما قال :

كَالَّذِ تَزْبَى زُبْيَةً فَاضْطِيدَا ^(٥)

وربما حذفوا فأحجفوا وبَقُوا من الكلمة الحرف منها ^(٦) والحرفين كقوله :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافًا وَلَا أَحِبُّ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ ^(٧)

(١) ت : « للزمه أن يقول : المجدع بالخفض فيقوى » .

(٢) ت : « أقبح منه » .

(٣) ت : « وهو الذى لم يرد الألف التى للتعريف » وفيه سقط وتحريف .

(٤) ت : « قد رأى الذى التى يلحقها » . وهو فى هامش ب عن نسخة . وقال فى هامش ب : « حاشية : فما أبقي إذن من حروف الذى شيئاً ؛ لأنه قد حذف (الذى) وهو الأصل » .

(٥) البيت لرجل من هذيل فى ديوان الهذليين ٦٥٤ وبلا نسبة فى اللسان (زبى) ٧٢/١٩ وشرح ابن يعيش ١٤٠/٣ والعمدة لابن رشيق ٢١٠/٢ والكامل للمبرد ١٧/١

(٦) كلمة : « منها » ساقطة من ت .

(٧) سبق تخريج البيتين هنا .

[أراد إلا أن تشا]^(١) فحذف الشين والألف . ومن روى : « إلا أن تا » بغير همز فقد غلط ؛ لأن أولهذه الأبيات .

إِنْ شَتَّ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهُ جَهْرًا رَبُّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرُّافًا^(٢)

والأبيات هي من مشطور^(٣) الرجز ، وهو : مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، كقول
العجاج :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا^(٤)

والقافية العين ، والألف وصل في « دعا » و« أسمعَا » ، ثم جعل الهمزة مكان العين ، كما
قال :

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ أَمْرًا فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهُ^(٥)
وإنما يستجاز^(٦) هذا لأن العين والهمزة^(٧) من موضع واحد ، كما قال^(٨) :

أَنَاهَا بَعِيرُهَا الْمَذَلُّ أَجْمَلُهَا وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ
فجعل الراء مكان اللام ؛ لتجاورها في المخرج .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من س ح ت .

(٢) سبق تخريج الأبيات هنا . وقد سقط الباب الثالث من ت .

(٣) ت : « الأبيات من مشطور » .

(٤) البيت في ديوانه ق ١/٥ ص ٧

(٥) هو مثل في الميداني ١٣٠/١ والعسكري ٣٧٨/١ وقصص المقال ٤٦ وأمثال ابن رفاعه ٥٨

(٦) ح س ت : « وإنما استجاز » .

(٧) ح : « الهمزة والعين » .

(٨) ت : « وكما قال » .

ومن الضرورة قوله :

أَلَا يَا أُمَّ فَارِغَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي نِي وَدَلِّي ذَلَّ مَا جِدَّةَ صَنَاعٍ^(١)

فجعل « ذكريني » في موضع « مُذَكَّرَةٌ » ، وهذا قبيح^(٢) ، وذلك لأن^(٣) فعل الأمر لا يقوم مقام الاسم ، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي^(٤) ، كقولك : « كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ » أى قائماً ، و« كَانَ زَيْدٌ قَدْ انْطَلَقَ » أى منطلقاً ، ولكنه اضطرَّ فوضع فعل الأمر موضع الفعل المستقبل في خبر كان ؛ لأن ابتداء كلامه أمرٌ ، وهو قوله : « كُونِي » ، ومحصول الأمر إنما وقع منه لها على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر ، إذ كان المعنى عليه .

وهذا يشبه قولهم : « أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ » وذلك أنه لما كان الاسم المبدوء به للخطاب ، والثاني للغائب ، ومعناه معنى الأول ، لم تحفل به ، وَرَدَّ الضمير إلى الأول ، فقام رَدُّ الضمير إلى الأول مقام رَدِّه إلى الثاني ، إذ كان هو هو^(٥) في المعنى . وكذلك قوله : « وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي » أراد : وذكريني بالمكارم^(٦) ، أى كوني^(٧) مذكورة لى^(٨) بالمكارم ،

(١) سبق مخريج البيتين هنا

(٢) س : « فهذا قبيح به » . وفي ت : « فهذا قبيح له » .

(٣) س ت : « وذلك أن » .

(٤) ت : « الماضي والمستقبل » . وفي س ح بعده : « مقام الاسم » .

(٥) كلمة : « هو » الثانية ليست في ت .

(٦) عبارة : « ذكريني أراد : وذكريني بالمكارم » ساقط من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « بالمكارم ذكريني ... أى كوني » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) كلمة : « لى » ساقط من ح .

وأدخل :

« كوني » ليتوصل بها^(١) إلى ما بعدها ، إذ كانت الفائدة فيه . ومن ذلك قوله^(٢) :

مَهْمَا لَى اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بَنَعْلَى وَسِرْبَالِيَهْ
إِنَّكَ قَدْ يَكْفِيكَ بَغَى الْفَتَى وَدَرَاهُ أَنْ تَرُكُضَ الْعَالِيَهْ^(٣)

ومهما لا تكون إلا في الشرط والجزاء كقولك : « مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ » وهذا الشاعر لم يرد ذلك ، وإنما أراد : « مَالِي اللَّيْلَةُ » ، مستفهماً ، ثم زاد « ما » الأخرى ، كما تزداد صلةً في مواضع ، وكثرة اجتماع اللفظين ، فقلب من الألف الأولى هاءً ، ولولم يقلب لم ينكسر البيت ولم يفسد ، ولكنه استقبح تكرير اللفظين ، ففعل فيه ما يفعله في غير الضرورة^(٤) ، لتشاركهما في القبح عنده .

ومن ذلك أن كاف^(٥) التشبيه لا يتصل بها مكْنَى^(٦) في الكلام : لا تقول : « أَنَاكَ » ولا « أَنْتَ كِي » ؛ وذلك أن معنى الكاف ومثل سواء^(٧) ، فإذا كُنِيَ عن المشبه استعملوا « مثلاً » فقط ، فإذا اضطر الشاعر جاز أن يأتي بعد الكاف بِمَكْنَى ، إذ كان معناها معنى

(١) كلمة : «بها» ساقطة من ت .

(٢) عبارة : «ومن ذلك قوله» ساقطة من ق .

(٣) البيتان لعمر بن ملقط الطائي وهو شاعر جاهلي ، في شرح شواهد المغني ١١٣ والعيني على الخزانة ٤٥٨/٢ والأول له كذلك في نوادر أبي زيد ٦٢ وخزانة الأدب ٦٣١/٣ وبلا نسبة في شرح ابن عيش ٤٤/٧ والخزانة

١٦١/٤

(٤) ح س ت : «في الضرورة» .

(٥) ت : «ومن ذلك كاف» .

(٦) ت : «بهاء مكْنَى» تحريف .

(٧) س ت : «والمثل واحد» .

« المثل » . وقد يجوز اتصال^(١) المكنى بمثل . قال العجاج :
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٢)

وقال امرؤ القيس :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَايَلًا كُهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا^(٣)

(١) ت : «وقد يجوز أيضا اتصال» .

(٢) البيت في ملحق ديوانه ق ٤١/٢ ص ٧٤ وسيويه ٣٩٢/١ وخزانة الأدب ٤٧٧/٤ والعين على الخزانة ٢٥٣/٣ والشتنمري ٣٩٢/١ واللسان (وعل) ٢٥٨/١٤ وشرح ابن يعيش ١٦/٨ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥/٤

(٣) نسبة هذين البيتين إلى امرئ القيس هنا سهو من السيرافي ، فهما لرؤبة بن العجاج في ديوانه ق ٢٦٦/٤٥ — ٢٦٧ ص ١٢٨ وخزانة الأدب ٢٧٤/٤ والعين على الخزانة ٢٥٦/٣ ، ونسبا إلى العجاج في كتاب سيويه ٣٩٢/١ والشتنمري ٣٩٢/١ ويبدو أنه سقط منها «رؤبة بن» . والبيتان ليسا في ح س .

﴿ باب التقديم والتأخير ^(١) ﴾

[قال أبو سعيد ^(٢) :] اعلم أن الشاعر قد يضطر ^(٣) حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، فيزيله ^(٤) عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ^(٥) ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه ؛

فمن ذلك قول الأخطل :

أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعَ فَلَيْسَ هَا عِنْدَ الْمَفَاخِرِ إِبْرَادُ وَلَا صَدْرُ
مِثْلَ الْقَنَافِدِ هَذَا جُؤُنٌ قَدْ بَلَّغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَّغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرُ ^(٦)

(١) ت : «هذا باب التقديم والتأخير» .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) س ح : «ربما يضطر» . وفي ت : «ربما اضطر» .

(٤) س ت : «ويزيله» .

(٥) عبارة : «والمفعول فاعلاً» ساقطة من ي .

(٦) البيتان في ديوانه ص ١٠٩ - ١١٠ باختلاف في الرواية وشرح شواهد المغني ٣٢٨ والثاني في الدرر اللوامع

١٤٤/١ وأبواب مختارة للأصفهاني ٢٩

أراد : بَلَّغْتَ نَجْرَانِ سَوَاتِمَهُمْ أَوْ هَجَرَ ، وذلك وجه الكلام : لأن السَّوَاتِ تَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ
فَتَبْلُغُ مَكَانًا آخَرَ ، وَالْبُلْدَانُ لَا يَنْتَقِلْنَ ، وَإِنَّمَا يُبْلَغْنَ وَلَا يُبْلَغْنَ .

وقال النمر بن تولب^(١) :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
وَإِنْ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا فَلَا تَتَهَيَّئِكَ أَنْ تُقَدِّمًا^(٢)

أراد^(٣) : فَلَا تَتَهَيَّئِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ لَا تَهَابُ أَحَدًا .

وقال آخر وهو ابن مقبل^(٤) :

وَلَا تَهَيَّئِ الْمُوَمَاءَ أَرْكُبَهَا إِذَا تَنَاقَحَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسُّحْرِ^(٥)

أراد : وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمُوَمَاءَ .

(١) كلمة : «بن تولب» ساقطة من س .

(٢) البيتان للنمر بن تولب في الاقتضاب ٣٦٣ والأول في أدب الكاتب ٢٣٥

(٣) س ت : «وإنما أراد» .

(٤) ب ق ي : «ابن المقبل» تحريف . وفي ح : «وقال في مثل ذلك» . وفي ت : «وقال الآخر في مثل ذلك» . وفي س :

«وقال ابن مقبل في مثل ذلك» .

(٥) البيت في ديوانه ق ٢٣/١٠ ص ٧٩ مع مصادر أخرى في هامشه . وفيه : «تجاوبت» مثل ح س ت .

وقال آخر :

كَانَتْ فَرِيضَةُ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّانِءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ^(١)

ويروى : كما كان الزَّانِءُ يُحَدُّ بِالرَّجْمِ^(٢) . أراد : كما كان الرَّجْمُ فَرِيضَةَ الزَّانِءِ^(٣) .

وليس^(٤) هذا من جعل المفعول فاعلا ، ولكنه حَذَفَ اسم كان وهو « فريضة » ، وأقام مقامها ما كانت مضافة إليه ، وهو « الزَّانِء » وجعل فريضة الرجم هي خبر كان ، وهو كلام على نظمه ، وتلخيصه : كما كان فريضة الزنا^(٥) فريضة^(٦) الرَّجْمِ^(٧) ؛ لأنَّ الفريضة هي الواجبة والذي يجب بالزنا هو الرجم ، فأضفت الفريضة^(٨) إلى الزنا وإلى الرجم^(٩) جميعا^(١٠) ؛ لأنها من أجل الزنا تَجِبُ ، والواجب هو الرَّجْمُ ، فأضيف إلى الشيء^(١١) وإلى سببه ، وحذف من الأول وأقيم مقامه كما يُفعل بالمضاف إليه .

(١) البيت للنايفة الجعدى فى ملحق ديوانه ق ٦/٣٠ ص ١٦٠ وأبواب مختارة للإصفهاني ٢٩ والأضداد للسجستاني ١٥٢ واللسان (زنا) ٧٩/١٩

(٢) عبارة : «ويروى ... بالرجم» ساقطة من س .

(٣) عبارة : «أراد ... الزنا» ساقطة من ت .

(٤) س ت : «فليس» .

(٥) عبارة : «فريضة الزنا» ليست فى ح .

(٦) كلمة : «فريضة» ساقطة من ت .

(٧) عبارة : «فريضة الزنا فريضة الرجم» ساقطة من ق .

(٨) كلمة : «الفريضة» ساقطة من ح .

(٩) س ت : «والرجم» . وفى ح ق : «أو إلى الرجم» .

(١٠) كلمة : «جميعا» ساقطة من ق ح س ت .

(١١) س : «للشيء» .

ومثل هذا في إضافة شيء^(١) واحد إلى شيئين لتعلقه بهما المصدر الذي يضاف إلى الفاعل لوقوعه منه ، وإلى المفعول لوقوعه به ، وإلى الزمان أيضا^(٢) لوقوعه^(٣) فيه ، كقول الله تعالى^(٤) : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٥).

وأما قول الشاعر :

..... وَتَشْقَى الرَّمَا حُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ^(٦)

ففيه وجهان : أحدهما : ما ذكرناه^(٧) من التقديم والتأخير ، وذلك أنا الضيافة هم الذين يشقون بالرماح^(٨) لقتلهم بها .

والوجه الثاني : أن الرماح تشقى بالضيافة ؛ لأنه لم يجعلهم أهلا للتشاغل بها ، وحقر شأنهم جدا ، فجعل طعنهم بالرماح شقاء^(٩) للرماح ، كما يقال : « شَقِيَ الْخَزْرَجِيُّ جِسْمَ فُلَانٍ » إذا لم يكن أهلا للبسه^(١٠) .

(١) كلمة : شيء ساقطة من س .

(٢) كلمة : «أيضا» ليست في ت .

(٣) عبارة : «منه وإلى المفعول ... لوقوعه» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٤) ت : «عز وجل» .

(٥) سورة سبأ ٣٤/٣٣ .

(٦) عجز بيت لخداس بن زهير بن ربيعة العامري من قصيدة له في جمهرة أشعار العرب ص ١٠٨ و صدره : «ونركب

خيلا لا هوادة بينها» وهو في اللسان (ضطر) ١٦٠/٦ وعجزه غير منسوب في المقاييس ١٠٢/٢

(٧) س : «ذكرته» . وفي ت : «ذكرنا» .

(٨) ت : «يشقون بها» .

(٩) س : «إشقاء» .

(١٠) ت : «أهلا له» .

قال الشاعر :

بَكَى الْخَزْمُ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَضَجَّتْ ضَجِيحاً مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ^(١)

ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه^(٢) ليس من الضرورة^(٣) ، لم يكن عندي بعيداً ؛ لأنها أشياء قد فهمت^(٤) معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي^(٥)

كما قال الشاعر :

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ^(٦)

وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل^(٧) . قال الله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ^(٨) ﴾ وإنما العصبه تنوء^(٩) بالمفاتيح .

(١) البيت بلا نسبة في سيبويه ٢٥/٢ والشتتري ٢٥/٢ وفيها : «نيا الخزم عن روح ... وعجت عجيجا» مثل س . وهو لحميدة بنت النعمان بن بشير في الأغاني (بولاقي) ١٣٩/٨ وسمط اللآلي ١٨٠/١

(٢) ت : «فيها ذكرنا» .

(٣) ت : «ليسا بضرورة» .

(٤) س ت : «قد فهم» .

(٥) ت : «القلنسوة رأسي والخاتم إصبعي» .

(٦) البيت بلا نسبة في سيبويه ٩٢/١ والشتتري ٩٢/١

(٧) عبارة : «وإنما يدخل الرأس ... في الظل» ساقطة من ت . وبدله فيها : «وإنما يدخل الثور رأسه في الظل» .

(٨) سورة القصص ٧٦/٢٨ وعبرة : «أولى القوة» ليست في س ت . وبعد الآية في ت : «ومعنى تنوء : تهبط» .

(٩) ت : «هي التي تنوء» .

وفيها قول آخر ، وهو أنها على غير التقديم والتأخير ، وذلك أن معنى قوله تعالى (١) : « تَنَوُّ بِالْعُصْبَةِ » أى تُبَيِّنُهَا (٢) ، كما تقول : « ذَهَبَ بَرِيدٌ » و« أَذْهَبَهُ » ، وكذلك : « نَاءٌ بِهِ » و« أَنَاءُهُ » .

ومعنى هذا عند الفراء : تثقل العصبه وتميلهم من ثقلها (٣) . ويقال فى قول القائل : « سَاءَكَ وَنَاءَكَ » (٤) ومعناه : « أَنَاءَكَ » ، وأتبعه « سَاءَكَ » ، كما يقال : « هَنَأَنِ الطَّعَامُ وَمَرَأَنِي » (٥) « إتباعا . وإذا أفردوه قالوا : أَمَرَأَنِي » (٦) .

ومن ذلك تأخير المضاف إليه عن موضعه الذى ينبغى أن يكون عليه من مجاورة المضاف بلا فصل (٧) ، كقولك : « غُلَامٌ زَيْدٌ » و« ضَارِبٌ بَكْرٌ » . فإذا اضطرَّ شاعر (٨) جاز أن يفصل بينهما (٩) بالظروف وحروف (١٠) الجر ، فتشبهها (١١) بِلَيْنَ وأخواتها ، حيث فصل بينها وبين أسمائها بالظروف فقط .

(١) كلمة : « تعالى » ليست فى ت . ومكانها فى س : « عز وجل » .

(٢) ت : « أى تبينها » تحريف .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ٥/٣١٠

(٤) انظر لهذا القول : مجمع الأمثال للميداني ٩٣/١ وأمثال أبي عكرمة ١٢/١١ وإصلاح المنطق ١٤٧ والمعاجم (سواء - نوا) .

(٥) انظر لهذا التعبير إصلاح المنطق ١٤٩ : ٣١٩ والإتباع والمزاوجة ٦٩ والمعاجم (هنا - مرأ) .

(٦) عبارة : « ومعنى هذا عند الفراء ... أمرأني » ساقطة من ح ت .

(٧) ت : « بلا فاصل » .

(٨) ح س ت : « الشاعر » .

(٩) كلمة : « بينهما » ساقطة من س .

(١٠) س : « وحرف » .

(١١) س ت : « فيشبهها » .

قال الشاعر^(١) ذو الرمة^(٢):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٣)
أراد: كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَى .
وقال أبو حية:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٤)
أراد: بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا .
وقال آخر:

لَمَّا رَأَتْ سَائِدَمًا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٥)
أراد: لِلَّهِ دَرٌّ مِنْ لَامِهَا الْيَوْمَ .
وقالت امرأة من العرب:

هَمَّا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَا هُمَا^(٦)

(١) كلمة: «الشاعر» ليست في س.

(٢) كلمة: «ذو الرمة» ليست في ح ت.

(٣) في ديوانه ق ٢٥/٩ ص ٧٦ وسيبويه والشتنمري ٩٢/١: ٢٩٥/١: ٣٤٧/١ والمقتضب ٣٧٦/٤ واللسان (نقض) ١١٣/٩ والتاج (نقض) ٩٣/٥ وحيوان الجاحظ ٣٤٢/٢ وخزانة الأدب ١١٩/٢: ٣٥٠/٢ والخصائص ٤٠٤/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١: ١٣٢/٤ وفي بعض هذه المصادر: «أنقاض الفراريح».

(٤) البيت لأبي حية النميري في سيبويه ٩١/١ والمقتضب ٢٣٦/١: ٣٧٧/٤ والشتنمري ٩١/١ والعيني على الخزانة ٤٧٠/٣ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢ وأمالى ابن الشجري ٢٥٠/٢

(٥) البيت لعمر بن قميئة في كتاب سيبويه ٩١/١ والشتنمري ٩١/١ وشرح ابن يعيش ٢٠/٣ وبجالس نعلب ١٢٥/١ وخزانة الأدب ٢٤٧/٢ ومقدمتان في علوم القرآن ٢٥

(٦) البيت لعمر الخنعمية ترمى ابنها من قصيدة في الحماسة بشرح الرزوقي ق ٢/٣٨٦ ص ١٠٨٣ والعيني على الخزانة ٤٧٢/٣ ونسب لدرنا بنت عتبة من بني قيس بن ثعلبة في كتاب سيبويه ٩٢/١ والشتنمري ٩٢/١

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا في الظروف . وقد أنشد فيه ما لا^(١) يثبت أهل الرواية وهو :

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٢)
أى زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ ، وليست الْقَلُوصَ بظرف^(٣) .

وقال آخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا^(٤)

أراد : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صُدُورِهَا^(٥) ، وهذا قبيح جداً .
وأما قراءة بعضهم ، وهو ابن عامر^(٦) : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ^(٧) ﴾ أراد : قتل شركائهم أولادهم ، وهذا^(٨) خطأ عند النحويين .

(١) ح س : «وقد أنشد قوم فيه مالا» . وفى ت : «وقد أنشد قوم مالا» .

(٢) البيت لبعض المدنيين المولدين في الخزاعة ٥١/٢ وهو في الخصائص ٤٠٦/٢ والأشعوى ٢٧٦/٢ وشرح ابن يعيش ١٩/٣ والعينى على الخزاعة ٤٦٨/٣ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ومقدمتان في علوم القرآن ١٢٥

(٣) عبارة : «وليست القلوص بظرف» ساقطة من ح .

(٤) البيت في خزاعة الأدب ٢٥٠/٢ .

(٥) عبارة : «أراد : وقد شفت ... صُدُورِهَا» ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٦) س : «وأما قراءة بعض الناس» . وفى ت : «وقرأ بعض الناس وهو ابن عامر» . وابن عامر هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، أحد القراء السبعة وإمام أهل الشام في القراءة . توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ . انظر

غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١ رقم ١٧٩٠

(٧) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وانظر التيسير للداني ١٠٧

(٨) س : «فهذا» .

والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل^(١) أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب الأولاد^(٢) ؛ لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر^(٣) إلى المفعولين فقال : قَتَلَ أولادهم^(٤) ، للزومه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصحف ، فكان اتباع المصحف أثر عنده .

ووجه الآية أن يخفض "شركائهم" بدلا من الأولاد ويجعل الأولاد هم الشركاء ؛ لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملاتهم .

ووجه آخر^(٥) وهو : أن تكون الياء المثبتة في المصحف مضمومة ، وقد تكون^(٦) بدلا من الهمزة ، على لغة من يقول : شَفَاه الله يَشْفِيهِ^(٧) شَفَايَا ، وهذه لغة غير مختارة في القرآن . والقول الأول أجود ، وتقدير هذا : وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركاؤهم ، يرفعهم بزَيْنَ ، وهذان الوجهان على تخريج خط مصحف أهل الشام . وقراءة ابن عامر لا وجه لها .

(١) ت : «هم القاتلون بيعتهم لهم على قتل» .

(٢) ت : «أولادهم» .

(٣) كلمة : «المصدر» ساقطة من ت .

(٤) عبارة : «فأضاف القتل إليها .. أولادهم» ساقطة من ق ي .

(٥) س ت : وفيها وجه آخر .

(٦) في س ت : «وتكون» .

(٧) كلمة : «يشفيه» ساقطة من س ت .

وأما قوله (١) :

كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ (٢)

ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون من المقلوب ، وتقديره : «كَمَا زَلَّ الْمُتَنَزِّلُ بِالصَّفْوَاءِ» ، وهي الصَّفَاةُ الْمَلْسَاءُ .

والوجه الآخر : أن يكون من قولك : «ذَهَبْتُ بِهِ» (٣) في معنى : «أَذْهَبْتُهُ» فيكون «زَلَّتْ بِهِ» في معنى : «أَزَلَّتْهُ» .

وقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أن قولك : «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» معناه على (٤) غير معنى «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» ؛ وذلك أن قولك : «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» معناه : أزَلْتَهُ (٥) . ويجوز أن تكون أنت باقيا (٦) في مكانك لم تبرح . وإذا قلت : ذهبت بزيد (٧) ، فمعناه أنك ذهبت معه ، وهذا يحكى عن أبي العباس المبرد (٨) .

(١) ت : «وأما قول امرئ القيس» .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في شرح القصائد السبع ص ٨٤ وديوانه ق ٥١/١ ص ٢٠ وعجزه في المقاييس ٢٩٢/٣ بلا نسبة .

(٣) س ت : «ذهبت بزيد» .

(٤) س ح : «يريد به» .

(٥) ت : «أزَلْتَهُ عَنْ مَكَانِهِ» .

(٦) ح : «أَنْ تَكُونَ بَاقِيَا» .

(٧) ح ت س : «ذهبت به» .

(٨) عبارة : «وهذا يحكى عن أبي العباس المبرد» ساقطة من ح س ت .

وبعض^(١) الناس يُنْكِرُ هذا ، ويقول : معناها سواء : لأن الله تعالى^(٢) قد قال : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^(٣) في معنى أذهب الله سمعهم وأبصارهم^(٤) ، وهو تعالى^(٥) غيرُ ذاهِبٍ ، ويحتج بالبيت الذي أنشدناه أَنَّ الصُّفْوَاءَ غَيْرُ زَالَةٍ^(٦)

وللمحتج عن أبي العباس^(٧) أن يقول في الآية : إن الله تعالى^(٨) وإن لم يكن ذاهباً ، فقد وصف نفسه^(٩) في مواضع من القرآن^(١٠) بالمجىء والإتيان^(١١) ، فهو أعلم^(١٢) بحقيقة ذلك ، فقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(١٣) وقال : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾^(١٤) .

وأما قول النابغة :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بَنَّا بذى الجليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَجِدٍ^(١٥)

(١) «وكان بعض» في ح ت س .

(٢) س : «عز وجل» . وفي ت : «تبارك وتعالى» .

(٣) سورة البقرة ٢٠/٢

(٤) عبارة : «في معنى ... وأبصارهم» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٥) س : «والله عز وجل» .

(٦) ت : «زايلاً» تحريف .

(٧) ت : «لأبي العباس» .

(٨) س ت : «عز وجل» .

(٩) س : «نفسه جل وعز» .

(١٠) عبارة : «في مواضع من القرآن» ساقطة من ت .

(١١) ت : «والإتيان في غير موضع» .

(١٢) س ت : «وهو أعلم» .

(١٣) سورة الفجر ٢٢/٨٩

(١٤) سورة البقرة ٢١٠/٢

(١٥) سبق تخريج البيت هنا . وعجزه ليس في س .

فإنما يريد : غَابَتِ الشَّمْسُ ، وذهب النهارُ ، وهم ما زالوا . والمعنى عندى أن النهار أزالهم من مكان كانوا فيه إلى مكان صاروا إليه ، وزال أيضا معهم بأن غابت الشمس^(١) وذهب وقته ، فصار بمعنى قولك : « ذَهَبْتُ بزيد^(٢) » ، بمعنى^(٣) « أَذْهَبْتُهُ » ، و« ذَهَبْتُ مَعَهُ » . وقد كان قوم من أهل اللغة يجعلون « الباء » هاءنا في معنى « عَلَى » ، فيقولون^(٤) : زَالَ النهارُ بنا في معنى علينا^(٥) ، وهذا غير متحصّل ، والقول فيه ما خبرتُك به .

وأما^(٦) قول قيس بن الخطيم :

ديارُ التي كَادَتْ ونحنُ على منى تحلُّ بنا لولا نَجَاءُ الرُّكَّابِ^(٧)

فإن بعض الناس يتأولوه^(٨) على معنى : نُحِلُّنا وَتُنَزِّلنا ، من غير أن تنتقل إلينا ، على المذهب الذى ذكرناه في : ذَهَبْتُ به ، من غير أن تذهب معه .

قال أبو سعيد^(٩) : والأمر^(١٠) عندى^(١١) على خلاف ذلك ، من قبل أنهم^(١٢) لما رأوا

(١) ت : « شمسهُ » .

(٢) ت : « ذهب به » .

(٣) س ت : « فى معنى » .

(٤) س : « فيقول » .

(٥) ت : « بنا أى علينا » .

(٦) س : « فأما » .

(٧) البيت فى ديوانه ق ٢/٤ ص ٣٤

(٨) ت : « يتأولوه » لحن !

(٩) جملة : « قال أبو سعيد » ليست فى س ت .

(١٠) فى س مكان هذا الكلام : « وهذا صحيح ، ومعناه أنهم لما رأوها بمعنى أرادوا الحلول فى الموضع الذى رأوها فيه للاستمتاع برؤيتها وحديثها ، فمنع من ذلك سرعة ركائبها أو ركائبهم » .

(١١) ت : « عندنا » .

(١٢) ت : « من قبل أنها » .

ديارها اشتاقوا إليها ، وتصورها ، فصارت بالتصوّر كأنها معهم نازلة في الديار ، فهي قد أنزلتهم ونزلت معهم .

وأما قول^(١) الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَىٰ أَبَوْهُ يُقَارِبُهُ^(٢)

فإن فيه ضروباً من العيوب من التقديم والتأخير . وحق الكلام على^(٣) ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ^(٤) : وما مثله في الناس حى يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ؛ وذلك أن الفرزدق مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، خال هشام بن عبد الملك ، وأبو أم هشام بن عبد الملك أبو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، فقال : « وما مثله » ، يعنى إبراهيم المدوح ، « في الناس حى يقاربه » ، أى أحد يشبهه ، « إلا مملك » ، يعنى خليفة^(٥) ، « أبو أمه » ، يعنى أبو أم الخليفة ، « أبوه » ، يعنى أبو المدوح ؛ فالهاء^(٦) في « أمه » تعود إلى المملك ، وهو هشام بن عبد الملك ، والهاء في « أبوه » تعود إلى إبراهيم بن

(١) ت : « ومن ذلك قول » .

(٢) البيت في ديوانه ص ١٠٨ والكامل للمبرد ٢٨/١ والعمدة ٢٠٦/٢ والأغانى (بولاق) ١٥/١٩ والشتنرى ١٤/١ واللسان (ملك) ٣٨٢/١٢ والخصائص ١٤٦/١ : ٣٢٩/١ : ٣٩٣/٢

(٣) ت : « وحق الكلام وما » .

(٤) ح س : « أن يكون اللفظ عليه » .

(٥) س : « يعنى إلا خليفة » .

(٦) ت : « والهاء » .

إسماعيل ، ففرق بين المبتدأ والخبر^(١) بما ليس منه ، وذلك أن قوله : « أبو أمه^(٢) » مبتدأ في موضع نعت المملوك ، ففرق بينهما بقوله : « حَيٌّ » و « حَيٌّ » هو خبر « مَا » ، وفرق بين قوله : « حَيٌّ » وبين قوله : « يُقَارِبُهُ » وهو نعت « حَيٌّ » بـ « أَبَوْهُ » وهو خبر مبتدأ ، وقدم الاستثناء ، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال : « وما مثله في الناس إلا مملوكاً أبو أمه أَبَوْهُ حَيٌّ يُقَارِبُهُ » ، كما تقول « ما مثل زَيْدٍ إلا عمراً أَحَدٌ » . فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيباً ، والذي فيه عيبان ، أحدهما : الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر « ما » ، والآخر : الفصل بين خبر « ما » ونعته بخبر المبتدأ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

هِيَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا
حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاوَرٍ قَدْ كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا^(٣)

(١) س : « وخبره » .

(٢) س : « أبو أمه أبوه » .

(٣) البيتان للفرزدق في اللسان (كفر) ٤٦٤/٦ ولا يوجد في ديوانه ص ٨ إلا الأول برواية مختلفة .

وتقديره : هِيَهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ حُلَمَاؤُهَا رَأْيَهَا ، فَاسْتَجْهَلَتْ سُفَهَاؤُهَا ، فَأَبْدَلَ حُلَمَاؤُهَا مِنْ أُمِّيَّةٍ ، وَرَفَعَ سُفَهَاؤُهَا بِاسْتَجْهَلَتْ ، وَوَضَعَ ^(١) الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « فَاسْتَجْهَلَتْ » هُوَ جَوَابُ لِقَوْلِهِ : « قَدْ سَفِهَتْ » ^(٢) ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ حَكَمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي ^(٣) .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ^(٤) : وَكَانَ حَكَمُهُ ^(٥) فِي الظَّاهِرِ أَنْ يَعْمَلَ ^(٦) أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ ، إِمَّا سَفِهَتْ ، وَإِمَّا اسْتَجْهَلَتْ ^(٧) ، فَأَعْمَلَهَا جَمِيعاً بَعْدَ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » وَ« أَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، إِذَا أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الثَّانِي ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ ^(٨) قُلْتَ : « أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، فَالَّذِي تَعْمَلُهُ ^(٩) فِي الظَّاهِرِ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « أَعْطَيْتُ » ^(١٠) وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا تَرْفَعُ ^(١١) زَيْدًا بِالْفِعْلِ الثَّانِي ، وَتَنْصِبُ الدَّرْهَمَ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ .

(١) ت : فوضع .

(٢) س : لقوله سفهت .

(٣) ي ح ت : « بعد فاعل الفعل الثاني » .

(٤) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت . ونص س هنا كما يلي : « وسبيل الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر إذا أخر ما يعمل فيه الأول عن الفعلين أن يؤتى به بعد ما يعمل فيه الفعل الثاني ، فيقال : سفهت واستجهلت سفهاؤها حلماؤها . ومثله : خرجت فغضب زيد هند . ومثله : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما ، وأعطاني وأعطينه إياه زيد درهما » .

(٥) ت : « وحكمه » .

(٦) ح ت : « أن يعمل في الظاهر » .

(٧) بعده في ت ق : « والآخر يكون مكنيا » .

(٨) ت : « الفعل الأول » .

(٩) ت : « يعمل » .

(١٠) ت : « رأيت علمت » تحريف .

(١١) ح ت : « فترفع » .

وتقول أيضا على هذا : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . إذا أعملت ، قال ، فإذا أعملت الظن فالوجه أن تقول : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ ^(١) هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ولو قلت : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ هُوَ إِيَّاهُ مُنْطَلِقًا » لم يحسن ، لأن الظاهرين إما أن يفعل ^(٢) فيها الأول ^(٣) أو الثانى ، ولا يحسن أن يُعْمَلَ كُلُّ واحد من الفعلين فى واحد من الظاهرين ^(٤) ، وهذا كله إذا وقعت الأسماء بعد الفعلين جميعا ، فإذا وقع كل واحد من الأسماء فى موضعه ، لم يحتاج فيه إلى هذا واستعمل ^(٥) كما ينبغي ، فلما كانت « حُلْمَاؤُهَا وَسَفَهَاؤُهَا ^(٦) » بعد « سفهت » و« اسْتَجْهَلْتُ » لم يحسن أن يكونا ^(٧) ظاهرين بعد الفعلين جميعا ، وأحدهما غير الآخر ، ولو كان أحدهما هو الآخر ^(٨) لكان أقرب إلى الجواز ؛ لأنه كان يجعل ظاهره مكان مضمره ، وذلك أنك إذا قلت : « قَامَ فَانْطَلَقَ زَيْدٌ » ورفعت زيدا بquam ، وجعلت فى « انطلق » ضميراً منه ، صار التقدير : « قام زيد وانطلق » .

قال أبو سعيد ^(٩) : يجوز ^(١٠) على القياس : « قَامَ فَانْطَلَقَ زَيْدٌ زَيْدٌ » على أنك ترفع زيدا الثانى بquam ، وترفع الأول بانطلق ، فيكون التقدير : قام زيد فانطلق زيد ، والوجه

(١) عبارة : « زيد منطلق إذا أعملت ... أو قال » ساقطة من س ت .

(٢) س ت : « يعمل » .

(٣) س ت : « فيها الفعل الأول » .

(٤) ت : « فى أحد الظاهرين » .

(٥) س : « فاستعمل » .

(٦) ت : « سفهاؤها وحلماؤها » .

(٧) نص س إلى آخر الفقرة هنا : « يكون المرفوع بالفعل الثانى على ما تقدم من كلامنا » .

(٨) عبارة : « ولو كان أحدهما هو الآخر » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ت ، ومكانها فى س : « قال المفسر » .

(١٠) ت : « ويجوز » .

الإضرار ، وإن كان هذا جائزاً . والدليل على جوازه قوله :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ^(١)

والوجه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شيء^(٢)

وقوله : « قَدْ كَفَرْتُ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا »^(٣) ، فَأَبَاؤُهَا يَرْتَفِعُ^(٤) بكفرت ، ومعناه : لبست^(٥) السلاح وتغطت به ، ويرتفع « أَبْنَاؤُهَا » بَتَشَاجُرٍ ، كما يرتفع الفاعل بالمصدر ، كأنه قال : حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بَأَن يَتَشَاجَرُ أَبْنَاؤُهَا فَلِبِستِ الْآبَاءِ السِّلَاحَ بِتَشَاجُرِ الْأَبْنَاءِ ، وقد كان ينبغي أن لا يفرق بين ما قد ارتفع بتشاجر وبين تشاجر بقوله : « قَدْ كَفَرْتُ »^(٦) ؛ لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) البيت لسوادة بن عدى في كتاب سيبويه ٣٠/١ وله أو لامية بن أبي الصلت في الشننرى ٣٠/١ ولعدى بن زيد أو سوادة بن زيد بن عدى في اللسان (نقص) ٣٦٨/٨ وبلا نسبة في الخصائص ٥٣/٣

(٢) هنا في ق زيادة هي : « قال أبو العباس ثعلب : الذي أختاره أن الكلام انقطع عند قوله استجهلت واستؤنف حلماؤها وسفهاؤها ، بنية حلماؤها مثل سفهاؤها في عموم الجهل لهم وقوته عليهم ، وكذلك انقطع الكلام في البيت الثاني عند كفرت ، ومعنى كفرت : لبست السلاح ، واستأنف أبأؤها أبناؤها يعني الآباء مثل الأبناء في التكفير من الأسلحة ومداومة الحرب » . ومثل هذا في هامش ب عن نسخة . وهو في س مكان : « وفي هذين البيتين ... ومن نشأ فيها كبارا » فيها يلى .

(٣) كلمة : « أبناؤها » ليست في ح .

(٤) عبارة : أبناؤها فأبأؤها يرتفع ساقطة من ت .

(٥) ت : « قد لبست » .

(٦) عبارة : « بقوله : قد كفرت » ساقطة من ح ت .

(٧) عبارة : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » ساقطة من س ت .

وفي هذين البيتين وجه أقرب من هذا من غير ضرورة ، وهو أن يجعل « حلماتها » ابتداء و« سفهاؤها » خبراً له ، ومعناه أن حليمهم صار سفيهاً ، وكذلك « أبناؤها » و« آباؤها »^(١) مبتدأ وخبر ، يعني من طول ترددها قد صارت أصاغرها ، ومن نشأ فيها ، كباراً . قال^(٢) الفرزدق :

فَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا (٣)

فهذا البيت يدخله^(٤) النحويون في ضرورة الشعر ، ويذكرون أنه يمدح « خَالِدًا » ويذم « أَسَدًا » ، وكانا وَالْيَيْنَ بِخُرَّاسَانَ ، و« خَالِدٌ » قبل « أَسَدٍ » ، وتقديره : وليست^(٥) خراسان بالبلدة^(٦) التي كان خَالِدٌ بها سَيْفًا إِذْ كَانَ أَسَدٌ أَمِيرَهَا ، ويكون رفع « أَسَدٍ » بكان الثانية ، و« أَمِيرَهَا » نعت له ، وكان في معنى وقع ، ويجوز أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن ، ويكون « أَسَدٌ » و« أَمِيرَهَا » مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير .

قال أبو سعيد^(٧) : وهذا عندي كلام^(٨) فاسد ؛ لأن الاسم لا يرتفع بكان وهو قبله ، والمعنى فيه على غير ما قَدَّرُوهُ ، وليس في البيت ضرورة ، على أنا نجعل « أَسَدًا » بدلاً من

(١) ح ت : « آباؤها وأبناؤها » .

(٢) س ت : « وقال » .

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/٢ ولم أجده في ديوان الفرزدق .

(٤) ت : « يدخلونه » على لغة : « أكلوني البراغيث » .

(٥) س ت : « فليست » .

(٦) ت : « البلدة » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٨) كلمة : « كلام » ساقطة من ت .

« خَالِدٍ » ونجعله هو خالد ، على سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال : فليست خراسان التي كان بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها ، وتجعل « سيفاً » خيراً لكان الثانية ، وتجعل « أميرها » الاسم ، وإن شئت جعلت في كان الثانية ضميراً من أسد وجعلت أميرها بدلاً من الضمير و« سيفاً » هو الخبر .

وقال الفرزدق^(١) :

وَتَرَى عَطِيَّةً ضَارِباً بِفَنَائِهِ رَبَقَيْنِ بَيْنَ حَظَائِرِ الْأَغْنَامِ
مَتَقَلِّداً لِأَيِّهِ كَانَتْ عِنْدَهُ أَرْبَاقَ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ^(٢)

أراد : متقلداً أَرْبَاقَ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ^(٣) كانت عنده ، فقدم النعت على المنعوت ، ولم يكن النعت باسم فيقع الفعل عليه ، وهو « متقلد » ويجعل المنعوت بدلاً منه .

وقال آخر :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّبَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٤)

(١) كلمة : « الفرزدق » ساقطة من ق .

(٢) البيتان في ديوانه ص ٨٥٠ وتقاضى جرير والفرزدق ٢٦٨/١ - ٢٦٩

(٣) عبارة : «أراد متقلداً ... وبهام» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٤) نسب البيت في كتاب سيبويه ١٢/١ لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، كما نسبه الشنمري ١٢/١ للمرار الفقعسي وهوله في الخزائن ٢٨٩/٤ وبلا نسبة في مادة (طول) من اللسان ٤٣٧/١٣ والتاج ٤٢٣/٧ والخصائص

١٢٣/١ : ٢٥٧/١ وسيبويه والشنمري ٤٥٩/١

ووجه الكلام : وَقَلَّما يَدُومُ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ، وذلك أن الأصل في هذا أن يقال : قَلَّ وَصَالَ يَدُومُ على طول الصدود ؛ لأن « قَلَّ » قبل دخول « ما »^(١) من حكمها أن لا تليها الأفعال ؛ لأنها فِعْلٌ ، ولا يلي الفِعْلَ فِعْلٌ ، فأدخلوا عليها « ما » ليوطئوا للفعل أن يليه ؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي « ما » ، وكان الحكم^(٢) أن يولوها ما دخلت « ما » من أجله ، وهو الفعل ، فلما اضطرَّ قَدَّمَ الاسم الذي كان يقع بعد « قَلَّ » قبل دخول « ما » وإذا قلت : « قَلَّ ما يَدُومُ وَصَالَ » ؛ فإن « قَلَّ » لم تَزَلْ عن فعليتها ، غير أن الذي يرتفع بها : « ما » وهى اسم مبهم ، يُجْعَلُ في هذا الموضع للزمان ، فكأنه قال : قَلَّ وقت يَدُومُ فيه وصال ، ويحذف العائد كما قال الله تعالى^(٣) : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٤) ، يريد : تَجْزِي فيه نفس عن نفس . وقد يجوز في « قَلَّ ما » أن تُجْعَلَ « ما » زائدة ، ويرتفع « وَصَالَ » بِقَلَّ ، فكأنك قلت : قَلَّ وَصَالَ يَدُومُ ، كما قال عز وجل^(٥) : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ^(٦) ﴾ .

(١) كلمة : «من» ساقطة من س ت .

(٢) ي س : «فكان الحكم» . وفى ت : «وكان حكمها» .

(٣) س : «كما قال عز وجل» . وفى ت : «كما قال تعالى» .

(٤) سورة البقرة ٤٨/٢ : ١٢٣/٢

(٥) س : «كما قال جل وعلا» . وفى ت : «كما قال الله تعالى» .

(٦) سورة النساء ١٥٥/٤ والمائدة ١٣/٥

﴿ باب تغيير الإعراب عن وجهه ^(١) ﴾

[قال أبو سعيد ^(٢)] : فمن ذلك قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيَحَا ^(٣)

والوجه في هذا الرفع ، وذلك أن قوله : « سَأَتْرُكُ » هو مرفوعٌ مُوجب ، وما بعده معطوفٌ عليه داخل في معناه ، فحكمه أن يكون جارياً على لفظه ، وإنما يُنصب ما كان جواباً لشيءٍ مخالف لمعناه كقولك : « مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثُكَ » ، وما أشبه ^(٤) ذلك مما يحكم في موضعه ، ولا يقال في الكلام : « أَنَا أَجْلِسُ عِنْدَكُمْ فَأُحَدِّثُكُمْ » إنما هو « فَأُحَدِّثُكُمْ » .

(١) ت : « هذا باب تغيير الإعراب عن وجهه » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) انبئت للنفيرة بن حبناء الحنظلي في خزائن الأدب ٦٠٠/٣ وشرح شواهد المغني ١٦٩ وبلا نسبة في أمالي ابن

الشجري ١ : ٢٧٩ وسيبويه ٤٢٣/١ والشتنمري ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٤/٢

(٤) ح : « أو ما أشبه » .

وإذا^(١) اضطر الشاعر^(٢) فنَصَبَ فيها ذكرنا أن الوجه فيه الرفع يؤول تأويلاً يوجب
النصب ، كالتأويل الذي يتأولُ فيما يخالف آخره أوله ؛ وذلك أنك إذا قلت : « ما تجلس
عندنا فنُحدِّثُكَ » فتأويل : ما يكون منك جلوس فحديث منا ، غير أن المصدر قد يجوز أن
يقع موقعه « أن » الخفيفة وفعل ذلك المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « يُعجِبُنِي قِيَامُكَ » ،
و« يُعجِبُنِي أَنْ تُقُومَ » في معناه . وإذا^(٣) قد وضع هذا فأنت إذا قلت : « ما تجلس عندنا
فنُحدِّثُكَ » إنما تنفى جلوسه ، ولستَ بنافٍ للحديث على كل حالٍ ، كما نفيت الجلوس^(٤) ،
وإنما نقدر في ذلك أحد تقديرين ، إما أن يكون على معنى قولك : « ما تجلس عندنا فكيف
نُحدِّثُكَ » فتكون^(٥) نافية للجلوس^(٦) ونخبراً^(٧) أن الحديث يتعذر^(٨) وقوعه مع عدم
الجلوس ، أو يكون على تقدير : ما تجلس عندنا محدثين لك ، وقد تجلس عندنا على غير
حديث بيننا فتكون نافية للجلوس الذي يُقرن^(٩) به الحديث ، ولم تعد لنفى الحديث ، فلما

(١) س ت : « فإذا » .

(٢) س : « شاعر » .

(٣) س ت : « فإذا » .

(٤) س ت : « جلوسه » .

(٥) س : « فكيف » تحريف .

(٦) عبارة : « وإنما نقدر في ذلك ... للجلوس » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س ت : « وبخبر » تصحيف .

(٨) س ت : « متعذر » .

(٩) س ت : « يقترن » .

خالف الأول الثاني هذه المخالفة، كَرِهوا أن يعطفوا الثاني على الأول في لفظه، فيكون داخلاً في معناه؛ لأنك إذا قلت: «ما تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُنَا» فأنت نافية لكل واحدٍ من الجلوس والحديث من غير تعلق أحدهما بالآخر، كما أنك إذا^(١) قلت: «ضربت زيداً وعمراً»^(٢) كنت ضارباً لكل واحد منها، من غير تعلق أحدهما بالآخر^(٣)، فلما كان الفعل الثاني في «ما» جواباً تضمن معنى يخالف الأول^(٤)، وإن كان معطوفاً عليه في المعنى، فَقَدَّرَ الأول تقدير المصدر، كأنه قال: ما يكون منك جلوسٌ، وقدر في الثاني «أن» فنصب بها الفعل^(٥)، ثم كره أن يكون الأول في لفظ الفعل، والثاني يقترب به ما يصيره اسماً وهو «أن»، فحذفت «أن» ليشاكل الأول الثاني^(٦) في الفعلية ولم يبطل النصب الذي أثرته «أن»؛ لئلا يدخل الثاني فيها دخل فيه الأول، فإذا اضطر الشاعر في المتفقيّن، رَدَّه إلى التقدير الذي يُوجب النصب هنا^(٧).

(١) س ت: «لو قلت».

(٢) ق ح س ت: «فعمراً».

(٣) عبارة: «كما أنك إذا قلت ... بالآخر» ساقطة من ي بسبب انتقال النظر.

(٤) س: «يخالف به الأول».

(٥) س ت: «فنصب الفعل بها».

(٦) س ت: «لينيثا كل الأول والثاني».

(٧) كلمة: «هنا» ليست في ق ح س ت.

ومثل هذا^(١) قول طرفه :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَا^(٢)

والوجه فَيُعْصَمُ .

وقال الآخر :

هُنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُهُ فَيُعْقِبَا^(٣)

والوجه : الرفع .

ومن ذلك قوله :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَاءُ الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَاءُ^(٤)

(١) س ت : «وهذا مثل» .

(٢) نسب البيت لطرفة كذلك في كتاب سيويه ٤٢٣/١ والشتنمري ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٤/٢ وهو في ذيل ديوانه ق ١/٣٤ ص ١٥٩ كما نسب للأعشى في اللسان (ذلك) ٣١٠/١٢ وشعراء النضرانية قبل الإسلام ٣٩٢ وهو في ملحق ديوانه ق ٢/٨٥ ص ٢٣٥ وفيه : «فيعصبا» .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٢/١٤ ص ٩ وسيويه ٤٢٣/١ والشتنمري ٤٢٣/١ وفي الآخرين : «نمت لا» . وفي ح ت : «وإني لا» . وفي ت : «عند ذلكم» .

(٤) البيتان لعبد بنى عيسى في كتاب سيويه ١٤٥/١ ونسبها الشنمري ١٤٥/١ إلى العجاج . وفي العيني على الخزانة ٨٠/٤ أنها لأبي حيان الفقهسي . ونسبها في عشرة أبيات إلى المساور بن هند العيسى في اللسان (ضرزم) ٢٤٩/١٥ وأورد صاحب الخزانة ٥٦٩/٤ القصيدة كلها عن ضالة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي . ثم قال : «ونسب ابن السيد واللخمي هذا الشعر إلى مساور العيسى . ونسبه بعضهم إلى العجاج .. وقال العيني : قال ابن هشام هو لأبي حيان الفقهسي . وقال السيرافي : قائله الديري . وقال الصاغاني : قائله عبد بنى عيسى» . والبيتان بلا نسبة في اللسان (شجع) ٤٠/١٠ والخصائص ٤٣٠/٢ والمقتضب ٢٨٣/٣

وكان الوجه أن يقول^(١) : الأفعوان والشجاع الشجعم ، غير أن قوله : « قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا » يوجب أن القدم أيضاً قد سالت الحيات ؛ لأن باب المفاعلة يكون من اثنين^(٢) كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه . فلما ذكر مسالمة الحيات للقدم دل أن القدم أيضاً قد سالت^(٣) فكأنه قال : وسالت القدم الشجاع الشجعما ، فحذف لما ذكرنا . وكان بعض النحويين يروى هذا البيت بنصب « الحيات » منه^(٤) ويجعل « القدمَا » في معنى القدمان^(٥) ، ويحذف النون ، كما قال تأبط شراً :

هَـمَا خَطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ^(٦)

أراد : خطتان ، فحذف^(٧) ، وحمل حذف النون على قوله :
... .. إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ^(٨)

أراد : اللذان ؛ لأنَّ اللَّذَانِ^(٩) يحتاج إلى صلة ، وهي والصلة كالشيء الواحد فاستطال فحذف .

(١) عبارة : « أن يقول » ليست في س . وفي ت : « أن يقال » .

(٢) س ت : « يوجب اثنين » .

(٣) ح س ت : « دل أن القدم قد سالت أيضاً » .

(٤) كلمة : « منه » ليست في س ت .

(٥) ح س : « القدمين » .

(٦) البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ق ٥/١١ ص ٧٩ والخزانة ٣٥٦/٣ والمعنى على الخزانة ٤٨٦/٣ وشرح

شواهد المفنى ٣٣٠ والدرر اللوامع ٢٢/١ : ٦٧/٢ والخصائص ٤٠٥/٢

(٧) كلمة : « فحذف » ساقطة من س ت .

(٨) البيت للأخطل في ديوانه ص ٤٤ وتهذيب الألفاظ ٤٦١ وأسالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ والمقتضب ١٤٦/٤

والخزانة ٤٧٣/٣ : ٤٩٩/٤ وبلا نسبة في شرح المرزوقي للحماسة ص ٧٩ وأوله : « أبني كليب » .

(٩) ح س ت : « اللذين » .

ومن ذلك^(١):

فَكَرَّتْ تَبَغِيهِ فَصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٢)

على تقدير: صادفت السباع على مصرعه، وكان الوجه^(٣) أن يقول: على دمه ومصرعه السباع؛ لأنه لم يعطف السباع على الهاء التي في «صادفته»، ولو فعل هذا^(٤) لكان النصب جيداً، وكان يقول: صادفته والسباع على دمه ومصرعه، ثم يؤخر. فلما لم يعطف كان الوجه أن يجعل الجملة الثانية في موضع الحال، فوجب أن يرفع السباع^(٥) لذلك، فإذا نصبه فهو على مثل الأول^(٦) الذي جرى ذكره، وكان أبو العباس المبرد يروى هذا البيت:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا فَأَلَفَتْ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٧)

(١) ت: «ومن ذلك قوله».

(٢) البيت للقطامي في ديوانه ق ١٣/٦٥ ص ٤٥ وفيه: «فكرت عند فيقتها إليه .. فألفت عند مصرعه» وهو له في سيويه ١٤٣/١ «فوافقته» والشتنمرى ١٤٣/١ ونوادير أبي زيد ٢٠٤ وقد ذكر أن روايتنا من صنع النحاة: فقال: «فربما غير النحوى الرواية، فمن ذلك إنشادهم للقطامي ... والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها: ... عند فيقتها إليه .. فألفت عند مصرعه السباعا، فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير». وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٢٦/٢ وسيأتي هنا برواية للمبرد مرة أخرى.

(٣) س: «والوجه». وفي ت: «فالوجه».

(٤) كلمة: «هذا» ساقطة من س ت.

(٥) ت: «السباعا».

(٦) ي س ت: «مثل الفعل الأول».

(٧) سبق تخريج البيت هنا. ولم أعثر عليه في المقتضب أو في الكامل. وفي ت: «فيقته». وفي هامش

ب: «ويروى: فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مر بضة السباعا. يعني بقرة وحشية وولدها. والفيقة اجتماع اللبن في الضرع».

ومن ذلك قوله :

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ^(١)

فبدأ بفعل لم يُسَمَّ فاعله ، ثم أتى بالفاعل بعد أن بنى الفعل بناء ما لم يُسَمَّ فاعله ، وكان الوجه أن يقول : لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ^(٢) . وتقدير الرفع في الثاني وهو « ضَارِعٌ » : لِيُبِكَ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ ، وذلك أنه لما قال : لِيُبِكَ يَزِيدُ دَلَّ هذا الفعل على أنه أمر قوماً يكونه ، فقال : ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ ، يعني مَنْ أمره بالبكاء ، فأضمر : « لِيُبِكَ »^(٣) .

ومثل ذلك قراءة بعضهم : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(٤) على تقدير : زَيْنُهُ شُرَكَائِهِمْ^(٥) ؛ لأنه قد دَلَّ « زَيْنٌ » على قوم قد زينوا ، فرفعهم^(٦) على ذلك الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله تعالى^(٧) ؛ لأنه لا يجري^(٨) مجرى ضرورة الشاعر .

(١) اختلفوا في نسبة هذا البيت فنسبه سيبويه ١٤٥/١ للحارث بن نهيك والشتنمري ١٤٥/١ للبيد ، كما نسب لنهشل ابن حري في المقتضب ٢٨٢/٣ والتنبيهات على أغاليط الرواة ١٣٢ والخزانة ١٤٧/١ والعيني على الخزانة ٤٥٤/٢ ومجاز القرآن ٣٤٩/١ وفيه : « بئس لضراعة وأشعث ممن طوحته » . وصوب البغدادى نسبته إلى هذا الأخير في الخزانة ١٤٧/١ وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٣/٢ وسيبويه ١٨٣/١ وصدده بلا نسبة كذلك في سيبويه ١٩٩/١ وفي هامش ب : « قال أبو حاتم : سمعت عالم الناس في الشعر الأصمعي ينكره وقال : إنما الرواية : لبك يزيد ضارع . وصدق هذا هو الوجه ، وذلك تخليط وتعويض » .

(٢) كلمة : « لْخُصُومَةٍ » ساقطة من س ت .

(٣) ح س ت : « وأضمر » .

(٤) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي . انظر المحتسب لابن جني ٢٢٩/١

(٥) في هامش ب : « قال أبو حاتم : يلزم من ذا أن يقال : ضرب أخوك أبوك ، على أن الأب فاعل ، وهذا استكراه شديد . قال أبو حاتم : ولا يجوز أن ترفع شركائهم بالقتل ؛ لأنهم لم يقتلوه ، وإنما زينوا القتل ولم يتولوه . وليس المعنى : زين لهم أن قتل أولادهم شركائهم » .

(٦) ت : « فرفع » .

(٧) ت : « الله عز وجل » .

(٨) ت : « لأنه يجري » تحريف .

ومن ذلك قوله :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلًا^(١)

فنصب جَنَاتٍ وما بعدها ، وكان الوجهُ الرفعُ عطفاً على قوله^(٢) : « جزاء » ، وإنما فَعَلَ هذا واستجازه ؛ لأنه حين قال^(٣) : « وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً » ، دلت^(٤) على أنه قد وَجَدَ الجزاء لهم ، فأضمر وَجَدْنَا ونصب « جنات »^(٥) وما بعدها .

ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة ويجعله غيره على غير ضرورة .

وهو قول الشماخ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٦)

(١) البيت لعبد العزيز الكلابي في سيبويه ١٤٦/١ وبلا نسبة في الشتري ١٤٦/١ والمقتضب ٢٨٤/٣

(٢) كلمة : « قوله » ساقطة من س ت .

(٣) ت : « لأنه لما قال » .

(٤) س ت : « دل » .

(٥) س ت : « ونصب به جنات » .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٧/١ - ٢ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ وانظر مضارهما فيه ص ٣١٧

قال سيبويه : هذا هو مثل « هِنْدٌ حَسَنَةٌ وَجْهٌهَا »^(١) وهذا قبيح ، ولا يجوز في الكلام ، وإنما الوجه أن تقول : « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » أو « حَسَنَةُ الْوَجْهِ » وما أشبه ذلك ، إذا لم ترفع « الوجه » لم تجعل فيه ضميراً من الأول ، وإن رفعت جعلت فيه ضميراً من الأول فقلت : « حَسَنٌ وَجْهٌهَا » فإذا اضطر الشاعر فلم يرفع وجعل فيه ضميراً ، فقد وضع الإعراب في غير موضعه ، واحتمل له ذلك للضرورة والبيت تقديره على هذا^(٢) : جونتاً مصطلاهما ، بمنزلة : حَسَنَتَا أَوْجَهِهَما ، فجونتاً بمنزلة : حسنتا ، ومصطلاهما بمنزلة : أَوْجَهِهَما . وكان الوجه أن يقول : جونتاً المصطلى أو المصطلين ، ولا يجعل فيه ضميراً وسنذكر أحكام هذا إن شاء الله تعالى^(٣) .

(١) س : «فهذا» .

(٢) س ت : «على ذلك» .

(٣) س : «وأحكام هذا في بابه إن شاء الله» . وفي ت : «وأحكام هذا يأتي في بابه إن شاء الله تعالى» .

(١) ﴿ باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ﴾

قال أبو سعيد (٢) [:

فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَكَاَنَّ بِحُجَّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٍ (٣)

فحذف الهاء من ثلاثة (٤) ، وكان ينبغي أن يقول (٥) ، ثلاثة شُخُوصٍ ، من قَبْلِ أَنْ الشخص مذكر ، ولكنه ذهب به مذهب (٦) النسوة ؛ لأنهن كن ثلاث نسوة .

وقال آخر :

وَأَنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ (٧)

(١) ت : «هذا باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث» .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) البيت في ديوانه ص ١٠٠ وكتاب سيويه ١٧٥/٢ والشتنرى ١٧٥/٢ والمخصص ١١٧/١٧ وخزانة الأدب ٣١٢/٣ والعينى على هامش الخزانة ٤٨٣/٤ وأضداد أبي الطيب ٥١١/٢ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٨ : ١٣٣ وهو غير منسوب في العقد الفريد ٤٨٤/٢ والمخصص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ وفي بعض هذه المصادر : «فكان» مثل س ت .

(٤) عبارة : «من ثلاثة» ساقطة من س ت .

(٥) س : «ينبغي له» .

(٦) س ت : «ذهب مذهب» .

(٧) البيت للنواح الكلابي في العينى على الخزانة ٤٨٤/٤ وعلى هامش الأشموني ٦٣/٤ والدرر اللوامع ٢٠٤/٢ ولرجل من بني كلاب في كتاب سيويه ١٧٤/٢ وغير منسوب في المخصص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ والعقد الفريد ٢٨٤/٢ والمخصص ١١٧/١٧ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٨ والمذكر والمؤنث للفراء ١٦

أراد بالأبطن القبائل ، فذهب مذهب القبائل في تأنيثها ، وإلا فقد كان الوجه أن يقول : عشرة لتذكير البطن .

ومما يجرى مجرى الضرورة عند كثير من النحويين ، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر : تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث ، كقولك : « ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، « واجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ » .

قال الشاعر :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَازَةِ مِنَ الدَّمِّ^(١)

وإنما الوجه أن يقول : كما شَرِقَ صَدْرُ الْقَنَازَةِ ، لأن الصَّدْرَ مذكر ، والفعل له .
ومثله :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ^(٢)

وإنما الوجه أن يقول : تَعَرَّقْنَا ؛ لأن الفعل للبعض وهو مذكر .

(١) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٤/١٥ ص ٩٤ والكامل للمبرد ٢٦٣/١ وسيبويه ٢٥/١ والشتنمرى ٢٤/١ والمعنى على الحزاة ٣٧٨/٣ والمخصص ٧٧/١٧ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٥١٣/٢ والمقتضب ١٩٧/٤ واللسان (شرق) ٤٤/١٢ وسيأتى هنا مرة أخرى .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٠٧ وسيبويه ٢٥/١ : ٣٢ والشتنمرى ٢٥/١ والحزاة ١٦٧/٢ وهو غير منسوب في شرح ابن يعيش ٩٦/٥ والمقتضب ١٩٨/٤ واللسان (عرق) ١١٦/١٢ وسيأتى هنا مرة أخرى .

وقد ذكر سيبويه هذه الأبيات وغيرها مما يشاكلها^(١) في باب بعد هذا . ونحن نستقصى الكلام فيها إذا صرنا إليها^(٢).

واجتج أبو العباس في تجويز هذا المعنى ، وجَوَدَيْتِه في غير الشعر بقوله تعالى^(٣) : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٤) فذكر أنه أجرى « خاضعين » على الهاء والميم التي أضيفت إليه الأعناق ، واعتمد على أصحابها فقال : « خاضعين »^(٥) وكأنه لم يذكر الأعناق واعتمد على أصحابها فقال : فظلوا لها خاضعين^(٦) ، فكذلك إذا قلت : شرقت صدر القناة ، كأنك لم تذكر الصدر واعتمدت على ما أضيف إليه الصدر .

وهذه الآية فيها تأويلات غير ما تأول^(٧) أبو العباس ، منها : أن الأعناق هم الرؤساء ، كما يقال : « هَؤُلَاءِ رُءُوسُ الْقَوْمِ » و « هَؤُلَاءِ وُجُوهُ الْقَوْمِ »^(٨) يراد به الرؤساء والمنظور إليهم ، وليس المقصد إلى الرؤوس المركبة على الأجساد ، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرؤوس ، فكأنه قال : فظلت رؤسائهم لها خاضعين .

(١) س : « الأبيات وما يشاكلها » .

(٢) س ت : « إليها إن شاء الله » .

(٣) س ت : « بقوله عز وجل » .

(٤) سورة الشعراء ٤/٢٦

(٥) عبارة : « واعتمد على أصحابها فقال خاضعين » ساقطة من ق ح . وفي ت : « فظلوا لها خاضعين » .

(٦) عبارة : « وكأنه لم يذكر ... خاضعين » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « تأوله » . وفي ت : « تأولهن » . وانظر في تأويلات الآية : تفسير القرطبي ٨٩/١٣ - ٩٠

(٨) كلمة : « هَؤُلَاءِ » ساقطة من س ت .

ومنها : أن أبا زيد حكى وغيره أن العرب تقول : « عُنُقُ مِنَ النَّاسِ » في معنى جماعة . قال الهذلي :

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكُلَ يَوْمٍ لِرَجَلَةٍ مَالِكٍ عُنُقُ شِحَاحٍ
كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمًا أَوْوَبَ بِهِمْ وَهُمْ شَعْتُ طِلَاحٍ^(١)

فجعل العُنُق الجماعة .

وقال الشاعر في تذكير ما ينبغي تأنيته :

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقْتُ وَدَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

أراد : ولا أرض أبقلت إبقاها ، وقد كان يمكنه أن يقول : وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ إِبْقَالَهَا ، فيخفف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها ، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيته ، وتأول في الأرض المكان ؛ لأن الأرض مكان ، فذكر لذلك .

(١) البيتان لمالك بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين ص ٢٣٧ والمقتضب للمبرد ١٩٩/٤

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي في الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ : ٩١/٣ وسيبويه ٢٤٠/١ والشتنمري ٢٤٠/١ وشرح ابن يعيش ٩٤/٥ واللسان (ودق) ٢٥٢/١٢ وخزانة الأدب ٢١/١ : ٣٣٠/٣ والعيني على الخزانة ٤٦٤/٢ وشرح شواهد المغني ٣١٩ والمذكر والمؤنت للمبرد ١١٢ والدرر اللوامع ٢٢٤/٢ وغير منسوب في الخصائص ٤١١/٢ والأشموقي ٥٣/٢ والمذكر والمؤنت للفراء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ وأمثال أبي عكرمة ٥

ومن ذلك قوله :

فَإِمَّا تَرَىٰ لِمَيِّ بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا^(١)

ذهب بالحوادث مذهب الحدّثان .

وهذا الباب إذا تقدم الفعل فيه لم يُسْتَقْبَح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان ، كقوله تعالى : ^(٢) ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ^(٣) ﴾ وقوله تعالى ^(٤) : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ^(٥) ﴾ لأن الفعل إذا تقدم ، فهو عارٍ من علامة الاثنين والجماعة ، فَشَبَّهُوا تَعْرِيفَهُ مِنْ علامة التأنيث بذلك .

وإذا كان الفاعل مؤنثاً حيواناً ، وتقدّم ^(٦) الفعل ، لم يَحْسُن التذكير إلا في الشعر ، لا يحسن أن تقول : « ذَهَبَ هُنْدٌ » ولا « ذَهَبَ أُمْرَأَةٌ » .

قال جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمَّ سَوِيٍّ عَلَى جَارِ أَسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ^(٧)
فذكر .

(١) البيت للأعشى باختلاف في الرواية في ديوانه ق ٣/٢٢ ص ١٢٠ وسيبويه ٢٣٩/١ والشتنمري ٢٣٩/١ وشرح ابن يغيث ٩٥/٥ : ٦/٩ : ٤١/٩ والخزانة ٥٧٨/٤ والعين على الخزانة ٤٦٦/٢ : ٣٢٧/٤ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ وبلا نسية في المخصص ٨٢/١٦

(٢) س ت : « كقوله عز وجل » .

(٣) سورة هود ٦٧/١١

(٤) جملة : « قوله تعالى » ليست في ح س ت .

(٥) سورة البقرة ٢٧٥/٢

(٦) س : « فتقدم » .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٥ والخصائص ٤١٤/٢ وخزانة الأدب ٣٦٨/٢

وقال آخر :

إِذْهَى أَحْوَى مِنَ الرَّبْعَى خَاذِلُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيَّ مَكْحُولٌ^(١)

وكان ينبغي أن يقول : مكحولة ؛ لأن العين مؤنثة ، فتأول^(٢) تأويل الظروف .

وقال آخر :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا بِمَالِهِ يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُحْضَبًا^(٣)

قال سيبويه :^(٤) « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صَرَفٍ ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف^(٥) من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أَسْمَاءُ ، وَحَذْفُ ما لا يُحْذَفُ ، يشبهونه بما قد حُذِفَ واستعمل محذوفاً » .

(١) البيت لطيف الغنوي في ديوانه ق ٣/٥ ص ٤٩ وكتاب سيبويه ٢٤٠/١ والشتنري ٢٤٠/١ وغير منسوب في المذكر والمؤنث للقرء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ والعجز في ما يذكر ويؤنث لأبي موسى الحامض ٢٦ والمخصص ٨٠/١٦ : ٨١/١٦

(٢) س : « ولكنه تأول » .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٢٣/١٤ ص ٨٩ والكامل للمبرد ٢٥/١ والمعاني الكبير ٨٤٩/٢ : ١١٢٦ والمخصص ١٨٧/١٦ واللسان (خضب) ٣٤٥/١ (أسف) ٣٤٧/١٠ (كف) ٢١٢/١١ (بكى) ٨٩/١٨ وجمهرة اللغة ٢٣٦/١ والتاج (خضب) ٢٣٦/١ وخزانة الأدب ١٥٦/٣ وفي جميع هذه المصادر : « أسيفا كأفأ » مثل ح س ت .

(٤) بولاق ٨/١ وقبله في ح س ت : « وكان حكمه أن يقول : كفا مخضبة ، لأن الكف مؤنث ولكنه تأول تأويل العضو ، كأنه قال : عضوا مخضبا » . وفي ت بعده : « رجع إلى تفسير كلام سيبويه » .

(٥) عبارة : « يشبهونه بما ينصرف » ساقطة من ي س ت بسبب انتقال النظر .

قال أبو سعيد^(١): أما قوله: «يجوز في الشعر صَرْف ما لا ينصرف» فقد ذكرناه .
وقوله: «يشبهونه بما ينصرف من الأسماء» يريد^(٢) أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف
وتشبيههم له به أنهم يردّونه إلى أصله الذي هو من الصرف بحق الاسمية .

والدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف أصله الصرف ، أن الشاعر لا يجوز له أن
يعمل بالفعل عند الضرورة من التنوين والجر ما يعمل به بالاسم الذي لا ينصرف ، فعللنا أن
الذي فرق بينها أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له^(٣) ، وليس للفعل أصل في التنوين
والجر يردّه إليه عند الضرورة ، وقد ذكرنا حذف ما لا يحذف في الشعر بما أغنى عن إعادته .

وأنشد سيبويه^(٤) لحفاف بن ندبة :

كَنَواحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٥)

(١) عبارة: «قال أبو سعيد» ساقطة من ت .

(٢) س: «يعنى» .

(٣) س: «إلى حال قد كان له» .

(٤) بولاق ٩/١

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

استشهد في حذف الياء من « كَنَوَاحٍ » وكان ينبغي أن يقول : « كَنَوَاجِي » ، وإنما حذف الياء تشبيهاً بالياء التي تسقط في الواحد^(١) ، لدخول التنوين^(٢) ، كقولك : « قَاضٍ » و« رَامٍ » ، والإضافة والألف واللام معاقبتان للتنوين ، فسقطت الياء للإضافة^(٣) ، كما سقطت مع التنوين .

وزعم أبو محمد التَّوَزِيُّ^(٤) ، وهو من متقدمي أهل اللغة^(٥) من أصحاب أبي عبيدة^(٦) ، أنه بلغه أن ابن المقفع وضع هذا البيت . وقال أبو عمر الجرمي^(٧) : هو لخفاف .

(١) ح س : « في المفرد الذي لا ألف ولا م فيه » .

(٢) س : « التنوين فيه » .

(٣) س ت : « في الإضافة » .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي مولى قريش ، توفي سنة ٢٣٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ١٠٦

(٥) ت : « أهل المعرفة باللغة » .

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المنذر التيمي ، أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها ، وأكثرهم رواية . توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ١٩٢

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، وهو الذي نسب أبيات الكتاب إلى أصحابها . توفي سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم . انظر ترجمته ومصادرنا في نزعة الألباء ١٤٢

وأنشد سيبويه^(١) :

فَطَرْتُ بِمَنْصُلٍ فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبُطُنَ السَّرِيحَا^(٢)

والوجه : الأيدي . وإنما يصف أنه مضى^(٣) بسيفه . وهو المنصّل ، في نُوقٍ فَعَقَرُهُنَّ ،
وَدَمِيتَ أَيْدِيَهُنَّ فَخَبَطُنَ السُّيُورَ المشددة^(٤) على أرجلهن ، وهي السُّريح الذي ذكره .

وأنشد سيبويه^(٥) للنجاشي :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٦)

أراد : ولكن .

وأنشد سيبويه^(٧) لمالك بن حَرِيمِ الهمداني ، وحريم هو اسم أبيه ، المعروف عند
الرواة وأهل اللغة .

وكان أبو العباس المبرد يقول : حَرِيمٌ ، وينسب^(٩) في ذلك إلى التصحيف .

(١) بولاق ٩/١

(٢) البيت لمضرس بن ربيع الأسدي في اللسان (يدى) ٣٠٢/٢٠ وشرح شواهد الشافعية ٤٨٤/٤ وله أوليزيد بن

الطثرية في شرح شواهد المغني ٢٠٤ والعيني على الخزانة ٥٩١/٤ وبلا نسية في اللسان ١٥٠/٩ وسيبويه ٩/١ :

٢٩١/٢ والسننمري ٩/١ والخصائص ٢٦٩/٢ وفي بعض هذه المصادر : «وطرت» مثل س .

(٣) س ت : «قام» .

(٤) س ت : «المشدودة» .

(٥) بولاق ٩/١ وكلمة : «سيبويه» ليست في س ت .

(٦) سبق تخريج البيت هنا .

(٧) بولاق ١٠/١

(٨) س : «وقال مالك» . وفي ت : «قول مالك» .

(٩) ت : «ونسب» .

قال أبو سعيد^(١) وأخبرني أبو بكر بن السراج^(٢) أنه وجد بخط بعض اليزيديين :
حَرِيمٌ وَخُرَيْمٌ جَمِيعًا .^(٣)

قال :

فَإِنْ يَكُ غَثًا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٤)

أراد : لنفسه ، وهو يصف ضيفاً ؛ يقول : إن كان ما عندي غثاً أو سميناً ، فإنني^(٥)
أبذله وأقدمه^(٦) إليه كله حتى يقنع به . وقوله : « عَيْنِيهِ » يريد : ما تراه عَيْنَاهُ . وأنشد
سيبويه^(٧) لرؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(٨)

-
- (١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .
(٢) بعده في س : « رحمه الله » . وابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ عن المبرد ،
وإليه انتهت الرياسة في النحو بعده ، ومن تلامذته أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي . توفي سنة ٣١٦ هـ في
خلافة المقتدر بالله . انظر ترجمته ومصادرنا في نزعة الألباء ٢٤٩
(٣) كلمة : « جميعاً » ساقطة من ت .
(٤) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص
(٥) س : « فإني » . وفي ت : « فأنا » .
(٦) ح س : « أبذله وأقدمه » .
(٧) بولاق ١١/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س ت .
(٨) البيت في ملحق ديوانه ق ٤/٨٨ ص ١٨٣ وسيبويه ١١/١ والشتنمري ١١/١ واللسان (ضخم) ٢٤٦/١٥

ويروى : « الإَضْحَمَّا » ، و« الضَّخْمَا » فمن قال : « الضَّخْمَا » جعله على مثال : « خَدَبٌ » و« هَجَفٌ »^(١) . ومن قال : « الإَضْحَمَّ » جعله على مثال : « إِرْزَبٌ » ، وليس الشاهد في واحد منها ، وإنما الشاهد في « الأَضْحَمَّا »^(٢) لأنه كان ينبغي أن يقول « الأَضْحَمَّ » مثل قولك : « الأعْظَم » و« الأكبر » . وأنشد^(٣) الحنظلة بن فاتك^(٤) :

أيقن أنّ الخيلَ إنْ تلتبسَ به يكن لِفَيْسِلِ النخلِ بَعْدَ بعده آبرُ^(٥)

أراد : « بَعْدُ هُوَ »^(٦) وهو يصف رجلاً بالشجاعة والإقدام^(٧) ، يريد أنه قد علم أنه إن قُتِلَ أو مات لم تتغير الدنيا ، وكان للنخل من يقوم بها^(٨) ويصلحها . والآبر : المُلْقِح للنخل^(٩) .

وأنشد لرجل من باهلة :

أَوْ مُعْبِرُ الظَّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(١٠)

(١) ت : « هجف وخدب » .

(٢) ت : « الأَضْحَمَّا » .

(٣) بولاق ١١/١

(٤) ت : « حنظلة بن مالك » تحريف .

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

(٦) ت : « بعده » تحريف .

(٧) كلمة : « والإقدام » ساقطة من س

(٨) ق س ت : « لها » .

(٩) بولاق ١٢/١

(١٠) سبق تخريج البيت هنا .

يريد : « رَبَّهُو^(١) في الدنيا » .

وهذا رجل لصّ يتمنى سرقة جمل مُعَبَّر الظهر ، وهو الذي على ظهره وَبَرٌ كثير ، وهو سمين لسمنه يُنْبِي عن وَلِيَّتِه وهي البرذعة . ويُنبى عنها : يُزيلها ويرفعها . وقوله : « مَا حَجَّ رَبُّهُ » يريد أن صاحبه لم يحج عليه فينضيه ، فهو يتمناه في أحسن ما يكون .

وأنشد سيويه^(٢) للأعشى :

وَمَالَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلُ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصُّبَا^(٣)

أراد : « وَمَالَهُ » .

ومعنى البيت أنه يهجو رجلاً ويقول إنه لا خير عنده قليل ولا كثير ؛ وذلك أن الجنوب أغزر الأرواح عندهم^(٤) خيراً ؛ لأنها تجمع السحاب وتُلْقِح المطر ، والصُّبَا أقل الأرواح عندهم^(٥) خيراً ، لأنها تَقْشَعُ الغَيْمَ ، فليس لهذا المهجو خير^(٦) قليل ولا كثير .

(١) س : « ربه » تحريف .

(٢) بولاق ١٢/١ وكلمة : « سيويه » ساقطة من س ت .

(٣) البيت باختلاف في الرواية في ديوانه ق ٢٤/١٤ ص ٩٠ وسيويه ١٢/١ والشتنرى ١٢/١ والمقتضب ٣٨/١ :

٢٦٦/١ وفي بعض هذه المصادر : « من الريح حظ » مثل س ت .

(٤) س ت : « أن الجنوب عندهم أغزر الأرواح » .

(٥) كلمة : « عندهم » ساقطة من س ت .

(٦) ت : « المهجو عندهم خير » .

وقال بعضهم : الأرواح التي فيها الخير ونماء الأشياء : الجنوب والصبأ ، فالجنوب تلقح السحاب ، وتبدر الأمطار ، والصبأ تلقح الأشجار وتنميها ، والدبور تثير العجاج ، والشمال تطيب النسيم وتبرد المياه ، فالخير إنما هو في الجنوب والصبأ ، فنفي حظه منها .

وقال بعضهم : المطر يكون بالجنوب والصبأ^(١) وهو الخير ، فنفي حظه منها . والدليل على ذلك قول بشير بن النكت الكلبى^(٢) :

اللَّهُ أَسْقَاكَ غَزِيرًا بُؤُوقَهُ جَاءَتْ بِهِ رِيحُ الصَّبَا تُصَفِّقُهُ^(٣)

وأنشد سيبويه^(٤) للمرار^(٥) بن سلامة العجلي :
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(٦)

وكان ينبغي ألا يدخل « مِنْ » على سواء ؛ لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة « غير » في إدخال « مِنْ » عليها .

(١) س : « وبالصبأ » .

(٢) س ت : « الكلبى » ولم أعر على هذا الشاعر في مكان آخر .

(٣) لم أعر على البيتين فيما بين يدي من المصادر .

(٤) بولاق ١٣/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س ت .

(٥) ت : « للمراني » تحريف : إذ هو المرار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، من مخضرمى الجاهلية والإسلام . انظر المؤلف والمختلف للآمدى ٢٦٨

(٦) البيت له في سيبويه ١٣/١ والشتنمرى ١٣/١ والعينى على الخزانة ١٢٦/٣ وقال عنه سيبويه ٢٠٣/١ : « وهو لرجل من الأنصار » .

وكذلك قول الأعشى :

..... وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِإِسْوَائِكَا^(١)

و« سَوَاء » و « سَوَى » معناهما واحد ، فإذا فتحت السين مددت ، وإذا كَسَرْتَهَا قَصَرَتْ .

وأنشد سيبويه^(٢) لخطام المجاشعي :

وصاليات ككما يُؤَثِّفِينَ^(٣)

جعل الكاف الثانية بمنزلة « مِثْل » وأدخل عليها الكاف الأولى .

وأما قوله : « يُؤَثِّفِينَ » أى يُجْعَلْنَ أَثَافِي .

وقد اختلف النحويون في وزن « يُؤَثِّفِينَ » فقال قائلون : إنه يُؤَفَّلْنَ ، والهمزة زائدة ، والثاء فاء الفعل ، وكان ينبغى أن يقول : « يَثْفِين » كما تقول : « يَبْلُغْنَ »^(٤) و « يَرْضَيْن » غير

(١) البيت في ديوانه ق ١٥/١١ ص ٦٦ و صدره : « تجانف عن جو اليمامة ناقتى » وهو في اللسان (جنف) ٣٧٧/١٠ (سوى) ١٣٤/١٩ وخزانة الأدب ٥٩/٢ وأضداد ابن الأنبارى ٤١ والمقاييس ١١٣/٣ والمقتضب ٣٤٩/٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وغير منسوب في المقاييس ٤٨٦/١ وشرح ابن يعيش ٨٤/٢ وعجزة في سيبويه والشتتري ١٣/١

(٢) بولاق ١٣/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من س ، ت .

(٣) سبق تخريج البيت هنا .

(٤) س ت : « يبيكين » .

أنه رَدَّ الهمزة الزائدة، التي هي^(١) في الماضي للضرورة، كما يضطر الشاعر فيقول :
« يُؤَكْرِم » في « يُكْرِم » مثل قوله :

فإنه أَهْلٌ لِأَن يُؤَكْرِمَا^(٢)

ومن قال هذا، قال : « أَثْفِيَّة » وَزَنُهَا أَفْعُولَةٌ ، وَتَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ : تَفَيْتُ الْقِدْرَ : إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الْأَثَافِي .

وقال آخرون : « يُؤَثْفَيْن » وَزَنُهُ يُفَعْلَيْنَ بِمَنْزِلَةِ « يُسَلَقَيْن » . ومن ذلك^(٣) « سَلَقِي » « يُسَلَقِي » ، فَالْهِمزة^(٤) فاء الفعل . ومن قال هذا ، قال : « أَثْفِيَّة » وَزَنُهَا فُعْلِيَّةٌ ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ : تَأَثَفَنِي الْقَوْمُ إِذَا صَارُوا حَوْلَكَ كَالْأَثَافِي .

(١) كلمة : «هي» ليست في س .

(٢) البيت بلا نسبة في اللسان (كرم) ٤٦٥/١٥ والمنصف ٣٧/١ : ١٩٢/١ والإنصاف ٤٨ : ٧ : ٤٦١ والدرر اللوامع ٢٣٩/٢ وقد نسبته العيني في هامش الخزانة ٥٧٨/٤ لأبي حيان الفقعسي أو غيره فقال : «قد مر الكلام عليه مستوفى في شواهد النعت ، وفي شواهد نوني التوكيد» وهو يقصد بذلك (٨٠/٤ : ٣٢٩/٤) وقد وهم في ذلك العيني : إذ لم يتقدم البيت في القصيدة التي زواها لأبي حيان الفقعسي (٨٠/٤) . وقد رد عليه البغدادي في شرح شواهد الشافعية (٥٨/٤) فقال : «وأشدد بعده ، وهو الشاهد الثالث والعشرون : فإنه أهل لأن يؤكرما ، على أنه شاذ . والقياس : يكرم ، بحذف الهمزة . وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة (كرم) غير معزو إلى قائله ، ولا كتب عليه ابن بري شيئا في أماليه ، ولا الصفدي في حاشيته ، وهو مشهور في كتب اللغة ، قلما خلا عنه كتاب . وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان ، فلم أجِدْ قائله ، ولا تتمته . وقال العيني : تقدم الكلام عليه مستوفى في شواهد باب النعت ، وفي شواهد نوني التوكيد . وأقول : لم يذكره فيها أصلا ، فضلا عن أن يستوفى الكلام عليه . والبيت ساقط من س .

(٣) س ت : «من قولك» .

(٤) س ت : «والهمزة» .

قال النابغة :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأْتُفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرُّفْدِ^(١)

تَأْتُفَكَ^(٢) ، تَفَعَّلَكَ ، والهمزة أصلية ، وهي فاء الفعل^(٣)

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني ق ٤٣/١ ص ٢١ والتاج (قذف) ٣٨/٦

(٢) س : «وزن تأتفك» .

(٣) عبارة : «تأتفك تفعلك ... الفعل» ساقطة من ت .

﴿ باب الفاعل ^(١) ﴾

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدّى فعله إلى مفعولٍ آخرَ ، وما يعملُ من أسماء الفاعلين والمفعولين عملُ الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولٍ ، وما يعملُ من المصادر ذلك العملُ ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء الفاعلين التى ذكرتُ لك ^(٢) ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون ^(٣) لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمضِ ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التى ذكرتُ ^(٤) ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى ^(٥) مجراه وليس بفعل .

(١) بولاق ١٣/١ وفى س ت : «هذا باب الفاعل» .

(٢) كلمة : «لك» ليست فى س ت .

(٣) بولاق : «ويكون» مثل س .

(٤) بولاق : «ذكرت لك» .

(٥) ت : «ما أجرى» .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب يشتمل^(١) على تراجم ابواب تحيى مفصلة بعده باباً باباً بما يتضمّنه من أصوله ومسائله^(٢) ، ولكنّا نفَسّر معنى باب باب جملة^(٤) ، إلى أن نجىء إلى تفصيله ، فنضع كل شيء في موضعه الذى ذكره فيه^(٥) .

قوله : « هذا باب الفاعل الذى لم يتعدّه^(٦) فعله إلى مفعول » يريد به : « قام زيد^(٧) » و « ذهب عمرو » وسائر ما كان من الأفعال التى لا تتعدى . والمفعول الذى يعنيه هاهنا هو^(٨) المفعول به ، الذى يصل الفعل إليه بغير^(٩) حرف جرّ ؛ كقولك : « ضرب زيد عمراً » ، ولا يدخل في معنى ذلك : المفعول فيه ، ولا المفعول معه ، ولا المفعول له^(١٠) ، ولا المفعول المطلق ، وهو المصدر . وأنا أفسر هذا في موضعه ، إن شاء الله تعالى^(١١) .

(١) كلمة : « هذا » ساقطة من ح .

(٢) س ت : « مشتمل » .

(٣) ت : « من أصوله أو مسائله » .

(٤) ت : « بجملة » .

(٥) ح : « ذكر فيه » . وبعده في ت : « إن شاء الله » .

(٦) س : « لم يتعد » .

(٧) ت : « يريد به باب قام زيد » .

(٨) كلمة : « هو » ساقطة من ت .

(٩) س ت : « بلا » .

(١٠) عبارة : « ولا المفعول له » ساقطة من س .

(١١) كلمة : « تعالى » ساقطة من ح س ت .

وقوله : « والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر » ، يريد به ^(١) : « ضَرِبَ زَيْدٌ » فزَيْدٌ هو مفعولٌ في الحقيقة ، و « ضَرِبَ » هو فعلٌ له . وليس يريد أنه على الحقيقة : فَعَلٌ له أَوْقَعَهُ ^(٢) ، وإنما يريد أنه فعل بُنِيَ له وُرْفِعَ به ، وإن كان قد وَصَلَ إليه من غيره ، كما بُنِيَ الفعلُ للفاعل ، وربما لم يكن هو المَوْقِعَ له ؛ كقولنا ^(٣) : « مَاتَ زَيْدٌ » و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، فزيد لم يفعلْ مَوْتَهُ ، ولا الشمس طلوعَها ، وإنما الله تعالى ^(٤) أماته وأطلعها ، وقد ينسب الفعل ^(٥) إليها .

ومما يسوِّغ هذا أن الفعل أصله ^(٦) مصدر ، والمصادر قد تنسب إلى فاعليها ومفعوليها ، فنسبتها إلى فاعليها ؛ كقولك ^(٧) : « قِيَامُ زَيْدٍ » و « بِنَاءُ عَمْرٍو » ، ونسبتها ^(٨) إلى مفعوليها قولك ^(٩) : « بِنَاءُ الحَائِطِ » و « دَقُّ الثَّوْبِ » .

فمعنى قوله : « والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل » يعني ^(١٠) لم يُذكَر له فاعلُ بُنِيَ الفعل له ^(١١) ، ولا تَعَدَّى هذا الفعلُ المبني للمفعول إلى مفعول آخر منصوب ؛

(١) كلمة « به » ساقطة من ح س ت .

(٢) كلمة : « أَوْقَعَهُ » ساقطة من س .

(٣) س ت : « كقولك » .

(٤) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٥) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٦) كلمة : « أصله » ساقطة من ح ت .

(٧) س : « قولك » وفي ت : « فذلك » تحريف .

(٨) ت : « ونسبتك لها » .

(٩) ت : « فذلك » تحريف .

(١٠) ق ح : « بمعنى » .

(١١) ت : « بني له » . وقد سقطت : « له » من س .

كقولك (١) : « كُسِيَ عَمْرُو جُبَّةً » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، فقولك (٢) : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » و « كُسِيَ عَمْرُو جُبَّةً » فِعْلُ مَفْعُولٍ (٣) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ « ضُرِبَ زَيْدٌ » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » فِي أَنْ « ضُرِبَ » لَا يَتَعَدَّى الْمَفْعُولَ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ (٤) ، و « أُعْطِيَ » يَتَعَدَّى الْمَفْعُولَ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ .

وقوله : « وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلُ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ (٥) » . واعلم (٦) أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقُّ لَهُ مِنَ الْفِعْلِ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِكَ : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا » ، فَضَارِبٌ يَنْصَبُ زَيْدًا ، كَمَا يَنْصَبُهُ « يَضْرِبُ » ، إِذَا قُلْتَ : « هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا » ، وَإِذَا قُلْتَ : « هَذَا مُعْطِي زَيْدًا دِرْهَمًا » و « هَذَا حَاسِبٌ أَخَاكَ مِنْطَلَقًا » ، و « مُعْلِمٌ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (٧) : « يُعْطِي » و « يَحْسِبُ » و « يُعْلِمُ » . وَإِذَا قُلْتَ : « هَذَا مُعْطِي دِرْهَمًا » فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : « هَذَا يُعْطِي دِرْهَمًا » فَيُعْطِي هُوَ فِعْلُ مَفْعُولٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ، و « مُعْطِي » اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَشْتَقُّ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ ، فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : « هَذَا مَكْسُوُّ أَبِيهِ ثَوْبًا » فَيَعْمَلُ « مَكْسُوُّ » عَمَلَ « يُكْسَى » وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (٨) : « هَذَا يُكْسَى أَبِيهِ ثَوْبًا » .

(١) ح س ت : « كقولنا » .

(٢) ح ت : « ولو قلت » .

(٣) ح ت : « لكان هذا فعل مفعول » .

(٤) ح : « لا يتعدى إلى مفعول ومفعول آخر » .

(٥) ق : « إلى مفعول آخر » .

(٦) س ت : « اعلم » .

(٧) ت : « عمل عمل » .

(٨) ح س ليس فيها : « قولك » .

وقوله : « وما يعمل من المصادر ذلك العمل » . اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل المشتق منه ، كقولك : « أعجبتني ضرب زيد عمراً »^(١) و « دق الثوب القصار » و « إعطاء عمرو زيدا درهماً »^(٢) و « عجبت من حساب أخوك أباك منطلقاً » .

فهذه المصادر تعمل عمل أفعالها ، فتصير بمنزلة قولك : أعجبتني أن ضرب زيد عمراً ، وأن دق الثوب القصار ، وأن أعطى عمرو زيدا درهماً ، وعجبت أن حسب أخوك أباك منطلقاً ، تقدرها أبداً بأن^(٤) والفعل بعدها .

ومحوز أن تضيفها ، فتخفض الذي تضيفها إليه فقط ، وتجري الباقي على ما يوجبه معناه ، فإن كان فاعلاً رفعته ، وإن كان مفعولاً نصبته ؛ كقولك : « أعجبتني ضرب زيد عمراً » و « دق الثوب القصار » ، وإذا أدخلت عليها الألف واللام ، فهي بمنزلة منونة .

وقوله : « وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين »^(٥) التي تجري تجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها ، يريد : حسن الوجه وبأبه ؛ كقولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « حسن الوجه » ، فتعمل حسناً في الوجه ، كما تقول : « مررت برجل ضارب زيدا » ، فتعمل ضارباً في زيد ، « وهذا حسن الوجه » كما تقول : « هذا ضارب زيدا » و « معطى درهماً » و « مكسو جبة » ، غير أنك

(١) س ت : « زيد عمراً » .

(٢) ح س ت : « زيد عمراً » .

(٣) س ت : « وعجبت من أن » .

(٤) ت : « بأن الخفيفة » .

(٥) كلمة : « والمفعولين » ساقطة من س .

لا تقول : « هَذَا الْوَجْهَ حَسَنٌ » فتقدم الْوَجْهَ ، وتقول : « هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ » و « جِبَّةٌ مَكْسُوٌ » ، فالصفة هي قولك : « حَسَنُ الْوَجْهِ » ، وأسماء الفاعلين : « ضَارِبٌ زَيْدًا » ، وأسماء المفعولين : « مَكْسُوٌ جِبَّةً »^(١) . ولم يبلغ « حَسَنُ الْوَجْهِ » أن يكون في الْقُوَّة كضَارِبٍ زَيْدًا ، وَمَكْسُوٌ جِبَّةً ؛ لأن هذا يجوز فيه التقديم والتأخير ، والصفة لا يجوز فيها ذلك ، وأسماء الفاعلين والمفعولين تجرى مجرى الفعل في جميع تصرفه .

والهاء في قوله : « مَجْرَاهَا » تعود إلى أسماء الفاعلين ، وتقدير اللفظ : وما يجرى من الصفات مَجْرَى أسماء الفاعلين ، وهي لم تبلغ أن تكون^(٢) في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول .

وقوله : « وما أُجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ »^(٣) ، وليس بفعل ولم يَقَوْ قُوَّتَهُ ، يعني : إن وأخواتها وذلك لأن (إن وأخواتها) حروف قد عملت عمل^(٤) الأفعال المتعدية إلى مفعول ، وذلك أنك إذا قلت : « إن زَيْدًا قَائِمٌ » كلفظ^(٥) : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمٌ » ، بمنزلة فعلٍ قد تقدم مفعولُه على فاعله وليس له قوة الفعل ؛ لأنه لا يتقدم^(٦) الاسم عليه ، ولا يتقدم المرفوع الذي هو خبره على المنصوب .

(١) ت : « جيبته » تحريف .

(٢) عبارة : « أن تكون » ساقطة من ت .

(٣) عبارة : « المتعدى إلى مفعول ... الفعل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٤) س ت : « حروف أعملت إعمال » .

(٥) س ت : « لفظ » .

(٦) ت : « قد تقدم » تحريف .

وقوله : « وما جَرَى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين .. » إلى آخر الباب ؛
 يعنى به : ما ينصب من الأسماء على طريق التمييز ، كقولك : « هَذِهِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا »
 و « مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، فهذا أضعف عوامل الأسماء ؛ لأنه لا يعمل إلا في
 منكور ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه ، فهذا ليس بمنزلة أسماء^(١) الفاعلين ، ولا بمنزلة
 الصفات ، ولا هي بمنزلة المصادر ؛ لأن المصادر تعمل في المعرفة والنكرة ، ويتقدّم فاعلوها
 على مفعوليها ، فليست لعشرين^(٢) درهما وبابه زيادة^(٣) قوّة شيء من العوامل التي قبلها ،
 ثم عاد إلى العوامل^(٤) فقال : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » وهي ناصبة ولم^(٥) تبلغ أن تكون في القوة
 كالنواصب التي قبلها ، فاعرف ذلك^(٦) .

قال سيويه : (٧)

-
- (١) ت : « اسم » تحريف .
 (٢) س : « العشرون » .
 (٣) كلمة : « زيادة » ساقطة من س ت .
 (٤) ح س ت : « ثم أعاد العوامل » .
 (٥) س ت : « وهي لم » .
 (٦) ح : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . وفي س : « إن شاء الله » .
 (٧) « قال سيويه » ليست في س ت .

هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه^(١) فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه^(٢) فعله إلى مفعول^(٣) .

وقد^(٤) فسرنا هذه الترجمة الجملة^(٥) .

قال سيبويه^(٦) : « والفاعل^(٧) والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل » .

قال أبو سعيد^(٨) : إن قال قائل : لم كان الفاعل مرفوعاً ، دون أن يكون منصوباً أو مخفوضاً ؟

قيل له : في ذلك وجوه منها أن الفاعل واحد والمفعول جماعة ؛ لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، ويتعدى إلى المفعول له ، والمفعول معه ، ويتعدى إلى ظرف^(٩)

(١) ح س ت : « لم يتعدّ » .

(٢) بولاق : « ولا تعدى » .

(٣) بولاق : « إلى مفعول آخر » .

(٤) قبله في ت : « قال أبو سعيد » .

(٥) كلمة : الجملة ساقطة من ق ح س ت .

(٦) بولاق ١٤/١

(٧) ي وبولاق : « فالفاعل » .

(٨) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٩) ح س ت : « إلى ظرف » .

الزمان والمكان والحال والمصدر ، فكثّر المفعولون فاختر لهم أخفّ الحركات ، وجعل للفاعل إذ كان واجداً أثقلها ؛ لأن إعادة ما خفّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسرُ مثونةً مما يثقلُ .

ووجه ثانٍ ^(١) : وهو أن الفاعل أوّل ^(٢) ؛ لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل ؛ لأن الفعل لا يَسْتغْنِي عنه ، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين ، والمفعول بعد الفاعل في ترتيبه ، فلما كان كذلك ، وكانت الحركات مختلفةً المواضع ، لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة منها هي ^(٣) ، وذلك أن الحركات ثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، فالضمة ^(٤) مأخوذة من الواو ، والكسرة مأخوذة من الياء ، والفتحة مأخوذة من الألف ، ومخرج الواو من بين الشفتين ^(٥) ، ومخرج الياء من وَسَطِ اللسان ، ومخرج الألف من الحلق ^(٦) فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولاً الواو ، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأوّل الأسماء رتبةً ، وآخرها لآخرها رتبةً ، وهاتان علتان مرضيتان .

وربما احتج بعض النحويين بأن يقول ؛ الفاعل أقوى من المفعول ؛ لأنه محتاجٌ إليه ، فجعل له أقوى الحركات للمشاركة ^(٧) . وقد احتج بعضهم بأن قال : أوّل ما يَرُدُّ من

(١) س ت : «وجه آخر» .

(٢) ح س ت : «الأول» .

(٣) كلمة : «هي» ساقطة من س . وفي ت : «هي منها» .

(٤) ت : «الضمة» .

(٥) س ت : «من الشفتين» .

(٦) ح س ت : «من هواء الحلق» .

(٧) ت : «للمشاركة» .

الأسماء الفاعل ، فيردُّ والنفسُ جامئةً ، فاستُعِـلَّ له أقوى^(١) الحركات ؛ لقوة النفس عند وروده على إتمام^(٢) النطق ، وجُعِلَ أخفَّ الحركات لما بعده .

وقد احتج بعضهم^(٣) بأن الفاعل^(٤) مضارع للمبتدأ ؛ لأنه^(٥) يُخْبِرُ عنه بفعله الذي قبله ، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده ، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر ، إلا في التقديم والتأخير والزمان الذي يدلُّ على صيغة الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ » فمعناه « زَيْدٌ قَائِمٌ » إلا أن « قَامَ زَيْدٌ » قد دلَّ على زمان متقدِّم^(٦) ، والقيامُ الذي به خُبِرَتْ^(٧) عن زيد ملفوظٌ به قبله . وإذا قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » فهو غير دالٍّ على زمان متقدِّم أو متأخِّر .

واعلم أن قولنا : فاعِلٌ وفِعْلٌ ليس المقصد^(٨) فيه إلى أن يكون الفاعل^(٩) مخترعاً للفعل على حقيقته^(١٠) ، وإنما يُقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقَّبناه^(١١) فِعْلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة ، متى ما بنيناها لاسم ورفعناه به ، سواء كان مخترعاً له أو غير مخترع رفعناه به وسمَّيناها فاعلاً من طريق النحو ، لا على حقيقة الفعل ، ألا ترى أنا

(١) ح س ت : « أنقل » .

(٢) ت : « تمام » .

(٣) عبارة : « بأن قال أول ما يرد من الأسماء ... وقد احتج بعضهم » ساقطة من ي سبب انتقال النظر .

(٤) ت : « بأن قال إن الفاعل » .

(٥) ح : « إلا أنه » .

(٦) ح : « يتقدم » .

(٧) ح : « أخبرت » .

(٨) ق : « المقصود » . وفي س : « القصد » .

(٩) كلمة : « الفاعل » ساقطة من ت .

(١٠) س ت : « على حقيقة » .

(١١) ق : « لقبناه » تحريف .

(١٢) كلمة : « له » ليست في س ت .

نقول : « مَاتَ زَيْدٌ » ، ولم يفعل^(١) موتاً ، ونقول من طريق النحو : « مَاتَ » فعل ماضٍ و « زَيْدٌ » فاعله ، و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » و « أَنْتَضَبَتِ الْحَشَبَةُ » و « نَظَفَ ثَوْبُكَ » ، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تُحصى .

وقد يُنقل^(٢) الفعل عن الاسم الذي سميناه فاعلاً ، ويحذف^(٣) الفاعل ، ويغير لفظ الفعل ، ويرفع به ما كان مفعولاً في اللفظ ، كقولنا : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، تحذف زيدا وتغير الفعل ، وتبنيه لعمر و . وسبيل هذا سبيل^(٤) الفاعل الذي بنينا له الفعل ، ورفعناه به ، غير أن النحويين يُسمون هذا الفعل : فِعْلٌ مفعول به ؛ لأنه قد كان له فاعل حذف وغير لفظ الفعل بالحركات ، والعمل فيها واحد ، فالذي يرتفع بالفعل هو الذي يُشغل الفعل به سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقامَ الفاعل . ومعنى شغل الفعل به أنك تجعله خبراً^(٥) غير مُستغن عنه . وذلك معنى قول سيبويه : « لَأَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الْفِعْلَ بغيره^(٦) » يعني إذا قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » لم تشغل الفعل بغيره^(٧) ، ولو شغلت الفعل بغيره لنصبته كقولك : « ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا^(٨) » .

(١) ح س ت : « وهو لم يفعل » .

(٢) ي : « يُنقل » .

(٣) ح : « فيحذف » .

(٤) س ت : « فسبيله سبيل » .

(٥) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٦) س ت : « خبراً له » .

(٧) س : « الفعل به » تحريف .

(٨) عبارة : « لم تشغل الفعل بغيره » ساقطة من ح .

(٩) ت : « ضرب زيد عمرا » .

ثم قال سيبويه^(١) بعد أن مثَّلَ فَعَلَ الفاعل وهو : « ذَهَبَ زَيْدٌ » ، وفعل المفعول وهو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فقال^(٢) : « والأَسْمَاءُ »^(٣) المَحْدُثُ عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وعلى ما لم^(٤) يَمْضِ من المَحْدُثِ به عن الأَسْمَاءِ ، وهو الذهاب والجلوس والضرب .

يعنى أنك إذا قلت : « ذَهَبَ زَيْدٌ » و « جَلَسَ عَمْرُو » و « يُضْرَبُ^(٥) أَخُوكَ » فقد دللت على ذهاب في زمان ماضٍ كان من زيد ، وجلوس كان من عمرو ، وضرب يقع بالأخ في زمان مستقبل ، فحدثت عن زيد بذلك الذهاب الماضي ، وحدثت عن الأخ بالضرب الذى يقع به ، والأمثلة هي أمثلة الأفعال التى منها ماضٍ وغير ماضٍ^(٦) ، والمحدث به عن الأَسْمَاءِ هو المصادر والأَسْمَاءُ هاهنا هم المسمَّون الفاعلون ، كأنه أراد أصحاب الأَسْمَاءِ . وقد مضى هذا في أول الكتاب .

فإن قال قائل : لم قال سيبويه : « فالأَسْمَاءُ المَحْدُثُ عنها والأمثلة دليلة على ما مَضَى ، وعلى ما لم يَمْضِ » ، ونحن نعلم أن الأمثلة وحدها هي الدالة على الأزمنة الماضية ، غير الماضية ، والأَسْمَاءُ لا تدل على ذلك ؟

(١) بولاق ١٤/١

(٢) كلمة : « وهو » ساقطة من س .

(٣) كلمة : « فقال » ساقطة من س ت .

(٤) ح : « الأَسْمَاءُ » وفي س ت وبولاق : « فالأَسْمَاءُ » .

(٥) بولاق : « وما لم » .

(٦) س ت : وضرب تحريف بدليل قوله : « في زمان مستقبل » فيما يلى .

(٧) ت : « فحدث » .

(٨) س ت : « التى منها ما مضى وغير ما مضى » .

فالجواب عنه^(١) أن يقال : إن الفعل بنفسه إذا عَرِيَ من الاسم لم يكن كلاماً ، وإنما يتم الكلام بذكر الفاعل معه ، فإذا ذكر الفعل والفاعل^(٢) دلّ حينئذ على المصادر المحدث بها عن الأسماء ، غير أن الدلالة على الأزمنة للأفعال وخلط الأسماء بها لاحتياجها إلى الأسماء أعنى احتياج الفعل^(٣) .

ثم قال سيويه^(٤) : « وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا يكون ما كان^(٥) منه الأحداث^(٦) » .

يعنى أن قولك : « قَامَ وَيُقُومُ » و« انْطَلَقَ وَيَنْطَلِقُ » و« ضَرَبَ وَيَضْرِبُ » وما أشبه ذلك من أمثلة الفعل ليست هي^(٧) المصادر ، وذلك أن هذه الأمثلة تدل على المصادر والأزمنة ، فليست هي المصادر^(٨) وحدها^(٩) ولا هذه الأمثلة الفاعلون الذين يكون منهم الأحداث ، كيد وعمر ووسائل الأسماء التي يقع منها الأحداث .

(١) س ت : « عن سؤاله » .

(٢) ي : « فإذا ذكر الفاعل والفاعل » تحريف .

(٣) ت : « لاحتياجها إليها » . وفي س بدل هذه الفقرة : « فالجواب عن سؤاله أن يقال : الأسماء هي المخير عنها . ويريد بالأسماء الفاعلين ، وتم الكلام . ثم قال : والأمثلة دليلة ، يعنى : الأفعال هي دليلة على ما مضى من المصادر وما لم يمض منها ، وهي إخبار عن الفاعلين » .

(٤) بولاق ١٤/١

(٥) ح س ت : « ما يكون » .

(٦) عبارة : « منه الأحداث » ساقطة من ي . وفي بولاق وهارون : « ولا ما يكون منه الأحداث » .

(٧) ت : « من » .

(٨) عبارة : « والأزمنة فليست هي المصادر » ساقطة من ح .

(٩) عبارة : « وذلك أن هذه الأمثلة ... المصادر وحدها » بدلها في س ت : « لأن الفعل يدل على مصادر وأزمنة ، وليست الأفعال وحدها بالأزمنة ولا هي وحدها بالمصادر » .

وقوله (١) : « هي الأسماء » (٢) . يريد أصحاب الأسماء (٣) الفاعلين .

(١) بولاق ١/ ١٤

(٢) بولاق : « هي الأسماء » .

(٣) ت : « أسماء » .

﴿ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه^(١) : « وذلك قولك : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشَغَلَتْ ضَرَبَ به ، كما شغلت به ذهب » . وقد فسرنا هذا^(٢) .

وشبه سيبويه رفع الفاعل الذى يتعدى فعله في « ضَرَبَ » . برفع الفاعل الذى لا يتعدى فعله في « ذَهَبَ » ، لاجتماعهما في أنها فاعلان قد شُغِلَ الفعلُ بهما ، وإن كانا قد اختلفا في التعدى .

ثم قال^(٣) : « وانتصب زيد ؛ لأنه مفعول^(٤) تعدى إليه فعلُ الفاعل » . وقد بينا هذا .

(١) بولاق ١٤/١

(٢) ت : « قال أبو سعيد : وقد فسرنا هذا » .

(٣) بولاق ١٤/١ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٤) بولاق : « مفعول به » .

ثم قال ^(١) : « وإن ^(٢) قَدَّمْتَ المفعول وأخرت الفاعل جَرَى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لأنك ^(٣) إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثمّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ^(٤) وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كثير ، كأنهم يقدمون ^(٥) الذي ^(٦) بيانه أهم لهم ^(٧) ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً ^(٨) يَهْمَانِهِم وَيَعْنِيَانِهِم » .

قال أبو سعيد : أمّا قولهم : « ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ » ، فإنهم قدّموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه ، فلم يَضُرَّ من جهة المعنى تقديمه ، واكتسبوا بتقديمه ضَرْباً من التوسّع في الكلام ؛ لأن في كلامهم الشَّعْرَ المنقُفَى والكلامَ المسجَّع . وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه .

فإذا وقع في الكلام ^(٩) ما لا يَتَبَيَّنُ ^(١٠) فيه الإعراب في فاعلٍ ولا مفعولٍ قَدَّمَ الفاعل لا غير ، كقولهم : « ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى » ، فعيسى هو الفاعل لا غير ، وإن بان ^(١١)

(١) بولاق ١٤/١

(٢) ح س ت : « فإن » .

(٣) ت : « وذلك أنك » .

(٤) بولاق : « اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً » .

(٥) بولاق : « كأنهم إنما يقدمون » .

(٦) س ح : « ما بيانه » .

(٧) س : « أهم إليهم » .

(٨) كلمة : جميعاً ساقطة من ق .

(٩) كلمة : « الكلام » ساقطة من ح س ت .

(١٠) س ت : « يبين » .

(١١) ح س ت : « تبين » .

الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدًا عَيْسَى » و « ضَرَبَ عَيْسَى زَيْدًا »^(١)

والفاعل كيفما^(٢) تصرفت فيه^(٣) الحال^(٤) ، فهو^(٥) الذى يبنى له الفعل ، والمفعول كالفضلة في الكلام : للاستغناء عنه ، والفاعل وإن كان مؤخرا في اللفظ فإن تقديره التقديم ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه .

وقول سيبويه : « فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدما » .

يعنى إنما^(٦) أردت أن تشغل الفعل بالفاعل وتبنيه له ، وإن كان في اللفظ مؤخرا ، أو لم ترد^(٧) أن يبنى^(٨) الفعل لاسم قبل الفاعل ، وهو قوله : « أن تشغل الفعل بأول منه » يعنى بالمفعول الذى هو قبله ، لأن^(٩) حدُّ اللفظ أن يكون مقدما ، وليس يريد بقوله : « حد اللفظ » أن يكون تقديمُ الفاعل هو حدُّ^(١٠) اللفظ الذى لا يحسنُ غيره ، وإنما نريد^(١١) بحد اللفظ : ترتيبه وتقديره .

(١) ح س ت : « زيد » .

(٢) س : « كيف » .

(٣) س ح : « به » .

(٤) ت : « تصرف الحال به » .

(٥) س ت : « هو » .

(٦) ت : « لما أراد » .

(٧) س ت : « ولم ترد » .

(٨) ا ي ق س : « تبنى » .

(٩) ح ت : « كأن » .

(١٠) كلمة : « حد » ساقطة من س

(١١) ت : « أراد » .

وقوله : « وهو عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ » . يريد به تقديم المفعول ، وردّ كلامه هذا إلى قوله : « وإن^(١) قدّمت المفعول وأخرت الفاعل » .

وقوله : « كأنهم يقدمون الذي بيّنه^(٢) أهم » . معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسانٍ بعينه ، ولا يبالون من أوقعه به ، كمثله ما يريدُه الناس من قتل خارجيٍّ مفسدٍ^(٣) في الأرض ، ولا يبالون من قتله ، فإذا قتلَه زيدٌ فأراد مخبرٌ أن يُخبر بذلك قدّم الخارجيّ في اللفظ^(٤) ؛ لأن القلوب متوقّعة لما يقع به من أجله ، لا من أجل قتله ، فنقول : « قتلَ الخارجيّ زيدٌ » . وإن كان رجلٌ ليس له بأسٌ ، ولا يُقدَّر فيه أن يقتلَ أحدًا ، فقتلَ رجلًا ، فأراد المخبر أن يُخبر بهذا المستبعد من هذا القاتل ، كان تقديمُ القاتل في اللفظ أهم ؛ لأن الغرض أن يُعلّم أنه قتل إنسانًا^(٥) ، فيقال : « قتلَ زيدٌ رجلًا » . وهذا الكلام إنما هو على قدر^(٦) عناية المتكلم^(٧) ، وعلى ما يسنح له وقت^(٨) كلامه وربما فعل هذا لطلب سجع^(٩) أو قافية أو كلام مطابق ، ولأغراض^(١٠) شتى اكتفاءً بدلالة اللفظ عليه^(١١) .

(١) س : « فإن » .

(٢) ت : « تبيّنه » .

(٣) س ت : « يفسد » .

(٤) ح س ت : « في لفظه » .

(٥) س ت : « إنسانًا ما » .

(٦) ح س ت : « على مقدار » .

(٧) ح س : « المتكلم به » .

(٨) س ت : « في وقت » .

(٩) ح س ت : « السجع » .

(١٠) س : « وأغراض » .

(١١) كلمة : « عليه » ساقطة من س .

ثم قال سيبويه : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث » .

يعنى أن الفعل يعمل في مصدره ، وإن كان لا يتعدى الفاعل ، كقولنا : « قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا » . والمصدر أصح المفعولات ؛ لأن الفاعل يُجَدِّثُهُ ويُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه عاملة فيه ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا » و « قَتَلَ بَكْرٌ خَالِدًا قَتْلًا »^(١) . وأنا أذكر الأشياء^(٢) التي تشترك الأفعال في تعدّيها إليها ، والأشياء التي تختلف فيها^(٣) ، إن شاء الله :

فأما الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها ، وعملها فيها ، فهي المصادر وظروف الزمان والمكان والحال ، والمفعول معه^(٤) ، والمفعول له . فأما المصدر فقد ذكرناه ، وظروف الزمان كقولك^(٥) : « قَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، وظروف المكان : « قَامَ زَيْدٌ خَلْفَكَ » ، والحال : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أى في حال ضحكك ، والمفعول معه قولك^(٦) : « مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ؟ » و « جَاءَ الشَّتَاءُ وَالطَّيَالِسَةُ » ، تريد : ما صنعت مع أبيك ؟ وجاء الشتاء مع

(١) ح س ت : « قتل خالد بكرا قتلا » .

(٢) ق : « شينا » تحريف .

(٣) كلمة : « فيها » ساقطة من ت . ومكانها في ح : « فيه » تحريف .

(٤) عبارة : « والمفعول معه » ساقطة من ق .

(٥) ح س ت : « قولك » .

(٦) ح س ت : « كقولك » . وفى ق : « قوله » .

الظيالة، والمفعول له ^(١): «قَامَ زَيْدٌ حَذَرَ الشَّرِّ»، يريد ^(٢) لحذر ^(٣) الشر ومن أجله .

وأما اختلاف الأفعال في غير هذه الستة ، فمن الأفعال ما لا يتعدى إلى شيء سوى هذه الستة ، كقولك : «قَلَمَ زَيْدٌ» و«ذَهَبَ عَمْرٌو» . ومنها ما يتعدى إلى مفعول ^(٤) سواها ، كقولك : «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وهو على ضربين : أحدهما يجوز الاقتصار على أحد المفعولين فيه ^(٥)، كقولك : «أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا» ، ويجوز أن تقول ^(٦): «أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا» و«أَعْطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا» ^(٧) وتسكت والضرب الآخر : لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما ، وهو قولك : «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا» ولا يجوز أن تقول : «حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ولا «حَسِبَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا» ^(٨) .

ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ^(٩) سوى الستة ؛ كقولك : «أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا» ^(١٠)

(١) ح س ت : «والمفعول له قولك» .

(٢) ح س ت : «أى» .

(٣) ح : «يحذر» .

(٤) ح س ت : «إلى مفعول واحد» .

(٥) ح س ت : «يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين» .

(٦) عبارة : «يجوز أن تقول» ساقطة من ح س ت .

(٧) عبارة : «وأعطى زيد درهما» ساقطة من ح س ت .

(٨) عبارة : «ولا يجوز أن تقول ... منطلقا» ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر .

(٩) كلمة : «مفعولين» ساقطة من ح س ت .

(١٠) س ت : «أعلمت زيدا عمرا منطلقا» .

والنحويون يذكرون تعدى الأفعال إلى أربعة من الستة ، واشتراكها فيها ، وهى المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والحال ، ولم يذكروا المفعول معه ، ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان^(١) ، وحال ، وقد تخلو من المفعول له ، والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له هو الذى^(٢) وقع الفعل من أجله وهو الغرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل^(٣) ، والمفعول معه هو الذى يشاركه الفاعل ويلابسه فيه تقول^(٤) : « قَامَ زَيْدٌ حَذَرَ الشَّرِّ » ، فكأنه قام ، وكان غرضه^(٥) فى قيامه أن يُكْفَى الشر الذى يحذره^(٦) و « قَامَ زَيْدٌ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ » أى لا ابتغاء الخير^(٧) وكان قصده إلى ذلك^(٨)

ولو أن^(٩) إنسانا تكلم وهو نائم ، أو فعل فعلاً وهو ساه ، ولم يكن له^(١٠) فيه غرض ، لم يكن فى فعله مفعول له ، ولو فعل فعلاً^(١١) لم يشاركه فيه غيره لم يكن^(١٢) مفعول معه^(١٣) .

-
- (١) ح : « وظرف مكان وظرف زمان » وفى س : « ومن ظرف مكان وظرف زمان » . وفى ت : « ومن ظرف مكان وزمان » .
 (٢) ت : « هو الغرض الذى » .
 (٣) ت : « وقع الفعل من أجله وللقصد إليه » .
 (٤) ت : « والمفعول معه هو الذى يشارك ما قبله فى الفعل ويدخل فيه معه . وذلك أنا إذا قلنا : » .
 (٥) ت : « فكأنه قام وعرضه » .
 (٦) ت : « أن يحذر الشر بقيامه » . وفى ح س : « أن يكفى الشر الذى يحذره بترك قيامه » .
 (٧) عبارة : « أى لا ابتغاء الخير » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .
 (٨) بعده فى ت زيادة : « والمفعول معه كقولنا : تفرد زيد بضيافة عمرو ، وقتل زيد وحده الأسد » ولا معنى له .
 (٩) ت : « فلو أن » .
 (١٠) كلمة : « له » ساقطة من ت .
 (١١) عبارة : « وهو ساه ... فعلاً » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .
 (١٢) ت : « لم يكن ثم » .
 (١٣) ب ق ي : « مفعول له » تحريف .

فذكرَ النحويون الأربعة التي يحتاج الفعل إليها ، ولا يَسْتَفْنِي عن واحد منها مذكوراً أو محذوفاً ، وهذه المفعولات تجيء واحداً واحداً مشروحاً إن شاء الله تعالى ^(١) .

فقول ^(٢) سيبويه : « إن الفعل الذي لا يتعدى ، يتعدى ، إلى اسم الحدثان » ^(٣) نحو « ذَهَبَ رَجُلٌ ذَهَاباً » ، فذهب ^(٤) هو فعل لا يتعدى ، والحدثان هو الذهاب ، واسمه هذا اللفظ أعني لفظ الذهاب .

وقوله ^(٥) : « ألا ترى أن قولك : « قَدْ ذَهَبَ » فيه دليل على أنه ^(٦) قد كان منه ذَهَابٌ » .

قال أبو سعيد ^(٧) : اعلم ^(٨) أن سيبويه يجعل المفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لا تدل صيغة الفعل عليه ، والمفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه ^(٩) اثنان ^(١٠) : المصدر وظروف الزمان ، فبدأ سيبويه بالمصدر ؛ لأنه أقوى من ظروف

(١) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(٢) ت : « وقول » .

(٣) س ت : « إلى الحدثان » .

(٤) س : « وذهب » .

(٥) بولاق ١٥/١

(٦) بولاق : « ذهب بمنزلة قولك » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(٨) س ح : « واعلم » .

(٩) ح س ت : « الذي تدل عليه صيغة الفعل » .

(١٠) ح : « مفعولان » .

الزمان^(١)؛ لأن الفاعل قد فعله وأحدثه، ولم يفعل الزمان، وإنما^(٢) فعل فيه.
ثم قال سيويه^(٣) : « وإذا قلت ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، لم يتبين^(٤) أن المفعول زيدٌ أو عمرو » .

يريد^(٥) أن « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعديهِ إلى « زيد » ليس بمنزلة « ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعديهِ إلى الذهاب ، وذلك أنك إذا قلت : « ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ »^(٦) فقولك : « ذَهَبَ » يدلُّ على ضرب من المصادر والأحداث دون سائرهما ، وهو « الذهاب » ، فإذا^(٧) قلت : « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » أمكن أن يكون الضرب واقعاً بجميع الأسماء نحو « زيد » و « عمرو » و « بكر »^(٨) و « خالد » ، فمفعول الضرب لم تدل عليه صيغة فعله ، كما دلت^(٩) على المصدر .

(١) عبارة : « فبدأ سيويه ... الزمان » ساقطة من ي سبب انتقال النظر .

(٢) س ت : « إنما »

(٣) بولاق ١٥ / ١

(٤) س ت وبولاق : « لم يتبين »

(٥) قبله في س ح : « قال المفسر » .

(٦) عبارة : « في تعديهِ إلى الذهاب ... عبد الله » ساقطة من ق سبب انتقال النظر .

(٧) س ت : « وإذا » .

(٨) كلمة : « وبكر » ساقطة من س ت .

(٩) س ت : « كما دل » .

ثم مثل فقال^(١) : « وذلك قولك : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهَابَ الشَّدِيدَ ، وَقَعَدَ قَعْدَةً سَوْءَ ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدِيثِ عَمَلًا فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ ، وَمَا يَكُونُ^(٢) ضَرْبًا مِنْهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصُّمَاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فَعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ » .

وقال أبو سعيد^(٣) : اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء : فنحو منها يدل على نوع المصدر فقط ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا » و « قَعَدَ قُعُودًا » ، فضرِبًا وقُعُودًا يدلان على نوع الضرب والقعود ، ولا يدلان على مرّة ، ولا مرّتين ، ولا على صفة دون صفة . والنحو الثاني : يدل على الكمية والعدد ، كقولك : « قَعَدَ زَيْدٌ قَعْدَتَيْنِ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبَةً » .

والضرب^(٤) الثالث : يدل على كيفية^(٥) المصدر ، كقولك : « قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ » و « اشْتَمَلَ الصُّمَاءَ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » و « قَعَدَ قَعْدَةً سَوْءًا » ، وذلك أن « الْقَرْفُصَاءَ » هو ضرب من القعود على وصف لا يقع على كل قعود ، وهو أن يقعد مجتمعاً متداخلاً ، وتقديره : قعد القعودَ القرفصاء^(٦) ، فحذف القعودَ ، وأقام القرفصاء مقامه ، و « اشْتَمَلَ الصُّمَاءَ »

(١) بولاق ١/١٥

(٢) ب ق ي : « وما يلزم » ا

(٣) عبارة : قال أبو سعيد ليست في ت . وفي س ح : « قال المفسر » .

(٤) س ت : « والنحو » .

(٥) ت : « صفة » .

(٦) عبارة : « هو ضرب من القعود .. القرفصاء » مكررة في ح بسبب انتقال النظر .

عناه : الاشتمالة الصماء ، وهو أن يتجلى بثوب ، ويكون يدها داخل الثوب ، وليس كل شتمال^(١) كذلك ، و« رجع القهقرى » ومعناه : رجع الرجوع القهقرى^(٢) ، كأنه رجع كما ذهب متوجهاً الوجه الذى كان منه الذهاب ، وليس كل رجوع كذلك . وكذا « قعد قعدة سوء » ، القعدة هى حال قعوده ووصفه ، فقد يكون قعدة سوء وقد يكون^(٣) قعدة صدق ، وليست من باب^(٤) « قعدة » ؛ لأن قعدة تقع على مرة فقط .

وهذه الأنحاء التى ذكرناها يتعدى الفعل إليها ؛ لأنها كلها مصادر وإن كانت مختلفة فى أنفسها ، فقله^(٥) : « الذهاب الشديد » هو من باب ما يدل على النوع ، غير أنه أدخل الألف واللام فيه^(٦) ، وعرفه ، ووصفه بالشدة .

وقوله : « لما عمل فى الحدث عمل فى المرة منه والمرة » يعنى لما^(٧) عمل « قعد » فى « قعود » من قولك : « قعد قعوداً » عمل فى « قعدة » و« قعدتين » إذا قلت : « قعد قعدة » و« قعدتين » وعمل فى « القرفصاء » ، و« الصماء » و« القهقرى » ، لأنه صفة المصدر وضرب منه ، فاعرف ذلك^(٨) إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) ق : « الشمال » تحريف .

(٢) عبارة : « ومعناه : رجع الرجوع القهقرى » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٣) كلمة : « وقد يكون » ليست فى س ت .

(٤) ق : « والسبب رباب » تحريف .

(٥) س ت : « وقوله » .

(٦) س ت : « أدخل فيه الألف واللام »

(٧) س : يعنى أنه لما » .

(٨) س : « فاعرفه » .

(٩) كلمة : تعالى ليست فى ح س ت .

قال سيبويه^(١): «ويتعلّى إلى الزّمان نحو قولك : ذَهَبَ ؛ لأنّه بنى لما مضى منه وما لم^(٢) يمض ، فإذا قال^(٣) : ذَهَبَ ، فهو دليل على أنّ^(٤) الحدث فيها مضى من الزّمان ، وإذا قال : سَيَذْهَبُ ، فهو^(٥) دليل على أنّه سيكون^(٦) فيها يُسْتَقْبَلُ من الزّمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث » .

قال أبو سعيد^(٧) : وقد بينّا أنّ أولى المفعولات بعمل الفعل فيه ، ما دلّت^(٨) صيغة الفعل عليه مجملًا . وقد ذكرنا المصادر التي قد دلّت صيغة الفعل عليها ، وقد دلّت صيغة الفعل على الزّمان مجملًا^(٩) أيضًا ، فكان^(١٠) عمله فيه كعمله في المصدر .

^(١١) فإن قال قائل : الفعل يدلّ على الزّمان كدلالته على المكان ؛ لأنّه قد علم أنّه لا يقع إلا في مكان ، كما أنّه لا يقع إلا في زمان .

(١) بولاق ١/١٥

(٢) ت : « ولما لم » .

(٣) ت : « قلت » .

(٤) كلمة : « أن » ليست في ت س .

(٥) هارون ١/٣٥ : « فإنّه » .

(٦) بولاق : « يكون » .

(٧) كلمة : « أبو سعيد » ساقطة من س .

(٨) ح س ت : « قد قدمنا » .

(٩) س : « مادل » .

(١٠) كلمة : « مجملًا » ساقطة من ح س ت .

(١١) ق ح : « فإن » .

قيل له : هذا المعنى وإن كان مفهوماً منها جميعاً^(١) من طريق المعنى فإن صيغة الفعل تُحْصَلُ لنا زماناً دون زمانٍ بذاتها ؛ لأننا إذا قلنا : « ذَهَبَ » حصل لنا زمانٌ ماضٍ دون غيره ، وإذا قلنا : « يذهب » حصل^(٢) لنا زمانٌ غير ماضٍ بلفظ الفعل ، ولا يحصل لنا مكانٌ بعينه دون مكانٍ ، فلذلك كانت ظروفُ الزمانِ أولى بالفعل .

قال سيبويه^(٣) : « وإن^(٤) شئتَ لم تجعلها^(٥) ظرفاً ، فهو يجوز في كل شيء من أسماء^(٦) الزمان ، كما كان^(٧) في كل شيء من أسماء الحَدَث » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الظروف على ضربين : منها متمكن ، وغير متمكن^(٨) فالمتمكن منها ما يجوز أن يكون مرفوعاً في حالٍ ، نحو « اليوم » و « الليلة » ، و « خلفك » ، و « قدّامك » ؛ لأنك تقول : « الْيَوْمَ طَيِّبٌ » ، و « اللَّيْلَةُ مُظْلِمَةٌ » ، و « خَلْفُكَ وَاسِعٌ » . وغير المتمكن ما لا يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفاً نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ »^(٩) و « عِنْدُ » ؛ لأنك لا تقول : « قَبْلُكَ قَدِيمٌ » ولا^(١٠) « بَعْدُكَ مُتَأَخِّرٌ » ولا « عِنْدُكَ وَاسِعٌ » .

(١) عبارة : « منها جميعاً » ساقطة من س ت .

(٢) س ت : « فقد حصل » .

(٣) بولاق ١٥/١

(٤) بولاق : « فإن » .

(٥) بولاق : « تجعلها » .

(٦) كلمة : « أسماء » ساقطة من س .

(٧) بولاق : « كما جاز » .

(٨) ح س ت : « ومنها غير متمكن » .

(٩) كلمة : « وعند » ساقطة من ي .

(١٠) كلمة : « لا » ليست في س .

وهذان النوعان يستقصيان^(١) في باب الظروف ، وإنما قدّمنا ذكرهما ؛ لأن الظرف
المتمكن يجوز أن يجعل مفعولاً على سعة الكلام ويقام مقام الفاعل ، والظرف الذي لا
يتمكن لا يجعل^(٢) مفعولاً على السعة ولا يقام^(٣) مقام الفاعل ، فإذا قلت : «صُمْتُ اليوم»
جاز أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ، واللفظان واحد ، والتقديران
مختلفان ، فإذا جعلته ظرفاً فتقديره «صُمْتُ في اليوم» ، قدّرت وصول الصوم إلى اليوم
بتوسط «في» ، فأنت تنويها ، وإن لم تليظ بها ، وإذا^(٤) جعلته مفعولاً على السعة ، فأنت غير
ناوِل «في» ، ولكنك تقدّر فعل الصوم باليوم^(٥) ، كما تفعل الضرب بزيد ، إذا قلت : «ضربتُ
زيداً» ، وهذا على المجاز ؛ لأن اليوم لا يؤثر فيه الصوم ، كما يؤثر الضرب في زيد .

وقد جاء مثل ذلك^(٦) في القرآن ، ثم في الشعر ، قال الله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ ﴾^(٧) ، وليس لليل والنهار^(٨) مَكْرٌ ، وإنما المكر يقع فيها ، فجعل^(٩) ما يقع فيها

(١) ت : « مستقصيان » .

(٢) عبارة : « مفعولاً على سعة الكلام ... لا يجعل » ساقطة من ح س ت .

(٣) س : « ويقام » تحريف .

(٤) ت : « فإذا » .

(٥) س ت : « تقدّر الصوم وقع أو فعل باليوم » .

(٦) ح س ت : « وقد جاء ذلك » .

(٧) سورة سبأ ٣٤/٣٣ وفي س زيادة : « إذ تأمرؤنا » .

(٨) ح : « الليل على النهار » تحريف .

(٩) ح : « فيجعل » .

بمنزلة ما يوقعانه ، أو يوقع منها^(١) ؛ لأن المصادر إنما تضاف إلى الفاعل أو المفعول . وقال تعالى^(٢) : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُوا فِيهِ ، وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾^(٣) ، والنهار لا يُبْصَرُ ، وإنما يُبْصَرُ فيه .

وقال الشاعر :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٤)

فإذا قلت : «صُمْتُ الْيَوْمَ» وجعلته^(٥) ظرفاً ، ثم كُنَيْت عنه قلت : «صُمْتُ فِيهِ» ؛ لأنك^(٦) تردّ الحرف المحذوف ، وإنما رددته ؛ لأن الكناية لا تقوم بنفسها ، ولا تقوم مقام «في» كما قام الظاهر وإذا كُنَيْت عنه فقد^(٧) جعلته مفعولاً على السَّعَةِ ، فقلت^(٨) : «صُمْتُ» لأنك لست تنوي حرفاً ، كما تقول : «ضَرَبْتُه» .

قال الشاعر :

وَيَوْمَ شَهِدَنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطُّغَيْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٩)

(١) س ح : « بهما » . وفي ت : « فيها » تحريف .

(٢) ت ح : « وقال الله تعالى » . وفي س : « وقال عز وجل » .

(٣) سورة النحل ٢٧/٨٦ وفي ب ق ي ح : « أَلَمْ يَرَوْا » . وفي ت : « أَلَمْ تَرَ » وكلاهما تحريف .

(٤) البيت بلانسة في سيبويه ٨٠/١ والشنتمري ٨٠/١ والمقتضب ٣٣١/٤

(٥) كلمة : « وجعلته » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « لأنك » ساقطة من ح س ت .

(٧) ي س ت : « وقد » .

(٨) ح س ت : « قلت » .

(٩) البيت لرجل من بني عامر في سيبويه ٩٠/٦ والشنتمري ٩٠/١ وبلانسة في الكامل للمبرد ٣٣/١ والمقتضب

١٠٥/٣ : ١٠٧/٣ : ٣٣١/٣ ومغني اللبيب ٥٠٣/٢ وأمالى ابن الشجري ٦/١

وجعل : «صُمْتُ^(١) الْيَوْمَ» مفعولاً على السَّعة ، فإذا^(٢) جعلتَ الفعلَ لما لم يسم فاعله واستعملته^(٣) مفعولاً على السَّعة قلت : «صِيمَ الْيَوْمَ» ، ولا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسم فاعله حتى تنقله عن الظرف إلى المفعول على السَّعة ، فإذا قلت «صُمْتُ عِنْدَكَ» لم يكن فيه إلا وجه واحد ؛ لأنه ظرفٌ غير متمكّن ، ولا يكون مفعولاً على السَّعة ، ولا ينقل إلى ما لم يُسم فاعله ، فيقال : «صِيمَ عِنْدَكَ» .

وأما قول سيبويه : «فهو^(٤) يجوز في كل شيء من أَسَاءَ الزَّمان» ، فإنه أراد لأكثر لأن في الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفاً ، كَسَحَرِ يَوْمِكَ ، إذا لم يكن فيه ألف ولا م كقولك : «سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ» إذا أردته من يَوْمِكَ ، وكذلك : صَحْوَةٌ ، وعَشِيَّةٌ ، وعتمة ، إذا أردتهن من يومك . وهذا يستقصى في بابه إن شاء الله تعالى^(٥) . ولفظ سيبويه عام ومراده الأكثر . وقد ذكرنا جواز هذا المعنى فيما مضى .

(١) ح ت س : « جعل ضمير » !

(٢) ت : « وإذا » .

(٣) ح س ت : « وقد جعلته » .

(٤) ت : « فإنه » .

(٥) كلمة : « تعالى » ليست في س .

وقوله : « كما كان في كل شيء من أسماء الحدث » ، يعني أنه يجوز أن يجعل الظرف من الزمان مفعولاً على السعة ، كما جاز أن تجعل المصادر مفعوله على السعة ، والمفعول على السعة^(١) يراد به أن يجعل بمنزلة^(٢) المفعول به كزيد وعمر^(٣) .

والمصادر تجيء على ضربين : منها ما يراد به تأكيد الفعل فقط ، ومنها ما يراد به إبانة فائدة فيه^(٤) ، فما أردت به تأكيد الفعل فقط ، لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام ، وما كان فيه فائدة جاز أن تجعله مفعولاً على السعة ، إلا أن لا يكون متمكناً ، فإذا لم يكن متمكناً لم يقيم مقام الفاعل ، ولم يكن إلا منصوباً ، كقولهم : « سُبْحَانَ »^(٥) « وشتان » ألا ترى أنك تقول : « سُبِّحَ في هذه الدار تَسْبِيحُ لله كثير » و « تَسْبِيحُ الله كثير » ، ولا يجوز أن تقول : « سُبِّحَ في هذه الدار »^(٦) « سُبْحَانَ الله » ، وإن كان معناه معنى التسبيح . وسوف نذكر المصادر المتمكنة ، وغير المتمكنة ، في بابها إن شاء الله تعالى^(٧) .

وأما^(٨) قول سيبويه : « كَمَا كَانَ في كُلِّ شَيْءٍ من أسماء الحدث » ، فهو على ما عرفتك من إرادة الأكثر باللفظ العام ، ويجوز أن يكون قوله : « فهو »^(٩) يجوز في كل شيء من أسماء

(١) عبارة : « والمفعول على السعة » ساقطة من س سبب انتقال النظر .

(٢) عبارة : تجعل بمنزلة ساقطة من ح .

(٣) عبارة : « كما جاز أن تجعل المصادر ... وعمر » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س ت .

(٥) س ت : « سبحان الله » .

(٦) عبارة : « تسبيح لله كثير ... في هذه الدار » ساقطة من ت .

(٧) كلمة : « تعالى » ساقطة من ح س .

(٨) س ت : « فأما » .

(٩) ح س ت : « وهو » .

الزمان» ، يعني تعدى الفعل إليه على سبيل الظرف ، لا على سبيل المفعول^(١) ، كما كان في كل شيء من أسماء الحدث على طريق المصدر ، لا على طريق المفعول .

قال سيبويه^(٢) : «ويتعدى إلى ما اشتق^(٣) من لفظه اسماً للمكان ، وإلى المكان ، لأنه ، إذا قال : ذَهَبَ ، أَوْ قَعَدَ^(٤) ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً ، وإن لم تذكره^(٥) ، كما علم أنه قد كان ذهاباً^(٦)» .

اعلم^(٧) أن سيبويه لما رتب المفعولات ، قَدَّمَ المفعولَ الذي تدلُّ عليه صيغة اللفظ^(٨) وهو الحدث^(٩) والزَّمان ، ثم جعل المفعول الذي يدلُّ عليه المعنى محمولاً على ذلك ، وهو المكان ، وسائر المفعولات ، لأنه قد عَلِمَ هذا في المعنى ، كما علم ذلك في اللفظ ، فاشتركا في العلم بوقوعه ، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ^(١٠) ، والآخر من غيره .

وقوله : «كما علم أنه قد كان» ، يريد : كما عَلِمَ أن الحدثَ والهَاءُ ضميره . قد كان : يعني قد وقع ، وكذلك^(١١) أيضاً قد علم أنه قد وقع^(١٢) في مكان . وفي بعض النسخ : «قَدْ كَانَ ذَهَابٌ» وهذا غنى على تفسير الضمير في كان^(١٣) .

(١) عبارة : «الظرف لا على سبيل المفعول» .

(٢) بولاق ١٥/١

(٣) بولاق : «ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق» .

(٤) س : «ذهب وقعد» .

(٥) س وبولاق : «يذكره» . وفي ح : «تذكره» . وفي ت : «يذكر» .

(٦) كلمة : «ذهاب» ليست في ح س ت . وقد نص بعد ذلك عليه !

(٧) قبله في ت : «قال أبو سعيد» . وفي ح س : «قال المفسر» .

(٨) س ت : «الذي يدل عليه اللفظ» .

(٩) س ت : «وهو المصدر» .

(١٠) ح : «المعنى» .

(١١) ح س ت : «فكذلك» .

(١٢) عبارة : «وكذلك أيضاً علم أنه قد وقع» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(١٣) عبارة : «وفي بعض النسخ .. في كان» ساقطة من ت .

وقوله : «اسماً للمكان ، وإلى المكان» ، فالذى هو اسم للمكان ^(١) نحو قولك : «المذهب» و«المجلس» و«المقعد» و«المقام» ، وسائر الأمكنة المشتقة من لفظ الأفعال .
وأما ^(٢) قوله : «وإلى المكان» ^(٣) ، يريد : ما لم يكن مشتقاً من لفظ الفعل المذكور ، كقولك : «خلفك» و«قُدَّامَكَ» و«المكان» وما أشبه ذلك .

واعلم أن ظروف المكان ^(٤) مختصة ببعض ألفاظ الأمكنة دون بعض ، والألفاظ التى تكون لظروف الأمكنة ، هى الألفاظ التى لا يختص بها مكان دون مكان ، ويصلح استعمالها فيها كلها ^(٥) ، فمن ذلك الجهات الست ، وهى : خلف ، وقُدَّام ، ويمَّنة ، ويسرة ، وفوق ، وتحت ، وما كان فى العموم مثلهن ، وذلك أنه لا شىء من المكان إلا وهو يصلح أن يكون خلفاً لشىء ، وقُدَّاماً لشىء ، ويمَّنة لشىء ^(٦) ، ويسرة لشىء ^(٧) ، وفوقاً لشىء ، وتحتاً لشىء .

(١) ح : «والذى هو اسم المكان» .

(٢) س ت : «فأما» .

(٣) ق ح س : «إلى المكان» .

(٤) ت «الزمان» وهو خطأ .

(٥) كلمة : «كلها» ليست فى س .

(٦) ح : «عن شىء» .

(٧) ق : «عن الشىء» . وفى ح : «عن شىء» . وفى س : «يسرة لشىء ويمَّنة لشىء» .

وما جرى من الأماكن مجراهن فهو بمنزلهن ، كقولك : الناجية ، ووسط ، وجانب ، وذلك أنه لا شيء من المكان إلا وهو ناحية عن شيء ، وجانب لشيء ، ووسط لما يحيط به ، فما كان سبيله هذا السبيل ، جاز أن يكون ظرفاً من المكان ، وما كان مختصاً بضرب من البنية أو بشيء من البقاع على صورة لا يقع على غيرها لم يصلح^(١) أن يستعمل ظرفاً نحو : المسجد ، والبيت ، والدار ، والحمام ، والسوق ، والجبل ، والصحراء ، والوادي^(٢) ، وما أشبه ذلك ؛ لأن هذه أشياء سُميت بهذه الأسماء ، لاختصاصها بضرب من الصور غير موجود في غيرها^(٣) ألا ترى أن المسجد اسم لبقعة ما ، على صورة من الصور ، إذا بطلت بطل أن تكون مسجداً ، وكذلك الدار والحمام ، والجبل ؛ فتقول : « قُمْتُ خَلْفَ » و« قُمْتُ نَاحِيَةَ » و« كَلَّمْتُ زَيْدًا مَكَانًا طَيِّبًا » ، ولا يجوز أن تقول : « كَلَّمْتُ زَيْدًا الْمَسْجِدَ » ولا البستان ، حتى تأتي بحرف الجر ؛ لأن ما لم يكن ظرفاً من المكان ، فهو بمنزلة سائر الأسماء ، يصل الفعل^(٤) إليه كما يصل إلى غيره^(٥) ، بحرف جرٍّ أو بغيره ، فتقول : « قُمْتُ فِي الْمَسْجِدِ » ، كما تقول : « تَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ » .

(١) ح : « يصح » .

(٢) كلمة : « الوادي » ساقطة من ح .

(٣) ق ح س : « في غيره » .

(٤) س : « الفعل يصل » .

(٥) عبارة : « إلى غيره » ليست في ح .

قال سيبويه: (١)

«وقد قال بعضهم: ذَهَبْتُ الشَّامَ» (٢)، وشبهه (٣) بالمبهم، إذ كان مكاناً، وكان (٤) يقع عليه المكان والمذهب (٥). وهذا شاذ؛ لأنه ليس في «ذَهَبَ» دليل على «الشَّامَ» وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل «ذَهَبْتُ الشَّامَ»: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ».

قال أبو سعيد: قد قدمنا أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان (٦) لا تستعمل ظرفاً (٧)، فكان (٨) من (٩) حكم الشَّامَ (١٠) أن لا يستعمل ظرفاً؛ لأنه اسم لبقاع (١١) بعينها، فلما قالت العرب: «ذَهَبْتُ الشَّامَ» وحذفوا حرف الجر، وهو «في» أو «إلى» علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس الذي ذكرناه، إذ كان حكمه أن يقول (١٢): «ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ» أو «ذَهَبْتُ فِي الشَّامِ»، وهو الأكثر في كلامهم، إلا أن الذين تكلموا بالشاذ الذي ذكرناه (١٣)، قد ذهبوا فيه مذهباً، وإن كان ضعيفاً، وذلك المذهب هو أنك تعلم أن كل

(١) بولاق ١٥/١ وما بين المعقوفين زيادة من ح س ت.

(٢) س ت وبولاق هنا وفيما يلي: «الشام» بلا همز.

(٣) ح وبولاق: «يشبه».

(٤) كلمة: «وكان» ساقطة من بولاق.

(٥) كلمة: «والمذهب» ساقطة من س.

(٦) ق: «على مكان» تحريف.

(٧) س ت: «ظرفاً».

(٨) ح: «وكان».

(٩) كلمة: «من» ليست في س ت.

(١٠) س: «حكم اسم الشام».

(١١) ق: «البقعة». وفي س: «لبقعة».

(١٢) ح س ت: «يقال».

(١٣) كلمة: «ذهبت» ليست في ح س ت.

(١٤) س: «تكلموا بما ذكرناه».

بقعة ، وإن اختصت باسم ما ^(١) ، كنحو : «المَسْجِد» و «الدَّار» فله اسم يشاركه فيه سائرُ البقاع نحو : «مَكَان» و «مَوْضِع» ، ألا ترى أن «المَسْجِد» هو مكانٌ ، وإن كان مسجداً ولو قال قائل : «قُمْتُ مكاناً طيباً» ، وهو يعنى ^(٢) المسجد ، جاز ^(٣) ؛ لأنه أتى باللفظ الذى يشاركه فيه غيره ، فكذلك الشَّام هو مكان ، فإذا ^(٤) قال قائل ^(٥) : «ذَهَبْتُ الشَّام» وجَعَلَهُ ظرفاً من حيث كان مكاناً ، وإن لم يأت بلفظه ، جاز ، وهذا لا يقاس عليه ؛ لأنَّ وضع الشيء في موضع غيره إنما يُسمع سَمَاعاً فَيُسَلَّم ، ولا يُقاس عليه ^(٦) ، كما لا يُقاس على وضع الأساء .

ومما لفظ بلفظ فيه ، وأُجرى على معناه ، لا على حقيقة اللفظ قوله :

فَبِإِنْ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ ^(٧)

فقال : عَشْرُ أَبْطُنٍ . وحكمه ^(٨) أن يقول ^(٩) : عَشْرَةُ أَبْطُنٍ ؛ لأن البطن مذكَّر ، ولكنه ذهب بها ^(١٠) مذهب القبائل ؛ لأنها قبائل .

(١) كلمة : « ما » ليست في س .

(٢) ت : « بعض » تحريف .

(٣) كلمة : « جاز » ساقطة من ح ي ومكانها في ق : « الحرام » .

(٤) س ح : « فإن » .

(٥) كلمة : « قائل » ساقطة من س . وفي ت : « القائل »

(٦) كلمة : عليه ساقطة من ت .

(٧) سبق تخريج البيت هنا .

(٨) ت : « وكان حكمه » .

(٩) س : « يقال » .

(١٠) س : « به » .

وقال بعض النحويين : إنما قالت العرب هذا في الشَّام ؛ لأنَّ معناه : «الْيَسَارُ»^(١) وبه سُمِّيَ^(٢) لأنه شَامَةٌ كقولك : «يَسْرَةٌ» ولو قلت^(٣) «ذَهَبْتُ شَامَةً» و«ذَهَبْتُ الشَّامَةَ» و«الْيَسَارَ» جاز . قال : ومثل هذا : «الْيَمَنُ» ؛ لأنهم يريدون به اليمين^(٤) واليمين فآجاز أن تقول : ذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، ولم يميز ذلك في «عُمَان» و«مَكَّة» ؛ لأنه ليس فيها ذلك المعنى . ولا أشباهها^(٥)

ويلزمه عندي أن يميز في «الْعَالِيَةِ» و«نَجْدٍ» ؛ لأنها مأخوذة ، من الارتفاع وأنت لو قلت : «ذَهَبْتُ فُلَانٌ فَوْقَ» لجاز ؛ لأنه ظرف .

وقد حذف العرب حرف الجرّ من الأماكن مع الدخول ، فقالوا : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» و«دَخَلْتُ الدَّارَ»^(٦) ، وكان القياس أن تقول : «دخلت في البيت» و«دخلت في الدار»^(٧) إلا أنهم^(٨) حذفوا حرف الجرّ وجعلوه كالظروف ، لأنها أماكن .

وجعل سيبويه حذف حرف الجرّ من «الشَّام» بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجرّ من : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» بتأويل أنه مكان .

(١) ت : «التَّشَامُ» !

(٢) خ : «يسمى» .

(٣) ح س ت : «وأنت لو قلت» .

(٤) ح س ت : «يريدون اليمين» .

(٥) ي س ت : «ولا في أشباهها» .

(٦) س : «ودخلت في الدار» تحريف .

(٧) عبارة : «البيت ودخلت في» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) س : «لأنهم» تحريف .

وقد رد ذلك عليه^(١) من وجهين أحدهما : أنه قيل للمجتمع عنه : ليس «ذَهَبْتُ الشَّامُ» مثل «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» ، من قِبَلِ أَنْ «الشَّامُ» اسم لموضع بعينه ، لا يقع على كل ما كان مثله من البلدان والمدن ، و«البيت» اسم لكل ما كان مبنياً^(٢) ، فكان البيت أعم .

وهذا الذي قاله هذا القائل ، وإن كان مصيباً فيه ، فلم يذهب سيبويه حيث^(٣) ذهب ؛ لأن سيبويه إنما أراد أن يرينا أن «ذَهَبْتُ الشَّامُ» شاذ ، والأصل فيه استعمال حرف الجرّ ، كما أن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» الأصل فيه استعمال حرف الجرّ^(٤) ، وإن كان البيت أعم من «الشَّامُ» .

والوجه الآخر من وَجْهَيِ الرَّدِّ عليه : ما قاله^(٥) أبو عمر الجرمي^(٦) ، وهو أن «دَخَلْتُ» فعل يتعدى بحرف وغير حرف تقول : «دَخَلْتُهُ» و «دَخَلْتُ فِيهِ» ، كما تقول : «جِئْتُكَ» و «جِئْتُ إِلَيْكَ» و «تَعَلَّقْتُكَ» و «تَعَلَّقْتُ بِكَ» على أنه مفعول به كزيد وعمر ، وتارة يتعدى حرف ، وتارة بغيره . ومن الأفعال ما يكون هكذا .

(١) س ت : «وقد رد عليه ذلك» .

(٢) عبارة : «كل ما كان مثله من البلدان ... مبنياً» بدلها في ح س ت : «غيره وكل مكان كان مبنياً مثل البيوت فهو بيت» .

(٣) ت : «سبويه به حيث» .

(٤) عبارة : «كما أن دخلت البيت .. الجر» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٥) س : «ما قال» .

(٦) ح س ت : «الجرمي وهو أنك تقول البيت»

وليس الأمر على ما قاله أبو عمر . والدليل على أن «دَخَلْتُ» لا يتعدى ، وأن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ»^(١) قد حذف منه حرف الجرّ وهو يُرَاد ، قولك : «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ» ، و«دَخَلْتُ فِي كَلَامِ زَيْدٍ» ، ولا يجوز : «دَخَلْتُ الْأَمْرَ» ولا «دَخَلْتُ كَلَامَ زَيْدٍ» ، فعلت بهذا أنهم توسّعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط ، وتركوا غيرها على القياس^(٢) .

ومما يدل على ذلك^(٣) أن الدخول هو نقيض الخروج ، والخروج لا يكون إلا بحرف جرّ ، كقولك : «خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ» .

ومما يدل على ذلك^(٤) أيضا أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه ، وهذا الانتقال إنما هو شيء تفعله في نفسك وتصير به إلى المكان الثاني ، والانتقال لا يتعدى إلا بحرف .

وهاتان العلتان الأخريان قد كان أبو بكر السراج يحتج بهما .

قال سيبويه^(٥) : «ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَدُنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلُبُ»^(٦)

(١) عبارة ح س : « والدليل على أن دخلت البيت لا يتعدى وأنه » .

(٢) عبارة : « على القياس » ساقطة من س .

(٣) ح س ت : « على ذلك أيضا » .

(٤) عبارة : « على ذلك » ساقطة من ح س ت .

(٥) بولاق ١٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوان المهلبين ص ١١٢٠ وسيبويه ١٦/١ : ١٠٩/١ والسننرى ١٦/١ وخزانة الأدب ٤٧٤/١

والعيني على الخزانة ٥٤٤/٢ واللسان (عسل) ٧٤٣/١٣ والخصائص ٣١٩/٣

[قال المفسر]: ^(١) وكان ينبغي أن يقول: «عَسَل في الطَّرِيقِ الثُّعْلُبُ» وعَسَلَ: عَدَا. وهو يصف رُحْمًا يهتزُّ مَتْنُهُ، فجعل سرعة اهتزازِه بمنزلة عَسَلانِ الثُّعْلُبِ.

ولم يجعل سيبويه الطريق ظرفاً؛ لأن الطريق اسم خاص للموضع المستطرق، ألا ترى أنه لا يقال للمسجد طريق ^(٢)، ولا للبيوت طرق على الإطلاق، وإنما يقال: «جَعَلْتُ الْمَسْجِدَ طَرِيقاً» أي استطرقتَه، وليس الطريق المعروف على هذا المنهاج.

وقد قال بعض النحويين إن الطريق ظرف ^(٣)؛ لأن كل موضع استطرقتَه ^(٤) فهو طريق.

قال سيبويه: ^(٥) «ويتعدى إلى ما كان وقتاً للأماكن» ^(٦)، كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة، لأنه وقت يقع في المكان ^(٧) ولا يختص به مكان واحد، كما أن ذلك ^(٨) وقت في الأزمان، ^(٩) ولا يختص به زمن بعينه.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ح س.

(٢) بعده في ت: «ولا للبيت طريق».

(٣) ي ت: «طرق» تحريف.

(٤) س ح ت: «يستطرق فيه».

(٥) بولاق ١٦/١

(٦) بولاق: «في الأماكن» وفي هارون: ٣٦/١ «في الأمكنة».

(٧) بولاق: «في الأماكن».

(٨) ح نس وبولاق: «ذلك».

(٩) ت: «فلا». وفي بولاق: «لا».

[قال أبو سعيد^(١)] : يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدار مسافته^(٢) من
الأمكنة ، نحو الفَرَسَخ والميل ، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه^(٣) يصلح وقوعه على كل
مكان بتلك^(٤) المسافة^(٥) المعلومة المقدرة ، وسماه وقتاً : لأن العرب قد تستعمل^(٦) التوقيت
في معنى التقدير ، وإن لم يكن زمناً ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ مواقيت
الحج لكل بلد ، فجعلها أماكن ، فمقيقات أهل العراق «ذات عِرْق» ومقيقات أهل الشام^(٧)
«الجحفة» ، ومقيقات أهل المدينة^(٨) «ذو الحليفة»^(٩) . وسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل
اليوم والشهر في الزمان .

قال سيبويه^(١٠) : «فلما صار بمنزله الوقت^(١١) في الزمن^(١٢) كان مثله» ، يعني لما صار
الفرسخ في المكان بمنزله الشهر في الزمن^(١٣) كان مثله في الظرف .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٢) ت : «مقدرة منافسته» تحريف .

(٣) ح س ت : «وما أشبهها» .

(٤) ت : «تلك» .

(٥) س : «المساية» تحريف . وعبرة : «بتلك المسافة» ساقطة من ي .

(٦) ق : «لأنه قد يستعمل» .

(٧) في ب ق ي ت : «أهل المدينة» وما أثبتناه من س ح وهو الصواب ، ففي البخاري ١٨٢/١ (باب الحج) عن
عبد الله بن عمر قال : «فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرناً ولأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة» .

(٨) ب ق ي ت : «أهل الشام» وما أثبتناه من س ح . وهو الصواب كما في الحديث السابق .

(٩) بعده في س ح : وغير ذلك .

(١٠) بولاق ١٦/١

(١١) ت : «من» .

(١٢) س ح : «الزمان» .

(١٣) س ح : «الزمان» .

قال سيويو : ^(١) «وكذلك كان ينبغي أن يكون إذ صار فيما هو أبعدُ نحو ذهبُ ^(٢) الشام» .

يعنى أن العرب لما جعلوا الشام ظرفاً بالتأويل الذى ذكرناه ، كان الفرسخ والميل ، وما أشبه ذلك أولى بالظرف ؛ لأنه لكل مكان ، والشام أبعدُ من ذلك ؛ لأنه اسمُ مكان بعينه .

قال سيويو ^(٣) : «وإنما جعل في الزمان أقوى ؛ لأنَّ الفعل بُنى لما مضى منه وما لم يَمْضِ ، ففيه بيان متى ^(٤) وقع كما أن فيه بياناً أنه وقع ^(٥) المصدر ^(٦)» .

وقد ذكرنا قوة الزمان في باب الظروف ^(٧) على المكان ، وأن في الفعل بياناً لزمان محصلٍ من ماضٍ أو غيره ، كما أن فيه دليلاً على مصدر بعينه من بين المصادر .

قال سيويو ^(٨) : «والأماكن لم يَبَيَّنْ ^(٩) لها فِعْلٌ ، وليست بمصادر ^(١٠) أخذ منها ^(١١) الأمثلة » . يريد أن الأماكن ليست بمنزلة الظروف من الزمان ^(١٢) ، ولا بمنزلة المصادر .

(١) بولاق ١٦/١ وكلمة : « سيويو » ساقطة من ت .

(٢) ح ت س وبولاق : « ذهب » .

(٣) بولاق ١٦/١

(٤) بولاق : « بيان الفعل متى »

(٥) بولاق : « بيان أنه قد وقع » .

(٦) بعده في بولاق : « وهو الحدث » .

(٧) ح س ت : « الظرف » .

(٨) بولاق ١٦/١

(٩) ق ح : « يَكُنْ » .

(١٠) بولاق : « وليست الأماكن بمصادر » .

(١١) ت : « مصادرأ أحدثتها » تحريف .

(١٢) ح س ت : « ظروف الزمان » .

قال سيبويه^(١) : « والأماكن^(٢) إلى الأناسي ونحوهم أقرب ؛ ألا ترى أنهم يختصونها^(٣) بأسماء كزيد وعمرو ، في قولهم^(٤) : « مكّة » و « عُمان » ونحوهما .
يعنى أنهم يلقّبون الأماكن ولا يلقّبون الأيام لقباً ينفرد به يوم^(٥) بعينه من بين سائر الأيام ،
كما انفردت مكّة عن سائر المدن بهذا الاسم ، ويوم السبت ، والجمعة^(٦) ، ونحوه لكل يومٍ
وقع في الأسبوع ذلك الموقع وإنما أراد سيبويه قوّة ظروف الزّمان وشدة إيهامها .

ثم قال^(٧) : « ويكون فيها^(٨) خَلَقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل
والوادي والبحر . والدهر ليس كذلك ، والأماكن لها جُثّة ، وإنما الدهر^(٩) مُضَيٌّ الليل
والنهار ، فهو^(١٠) إلى الفعل أقرب » .

(١) بولاق ١/١٦

(٢) بولاق: « فالأماكن »

(٣) ق وهارون ١/٣٦ : « يتخصونها » .

(٤) هارون ١/٣٦ : « وفي قولهم » .

(٥) كلمة : « يوم » ساقطة من ح س ت .

(٦) ح س ت : « ويوم الجمعة والسبت » .

(٧) بولاق ١/١٦

(٨) هارون ١/٣٧ : « منها » .

(٩) عبارة : « ليس كذلك ... الدهر » ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح س ت : « وهو » .

يريد : أن الأماكن فيها خُلِقَتْ ثابتةً مختلفةً كاختلاف الناس وثباتهم ، وهى جثث كما أن الناس جثث . والدَّهر جزء منه يبقى ولا يثبت ، وليس فيه خُلِقَتْ مختلفة ، وإنما هو الليل والنهار يتكرران^(١) ويعودان بساعاتهما ، ويقرب^(٢) من الفعل بأشد^(٣) من قرب المكان لأن الفعل أيضا إنما هو^(٤) حركات تتَفَضَّى كتَفَضَّى الزَّمان ، وإنما أعنى بالفعل هاهنا ما عناه النحويون ، دون الفعل الحقيقي ؛ لأن العالم إنما^(٥) هو فعل الله تعالى^(٦) أحدثه وخلقَه ، وإنما أعنى اللفظ بفعل يَفْعَلُ^(٧) ، وذلك أن الإنسان إذا كان في حال فعل ، فقلنا إنه يفعل الآن^(٨) ، لم يثبت على هذا أكثر من وقت واحد حتى يصير إلى أن تقول : فَعَلَ فجاء الفعل متفضيةً غير ثابتة كالزَّمان ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) س ت : « يَظْلَن » .

(٢) ت : « فهو يقرب » .

(٣) س : « مالكتك » تحريف .

(٤) س ت : « إنما هو أيضا » .

(٥) س ت : « كما هو » تحريف .

(٦) س ت : « لله جل وعز » .

(٧) س ت : « ويفعل » .

(٨) كلمة : « الآن » ساقطة من س ت .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ت . وإلى هنا تنتهى نسخة ت . وفى خاتمتها مايل : « تم الجزء الأول من كتاب شرح

سيبويه بحمد الله وحسن توفيقه ويتلوه فى الجزء الثانى بمشيئة الله وعونه : هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى

مفعولين . والحمد لله رب العالمين وفرغ من نقله مجتهدا فى الصحة حسب الطاقة الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه » .

﴿ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ﴾

فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول «وذلك^(١) قولك : «أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دِرْهَمًا» ، و «كَسَوْتُ بِشْرًا الثِّيَابَ الْجَبِيَّادَ» ومن ذلك : «اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا»^(٢) ، ومثل ذلك فى قوله تعالى^(٣) : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٤) و «سَمَّيْتُهُ زَيْدًا» و «كَنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» و «دَعَوْتُهُ زَيْدًا» ، إذا أردت «دَعَوْتُهُ» لى تجرى تجرى «سَمَّيْتُهُ» ، وإن عنيَت الدِّعَاء إلى أمر^(٥) لم يُجَاوِز مفعولاً واحداً .

(١) بولاق ١٦/١

(٢) س وبولاق : «اخترت الرجال عبد الله» .

(٣) عبارة : «قوله تعالى» ساقطة من س . وفى بولاق : «عز وجل» .

(٤) سورة الأعراف ١٥٥/٧ وفى بولاق : «رجلا لميقاتنا» .

(٥) س : «إلى أمر من الأمور» .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب ^(١) يشتمل ^(٢) على وجهين من التعدي : أحدهما : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين ^(٣) ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر ^(٤) فعلاً يصل إليه من غير توصل ^(٥) حرف جر ، وذلك قولك : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم وهو فاعل به . الأخذ ، وقد وصل الأخذ منه إلى الدرهم من غير توسط ^(٦) حرف جر ، وكذلك « كَسَوْتُ بِشْرًا الثِّيَابَ الْجَيَادَ » . وكان الأصل ^(٧) . « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » و« لَيْسَ بِشْرُ الثِّيَابِ الْجَيَادِ » ^(٨) وقد عُلِمَ أَنَّ الْأَخْذَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَأْخُوذٍ مِنْهُ ، وَاللَّابِسَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ كَاسٍ ، فَأَرَدَتْ أَنْ تَبَيِّنَ مِنَ الَّذِي أَوْصَلَ إِلَيْهِ الْأَخْذَ ، وَالَّذِي كَسَاهُ ، فَلَمَّا ذَكَرْتَهُمَا ^(٩) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ رَفْعِهِمَا ؛ لِأَنَّهَا أَدْخَلَا الْفَاعِلَ فِي فِعْلِهِ ، وَهُوَ زَيْدٌ وَبِشْرٌ ، فَرَفَعْتُهُمَا بِفَعْلِهِمَا الَّذِي فَعَلَاهُ بِالْفَاعِلِ ^(١٠) مِنْ إِيصَالِهِ إِلَى فَعْلِهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَهُوَ الدَّرْهَمُ وَالثِّيَابُ ، فَاكْتَفَى الْفِعْلُ بِالْفَاعِلِ وَارْتَفَعَ بِهِ ، وَانْصَبَ مَا سِوَاهُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ .

-
- (١) ق ح : « التأويل » تحريف .
 (٢) س : « مشتمل » .
 (٣) ق : « مفعوله » تحريف .
 (٤) ب ق ح : « والآخر » تحريف .
 (٥) س : « بغير توسط » .
 (٦) ح : « متوسط » تحريف .
 (٧) س : « وكان الأصل في ذلك » .
 (٨) كلمة : « الجياد » ساقطة من ح .
 (٩) ق : « دخلتها » تحريف .
 (١٠) عبارة : « في فعله وهو زيد وبشر ... بالفاعل » ساقطة من ق .

والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب : أن يتعدى الفعل إلى مفعولٍ بغير حرف جر ، ويتصل بآخر « مِنْ »^(١) ، ولم يكن^(٢) المفعول في الأصل فاعلاً بالذي^(٣) فيه حرف الجر ، فنَزَعَ حرفُ الجرِّ من الثاني ، فيصل الفعل إليه ، وذلك قولك : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ عَبْدَ اللَّهِ » . والأصل : « اخْتَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّجَالِ » ، وحذفت « مِنْ » ، فوصل الفعل إلى الرجال ، ولم يكن « عَبْدُ اللَّهِ » فاعلاً بالرجال شيئاً ، كما فعل زَيْدٌ بالدرهم الأخذ . ومثل ذلك : « سَمَّيْتُهُ زَيْدًا » و « كَنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » والأصل : « سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ » و « كَنَيْتُ زَيْدًا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ » ، ولم يكن زَيْدٌ فاعلاً بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ شيئاً .

فإن قال قائل : أنت تقول : « تَكْنَى زَيْدٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، تجعله فاعلاً ، وتنصب « أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » فتجعله مفعولاً له ، فهلاً جعلته من القسم الأول .

قيل له : ليس في^(٤) قولنا : « تَكْنَى زَيْدٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « تَسْمَى أَخُوكَ زَيْدًا » دلالة على أن أحدهما فاعل^(٥) بالآخر^(٦) ، إنما هو من باب قبول الفعل الذي أوقع به ، وهو قولك : « حَرَّكْتُهُ فَتَحَرَّكَ » ، و « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » ، والنية فيه حرف الجر ، كأنك قلت : « تَسْمَى زَيْدٌ بِعَمْرٍو » ولم يكن من باب الفاعل الذي يبين به من أدخله في فعله ، كقولك : « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، ثم بينت من أدخله^(٧) في الأخذ وسهله له فقلت : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دِرْهَمًا » .

(١) عبارة : « بآخر مز » ساقطة من ق س .

(٢) ح : « حتى لم يكن » .

(٣) ح : « فاعلاً للذي » .

(٤) كلمة : « في » ساقطة من س .

(٥) ق ي : « فاعلاً » تحريف .

(٦) ح : « في الآخر » .

(٧) عبارة : « في فعله كقولك .. أدخله في » ساقطة من ح س بسبب انتقال النظر .

وأما قول^(١) سيبويه : « دَعَوْتُهُ زَيْدًا ، إذا أَرَدْتَ دَعَوْتَهُ التي تَجْرَى مجرى سَمَّيْتُهُ » ، فإنَّ الدَّعاء في الكلام على ثلاثة^(٢) معانٍ ، أحدهما : التسمية . والآخر : أن تستدعيه إلى أمرٍ يَحْضُرُه . والثالث : في معنى المسألة لله تعالى^(٣) .

فإذا كان الدَّعاء بمعنى التسمية جرى مجرى التسمية ، فقلت : « دَعَوْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » و « دَعَوْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « سَمَّيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » و « سَمَّيْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، وهو الذي يدخل في هذا الباب ، دون معنى الاستدعاء ، وهو الذي قاله^(٤) سيبويه : « وإن عَنِيَتِ الدَّعاء إلى أمرٍ لم تجاوز^(٥) مفعولاً واحداً » ، يعني الاستدعاء إلى أمرٍ ، ألا ترى أنك تقول : « استدعيت أخاك » ، ولا تقول^(٦) : « استدعيت أخاك بزيد^(٧) » . وقول^(٨) الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٩)

(١) س : « وقول » .

(٢) ي : « ثلاث » تحريف .

(٣) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٤) س ح : « قال » .

(٥) ي : « تجاوزه » .

(٦) س : « ألا ترى أنك لا تقول » .

(٧) عبارة : « استدعيت أخاك بزيد » ساقطة من ح .

(٨) س : « وأما قول » .

(٩) البيت بلانسية في سيبويه ١٧/١ والشتنمري ١٧/١ والمقتضب ٣٢١/١ : ٣٣١/١ واللسان (غفر) ٣٣٠/٦

ومقاييس اللغة ٨٩/٦ والخصائص ٢٤٧/٣ وشرح ابن يعيش ٥١/٨ وخزانة الأدب ٤٨٦/١ والعيني على

الخزانة ٢٢٦/٣

فإنه أراد : أستغفر الله من ذنب . وهذا هو من القسم ^(١) الثاني .

وقال عمرو بن معد يكرب :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ ^(٢)

والمعنى ^(٣) : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ^(٤) . وهو أيضا من القسم الثاني .

وقال سيبويه ^(٥) : وإنما فَصَلَ هذا أنها أفعالٌ توصل بحرف الإضافة ^(٦) ، فتقول : اخترته ^(٧) من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عَرَفْتُهُ بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، واستغفر الله من ذلك ، فلما حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ عَمِلَ الْفَعْلُ «

(١) ح س : « وهذا هو القسم » .

(٢) نسبة لعمرو بن معد يكرب كذلك كل من سيبويه ١٧/١ والشتنمري ١٧/١ وشرح شواهد المقتضى ٢٤٨ وقال عنه في الخزائن ١٦٤/١ والدرر اللوامع ١٠٦/٢ إنه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي أو أعشى طرود أو العباس بن مرداس أو زريعة بن السائب أو خفاف بن ندبة وهو في قطعة من تسعة أبيات في المثلث والمختلف للأمدى ١٧ كما نقله جامع ديوان خفاف بن ندبة عن بعض المصادر . وهو بلا نسبة في المقنضب ٣٦/٢ : ٨٦/٢ : ٣٢١/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣١٥/١ والجمل للزجاجى ٤٠

(٣) س : « فالمعنى » .

(٤) س : « الخير » تحريف .

(٥) بولاق ١٧/١

(٦) ح وبولاق : « بحروف الإضافة » .

(٧) بولاق : « اخترت فلانا » .

يعنى أن هذه الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين مما كان فى الأصل متعدياً إلى واحد بغير حرف جرّ ، وإلى الثانى بحرف جرّ ، مما جعلناه القسم الثانى ، وجعلنا أحد المفعولين غير فاعل بالآخر فى الأصل ، إنما فصله من القسم الأول ؛ لاختلاف معناها فى الأصل . وقد ذكرنا ذلك .

وأما قوله ^(١) : « سَمِيَتْهُ بِفُلَانٍ ، كَمَا تَقُولُ : عَرَفْتُهُ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ » ، فإن « عَرَفْتُهُ » على ضربين : فإن أردت شهرته حتى عُرِفَ به ^(٢) ، فإنه يجرى مجرى التسمية ؛ لأنك إذا شهرته بشيء فعرف ^(٣) به فهو بمنزلة تسميتك له بالاسم الذى يعرف به .

والوجه الآخر ^(٤) : أن يكون « عَرَفْتُهُ » بمعنى أعلمته أمراً كان يجهله ، وتقول فى الوجه الأول : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِالْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ » ^(٥) ، إذا جعلتها علامة له يعرفه ^(٦) غيره بها . وتقول على ^(٧) الوجه الثانى : « عَرَفْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » ، إذا أعلمته إياه ، ولم يكن عارفاً به من قبل ، وهذا ^(٨) من القسم الأول ؛ لأن الأصل : « عَرَفَ أَخُوكَ زَيْدًا » ، كما تقول : « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، وقولك ^(٩) : « عَرَفْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ »

(١) س ح : « وأما قول سيبويه . »

(٢) كلمة : « به » ساقطة من ح س .

(٣) ق : « وعرف » .

(٤) س : « الأول » تحريف .

(٥) ح : « عرفت أخاك زيدا » تحريف .

(٦) ق : « فعرفه » .

(٧) س ح : « فى » .

(٨) س ح : « وهو » .

(٩) س ح : « وقولنا » .

وإن جرى مجرى : « سَمِيتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ »^(١) فلا يجوز حذف حرف الجر منه ، كما جاز في « سَمِيتُ » ؛ لئلا يلتبس بالوجه الآخر من وجهي « عَرَفْتُ » وليس « لِسَمِيتُ » إلا طريقة واحدة .

قال سيبويه^(٢) : « ومثل ذلك^(٣) قول المتلمس :
 آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرِيَةِ السُّومُ^(٤)
 يريد : على حب العراق »^(٥) . وإنما هذا شاهد لجواز حذف حرف الجر ، لا للذي يتضمنه الباب من تعدى الفعل إلى مفعولين ، وهو متصل بقوله : « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » ، كما عمل « آليت » في « حَبَّ » لما حذف « عَلَى » . وقال بعض النحويين : « الحَبَّ منصوب بإضمار فعل كأنه قال : آليت أطعم حَبَّ العراق الدهر أطعمه ، ومعناه :

(١) عبارة : وإن جرى ... بزيد « ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٧/١

(٣) بولاق : « ومن ذلك » .

(٤) البيت للمتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي في ديوانه ق ١٦/٤ ص ١٨٠ وسيبويه ١٧/١ والشتنمري ١٧/١ وخزانة الأدب ٧٥/٣ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان . وعلى هامش (ب) بجوار البيت : « آليت بفتح التاء يخاطب عمرو بن هند . وفي الكتاب يقع بضم التاء ، وإنما عمرو هو الحالف » .

(٥) عبارة : « يريد على حب العراق » ساقطة من ح س .

لا أطعم حبَّ العراق لا أطعمه ؛ لأن « آليت » بمعنى حَلَفْتُ ، وجواب اليمين إذا كان فعلاً منفيّاً ، جاز حذفُ النفي ، كما قال تعالى ^(١) : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفُ ^(٢) ﴾ يريد ^(٣) : واللّٰه لا تفتأ تذكر يوسف .

وقال سيبويه ^(٤) مستشهداً لجواز حذف حرف الجر : « كما ^(٥) » قال ^(٦) نُبِئتُ زَيْدًا يريد : عن زيد « ثم قال : « وليست (عَنْ) ^(٨) هاهنا بمنزلة الباء في قولك : ^(٩) كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا ، وليس بزيد ؛ لأن على وعن ^(١٠) لا يفعل بهما ^(١١) ذلك ^(١٢) ولا بمن ^(١٣) في الواجب » .

(١) ح س : « كما قال الله تبارك وتعالى » .

(٢) سورة يوسف ٨٥/١٢

(٣) س ح : « ومعناه » .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) س ح : « وكما »

(٦) بولاق : « وكما تقول » .

(٧) بولاق : « نبئت زيدا يقول ذاك أي عم زيد » .

(٨) بولاق : « وليست عن وعلى » .

(٩) بولاق : « في قوله » .

(١٠) بولاق : « لأن عن وعلى » .

(١١) هارون ٣٨/١ : « بها » .

(١٢) بولاق : « ذاك » .

(١٣) كلمة : « ولا » ساقطة من س .

قال أبو سعيد^(١) : «واعلم^(٢) أن الحروف التي يجوز حذفها على ضربين : منها ما يحذف وهو مقدر منوى^(٣) لصحة معنى الكلام ، ومنها ما يكون زائداً لضرب من التأكيد^(٤) ، والكلام لا يجوز إليه ، فإذا حذف لم يقدر . وأما^(٥) الذي يكون زائداً قولك :^(٦) كفى بالله ولياً^(٧) » ، والمعنى : كفى الله وليس أخوك يزيد ؛ لأن^(٨) معناه : ليس أخوك زيداً . وما قام من أحد ، لأن معناه : ما قام أحد ، فإذا حذفنا هذه الحروف ، لم يختل الكلام ، ولا^(٩) يجوز المعنى إلى تقديرها . وأما الذي يقتضيه معنى الكلام فنحو قولك : « نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا » تقديره : نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ ؛ لأن « نُبِّئْتُ » في معنى « أَخْبِرْتُ » والخبر يقتضى « عَنْ » في المعنى ، وكذلك : « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » الباء مقدرة ؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف ، فأراد سيبويه^(١٠) أن « عَنْ » المحذوفة في قولك : نُبِّئْتُ زَيْدًا ، و« عَلَى »^(١١) المحذوفة في قوله^(١٢) : آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ ، ليستا زائدتين ، وأن المعنى يجوز إليهما بأن قال^(١٣) : « عَلَى » و« عَنْ » لم يزداهما قط ولا واحدة منهما ، ولم يدخلها إلا لمعنى يجوز إليه

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٢) ح س : « اعلم » .

(٣) كلمة : « منوى » ساقطة من س .

(٤) ح س : « التوكيد » .

(٥) س : « فأما » .

(٦) س ح : « فنحو قولك » . وفي ي : « كقولك » .

(٧) كلمة : « ولياً » ليست في س .

(٨) كلمة : « لأن » ساقطة من س .

(٩) س : « ولم » .

(١٠) س ح : « قال سيبويه » .

(١١) س : « عن » تحريف .

(١٢) ي س ح : « قولك » تحريف .

(١٣) س ح : « قال إن » .

الكلام ، فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها^(١) ، علمنا أنها مقدرة ، كأنهم لما قالوا : نُبِئتُ عن زَيْدٍ ، ثم قالوا : نُبِئتُ زَيْدًا ، علمنا أن « عَن » مقدرة^(٢) ، ولو لم تكن مقدرة عند حذفها كانت زائدة عند ذكرها ، وهي لم تكن قط زائدة كزيادة الباء في كَفَى بالله وليس أخوك بَزَيْدٍ .

ومعنى قوله : « ولا يَمْنُ في الواجب » يريد : أن « مِنْ » سبيلها في الواجب أنها تدخل لمعنى ، فإذا حذفت فهي تُراد كنعو قولك : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ، يريد : من الرجال^(٣) ، وقد تزايد في النفي ، كقولك : « مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ » ، فَعَنْ وَعَلَى في كل حال ، وَمِنْ في الواجب دون النفي تدخلن لمعاني ، فإذا حُذِفَ قُدِّرَ .

قال سيويه^(٤) : وليست : أَسْتَغْفِرُ الله ذَنْبًا ، وأمرْتُك الخير أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم .

يعنى أن حذف حرف الجرّ من هذين الفعلين ليس كثيرا في كلامهم العرب ، وإنما يتكلم^(٥) به بعض العرب . وليس كل ما كان متعدّيا^(٦) بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان

(١) س ح : « فقدناها فيه » .

(٢) عبارة : « كأنهم قالوا : نبئت ... مقدرة » ساقطة من س .

(٣) عبارة : « يريد من الرجال » ساقطة من ق .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) عبارة : « بها بعضهم يعنى أن حذف ... وإنما يتكلم » ساقطة من ح ي بسبب انتقال النظر .

(٦) ح س : « متعديا من الفعل » .

مسموعاً من العرب سماعاً ، ألا ترى أنك تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَتَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ ،
ولا تقول : مَرَرْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ زَيْدًا ، كما تقول^(١) : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ، وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ^(٢) ،
في معنى : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وَدَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ .

وقال سيبويه^(٣) : « وَأَمَّا^(٤) سَمَّيْتُ وَكُنَّيْتُ ، فَإِنَّمَا أُدْخِلْتُ^(٥) الْبَاءَ عَلَى حَدِّ
مَا دَخَلْتُ فِي عَرَفْتُ » .

يعنى أن الباء في « سَمَّيْتُهِ بِزَيْدٍ » و « كُنَّيْتُهِ بِأَبِي عَمْرٍو » يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَإِنْ
حُذِفَتْ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِكَ : عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ ، إِذَا أَرَدْتَ : شَهْرَتَهُ بِهَذَا الْاسْمِ ، ثُمَّ بَيْنَ
سِيبَوِيهِ اِحْتِيَاجُ « عَرَفْتُ » إِلَى الْبَاءِ فَقَالَ^(٦) : « تَقُولُ : عَرَفْتُهُ زَيْدًا ، ثُمَّ تَقُولُ : عَرَفْتُهُ
بِزَيْدٍ ، فَهُوَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى » .

يعنى أنك تقول^(٧) : « عَرَفْتُهُ زَيْدًا^(٨) » ، وَالْمَعْنَى^(٩) : أَعْلَمْتُهُ . وَتَقُولُ : « عَرَفْتُهُ
بِزَيْدٍ » ، بِمَعْنَى شَهْرَتِهِ ، فَالْمَعْنَيَانِ^(١٠) مُخْتَلِفَانِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ فِي : « عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ » .

(١) كلمة : « تقول » ساقطة من ح . ومكانها في س : « قلت » .

(٢) ق ي : « وأدخلت البيت » . وفي ح : « ودخلت في البيت » وكلاهما تحريف .

(٣) بولاق ١٧/١

(٤) هارون ٣٨/١ : « فأما » .

(٥) بولاق : « دخلتها » . وفي س : « دخلت » .

(٦) بولاق ١٧/١

(٧) عبارة : « فقال تقول عرفته ... تقول » ساقطة من س .

(٨) س : « يقوله عرفته زيدا » .

(٩) ق ح س : « بمعنى » .

(١٠) ق : « فالمعنى » تحريف .

ثم قال: ^(١) « وإِنَّمَا ^(٢) تدخل في سَمِيَتْ ^(٣) على حَدِّ ما دَخَلَتْ في : عَرَفْتَهُ بِزَيْدٍ » .
وقد بينا هذا .

ثم قال سيبويه ^(٤) : « وليس كُلُّ الفعل يُفَعَّلُ به هذا كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعل ولا يتعدَّى إلى مفعولين » .

^(٥)
يعنى : ليس كلُّ ما كان متعدياً بحرف جر جاز حذفه ؛ بل المتعدى بحرف جر على قسمين ؛ أحدهما : يجوز حذفه كما ذكر ^(٦) في : « دَخَلْتُ الْبَيْتَ » و « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » . والآخر لا يجوز حذفه « كَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ » و « تَكَلَّمْتُ في عَمْرٍو » ^(٧) ، كما كان الفعل في الأصل على ضربين ، منه ما يتعدى نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، ومنه ما لا يتعدى ، نحو : « جَلَسَ » و « قَامَ » وهذا معنى قوله : « كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل » ، وقوله : « ولا يتعدى إلى مفعولين » ، كأنه قال ^(٨) : ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين ، بل منه ما يتعدى إلى مفعول ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ^(٩) ، فكذا ليس كل فعل يتعدى إلى مفعول بلا حرف جرٍّ وإلى مفعول ثانٍ بحرف جرٍّ ، يجوز حذف حرف الجرٍّ من الثاني حتى

(١) بولاق ١٧/١

(٢) بولاق : « إِنَّمَا » .

(٣) عبارة : « ثم قال : وإِنَّمَا تدخل ... بزید » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) ح : « بحرف جاز » . وفي س : « بحرف جر يجوز » .

(٦) ي س : « كما ذكرت » .

(٧) ح س : « تكلمت في زيد » .

(٨) س : يعنى ليس » .

(٩) س : « بل ما يتعدى إلى مفعولين ومنه ما لا يتعدى إلى مفعولين » .

يصير الفعل متعدياً إلى مفعولين ، ألا ترى أنا إذا قلنا : « أَخَذْتُ الْمَالَ مِنْ زَيْدٍ » لم يصلح أن تحذف « مِنْ » فتقول : « أَخَذْتُ الْمَالَ زَيْدًا » كما صلح أن تقول : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » .

قال سيبويه^(١) : « ومنه قول الفرزدق :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ »^(٢)

فهذا^(٣) البيت شاهد لقولنا : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ؛ وذلك أنك لو^(٤) رددت هذا إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قلت : « اخْتِيرَ زَيْدُ الرَّجَالَ » ، فإن قَدِّمْتُ قلت : « زَيْدٌ اخْتِيرَ الرَّجَالَ » وقوله : « مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ » في « اخْتِيرَ » ضميرٌ قد أُقيم مقام الفاعل يعود على^(٥) الذي ، والرجال المفعول الثاني .

قال^(٦) الفرزدق :

نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَنَيْسًا صَمِيمًا^(٧)

(١) بولاق ١٨/١

(٢) البيت في ديوانه ص ٥١٦ وسيبويه ١٨/١ والشتنمري ١٨/١ والمقتضب ٣٣٠/٤ ونقائض جرير والفرزدق ٦٩٦/٢ وخزانة الأدب ٦٦٩/٣ : ٦٧٣/٣ وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ٥١/٨ وفي بعض هذه المصادر : « منا الذي » .

(٣) س : « وهذا » .

(٤) س : « إذا » .

(٥) س : « يعود إلى »

(٦) س : وقال » .

(٧) البيت للفرزدق كذلك في سيبويه والشتنمري ١٨/١ والعيني على الخزانة ٥٢٢/٢ وليس في ديوانه .

مستشهداً^(١) لما قدم من حذف «عَنْ» في قوله: «نُبِّئْتُ زَيْدًا» في معنى «نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ».

وقد أنكر قوم هذا فقالوا: «نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا» بمعنى «أُعْلِمْتُ زَيْدًا فَعَلَ كَذَا»، ونحن إذا قلنا: «أُعْلِمْتُهُ زَيْدًا قَائِلًا»^(٢) فليست «عَنْ» مقدرة، وكذلك هي غير مقدرة، في قولك «نُبِّئْتُ زَيْدًا».

فالجواب^(٣) في هذا أن «نُبِّئْتُ»^(٤) وإن كانت تجري مجرى «أُعْلِمْتُ» في العمل، ويتقارب معناهما، فليست هي «أُعْلِمْتُ»: وذلك أن «نُبِّئْتُ» مأخوذ من «النَّبَأ» و«النَّبَأ» هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر فهو^(٥) يتعدى بعن، ألا ترى أنك تقول: «هَذَا خَبْرٌ عَنْ زَيْدٍ»، إذا أخبرك به مخبرٌ عنه بخبرٍ ما، فكذا^(٦) «هَذَا خَبْرٌ عَنْ دَارِكٍ وَعَنْ أَمْرِكِ»، وما أشبه ذلك، فأصل النبا يصل بعن، وإن حذف في بعض المواضع. و«عبد الله» في البيت: قبيلة، فلذلك^(٧) أنت موالها وصميمها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٨).

(١) س: «استشهاد».

(٢) س ح: «أعلمت زيدا قائلاً» تحريف.

(٣) س ح: «والجواب».

(٤) ح: «نبت زيدا».

(٥) كلمة: «فهو» ساقطة من س.

(٦) س: «وكذلك».

(٧) س: «فكذلك» تحريف.

(٨) كلمة: «تعالى» ليست في ح س.

هذا^(١) باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين^(٢)

« وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكْرًا ، وَظَنَّ عَمْرُو خَالِدًا أَبَاكَ ، وَخَالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا ، وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب ، إنما هي أفعال من أفعال^(٣) تدخل على مبتدأ وخبر ، لتبين اليقين^(٤) أو الشك ، وهي سبعة أفعال : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، إِذَا أُرِدَتْ بِهَا رُؤْيَا الْقَلْبِ ، وَوَجَدْتُ ، إِذَا أُرِدَتْ بِهِ وُجُودَ الْقَلْبِ ، وَزَعَمْتُ ، وَعَلِمْتُ .

(١) بولاق ١٨/١ وفي هامش ق : « أفعال القلوب » .

(٢) في ح س وبولاق زيادة : « دون الآخر » .

(٣) كلمة : « أفعال » ساقطة من ح س .

(٤) س : « اليقين في الخبر » .

والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثانى الذى كان خبراً للمفعول الأول ، وذلك أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فأنت لم تشكّ فى زيد ، وإنما شككت فى انطلاقه ، هل وقع أولاً ، وكذلك إذا قلت : « علمت زيدا منطلقا اليوم » فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالماً به من قبل ؛ وإنما كان كذلك . لأنك إذا قلت « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » قبل دخول هذه الأفعال ، فإنما تفيد المخاطب انطلاقه الذى لم يكن يعرفه ، لا ذاته التى قد عرفها ، فكذلك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فالشكّ فى انطلاقه ، لا فى ذاته .

وهذان الاسمان ، وإن كان الاعتماد على الثانى منها ، فلا بد من ذكر الأول ، ليعلم صاحبُ القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، ولا بد من ذكر الثانى ؛ لأنه المعتمد عليه فى اليقين^(١) أو الشكّ ، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال ، فقد صحّ أنه لا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر . ولو لم تذكر واحداً منها وجئت بالفعل والفاعل فقط ، جاز فى كل هذه الأفعال ، كقولك : ظَنَنْتُ^(٢) . ومن أمثال العرب : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ »^(٣) ، ففى « يَخْلُ » ضمير فاعل ، ولم يأت بمفعولين ،

(١) س : « التيقن » .

(٢) ح س : « جاز كقولك فى هذه الأفعال ظننت » .

(٣) المثل فى مجمع الأمثال للميداني ١٦٩/٢ وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٣/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رفاعه

ولو جئت بظرف أو مصدر، ولم تأت بواحد من المفعولين، جاز كقولك: «ظننت ظناً» و«ظننت يوم الجمعة» و«ظننت خلقك». وقال الله تعالى: ﴿وَوَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾^(١)، فأتى بالمصدر فقط.

وحروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال فهي بمنزلة الظروف، كقولك: «ظننت بزيدي» و«ظننت في الدار»، أي وقع ظني في هذا المكان، كما تقول: «ظننت يوم الجمعة» و«ظننت خلقك».

وقد يتوجه بعض هذه الأفعال على معنى لا يحتاج فيه إلى مفعولين؛ فمن ذلك: «ظننت» قد تكون بمعنى اتهمت، ومنه يقال: «رجل ظنين» أي متهم، فإذا كان كذلك تعدى إلى مفعول واحد، تقول: «ظننت زيدا» كما تقول: «اتهمت زيدا».

ومنه: «علمت» إذا أردت به^(٢) معرفة ذات الاسم، ولم تكن عارفاً به من قبل كقولك: «علمت زيدا» أي عرفته ولم أكن أعرفه من قبل، وليس بمنزلة قولك: «علمت زيدا قائماً» إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه، وكنت عارفاً من قبل.

(١) سورة الفتح ٤٨/١٢

(٢) كلمة: «به» ليست في س.

ومنه « رأيت » إذا أردت به رؤية العين ، بمنزلة : « أَبْصَرْتُ » يتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، كما تقول : « أَبْصَرْتُ زَيْدًا » ، وإذا^(١) كانت الرؤية للقلب تعدت إلى مفعولين ، على ما ذكرنا ، وكان لها معنيان : العلم والحسبان . قال الله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾^(٣) أى يحسبونه بعيداً ونعلمه قريباً .
« وَالظَّنُّ » أيضاً قد يكون بمعنى^(٤) العلم ، كقول الله تعالى^(٥) : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾^(٦) .

وقال الشاعر

فقلت لهم ظننوا بألفى مُدَجِّج سراتهم في الفارسي المُسَرِّدِ^(٧)

ومعناه : أيقنوا .

ومنه : « وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ ضَالَّتَهُ » إذا أصابها ، فهو يتعدى إلى مفعول واحد .
وأما « حَسِبَ » و « خَالَ » و « زَعَمَ » ، فلا يكن لهن معنى غير ما ذكرنا^(٨) .

(١) س : « فإذا » .

(٢) س : « الله عز وجل » .

(٣) سورة المعارج ٦/٧٠ - ٧

(٤) س : « في معنى » .

(٥) ح س : « الله تبارك وتعالى » .

(٦) سورة البقرة ٢/٤٦ وفي س ح : « وأنهم إليه راجعون » .

(٧) البيهقي لنريد بن الصمة بشرح المرزوقي ق ٢/٢٧١ ص ٨١٢ واللسان (ظن) ١٧/١٤٣ ويروى « علانية

ظنوا » في الأصمعيات ق ٥/٢٨ ص ١١٢ وجمهرة أشعار العرب ١١٧ وغير منسوب يروايتنا في المقاييس

٤٦٢/٣ وفي ح س : « بألفى مقاتل » .

(٨) س : « غير ما ذكرناه » .

وقد جاءت سبعة أفعال لم يُسمَّ فاعلوها ، تجرى تجرى هذه الأفعال التي قدمنا ذكرها وهي : نُبِثْتُ ، وَأُنْبِثْتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَأُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ ، وَحُدِّثْتُ ، وقد كانت متعدية في الأصل إلى ثلاثة ، فأقيم واحد منها مقام الفاعل ، وبقي الآخران كمفعولي الظن في جميع أحكامهما ؛ لأن معنى : أُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ ، يعود إلى : عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ وَأُنْبِثْتُ ، وَنُبِثْتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَحُدِّثْتُ يعود معناها إلى : حسبت^(١) .

وقد كان تعدى الفعل في هذه الخمسة الأفعال^(٢) بحرف جرٍّ ؛ لأن معنى : « أُنْبِثْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » : « نُبِثْتُ عَنْ زَيْدٍ » ، وقد مر هذا .

قال سيبويه^(٣) : « وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ هَاهُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَقِينًا كَانَ أَوْ شَكًّا » .
يعنى^(٤) من خبره وقصته .

« وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ »^(٥) .

(١) س ح : « أَخْبِرْتُ » .

(٢) قوله : « الخمسة الأفعال » خلاف المختار في أساليب العربية : ففي درة الغواص للحفريري ٢٢/٥٦ : « ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأثواب ، فيعرفون الاسميين ويضيفون الأول منها إلى الثاني . والاختيار أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف ؛ فيقال : ما فعلت ثلاثة الأثواب وفيهم انصرفت ثلاثمائة درهم » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) ح س : « تريد » .

(٥) ح س وبولاق : « ما استقر له عندك » .

يعنى أنك إذا قلت : « عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » بَيَّنْتَ ما استقر عندك من حال زيد ، وهو الانطلاق ، وكان يقيناً لا شكاً ، وذكرت زيدا ، وهو الأول ، ليعرف صاحب الانطلاق أى شىء استقر له عندك من الانطلاق ، فمعنى قوله : « لَتُعْلِمَ الذى تضيف إليه » لَتُعْلِمَ زيدا^(١) الذى أضفت إليه الشىء الذى استقر له ، يعنى لزيد ، عندك وهو الانطلاق^(٢) .
ثم قال :^(٣) : « وَإِنَّمَا^(٤) ذَكَرْتَ » ظننت « ونحوه ، لتجعل خبر الأول^(٥) يقيناً أو شكاً » . وقد ذكرنا^(٦) هذا .

ثم قال :^(٧) « ولم ترد أن تجعل المفعول^(٨) الأول فيه بشك^(٩) ، أو يعتمد فيه على اليقين^(١٠) » .

(١) عبارة : « لتعلم زيدا » مكانها فى ح س : « يعنى ليعلم الذى تخاطبه حال زيد » .

(٢) فى ح س هنا زيادة هى : « ومما يبين ذلك أن المفعولين بمنزلة المبتدأ والخبر ، فمن حيث لم يميز أن تقول : زيد ، ولا أن تأتى بخبر ، لم يميز أن تقول : حسبت زيدا ، فإذا قلت قد حسبت وحذفت المفعولين فحذفها بمنزلة السكوت عن المبتدأ ، وليس الساكت بالمخطئ ، فكذلك ليس الحاذف للمفعولين بالمخطئ » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) بولاق : « فإنما » . وفى س : « فإذا » تحريف .

(٥) بولاق : « خبر المفعول الأول » .

(٦) س : « وقد كنا ذكرنا » .

(٧) بولاق ١٨/١

(٨) كلمة : « المفعول » ساقطة من بولاق وهارون ٤٠/١

(٩) بولاق : « الشك » مثل س .

(١٠) س : « أو يعتمد عليه فى اليقين » . بولاق : « أو يعتمد عليه باليقين » . هارون ٤٠/١ : « أو تقيم عليه فى اليقين » .

يعنى أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » ، فليس الشك في زيد ، وإذا قلت « عَلِمْتُ زَيْدًا خَارِجًا » فالعلم لم يقع به ، وإنما وقع بخروجه ، فلم يُعتمد على زيد في العلم .
ثم قال : ^(١) « ومثل ذلك : عَلِمْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ ، وزَعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ » .
وهذا مثال لما يتعدى إلى مفعولين ^(٢) .

ثم قال ^(٣) : « وإن قلت ^(٤) : رَأَيْتُ ، فأردت به ^(٥) رؤية العين ، أو : وَجَدْتُ ، فأردت وَجْدَانِ الضَّالَّةِ ، فهو بمنزلة : ضَرَبْتُ » . وقد ذكرنا هذا .
ثم قال : ^(٦) « ولكِنَّك إنما تريدُ بَوَجَدْتُ : عَلِمْتُ ، وبرَأَيْتُ ^(٧) : ذلك أيضا » .
يعنى : أردت بَوَجَدْتُ الذى يتعدى إلى مفعولين بمعنى : عَلِمْتُ ، وهو الوجود بالقلب ، وكذلك : رَأَيْتُ ، ^(٨) الذى هو رؤية القلب .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) س : « المفعولين » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) س : « فإن قلت » .

(٥) كلمة : « به » ليست في بولاق .

(٦) بولاق ١٨/١

(٧) ق ي ح : « ورأيت » .

(٨) س : « وكذلك أردت برأيت » .

ثم قال: ^(١) «ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح، وقد تكون بمعنى: عرفت» ^(٢).

يعنى: وقد تكون «علمت» بمعنى «عرفت» وقد تكون «علمت» لحدوث العلم بالأول. وقد ذكرنا هذا. وهو بمنزلة «عرفت»: لأن «عرفت» إنما يراد به حدوث المعرفة بالاسم، فإذا قلت: «عرفت زيدا» فإنما عرفت ذاته، ولم تكن عارفاً، ولو قلت: «عرفت زيدا مُطلقاً» كانت ^(٤) المعرفة بذات زيد لا بانطلاقه، و«مطلقاً» نُصِبَ على الحال، كأنك قلت: عرفته ^(٥) في حال انطلاقه.

ولا فرق ^(٦) بين العلم والمعرفة، ووجود القلب ورؤيته إذا أردت ^(٧) بها العلم في التحصيل، غير أن العرب تجعل عرفت زيدا لمعرفة ذاته فقط، وتجعل «وجدت»

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق: «وقد يكون علمت بمعنى: عرفت». وفي س: «وقد تكون علمت بمنزلة: عرفت».

(٣) عبارة: «بمعنى عرفت». وقد تكون علمت «ساقطة من س بسبب انتقال النظر».

(٤) ح س: «لكانت».

(٥) ح س: «عرفت زيدا».

(٦) س: «فلا فرق».

(٧) ح س: «إذ أردنا».

و«رَأَيْتُ» لمعرفة قصته^(١) فقط ، كقولك : وَجَدْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، ، و«رَأَيْتُهُ مُتَكَلِّمًا»^(٢) ، وتجعل «عِلِمْتُ» مرّةً لمعرفة الذات فقط^(٣) ، في مذهب «عَرَفْتُ» ومرّةً في معرفة^(٤) القصة ، في مذهب «وَجَدْتُ» . وقال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾^(٥) . وقال تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأْتَعْلُمُونَهُمْ ﴾^(٦) .

قال سيبويه :^(٨) «أَمَّا»^(٩) ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَإِنَّمَا جاز السكوتُ عليه ؛ لأنك تقول^(١٠) : ظَنَنْتُ ، فَتَقْتَصِرُ .

يعنى : أن قول العرب : «ظَنَنْتُ ذَاكَ» إنما يعنون ذاك الظنَّ ، وقد جاز أن تقول : ظَنَنْتُ ، كما بينا^(١١) ، فإذا جئت بِذَاكَ ، وأنت تعنى به المصدر ، فإنما أَكَّدْتَ الفِعْلَ ، ولم تأتِ بمفعول يُخَوِّجُ إلى مفعول آخر .

(١) ح س : «لمعرفة الخبر» .

(٢) عبارة ب : « فقط كقولك وجدت ... متكلمًا » .

(٣) كلمة : « فقط » ساقطة من س .

(٤) س : « لمعرفة » .

(٥) سورة البقرة ٦٥/٢

(٦) كلمة : « تعالى » ساقطة من س .

(٧) سورة الأنفال ٦٠/٨ وفي ح س هنا زيادة : « قال سيبويه : وهي هاهنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين . يعنى أن العلم قد يكون متعديا إلى مفعولين وقد يكون متعديا إلى مفعول بمنزلة عرفت ، كما كان رأيت متعديا إلى مفعولين من رؤية القلب ومتعديا إلى مفعول من رؤية العين » .

(٨) بولاق ١٨/١

(٩) ح س وبولاق : « وأما » .

(١٠) س : « لأنك قد تقول » .

(١١) س : « بيناه » .

قال سيبويه ^(١) في تفسير هذا : « تقول ظننت ^(٢) ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك هاهنا الظن ^(٣) كأنك قلت : ظننتُ ذاك الظن ، وكذلك : خلت وحسبت ^(٤) .

يعنى إذا قلت : خلت ذاك ، وحسبت ذاك .

قال ^(٥) : « ويدلُّك على أنه الظن أنك لو قلت : خِلْتُ زَيْدًا ، وأُرى زَيْدًا لم يَجُزَّ » . وهذا بين .

ثم قال ^(٦) : « وتقول : ظننت به ^(٧) ، أى جعلته موضع ظنك ، كما تقول ^(٨) : نزلت به ، ونزلت عليه » :

وقد بينا أن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتصالها بالظروف ، ولا تحوج إلى ذكر مفعول آخر ^(٩) .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق : « كما تقول ذهبت » .

(٣) بولاق : « هاهنا هو الظن » .

(٤) س ح : « خلت ذاك وحسبت ذاك » .

(٥) بولاق ١٩/١

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ح : « ظننته » .

(٨) س : « إذا » وهى ليست فى بولاق وهارون ٤١/١

(٩) بولاق : « كما قلت » .

(١٠) كلمة : « آخر » ساقطة من ق .

ثم قال^(١) : « ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله^(٢) : كَفَى بِاللَّهِ ، لم يَجْزِ السُّكُوتُ^(٣) عليه^(٤) » .

يعنى : لو كانت الباء في قولك : « ظَنَنْتُ بَزِيدٍ » زائدة ، لاحتجت^(٥) إلى مفعول آخر ؛ لأنك لو قلت : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » لاحتجت إلى مفعول آخر ، والباء في « كَفَى بِاللَّهِ » زائدة ، لأن معناه : كفى الله .

ثم قال :^(٦) « فكأنك قلت : ظننت في الدار ، وشككت فيه^(٧) » .
يعنى أنك إذا قلت « ظننت بزيد » ، فهو كقولك^(٨) : ظننت في الدار ، وشككت في زيد . وقد بينا هذا فاعرفه^(٩) .

(١) بولاق ١٩/١

(٢) بولاق : « قوله عز وجل » .

(٣) س : « السكوت » .

(٤) بولاق : « عليها » .

(٥) كلمة : « قولك » ساقطة من س ح .

(٦) س : « ااحتجت » .

(٧) بولاق ١٩/١

(٨) س ح وبولاق : « ومثله شككت فيه » .

(٩) كلمة : « فهو » ساقطة من ي ق .

(١٠) بعده في ح س : « إن شاء الله » .

قال سيوييه^(١)﴿ هذا ^(٢) باب الفاعل الذي يتعدى ^(٣) فعله إلى ثلاثة مفعولين ﴾

« لا يجوز ^(٤) أن يقتصر ^(٥) على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ؛ لأن المفعول الأول ^(٦) هاهنا كالفاعل في الباب ^(٧) الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى ^(٨) زيدا بشراً خير الناس ^(٩) ، وَنَبَأْتُ ^(١٠) زيدا عمراً أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمراً خيراً منك » .

(١) بولاق ١٩/١ وهي ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٩/١ وفي هامش ق : « أعلم وأرى » .

(٣) بولاق : « يتعداه » مثل س .

(٤) س وبولاق : « ولا » .

(٥) بولاق : « ولا يجوز لك » .

(٦) س وبولاق : « أن تقتصر » .

(٧) كلمة : « الأول » ساقطة من بولاق .

(٨) س وبولاق : « في الباب الأول » وهو خطأ .

(٩) س : « أعلم » .

(١٠) هارون ٤١/١ : « بشراً زيدا » .

(١١) س وبولاق : « أباك » بدل « خير الناس » .

(١٢) س : « ونبا الله » .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب منقول من الباب الذي قبله ، وذلك أن الباب الذي قبله كان متعدياً إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى من أدخله في فعله ، فصار الفاعل مفعولاً ، واجتمع ثلاثة مفعولين ، وصار المدخل له في الفعل هو الفاعل ، وذلك أنك ^(١) إذا قلت : « عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، فيجوز أن يكون أعلمه مُعْلِمٌ ، فإذا ذكرت ذلك المُعْلِمَ ، صَيَّرْتَ زَيْدًا ^(٢) مفعولاً له ، فقلت : « أَعْلَمَ بَكْرٌ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » .

وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب : ضرب منها ^(٤) كان متعدياً إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما من السبعة الأفعال ^(٥) التي قدمنا ذكرها في الباب الذي قبل هذا ، وهي ظننت وأخواتها وهذا الضرب في فعلين من تلك الأفعال فقط ، وذلك : أرى وأَعْلَمَ ^(٦) منقولان من رَأَى وَعَلِمَ . وكان الأخفش يقيس عليها الجميع ، فيقول : « أَظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، « وَأَزْعَمْتُهُ ذَاكَ إِيَّاهُ » ، وكذلك يعمل في الأفعال السبعة . وغيره لم يجاوز ما قالت العرب ^(٧) .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من س .

(٢) بولاق : « عمرا زيدا » .

(٣) ق : « ذلك » تحريف .

(٤) س ح : « منها ما » .

(٥) انظر لهذا التركيب والمختار فيه : درة الغواص ٢٧/٥٦

(٦) ق : « أعلم وأرى » .

(٧) ح س : « يتجاوز ما قالته العرب » .

والضرب الثالث : ما يكون متعدياً إلى مفعول أو مفعولين ، ثم يعدى إلى الظرف^(١) ويجعل الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فيقال فيها يتعدى إلى مفعول : « سَرَقَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ » ، فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد سقط منه حرف الجر ، والثوب هو المفعول الصحيح ، واللييلة ظرف جعلته^(٢) مفعولاً على السعة ، و « أُعْطِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ثَوْباً الْيَوْمَ » إذا جعلت اليوم مفعولاً على السعة .

وفي النحويين^(٣) من يقول : إن الظرف لا يجعل مفعولاً على السعة بعد تعدى الفعل^(٤) إلى ثلاثة مفعولين ، لأنها نهاية التعدى ، وإنما يجعل مفعولاً على السعة فيما كان^(٥) يتعدى إلى مفعول^(٦) ليلحق بما يتعدى إلى ثلاثة .

قال سيبويه^(٧) : واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدِّى ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى^(٨) إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل .

(١) كلمة : « الظرف » ساقطة من س .

(٢) س : « جعلت » تحريف .

(٣) ح س : « ومن النحويين » .

(٤) س : « فيها يتعدى إلى » .

(٥) كلمة : « كان » ساقطة من ح س .

(٦) ح س : « إلى واحد » .

(٧) بولاق ١٩/١

(٨) بولاق : « تعدى » .

قال أبو سعيد^(١): أراد أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولٍ أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة^(٢)، يتعدى بعد تعدّيه إلى المفعول أو المفعولين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان، والحال، والمصدر^(٣)، وقد بينا هذا فيما مضى.

ومثله سيبويه فقال^(٤): «وذلك قولك: «أعطى عبْدُ الله زيدا المال إعطاءً جميلاً»، فزيدُ والمالُ هما مفعولا «أعطى» و«إعطاءً» مصدر و«جميلاً» نعت، فتعدى «أعطى» إلى «إعطاءً»، كتعدى قام إلى القيام، إذا قلت: «قام زيد قياماً حسناً».

ثم قال سيبويه^(٥): «وسرقتُ عبد الله الثوبَ اللَّيْلَةَ، لا تجعله ظرفاً».

يعنى: لا تجعل «الليلة» ظرفاً، ولكنك تجعلها مفعولاً^(٦) على السعة. وقوله: «لا تجعلها ظرفاً». يعنى: أن «سرقتُ عبد الله الثوبَ اللَّيْلَةَ» يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، إذا لم تجعلها ظرفاً وجعلتها مفعوله على السعة^(٧). وذكر ضمير الليلة فى قوله: «لا تجعله ظرفاً»: لأنه أراد الوقت، أو هذا اللفظ.

ثم قال^(٨): «ولكن كما تقول: يأسارق اللَّيْلَةَ زيدا الثوبَ، لم تجعلها ظرفاً».

(١) عبارة: «قال أبو سعيد» ساقطة من ق.

(٢) ح س: «أو ثلاثة».

(٣) ح س: «والمصدر والحال».

(٤) بولاق ١٩/١.

(٥) بولاق ١٩/١ وكلمة: «سبويه» ساقطة من ح س.

(٦) ح س: «تجعلها مفعولة».

(٧) عبارة: «وجعلتها مفعول على السعة» ساقطة من ح س.

(٨) بولاق ١٩/١.

والضرب الآخر^(١) : ما كان في معنى الخبر والتقدير فيه « عن » وهو في خمسة أفعال .
 نَبَأْتُ ، وَأَنْبَأْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَحَدَّثْتُ ، كقولك : « أَخْبَرْتُ [أَبَاكَ] ^(٢) زَيْدًا مُنْطَلِقًا » و« حَدَّثْتُ عَمْرًا بِكُرٍّ أَخَاكَ » .

وقد قال الحارث بن جِلْزَة :

..... فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٣)

فالتاء والميم المفعول الأول ، وقد أقيم مقام الفاعل ، والهاء المفعول الثاني ، و« له علينا العلاء » جملة في موضع المفعول الثالث .

وهذان الضربان المفعول الثالث فيهما خبر عن المفعول الثاني ، ولا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول ؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا : « أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » : أصله : « عِلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وأنت لو قلت : « علم

(١) ح س : « والضرب الثاني » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لازمة من ح س .

(٣) البيت من معلقته المشهورة في شرح القصائد السبع ص ٤٦٩ والمعنى على الخزانة ٤٤٥/٢ والدرر اللوامع ١٤١/١

زَيْدٌ» وسَكَتَ عليه جاز^(١) وكذلك^(٢) يجوز أن تقول : «أَعْلَمْتُ زَيْدًا» وكذلك : «نَبَأْتُ زَيْدًا» ، ولا تذكرَ أى شىءَ نبأته ، ويجوز ألا تذكرَ المفعول الأول وتذكرَ المفعولين الآخرين^(٣) ، فتقول : «أَعْلَمْتُ دَارَكَ طَيِّبَةً» ، وأنت تريد : أَعْلَمْتُ زَيْدًا ؛ لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين^(٤) ، وليس يضطر الكلام إلى ذكره ؛ لأنه مفعول يستغنى عنه .

وقول^(٥) سيبويه : : « لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة » فإن معناه لا يحسن ، ألا ترى إلى قوله : « لأنَّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذى قبله » . ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذى قبله^(٦) .

وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ، ربما قالوا : لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة ، تلقنًا^(٧) من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل . والصحيح ما خبرتك به .

(١) س : « لجاز » .

(٢) ي : « فكذلك » .

(٣) س : « الآخرين » .

(٤) س : « الآخرين » .

(٥) س ح : « وأما قول » .

(٦) عبارة : « ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذى قبله » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « واحد من الثلاثة تلقنًا من » ساقطة من س ح .

يريد : أنك إذا قلت : ياسارق الليلة ، فقد جعلتها مفعولاً له ^(١) على السعة لا غير ، وأضفت إليها اسم الفاعل ، كما تقول : يا ضارب زيد . وإذا قلت : « سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلة » جاز أن تكون « الليلة » مفعوله على السعة ، وجاز أن تكون ظرفاً ، فإن لم تجعلها ظرفاً فقد صيرتها بمنزلة « ياسارق الليلة » التي لا تكون ظرفاً .

فإن قال قائل : لم جاز أن تكون « الليلة ظرفاً إذا لم تضاف إليها ، ولا يجوز أن تكون ظرفاً إذا أضفت إليها ؟

قيل له : ^(٢) : معنى الظرف ما كانت « في » مقدرة محذوفة ، فإذا ذكرنا « في » أو حرفاً من حروف الجر ، فقد زال عن ذلك المنهاج ، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر ، فخرج من أن يكون ظرفاً .

ثم قال سيبويه ^(٣) ممثلاً لما قدم : « وتقول : أعلمتُ هذا زيداً قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً » . « فالعلم » مصدر و « اليقين » نعت له ، و « إعلاماً » مصدر أيضاً ، فجاء بمصدرين ، أحدهما فيه فائدة ليست في الفعل ، وهو العلم اليقين ؛ لأنَّ معناه العلم اليقين

(١) س ح : « مفعوله » .

(٢) كلمة : « له » ساقطة من س .

(٣) بولاق ١٩/١

الذى تعرف ، و «إعلاماً» هو تأكيد لأعلمت ، لأنه ليس فيه فائدة أكثر مما في أعلمت^(١) .
وقال سيبويه^(٢) في التمثيل : « وأَدْخَلَ اللهُ عَمْرَأُ^(٣) المَدْخَلَ الكَرِيمَ إِدْخَالاً » ،
فعمرؤ^(٤) المفعول الأول ، و « المَدْخَلَ » المفعول الثاني ، و « الكَرِيم » نعت له ، و « إِدْخَالاً »
مصدر .

(١) س ح : « من أعلمت » .

(٢) بولاق ١٩/١ وعبارة : « وقال سيبويه في التمثيل » ساقطة من س ح .

(٣) بولاق : « زيدا » .

(٤) س ح : « وهو » .

﴿ هذا باب المفعول الذي تعذاه فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه^(١) : « وذلك قولك : كُسِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ ، وَأُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ ، رفعت عبد الله ها هنا ، كما رفعت في ضَرْبٍ ، حين قلت : ضَرْبَ عَبْدُ اللَّهِ ، وشَغَلْتُ به : كُسِيَ وَأُعْطِيَ ، كما شغلت به ضَرْبٍ ، وانتصب الثوب والمال ؛ لأنها مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل » .

قال أبو سعيد : قد قدمنا أَنَّ الفعل يَصَاغُ للذي يقع [به كما يَصَاغُ للذي يقع^(٢)] منه ، وإن كانت الصيغتان مختلفتين ، فإذا قلت : ضَرْبَ زَيْدٍ ، فقد صَغَتَ : « ضَرْبَ » لزيد ، ورفعت به ، كما أنك إذا قلت : جَلَسَ زَيْدٌ ، فقد صَغَتَ « جَلَسَ » لزيد ، ورفعت به^(٣) .

(١) بولاق ١/١٩

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من س . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٣) كلمة : « به » ساقطة من ح س .

و «ضَرَبَ» وبابه يسمّى فعل مفعول ؛ لأن الذى صيغ^(١) له قد كان مفعولاً ، وكان له فاعلٌ مذكور ، فقد^(٢) علمت أن الفعل إذا ارتفع به فاعله^(٣) ، فجميع ما تعلق به سوى الفاعل منصوب^(٤) [وكذلك إذا وضعته للمفعول فرفعته به فجميع ما تعلق به سواء منصوب^(٥)] ، فوجب فى قولك : «كُسى عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ» و «أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ» نَصْبُ الثوب والمال ؛ لأن عبد الله قد ارتفع بالفعلين وصيغاً له ، وتعلق الثوبُ والمال بالفعلين جميعاً^(٦) . فوجب نصبهما كما بيّنا .

وهذا الباب يتعدّى فعل المفعول فيه إلى مفعول آخر فقط ، واعتبار ذلك أنك تنظر الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولين ، وقد سُمى فاعله ، فإذا أردت أن تنقله إلى ما لم يُسمَ فاعله حذفت الفاعلَ وأقمتَ أحد المفعولين مقامه بصياغة الفعل له ، فصار الفعل للمفعول الذى رفعته . ونصبت المفعول الآخر ، فصار المفعول^(٧) متعدّياً إلى مفعول ، ولو كان الفعل الذى يسمى فاعله متعدّياً إلى مفعول واحد ، ثم نقلته إلى ما لم يُسمَ فاعله ، أقمت المفعول مقام الفاعل . فصار الفعل للمفعول ، ولا يتعدّى إلى غيره ؛ لأن المفعول الذى كان يتعدّى إليه

(١) ح س : «لأن الذى قد صيغ» .

(٢) ح س : «وقد» .

(٣) ح س : «فاعل» .

(٤) ح س : «فهو منصوب» .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من س . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : «جميعاً» ساقطة من س .

(٧) ح س : «فصار فعل المفعول» .

قد صار مرفوعاً مصوغاً بالفعل ، وذلك نحو قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » وقد كان أصله : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » فحذفت « عَمْرًا » وقلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » . ولو كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^(١) ، ونقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله صار فعل المفعول يتعدى إلى اثنين^(٢) ، كقولك : « أَعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وقد كان : « أَعْلَمَ الله زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » فافهم هذا الترتيب .

ولو كان الفعل غير متعدٍ إلى شيء من المفعولات ، فنقلته إلى ما لم يُسمَّ فاعله أقمته المصدر ، أو الظرف^(٣) ، أو حرفاً من حُرُوفِ الجرِّ المتصلة بالاسم مقام الفاعل ، وذلك : « سِيرَ^(٤) بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخِينَ يَوْمِينَ » ، تقيم الباء مقام الفاعل ؛ وإن شئت قلت^(٥) : « سِيرَ بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخِينَ يَوْمِينَ » ، تقيم « السَّيْرَ » مقام الفاعل ؛ وإن شئت قلت : « سِيرَ بَزِيدُ السَّيْرِ الشَّدِيدِ فَرَسَخَانَ يَوْمِينَ » و « فرسخين^(٦) يومان » ، أى الظرفين شئت ، أقمته مقام الفاعل .

(١) كلمة : « مفعولين » ساقطة من ح س .

(٢) ح : « الاثنين » .

(٣) س : « أقمته الظرف » .

(٤) ح س : « قولك سير » .

(٥) كلمة : « قلت » ساقطة من ح س .

(٦) عبارة : « فرسخين يومين تقيم ... الشديد » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٧) ح س : « وإن شئت فرسخين » .

واعلم أن الفعل^(١) الذي يتعدى يجوز أن لا تذكر مفعوله فيما لا يسمى فاعله ، وتقام حروف الجر أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل ، كقولك : « ضَرَبَ بِرَيْدٍ » و « ضَرَبَ ضَرْبَتَانِ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ » ، « وَضَرَبَ الْيَوْمَ^(٢) فِي الدَّارِ ضَرْبَتَيْنِ » .

قال سيبويه^(٣) : « فَإِنْ^(٤) شئتَ قَدُمْتَ وأُخِرْتَ ، فقلت : « كُسيَ الثَّوبَ زَيْدٌ » و « أُعْطِيَ الْمَالَ عَبْدُ اللَّهِ » كما قلت : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، فأمره في هذا المكان كأمر الفاعل^(٥) .

وقد بينا هذا ، ويجوز أن يقال أيضاً فيه : « الثَّوبَ كُسيَ زَيْدٌ » و « الْمَالَ أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ » كما تقول : « زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرُو » .

قال سيبويه^(٦) : « واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول^(٧) » .

يعنى : أن قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » هو^(٨) فعل للمفعول^(٩) الذي لا يتعدى إلى^(١٠) مفعول آخر^(١١) يتعدى إلى الظرف من الزمان والمكان والمصدر والحال ، كما تعدى فعل

(١) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٢) عبارة : « وضرب اليوم » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) بولاق ١٩/١

(٤) ح س وبولاق : « وإن » .

(٥) ح س هارون ٤٢/١ : « فأمره في هذا كأمر الفاعل » . وفي بولاق : « فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من ح س . وهى في بولاق و هارون . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٨) ح س : « وهو » .

(٩) ي : « فعل المفعول » .

(١٠) ح س : « لا يتعداه فعله إلى » .

(١١) كلمة : « آخر » ساقطة من ح .

الفاعل إلى هذه الأربعة ، وإن كان لا يتعدى إلى مفعول غيرها كقولك : « جَلَسَ »
و « قَامَ » و « ذَهَبَ » .

ثم مثل تعدى فعل الفاعل^(١) إلى هذه الأربعة فقال^(٢) : « وذلك قولك : ضَرَبَ
زَيْدُ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ » ، فهذا قد تعدى إلى المصدر .

ثم بين أن فعل المفعول قد يجوز أن يجعل الظرف معه مفعولاً على سعة الكلام ، كما
كان ذلك^(٣) في فعل الفاعل فقال^(٤) : « ضَرَبَ^(٥) عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمِينَ الَّذِينَ تَعْلَمُ ، لا تجعله
ظرفاً » ، يعنى اليومين « ولكن كما تقول : يا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ » ، الليلة في
قولك : « يا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ » قد كانت مفعولة على سعة الكلام ، وأضيف إليها « مَضْرُوبٌ »
كما يضاف الفاعل إلى المفعول في قولك : « ضَارِبُ زَيْدٍ » و « مَكْسُو ثَوْبٍ » و « مُعْطَى
دِرْهَمٍ » بمنزلة « ضارب زيد » : لأن هذا مفعول صيغ له الفعل ، ثم أضيف إلى مفعوله ، كما
أن « ضارباً » فاعل صيغ له الفعل ، وأضيف إلى مفعوله .

ومن تمثيله أيضاً^(٦) : « أَقْعَدَ^(٧) عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْعَدَ الْكَرِيمَ » ، المقعد ظرف من ظروف
المكان .

(١) ح : « المفعول » .

(٢) بولاق ١٩/١

(٣) ح : « كذلك » .

(٤) بولاق ١٩/١ وفي س ح : « قال » .

(٥) س ح وبولاق : « وضرب » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) بولاق : « وأقعد » .

ثم قال^(١) : « فجميع ما تعدى إليه فعلُ الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعوله ، يتعدى إليه فعلُ المفعول ، الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول^(٢) » ، يعنى : الظرفين ، والحال ، والمصدر . وقد بينا ذلك^(٣) .

ثم قال^(٤) : « واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعلُ فاعل في التعدى والاقتصار ، بمنزلة إذا تعدى إليه فعلُ الفاعل ، لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل^(٥) ، وغير متعدٍ إليه فعله سواء » .

يريد : أن المفعول الذى لم يسم فاعله ، وهو الذى لم يتعد إليه فعلُ الفاعل^(٦) ، إذا كان يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسمية الفاعل ، جاز الاقتصارُ عليه ، وإن لم يسم الفاعل ، وإن كان لا يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسمية الفاعل ، لم يجز الاقتصارُ عليه في حال ما لم يسم فاعله ، وذلك أنك تقول : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » ، فتقتصر على « زيد » ولا تأتى بظرف ولا مصدر ولا غير ذلك ، و « كُسى زَيْدٌ عَمْرًا » فيجوز الاكتفاء به ، فإذا نقلته إلى ما لم يسم فاعله ، قلت : « كُسى عَمْرُو » و « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فلا يحتاج إلى غيره . ولو قلت « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، ثم نقلته إلى ما لم يسم فاعله قلت : « ظَنَّ عَمْرُو مُنْطَلِقًا » ولم يجز : « ظَنَّ عَمْرُو » وتسكت ، كما لم يجز أن تقول : « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا » وتسكت .

(١) بولاق ١٩/١

(٢) عبارة : « يتعدى إليه فعل ... إلى مفعول » ساقطة من ق ي سبب انتقال النظر . وعبارة : « فعله إلى مفعول » ليست في بولاق وهارون .

(٣) ح : « وقد بينا جميع ذلك » .

(٤) بولاق ١٩/١

(٥) عبارة : « لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل » ساقطة من ق ي سبب انتقال النظر .

(٦) س : « فعل فاعل » .

ونقل الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، لا يجلب للفعل مفعولاً لم يكن له في حال تسمية الفاعل ، ولا يُزيل عنه مفعولاً كان له ، ألا ترى أنك تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فلا تتجاوز هذا المفعول ، وتقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فلا يتجاوزه أيضاً الفعل : لأنَّ المعنى واحد . وتقول : « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا » فتجاوز زيدا إلى مفعول آخر ، ثم تقول : « كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا ^(١) » فلا تتجاوز الثوب .

قال سيبويه ^(٢) : « لأنَّ الأوَّل ^(٣) بمنزلة المنصوب » ، يعني « زيدا » في قولهم ^(٤) : « كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا » بمنزلته في : « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا » ، لأنَّ المعنى واحد ، وإن كان لفظه لفظ الفاعل ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى ^(٥) .

(١) عبارة : « فتجاوز زيدا ... ثوبا » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) بولاق ٢٠/١

(٣) ح : « والأول » .

(٤) ح س : « في قولك » .

(٥) كلمة : تعالى ليست في ح س .

قال سيويه^(١) :

هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر

« وذلك^(٢) قولك : نُبِّئْتُ زَيْدًا أبا فلان ، لما كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة ، تعدّى
فعل المفعول^(٣) إلى اثنين » .

يعنى : « نُبِّئْتُ زَيْدًا عَمْرًا^(٤) أبا فلان » . وقد ذكرنا هذا .

قال^(٥) : « وتقول : أُرَى عَبْدَ اللَّهِ أبا فلان ؛ لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل ،
وبنيته له ، لتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين » .

(١) بولاق ٢٠/١ وعبارة : « قال سيويه » ليست في ق ح س .

(٢) في ح : « قال سيويه : ذلك » .

(٣) ح س وهارون وبولاق : « تعدى المفعول » .

(٤) س : « عمرا زيدا » .

(٥) بولاق ٢٠/١

يعنى : أنك إذا^(١) قلت : « يُرِينى ^(٢) زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ » ، تعدى إلى ثلاثة مفعولين فإذا نقلته إلى ما لم يُسم فاعله تعدى إلى مفعولين ، وقد مر هذا .

ثم قال^(٣) : واعلم أن الأفعال إذا انتهت هاهنا ، فلم تجاوز ، تعدت إلى جميع ما يتعدى^(٤) إليه الفعل الذى لا يتعدى المفعول .

يعنى : أن الفعل بعد تعديده إلى المفعولين فى هذا الباب يتعدى إلى المصادر^(٥) والظرفين والحال كما تعدى^(٦) « ضَرَبَ زَيْدٌ » إلى ذلك .

ثم مثل فقال^(٧) : « أُعْطِيَ ^(٨) عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ إعطاءً جميلاً ، وَنُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ تنبيئاً^(٩) ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعله ظرفاً ، ولكن على قولك : « يا مسروقُ اللَّيْلَةَ الثَّوبَ » .

(١) س ح : « لو » .

(٢) ب ق ي : « أرى » تحريف .

(٣) بولاق ٢٠/٨

(٤) بولاق وهارون ٤٣/١ : « تعدى »

(٥) س : « المصدر » .

(٦) س ح : « يتعدى » .

(٧) بولاق ٢٠/١

(٨) س ح وبولاق : « وذلك قولك أعطى » .

(٩) بولاق وهارون ٤٣/١ : « تنبيئاً حسناً »

قال أبو سعيد^(١) : أما قوله : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ إعْطَاءً جَمِيلاً » ، فإنه عقد الباب على مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، ثم جعل الشاهد : « أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ » ، وساغ ذلك ، لأنه أراد أن يبين المصدر ، وهو « إعطاءً جميلاً » ولم يُرد أن يمثل نفس الفعل ، وحين أراد أن يمثل نفس الفعل قال : « نُبِثْتُ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ » و« أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فُلَانٍ » .

وأما قوله : « نُبِثْتُ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ تَنْبِيْثًا » فإن « تَنْبِيْثًا » مصدر « نُبِثْتُ »^(٢) .

وقد قال سيبويه في باب المصادر^(٣) : إن « فَعَّلْتُ » إذا كان لام الفعل منه همزة ، فهو بمنزلة ما لأم الفعل منه ياء ، فينبغي أن يحىء على « تَفَعَّلَ » ، فيقال : « تَنْبِيْثٌ » « سَرِيْثٌ »^(٤) « تَسْرِيْةٌ » و« سَوِيْثَةٌ تَسْوِيْةٌ » ، وإذا كان صحيحاً من غير الياء والهمزة ، جاء على « تَفْعِيلٌ » و« تَفْعِلَةٌ » نحو : « كَرَّمْتُهُ تَكْرِيْماً وَتَكْرِمَةً »^(٥) ، و« عَظَّمْتُهُ تَعْظِيْماً » .

ورد عليه أبو العباس فقال : الهمزة بمنزلة سائر الحروف الصالحات تحيىء على تفعيل وظن أن سيبويه لم يميز التفعيل في باب الهمز ، وقد تكلم به في هذا الباب ، ولولا أنه جازئ

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س .

(٢) كلمة : « نُبِثْتُ » ساقطة من ح س .

(٣) في « باب ما لحقته جاء التأنيث عوضاً لما ذهب » يقول سيبويه في كتابه ٢/٢٤٥ : « وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه : لأنهم لا يبينون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما في موضع اللام صحيحتين ... ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة ... لأنهم الحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو » .

(٤) ح س : « كما يقال سريته » .

(٥) كلمة : « وتكرمة » ساقطة من ح س .

عنده ما تكلم به ، ولكن الأكثر في باب الهمز التفعيلة ، لأنها يلحقها التليين ، وإن كان التفعيل جائزاً في الهمز ، ولكنه ذُكر في باب المصادر الأكثر في كلام العرب .

وأما قوله : « سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ » فإنما قصد أن يبين أن فعل المفعول قد يجوز إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد أن يجعل الظرف معه مفعولاً^(١) على السعة ، وقد ذكرنا نظير هذا .

ثم قال^(٢) : « صِيرَ فَعْلٌ^(٣) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ^(٤) » حيث انتهى فعلها ، بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله ، ولم يكونا ليكونا أضعف^(٥) من الفعل الذي لا يتعدى .

يعنى : أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلها في تعديها إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى في تعديه إلى هذه الأشياء .

(١) ح س : « مفعولاً ثانياً » .

(٢) بولاق ٢٠/١

(٣) كلمة : « فعل » ساقطة من ق ح س .

(٤) ح وبولاق : « المفعول والفاعل » .

(٥) ح س وهارون ٤٣/١ : « بأضعف » .

قال سيبويه^(١) :

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب^(٢)
وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول

« كالثوب في^(٣) : كَسَوْتُ الثَّوْبَ ، وَكَسَوْتُ^(٤) زَيْدًا الثَّوْبَ ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ لَيْسَ
بِحَالٍ وَقَعَ فِيهَا الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّهُ مَفْعُولٌ كَالْأَوَّلِ » .

قال أبو سعيد : ضَمَّنَ سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرَّقَ بينه وبين
ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، فيما يتعدى من الفعل^(٥) إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على
أحدهما ، من قَبْلِ أَنْ الْحَالُ إِنَّمَا^(٦) هِيَ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي وَقْتِ وَقُوعِ
الْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أَيْ وَقَعَ فِعْلُهُ فِي الْحَالِ الَّتِي هُوَ مَوْصُوفٌ فِيهَا
بِضَاحِكٍ ، وَ« ضَرَبَ زَيْدٌ هَذَا قَائِمَةً » أَيْ وَقَعَ الضَّرْبُ بِهَا فِي الْحَالِ الَّتِي هِيَ مَوْصُوفَةٌ فِيهَا

(١) بولاق ٢٠/١ وعبارة : « قال سيبويه » ساقطة من ح س .

(٢) ق س : « فينصب » .

(٣) ح س وبولاق وهارون : « في قولك » .

(٤) ح س وبولاق وهارون : « وفي قولك كسوت » .

(٥) ح : « المفعول » تحريف .

(٦) كلمة : « إنما » ساقطة من ق .

بقائمة ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، فالثوب ليس هو الكاسي ، ولا هو المكسُو^(١) . فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالهما ، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد في فصول الفعل إليه وتناوله له^(٢) . وهذا معنى قوله : « ولكنه مفعول كالأول » يعني : الثوب مفعول كزيد .

ثم قال^(٣) : « ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً ، إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوبَ ، وكمعناه^(٤) إذا كان بمنزلة الفاعل ، إذا قلت : كَسَى الثَّوبُ » .

قال أبو سعيد^(٥) : أما^(٦) قوله : « يكون معرفة » ، يعني أن^(٧) المفعول الثاني مما يتعدى إلى مفعولين يكون معرفة ، كقولك : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، والحال لا تكون معرفة ، لأنك لا تقول : « قَامَ زَيْدُ الضَّاحِكِ » فأراك الفرق بين المفعول الثاني وبين الحال .

وأما قوله : « ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً » ، يعني : أن المفعول الثاني إذا كان معه مفعول^(٨) ، فهو بمنزلة إذا لم يكن معه مفعول غيره ، وذلك أنك إذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوبَ » ، فالثوب هو مفعول ثاني ، وقد وصل الفعل إليه ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ الثَّوبَ » ولم تذكر غيره ، فهو أول ، ومعناه في الوجهين جميعاً واحد : لأنك ، وإن لم تذكر

(١) ح : « بالمكسو » .

(٢) كلمة : « له » ساقطة من س .

(٣) بولاق ٢٠/١

(٤) س : « ومعناه » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س .

(٦) ح : « وأما » .

(٧) كلمة : « أن » ساقطة من ح س .

(٨) س : « مفعول أول » .

غيره ، فقد علم أنك ألبسته شيئاً ما ، والحال ليس كذلك ؛ لأن الحال لا تقوم بنفسها منفرداً^(١) عن الأسماء التي هي حال منها ، كما انفرد الثوب عن المفعول الأول ، لا تقول : « ضَرَبْتُ قَائِمَةً » وتنصب قائمة على الحال ، وأنت تريد : « ضَرَبْتُ هُنْدًا قَائِمَةً » .

وأما قوله : « كمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل » ، يعنى : أن الثوب قد يقوم^(٢) مقام الفاعل فيقال : « كُسِيَ الثَّوبُ » ، ولا تقام الحال مقام الفاعل ، ففرق بينهما ، لاختلاف حكمهما^(٣) .

ثم مثل الحال الذى عقد الباب عليه فقال^(٤) : « وذلك قولك^(٥) : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، وَذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، فلو كان بمنزلة المفعول الذى يتعدى إليه فعلُ الفاعل : نحو عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، ما جاز فى ذهبٍ » .

يعنى : لو كان ما ينتصبُ بالحال كالمفعول نحو : عبد الله وزيدَ ما جاز الحال من « ذَهَبَ » لأن « ذهب » لا يتعدى إلى مفعول فلما جاز « ذَهَبْتُ رَاكِبًا » ولم يجز « ذَهَبْتُ زَيْدًا » علمنا أنه ليس مثله .

(١) س : « منفردة » .

(٢) ح س : « قد يقام » .

(٣) ح س : « حكميهما » .

(٤) بولاق ٢٠/١

(٥) ح : « قوله » .

ثم قال^(١): «ولجاز أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ، لا تريد بالأب ولا بالقائم، الصفة والبدل^(٢)».

يعنى: أنه لو كان الحال بمنزلة الاسم^(٣) المفعول لجاز أن تأتى «لَضَرَبْتُ» بمفعول ثانٍ فنقول: «ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ» على أن تجعل «زَيْدًا» المفعول الأول، و«أباك» مفعولاً ثانياً، ولا تجعله نعتاً لزيد، وكذا «ضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ»، كما قلت: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا» ونصبته^(٤) على أنه حال، فلما جاز في «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أن تأتى بمنصوب آخر حال، ولا تأتى بمنصوب آخر مفعول، كزيد وعمرو، علمنا أن الحال لا تشبه المفعول^(٥).

قال سيبويه^(٦): «فلاسم^(٧) الأول المفعول به^(٨) في ضربت، قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة؛ لأن ضربت إنما يتعدى إلى مفعول واحد^(٩)، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في: ذَهَبَ، أن يكون المفعول به^(١٠) فاعلاً، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار^(١١)، في قولك: لى مثله رجلاً، ولى ملؤه عَسَلًا، وما فى السَّيَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا^(١٢)، وكذلك: وَيَحْمَهُ فَارِسًا».

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) بولاق: «ولا البدل».

(٣) كلمة: «الاسم» ساقطة من ق.

(٤) س: «فنصبته».

(٥) س: «ليست بالمفعول».

(٦) بولاق ٢٠/١

(٧) س: «والاسم».

(٨) كلمة: «به» ساقطة من س وبولاق وهارون ٤٤/١

(٩) عبارة: «لأن ضربت ... واحد» ساقطة من س وبولاق وهارون.

(١٠) عبارة: «المفعول به» ساقطة من بولاق وهارون مثل س.

(١١) عبارة ب ق ي ح: «الأسماء المجرورة بينها بعدها وبعد الحال» وهو تحريف.

(١٢) عبارة: «وما فى السَّيَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا» ساقطة من س وبولاق وهارون.

قال أبو سعيد : أما قوله : « فالاسم الأول المفعول في ضربت ، قد حال بينه وبين الفعل » ، يعني : أنك إذا قلت : « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فزيد^(١) الذي هو المفعول الأول قد اكتفى به « ضَرَبْتُ » في التعدى إليه ، فامتنع « قائم » من وصول الضرب إليه ، كما يصل إلى المفعولات ، فانتصب ، لأنه حال ، كما أنك إذا قلت : « ذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا » فقد اكتفى « ذَهَبَ » بزيد ، لأنه^(٢) فاعل له ، فلم تصر الحال فاعلاً ، فقد صار الفاعل حائلاً بين الفعل وبين الحال أن يكون فاعلاً . ومثل ذلك أنك إذا قلت : « لِي مِثْلُ هَذَا الْجَيْشِ رَجُلًا »^(٣) و « ملءُ هَذَا الْقَدَحِ عَسَلًا »^(٤) فقد أضفت « مثل » إلى الجيش . ونصبت « رجلاً » على التمييز ، وكذلك « عَسَلًا » ؛ لأن المضاف إليه وهو المجرور قد حال بين الاسم المضاف وهو « مثل » و « ملء » وما أشبه ذلك ، وبين « رجلاً » و « عَسَلًا »^(٥) وما أشبه ذلك ، أن يكون مجروراً ؛ لأنه قد استوفى الجر ، وليس ينجز^(٦) به اثنان ، فانتصب لأنه تمييز كما انتصب الحال ، بعد استيفاء الفعل لفاعله ومفعوله ؛ لأنه حال ، ولم يصر فاعلاً ولا مفعولاً ، وكذلك : « وَبَحَّ زَيْدٌ فَارِسًا » بمنزلة : « لِي مِثْلُ الْجَيْشِ رَجُلًا » والهاء في « مِثْلُهُ » و « مِثْلُوهُ » و « وَيَحُّهُ » أسماء مجرورة .

(١) ح س : « فزيدا » .

(٢) س : « في أنه » .

(٣) ح : « لِي مِثْلُ هَذَا الْقَدَحِ عَسَلًا » .

(٤) عبارة : « الْقَدَحِ عَسَلًا » ليست في ح .

(٥) س : « وبين عسلا ورجلا » .

(٦) س : « يجر » .

ثم قال^(١) : « وكما منعت النون من عشرين^(٢) أن يكون ما بعدها جرّاً » .

يعنى أنك تقول^(٣) : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » فتنصب « درهماً » على التمييز ، وقد حالت النون بين « عشرون » وبين « درهم » أن ينجرّ الدرهم ، بإضافة العشرين إليه ، ألا ترى أنك تقول : « عِشْرُو زَيْدٍ » إذا أردت إضافتها إلى مالكها ، وتحذف النون ، فقد علمت أن النون حائلة بين « عشرو » وبين « الدرهم » أن يكون منجرّاً .

ثم قال^(٤) : « فَعَمِلَ الْفَعْلُ هَا هُنَا فِيهَا يَكُونُ حَالًا ، كَعَمَلٍ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فِيهَا بَعْدَهُ^(٥) » .

يعنى : أن عمل الفعل في الحال ، كعمل ما يُنصب على طريق التمييز ، وذلك أن الحال لا تكون إلا نكرة ، والتمييز لا يكون إلا بنكرة ومعناها متقارب ، وذلك أنك إذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ » فإن^(٦) مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحوال يمكن أن يكون له ، فإذا قلت : « رَاكِبًا » فقد ميّزت هذه الحالة^(٧) من سائر الأحوال المقدّرة ، وإذا قلت : « جَاءَ فِي

(١) بولاق ٢٠/٨

(٢) بولاق وهارون ٤٤/١ : « في عشرين » .

(٣) ق ي : « أنا نقول » .

(٤) بولاق ٢٠/١

(٥) س ح وهارون ٤٤/١ : « كَعَمَلٍ مِثْلُهُ فِيهَا بَعْدَهُ » .

(٦) كلمة : « فإن » ساقطة من س .

(٧) س : « الحال » .

عَشْرُونَ» يَصْلَحُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ ، فَإِذَا^(١) قُلْتُ : « رَجُلًا » بَيَّنْتُ^(٢) وَاحِدًا مِنْ الْأَنْوَاعِ الْمُمْكِنَةِ ، غَيْرَ أَنَّ النُّوعَ الْمُمَيِّزُ غَيْرُ الشَّيْءِ الْمُمَيِّزِ ، وَالْحَالُ هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ فَهِيَ مُخْتَلِفَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمُتَقَارِبَانِ فِي طَرِيقِ نَصْبِهِمَا^(٣) .

ثُمَّ قَالَ سِيبَوِيهِ^(٤) : « أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً^(٥) » .

يَعْنَى : لَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً .

ثُمَّ قَالَ^(٦) : « وَلَوْ كَانَ هَذَا^(٧) بِمَنْزِلَةِ الثَّوبِ وَزَيْدٌ فِي : كَسَوْتُ لَمَّا جَازَ فِي^(٨) ذَهَبْتُ رَاكِبًا ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ^(٩) » .

يَعْنَى : لَوْ كَانَ الْحَالُ بِمَنْزِلَةِ الثَّوبِ لَمَّا جَازَ ذَهَبْتُ رَاكِبًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ : « ذَهَبْتُ الثَّوبَ » وَ « ذَهَبْتُ زَيْدًا » .

(١) ح : « وإذا » .

(٢) س : « فقد بينت » .

(٣) ح س : « نصبها » .

(٤) بولاق ٢٠١/١

(٥) س : « كما لا يكون التمييز إلا نكرة » .

(٦) بولاق ٢٠٨

(٧) بولاق : « ولو كان الحال هذا » .

(٨) كلمة : « في » ليست في بولاق وهارون .

(٩) عبارة : « لأنه لا يتعدى إلى مفعول » ليست في ح س .

ثم قال ^(١) : « وإنما جاز هذا لأنه حالٌ وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف ^(٢) منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه » .

يريد : إنما جاز تعدى الفعل إلى الحال ، وإن كان الفعل ^(٣) لا يتعدى إلى مفعول ، كما يعمل غير الفعل وهو « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » ونحوه : « ولى مثله رجلاً » ، ولم يكن الفعل في تعديه إلى الحال بأضعف من عمل العشرين في التميز ؛ لأنَّ الفعل يتعدى إلى الظروف والمصادر وليس كذلك العشرون .

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) ح س : « بأضعف » .

(٣) كلمة : « الفعل » ساقطة من ح س .

هذا^(١) باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول
واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

« فمن ثم ذكر^(٢) على حدته ، ولم يُذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاختصار^(٣) على
الفاعل ، كما لم يجوز في ظننت على^(٤) المفعول الأول ؛ لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر
هاهنا ، كحالك في الاحتياج إليه ثمة^(٥) ، وسنبين ذلك^(٦) إن شاء الله تعالى^(٧) .

قال أبو سعيد : اعلم أنّ هذه الأفعال التى ضمّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ
وخبر فتفيد فيها زماناً محصّلاً أو نفياً^(٨) أو انتقالاً أو دواماً ، فمن ذلك : « كان » ولها ثلاثة
معاني ، أحدها : ما ذكرناه^(٩) ، كقولك : « كان زيدٌ عالمًا » ، وكان الأصل : « زيدٌ عالمٌ »
فدخلت « كان » لتوجب أنّ ذلك في زمان ماضٍ ، وكذلك : « يكونُ زيدٌ منطلقاً » .

(١) بولاق ٢٧/١

(٢) ح : « يذكر » .

(٣) س : « ولا يجوز الاختصار فيه » .

(٤) بولاق : « الاختصار على » .

(٥) ح : « ثم » وهى ساقطة من س .

(٦) بولاق : « لك » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست في س وبولاق .

(٨) كلمة : « أونفياً » ساقطة من ق ح س .

(٩) ح س : « ما ذكرنا » .

وقد يكون ما جعلته « كان » في الزمان الماضي منقطعا ، وغير منقطع : فأما ما لم ينقطع
فقوله تعالى^(١) : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(٢) وهو في كل حال موصوف بذلك عز
وجل^(٣) ، وأما ما قد انقطع^(٤) فقولك : « قد كنت غائبا وأنا الآن حاضرا » . وقد يحتمل أن
يكون « وكان الله^(٥) عليما حكيما » في تأويل المنقطع ، ومعناه : ما وقع عليه العلم والحكمة ،
لا العلم والحكمة ، كما^(٦) قال الله تعالى^(٧) : ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ ﴾^(٨)
والمعنى^(٩) : حتى يجاهد المجاهدون منكم^(١٠) ونحن نعلمهم .

والمعنى الثاني^(١١) من معاني كان : أن تكون في معنى : حَدَثَ وَوَقَعَ ، كقولنا^(١٢) : « كَانَ
الأمْرُ » أَيْ حَدَثَ .

والوجه الثالث : أن تكون زائدة . وقولنا : « تكون زائدة » ليس المعنى^(١٣) بذلك أن

(١) ح س : « فيقول الله عز وجل » .

(٢) فاصلة ترددت كثيرا في القرآن الكريم . انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٧٨

(٣) عبارة : « عز وجل » ساقطة من ح س .

(٤) ح س : « وأما ما انقطع » .

(٥) عبارة : « وكان الله » ليست في س .

(٦) عبارة : « لا العلم والحكمة كما » ساقطة من ق ح س .

(٧) س : « كما قال تعالى » .

(٨) سورة محمد عليه السلام ٣١/٤٧

(٩) س ح : « ومعناه » .

(١٠) كلمة : « منكم » ساقطة من س .

(١١) س : « ومعنى الثاني » تحريف .

(١٢) ح س : « كقولك » .

(١٣) ح س : « لسانعني » .

دخولها كخروجها في كل معنى ، وإنما يعنى^(١) بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على زمان^(٢) ، وفاعلها مصدرها : وذلك قولك : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ » تريد ذلك الكون^(٣) ، وقد دلت كان على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ولم تقل : « كَانَ » لوجب أن يكون ذلك في الحال . وقال الشاعر :

سَرَاةٌ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامِيًا عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٤)

يريد : على المسوِّمة العِراب كان ذلك الكون . ومثل ذلك^(٥) قولنا : « زَيْدٌ ظَنَّتُ مُنْطَلِقٌ » وألغينا^(٦) « ظننت » ولم نعملها^(٧) ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن ، كأنك قلت : زيد منطلق في ظني . وكذلك قولك : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ كَانَ » وإن لم تعمل « كان » في اللفظ ، فقد أوجبت أن هذا المعنى في زمانٍ ماضٍ .

ولكان أخوات وهى^(٨) : صَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَأَضْحَى ، وَبَاتَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا دَامَ ، وما تصرف منهن ؛ فأما صار ففيها معنى الانتقال ، وهي تدخل على جملة

(١) عبارة : « معنى وإنما يعنى » ساقطة من ح .

(٢) ح س : « الزمان » .

(٣) ح س : « تريد كان في ذلك الكون » .

(٤) البيت بلا نسبة في الخزائن ٣٣/٤ : ٢٧١/٤ والعينى على الخزائن ٤١/٢ والدرر اللوامع ٨٩/١

(٥) ح س : « ومثل هذا » .

(٦) ح س : « فألغى » .

(٧) ح س : « ولم يعملها » .

(٨) ح س : « وهن » .

لم يَكُنْ لها مثل تلك الحال من قبل ، كقولك : « صَارَ زَيْدٌ عَالِماً » و « صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا » ، أى انتقل إلى هذه الحال . وقد تدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك : « صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو » . وأنت لا تقول : زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو .

وأما ^(١) أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَبَاتَ وَظَلَّ فهي ^(٢) أوقات مخصوصة دَخَلْنَ ^(٣) على جُمْل ، فإذا قلت : « أَصْبَحَ عَالِماً » فكأنك قلت : دخل في وقت الصباح وهو عَالِمٌ ، وإذا قلت : « أَمْسَى » فقد قلت ^(٤) : دخل وقتُ الْمَسَاءِ وهو كذلك . « أَضْحَى » : دخل وقتُ الضُّحَى . و « ظَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » : أتى ^(٥) عليه النهارُ وهو منطلق . و « بَاتَ زَيْدٌ قَائِماً » : أى أتى عليه الليل وهو قائمٌ ، فهذه أوقات مخصوصة . والذي يُعْمَهَا ويكون مبهماً واقعا لكل وقت : « كان » .

وبينهن وبين « كان » فرقٌ ، وذلك أن « كان » لما انقطع ، و « أَضْحَى » و « أَمْسَى » و « بَاتَ » ^(٦) غير منقطع ، ألا تَرَى أَنَّكَ تقول : « أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا » فهو غنيٌّ في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه ، وربما توسَّعت الْعَرَبُ في بعض هذه الأفعال ، فاستعملوه في

(١) ح س : « فأما » .

(٢) س : « فهن » .

(٣) ح س : « دخلت » .

(٤) س : « فكأنك قلت » .

(٥) ح س : « أى أتى » .

(٦) س : « وبابه » ١

معنى : « كَانَ » و « صَارَ » فيقولون : « أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا » ولا يقصد^(١) إلى وقت الصباح دون غيره . قال^(٢) الشاعر :

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذُّبُورَ^(٣)

ولم يقصد إلى وقت دون وقت^(٤) .

وأما « ليس » فإنها تدخل على جملة فتنفيها في الحال ، كقولك : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا » والأصل : « زَيْدٌ قَائِمٌ » قبل دخول « ليس » وفيه إيجابُ قيامه في الحال ، فإذا قلت : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا » فقد نفيت هذا المعنى ، وكان الأصل في « لَيْسَ » : « لَيْسَ »^(٥) مثل : « صَيْدُ الْبَعِيرِ »^(٦) فحذفوه ، وألزموه التخفيف ، لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة^(٧) ، وإنما تختلف أبنية الأفعال لاختلاف الأوقات التي تدلّ عليها ، وجعلوا البناء الذي خصّوه به ماضياً لأنه أخفُّ الأبنية .

(١) س : « يقصدون » .

(٢) س : « وقال » .

(٣) البيت لمعدي بن زيد العبادي ق ٣١/٨٦ ص ٩٠ وعيون الأخبار ١١٥/٣ وشرح شواهد المغنى ١٦٠ وانظر مصادر أخرى في الديوان ص ٢١٩

(٤) عبارة : « ولم يقصد إلى وقت دون وقت » ساقطة من ح س .

(٥) كلمة : « ليس » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٦) في الصحاح للجوهري (صيد) ٤٩٦/١ : « والصيد بالتحريك : مصدر الأصيد وهو الذي يرفع رأسه كبرا ... وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه ... وكذلك الذي لا يستطيع الالتفات من داء . نقول منه صيد بكسر الياء » .

(٧) انظر في أصل « ليس » ما قلناه في كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٢

فإن قال قائل : وما^(١) الدليل على أن ليس فعلٌ ؟ قيل له : الدليل على ذلك اتصال الضمائر بها التي لا تتصل^(٢) إلا بالأفعال ، كقولك : لَسْتُ وَلَسْنَا وَلَسْتُمْ وَالْقَوْمُ لَيْسُوا قائمين .

وأما «ما زال» فما للنفي و« زال » للنفي ، فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجاباً فإذا قلت : « ما زال زيد قائماً » و« لم يزل بكرٌ مُنْطَلِقاً » و« لا يزال أخوك في الدار » فقد أوجبت ذلك كله بنفي النفي . ولا تستعمل « زال » إلا مع حروف النفي ؛ لو قلت : « زال زيد مُنْطَلِقاً » لم يجز^(٣) ، ولو قلت : « ما زال زيد إلا مُنْطَلِقاً » لم يجز ؛ لأنك لما أدخلت « إلا » انتقض معنى « ما » فصار تقديره : « زال زيد مُنْطَلِقاً »^(٤) وهذا لا يجوز .

وأما قوله^(٥) : « مادام زيد مُنْطَلِقاً » فليست « ما » هاهنا مثلها في قولك : « ما زال زيد مُنْطَلِقاً » ؛ لأن « ما » في « ما زال » للنفي ، و« ما » هاهنا مع بعدها من الفعل في موضع مصدر يراد به الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : « أنا أقوم هاهنا ما دام زيد قاعداً » فمعناه : « أقوم هاهنا دوام زيد قاعداً » ، وتريد^(٦) بالدوام : وقت الدوام^(٧) ؛ تقول^(٨) : « جئتُك »

(١) ح س : « فما » .

(٢) ح س : « اتصال الضمير بها الذي لا يتصل » .

(٣) عبارة : « ولا يزال أخوك في الدار ... لم يجز » ساقطة من ق ح .

(٤) عبارة : « لم يجز لأنك لما أدخلت ... منطلقاً » ساقطة من ق .

(٥) س : « قولك » .

(٦) س : « تريد » بلا واو .

(٧) عبارة : « وقت الدوام » ساقطة من ح .

(٨) ح س : « كما تقول » .

مَقْدِمَ الْحَاجِّ ، تريد وقت مَقْدَمِ الْحَاجِّ^(١) . ولو قلت : « مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا » من غير أن يكون معه كلام ، لم يُحِزْ ؛ لأنه في معنى ظرف من الزمان ، فيحتاج إلى ما يقع فيه . ولو قلت : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » كان كلاماً تاماً ، ولا يستعمل^(٢) « مَا دَامَ » إلا بلفظ « مَا » ؛ لأن « مَا » وما بعدها بمعنى المصدر . و « مَا زَالَ » يجعل مكان « مَا » حروف النفي فيقال : « لَمْ يَزَلْ » و « لَا يَزَالُ » و « لَنْ يَزَالَ »^(٣) .

وقد يُقْتَصَرُ في بعض هذه الأفعال^(٤) على الفاعل ، كقولك : « أَصْبَحَ الرَّجُلُ » و « أَمْسَى زَيْدٌ » و « أَضْحَى بَكْرٌ » أى دَخَلَ في هذا الوقت ، كما يقال : « أَظْهَرَ الرَّجُلُ »^(٥) أى دخل في وقت الظُّهْرِ ، ويقال : « دَامَ الرَّجُلُ عَلَى فِعْلٍ كَذَا »^(٦) و « دَامَ الرَّخْصُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى »^(٧) .

وكل هذه الأفعال يستعمل فيها الماضي والمستقبل إلا « لَيْسَ » و « مَا دَامَ » فإن « لَيْسَ » ليس لها مستقبل^(٨) ، و « مَا دَامَ » إذا جعلت في مذهب « كَانَ » في جعل الاسم والخبر لها ، تقول : « آتَيْكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَاحِبَكَ » ، ولا يقال : مَا يَدُومُ زَيْدٌ صَاحِبَكَ^(٩) ؛ وذلك أن قولك : « مَا دَامَ » ليس لها إلا طريقة واحدة ، فاختر له^(١٠) بناء واحد ، وإنما يستعمله

(١) عبارة : « تريد وقت مقدم الحاج » ساقطة من ح .

(٢) س : « ولا يصلح أن يستعمل » .

(٣) عبارة : « ولن يزال » ساقطة من ح .

(٤) س : « في بعض الأفعال » .

(٥) كلمة : « الرجل » ساقطة من س .

(٦) س : « على كذا » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٨) س : « لا مستقبل لها » .

(٩) عبارة : « ولا يقال : ما يدوم زيد صاحبك » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(١٠) س : « لها » .

القائل فيما قد وقع ^(١) ويشترط اتصاله ودوامه ، والفعل الذى يقع على « مادام » مستقبل أبدا ^(٢)

وهذه الأفعال إذا كانت مقدراً دخولها على اسم وخبر لم يجز الاقتصار على الاسم دون الخبر ، ولا على الخبر دون الاسم ، كما لم يجز الاقتصار على المفعول الأول فى « ظننت » ولا على الثانى . وقد بينا ذلك فيما مضى .

وذكر سيبويه ^(٣) من جملة هذه الأفعال : كَانَ ، وَيَكُونُ ، وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ ، ثم قال بعقب ذلك ^(٤) : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » . وقد ذكرنا جملة ذلك .

ويلحق به : « ما فتى » وهو بمعنى : « مازال » ، وكذلك : « ما انفك » ، ولا يستعملان إلا فى النفى ، كقولك : « ما فتى زيد قائماً » و « لا يفتأ منطلقاً » و « ما انفك ذاهباً » و « لا ينفك منطلقاً » ^(٥) ، ويلحقون ^(٦) به أيضاً : « طفق » ، تقول : « طفق زيد يفعل كذا » كما تقول : « ظل يفعل كذا » و « بات بالليل يفعل كذا » غير أن « ظل » ^(٧) بالنهار ، و « بات » بالليل ، و « طفق » تصلح بالنهار والليل ^(٨) .

(١) س : « فيما وقع » .

(٢) كلمة : « أبدا » ليست فى س .

(٣) بولاق ٢١/١

(٤) عبارة : « بعقب ذلك » ساقطة فى س .

(٥) عبارة : « وما انفك ذاهباً ولا ينفك منطلقاً » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) ق : « ويلحق » .

(٧) عبارة : « يفعل كذا وبات ... ظل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) س : « الليل والنهار » وفى ح : « بالليل والنهار » .

ثم مثل سيويه^(١) فقال : « تقول : كان عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ » ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيها مضي^(٢) ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول^(٣) في « ظننت » .

يعنى أن الفائدة في قولك : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ » الإخبار عن الأخوة ، وكذلك الفائدة في كل اسم وخبر في الخبر دون الاسم .

وقوله : « أدخلت كان لتجعل ذلك فيها مضي » ، يعنى أن كان دلت أن^(٤) الفائدة المستفادة بالخبر فيها مضي من الزمان ، وذكرت الاسم لتعلم أنه صاحب هذه الفائدة^(٥) ، كما ذكرت المفعول الأول في باب « ظننت » .

ثم قال^(٦) : « وإن شئت قلت : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ، وقدمت وأخرت^(٧) ، كما فعلت ذلك في : ضرب ، لأنه فعلٌ مثله » .

يعنى أن تقديم المنصوب في هذه الأفعال كتقديم المفعول . فجاز^(٨) أن تقول : « كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ » كما جاز : « ضَرَبَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ » و « أَخَاكَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ » كما تقول : « أَخَاكَ ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » . ويحوز ذلك في سائر أفعال هذا الباب .

(١) بولاق ٢١/١

(٢) س : « ليجعل فيها مضي » .

(٣) كلمة : « الأول » ساقطة من س .

(٤) س : « دلت على أن » .

(٥) س : « ليعلم أنه صاحب هذه الفائدة المستفادة » .

(٦) بولاق ٢١/٨

(٧) س وبولاق : « فقدمت » .

(٨) س : « فيجوز » .

فأما «ما زال» و«ما فتى» و«مادام»^(١) فلا يجوز تقديم الأسماء على «ما» فيهنّ ، وذلك أن (ما) في «ما زال» و«ما فتى» و«ما أنفك» للنفي ، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يجوز أن تقول : «مُنْطَلِقاً مَا زَالَ زَيْدٌ» ولا «ذَاهِباً مَا فَتَى عَمْرُو» ، كما^(٢) لا يجوز أن تقول : «زَيْداً مَا ضَرَبَ عَمْرُو» وأنت تريد : «ما ضَرَبَ عَمْرُو وَزَيْداً» وقد كان أبو الحسن بن كيسان^(٣) يجيز : «قائماً مَا زَالَ زَيْدٌ» . وقد بينا فساد ذلك .

ويجوز في «لَا» و«لَمْ» تقديم الخبر ، فتقول : «قائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ» و«قائماً لَا يَزَالُ زَيْدٌ» كما يجوز أن تقول^(٤) : «زَيْداً لَمْ يَضْرِبْ عَمْرُو» و«زَيْداً لَا تَضْرِبْ»^(٥) .

وأما «مادام» فإن «دَامَ» و«ما فتى» واحد ، فلا يجوز أن يتقدم (ما)^(٦) شيء عمِلَ فيه «دَامَ» ؛ لأن دَامَ صلة لما^(٧) ، ولا يُفَرِّقُ بين (ما) وبينها ، كما لا يفرق بين (أن) الخفيفة والفعل ، فلا يقال : «آتيك قائماً مادام زَيْدٌ» .

(١) س : «وما دام وما انفك» .

(٢) س : «وكما» .

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، كان بصرياً كوفياً ، أخذ عن ثعلب والمبرد . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر

ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١

(٤) ح س : «كما أنك تقول» .

(٥) ي ح س : «لا يضرب عمرو»

(٦) كلمة : «ما» ساقطة من ح س .

(٧) كلمة : «لما» ليست في ح س .

وأما « ليس » فإن الذى يدل^(١) عليه قول سيبويه فى باب سَأَقْفَكَ عليه ، إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائز ، فنقول : « قَائِئاً لَيْسَ زَيْدٌ » . وبعض النحويين يأباه ، ولا خلاف بينهم فى جواز تقديم الخبر على الاسم بعد ليس ، كقولك^(٢) : « لَيْسَ قَائِئاً زَيْدٌ » .

قال سيبويه^(٣) : « وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى : ضَرَبَ إِلاَّ أَنْ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » .

يعنى تقديم الخبر على الاسم فى « مكان » كتقديم المفعول فى « ضَرَبَ » إِلاَّ أَنْ الاسم المرفوع والمنصوب فى كان لشيء واحد ، وفى ضرب لشيئين .

قال سيبويه^(٤) : « وتقول : كُنَّاهُمْ ، كما تقول : ضَرَبْنَاهُمْ . وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ ، فمن ذا يَكُونُهُمْ ، كما تقول : إذا لم نَضْرِبْهُمْ ، فمن ذا يَضْرِبُهُمْ » .

أراد الدلالة على أن كان وأخواتها أفعال : لاتصال الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين ، كما يكون ذلك فى ضربناهم .

وقوله : « إذا لم نَكُنْهُمْ » يكون على وجهين : أحدهما : إذا لم نشبههم ، ألا ترى أنك تقول : « أنت زيد » ، فى معنى : مشبه له .

(١) ح س : « دل »

(٢) س : « فى قولك » .

(٣) بولاق ٢١/١

(٤) بولاق ٢١/١ وقد سقطت كلمة : « سيبويه » من ح س .

والوجه الآخر : أن يقول قائل : من كان الذين رأيتهم أمس في مكان كذا وكذا ، فيقول المجيب : « نَحْنُ كُنَّا هُمْ » إذا كان السائل قد رآهم ، ولم يعلم أنهم المخاطبون . قال أبو الأسود النؤلى^(١) :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِيَا^(٢)

فجعل « يكون » فعلاً واقعاً على الضمير ، وفيه ضمير فاعل ، وإنما يصف الزبيب والخمر وقبل هذا البيت^(٣) :

دَعِ الْخَمْرَ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا لِمَكَانِيَا^(٤)

يعنى بأخيها الزبيب . ثم قال : « فَإِنْ لَا يَكُنْهَا » يعنى إن لا يَكُنِ الزبيب الخمر « أَوْ تَكُنْهُ » يعنى تكن الخمر الزبيب ، « فَإِنَّهُ أَخُوهَا » يعنى الزبيب أخو الخمر ، لأنها من شجرة واحدة .

(١) كلمة : « النؤلى » ساقطة من ح س .

(٢) البيت في ديوانه ق ٢/٥٤ ص ٨٢ وفيه : « أُنْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهُ » ولسان العرب (كون) ١٥٣/١٧ (لبن) ٢٥٨/١٧ وإصلاح المنطق ٢٩٧ والعينى على الخزانة ٣١٠/١ وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ وسيبويه ٢١/١ والاعتضاب ٣٩٢ والشتنمرى ٢١/١ والعينى على الأشموى ١١٨/١ وهو بلا نسبة فى الأشموى ١١٨/١ وبعده فى ح : « فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب » وهو من نص سيبويه .

(٣) كلمة : « البيت » ساقطة من ح س .

(٤) البيت فى ديوانه ق ٧/٥٤ ص ٨٢ واللسان (كون) ٢٥٣/١٧ والاعتضاب ٣٩٢ وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ والعينى على الخزانة ٣١١/٨ والعينى على الأشموى ١١٩/٨ وفيه : « يشربها » مثل ح .

وأما أبو الأسود الدؤلي^(١)، فإن أهل البصرة يقولون : « الدؤلي »، بضم الدال، وفتح الهمزة وهو من الدُّيل بن بكر بن كنانة . وفتحت الهمزة^(٢)، كما قالوا في النمر : نَمْرِي . وكان ابن حبيب^(٣) يقول : الدَّيل من كنانة ، والدُّيلُ مهموز مضموم ، على مثال : فَعِل : الدُّيلُ بن محمِّل بن غالب بن يثيع بن الهون بن خزيمة بن مدركة^(٤) . وجماعة من النحويين منهم الكسائي ، يقول : الدَّيلي .

أخبرنا أبو بكر أحمد بن أبي سهل الحلواني^(٥)، قال : سمعت أبا سعيد الحسن بن الحسين السكري^(٦)، يقول : حدثنا العباس بن محمد الجمحي ، قال : حدثنا محمد بن سلام ابن عبيد الله^(٧)، قال : قال يونس : هم ثلاثة : الدُّول من حنيفة ، ساكن الواو ، والدَّيلُ في

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان ، ينسب إليه أنه أول من وضع النحو . توفي سنة ٦٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٣/١ وهامشه .

(٢) س : ح : « وفتح » وانظر اخبار النحويين البصريين للسيرا في ١٠

(٣) هو محمد بن حبيب ، بفتح الباء الأخيرة ، وحبيب اسم أمه ، كان عالما بالنسب وأخبار العرب كثيرا من رواية اللغة موثقا في روايته . توفي سنة ٢٤٥ بسر من رأى . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١١٩/٣ وهامشه .

(٤) كلام ابن حبيب هذا في كتابه مختلف القبائل ومؤلفها ص ٢٥ وانظر إنباء الرواة ١٥/١

(٥) ذكره ابن الجزري في كتابه : غاية النهاية في طبقات القراء ٦١/١ رقم ٢٦٢ ولم يذكر سنة وفاته .

هو أبو سعيد السكري الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفرة بن المهلب العتكي .

(٦) توفي سنة ٢٧٥ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٢/١

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري ، المشهور صاحب طبقات الشعراء . توفي سنة

٢٣٢ هـ . انظر ترجمته في الأنساب للسمعاني ٣٢٧/٣

عبد القيس ، ساكن الباء ، والدليل في كنانة رهط أبي الأسود^(١) ، الواو مهموزة ، فهو أبو الأسود الدؤلي . هذا قول عيسى بن عمر^(٢) من البصريين^(٣) .

وأما قوله^(٤) : « كَائِنٌ وَمَكُونٌ » ، فالكائن اسم الفاعل من كان ؛ لأنك إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » جاز أن تقول : « زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِماً » ، وأما « مَكُونٌ »^(٥) فهو لما لم يسم فاعله ، غير أن « كان » لا يجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله ، بأن يقام الخبر مقام الاسم ؛ لأننا إذا قلنا : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، فلا يجوز أن تحذف زَيْدًا ، فيبقى الخبر منفرداً ، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم ، كما أنك لا تقول : « حَسِبْتُ زَيْدًا » ، ولا تأتي له بخبر ؛ لأن كان وحسب جميعاً إنما يدخلان^(٦) على اسم وخبر ، ولكن الوجه الذي يصح منه « مَكُونٌ » أن تحذف الاسم والخبر جميعاً ، وتصوغ كان لمصدرها ، وذلك^(٧) المصدر ينوب مناب الاسم والخبر ، ويكون الاسم والخبر^(٨) تفسيراً له ، فتقول : « كَيْنَ الْكَوْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فالكون اسم ما لم يسم فاعله لِكَيْنَ ، وزيد منطلق جملة هي^(٩) تفسير الكون ، ألا ترى أنه لو قال قائل : « هَلْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » .

(١) كلام ابن سلام هذا في كتابه : طبقات فحول الشعراء ص ١٢

(٢) به في نسخة « عيسى » وهو تحريف ، فهو عيسى بن عمر الثقفي المقرئ النحوي ، وهو من طبقة أبي عمرو أبو الصلاح . وعنه أخذ الخليل بن أحمد . توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباه الرواة

للمفصل ٢٧٤/٢

(٣) س ح : « عيسى بن عمر والبصريين » .

(٤) بولاق ٢١/١

(٥) ح : « وأما قوله مكون » .

(٦) ح س : « وحسب جميعاً تدخل » .

(٧) ح : « فذلك » .

(٨) جملة : « ويكون الاسم والخبر » ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٩) كلمة : « هي » ساقطة من ق .

لقلت :

« قد كان ذاك » . وإنما تريد : قد كان^(١) ذلك^(٢) الكَوْنُ ، فيفهم المخاطب بذلك أن زيدا منطلق ، وكذلك إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا كَوْنًا » ثم نقلته إلى مالم يسم فاعله ، أقمت الكون مقام الفاعل ، وجعلت الجملة تفسيرا للكون ، فقلت : « كَيْنَ الكَوْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . ويجوز إضمار الكون^(٣) : لدلالة الفعل عليه ، إذ كان مصدرا ، فتقول : « كَيْنَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و « مَكُونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . وكان الفرأه يميز « كَيْنَ أَخُوكَ » في : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » ويزعم أنه ليس من كلام العرب . ولكن على القياس ، وقد بينا القياس^(٤) في فساد ذلك .

قال سيبويه :^(٥) « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر عليه فيه^(٦) ، فتقول^(٧) : كان^(٨) عبد الله ، أى قد^(٩) خُلِقَ عَبْدُ اللَّهِ ، وقد^(١٠) كان الأمرُ ، أى قد وقع^(١١) الأمرُ ، وقد دَامَ فلانٌ ، أى قد ثَبَتَ^(١٢) ، كما تقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ، تريد من^(١٣) رؤية العين ،

(١) عبارة : « ذاك وإنما تريد قد كان » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) ح : « ذاك » .

(٣) ح س : « إضماره » .

(٤) جملة : « وقد بينا القياس » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٥) بولاق ٢١/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س .

(٦) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س .

(٧) بولاق : « يقتصر على الفاعل فيه تنول » .

(٨) ح وبولاق : « قد كان » .

(٩) كلمة : « قد » ساقطة من س .

(١٠) كلمة : « وقد » ساقطة من ح س .

(١١) س وبولاق : « أى وقع » .

(١٢) س ح وبولاق : « أى ثبت » .

(١٣) كلمة : « من » ساقطة من س وبولاق .

وكما تقول : أنا وجدته ^(١) ، تريد وجدان الضالة ، وكما ^(٢) يكون أمسى وأصبح ^(٣) مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة ^(٤) استيقظوا ^(٥) وناموا .

وقد ذكرنا هذه المعاني فيما مضى ، وأراد ^(٦) أن يبين أن لفظاً واحداً قد يكون له حالان أحدهما ^(٧) يحتاج إلى اسم وخبر ، والآخر لا يحتاج ^(٨) .

ثم قال ^(٩) : « وأما ^(١٠) لَيْسَ فليس ^(١١) يكون فيها ذلك - لأنها وُضِعَتْ مَوْضِعاً واحداً »

يعنى أن « لَيْسَ » لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط فيها .
قال ^(١٢) : « فمن ^(١٣) ثم لم تتصرف ^(١٤) تصرف الفعل لآخر » .

-
- (١) س : « وكما تقول وجدته » .
(٢) عبارة : « تقول أنا وجدته ... وكما » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .
(٣) بولاق : « أصبح وأمسى » .
(٤) عبارة : « كان ومرة بمنزلة » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .
(٥) بولاق : « بمنزلة قولك استيقظوا » .
(٦) ح س : « فأراد » .
(٧) ح س : « وأحدهما » .
(٨) ح : « لا يحتاج إلى اسم وخبر » .
(٩) بولاق ٢١/١
(١٠) هارون ٤٦/١ : « فأما » .
(١١) ح س : « فإنه ليس » . وفي بولاق : « فإنه لا » .
(١٢) بولاق ٢١/١
(١٣) بولاق : « ومن » .
(١٤) س وبولاق : « لم تصرف »

يعنى لم تتصرف « ليس » تصرف^(١) « كان » وأخواتها فى الماضى والمستقبل واسم الفاعل ، وقد ذكرنا هذا فيما مضى .
قال^(٢) : « فمن جاء على وقع قوله^(٣) ، وهو^(٤) مقاس لعائذى^(٥) :

فِئْدَى لَبْنَى ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ^(٦) »
يعنى^(٧) إذا وقع .

ويزعم بعض الناس أنه : مقاس عائذى ، وهو خطأ ، إنما هو^(٨) :
مقاس^(٩) واسمه : مسهر بن النعمان^(١٠) .

(١) ح س : « يعنى لم تصرف تصرف » .

(٢) بولاق ٢١/١ وفى ح س : « ثم قال » .

(٣) بولاق : « قول الشاعر » .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ح .

(٥) س : « قول مقاس العائذى » .

(٦) البيت فى سيبويه ٢١/١ والشتتري ٢١/١ وابن يعيش ٩٨/٧ وبلا نسبة فى المقتضب ٩٦/٤ واللسان (شهب) ٤٩١/١

(٧) بولاق : « أى » .

(٨) عبارة : « يعنى إذا وقع ... إنما هو » ساقطة من ح س .

(٩) ح س : « مقاس لقب » .

(١٠) هو مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث ابن مالك بن عبيد بن خزيمه بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك القرشى ، شاعر مخضرم . انظر ترجمته فى معجم الشعراء للمرزباني ٣٣١ والمؤتلف والمختلف للآمدى ١٠٧ وسمط اللآلى ٢١٢/١ وأخطأ ابن دريد فى الاشتقاق ١٠٨ فعده جاهليا !

وسمى مَقَّاساً بقوله :

مَقَّسْتُ بِهِمْ لَيْلَ التَّمَامِ مُسَهَّراً إِلَى أَنْ بَدَأَ ضَوْءُ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ^(١)

وقال عمرو بن شأس :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا^(٢)

يريد : إذا كان اليوم يوماً ذا كواكب أشنعاً ، وإنما^(٣) أضمَرَ لِعِلْمِ
المخاطب ، ومعناه : إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال . وبعض^(٤) العرب^(٥)
يقول : « إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعاً » ، فيجعل « كان » بمعنى وَقَعَ ، ويجعل
« أَشْنَعًا » على الحال . وقد يجوز أن يكون « أَشْنَعًا »^(٦) خبراً .

قال سيبويه^(٧) : « وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي
تَشْتَغِلُ^(٨) به كان المَعْرِفَةُ ؛ لَأَنَّهُ حَدُّ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ » .

(١) البيت في الشنترى ٢١/١ وسمط اللآلى ٢١٣/١ وفي الثاني : « لهم ليل التمام بغتية ... بدا ضوء » . وفي ب :
« الهمام » ! وفي ح : « مشمرا » وقد أشار إلى ذلك في السط .

(٢) البيت في سيبويه ٢٢/١ والشنترى ٢٢/١

(٣) ح س : « فإنا » .

(٤) ح س : « قال وبعض » .

(٥) س : « النحويين » .

(٦) عبارة : « فيجعل كان بمعنى وقع ... أشنعاً » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٧) بولاق ٢٢/١ وهنا تبدأ نسخة ج .

(٨) س ج وبولاق : « تشغل به » .

يعنى أنك^(١) إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » ، فالوجه أن ترفع « زَيْدًا » وتنصب « قَائِمًا » ؛ لأن « زَيْدًا » و « قَائِمًا » شيء واحد ، وزيد^(٢) هو معرفة ، وقائم نكرة ، وحدّ الكلام^(٣) أن تخبر عَمَّنْ^(٤) يُعْرَفُ بما لا يُعرف ؛ لأن الفائدة هي في^(٥) أحد الاسمين ، والآخر معروف لا فائدة فيه^(٦) . والذي فيه الفائدة هو الخبر ، فالأولى^(٧) أن يُجعل زَيْدًا المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر ، حتى يكون مُستفادًا ، فليس يُحْسَنُ إذن أن تقول : « كَانَ قَائِمٌ زَيْدًا » ولا يشبه هذا « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا » ؛ لأنك إذا قلت : « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا »^(٨) فإنما أخبرت عن رجل . بالضرب الواقع منه بزید ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زَيْدًا انعكس المعنى ، وصار المفعول فاعلاً ؛ لأنها شيان مختلفان .

وقال^(٩) : « وهما في كان بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت : عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ » .
يعنى أن اسم^(١٠) كان وخبره كالمبتدأ وخبره في أن^(١١) الخبر فيهما نكرة ، والاسم معرفة .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من ق .

(٢) كلمة : « وزيد » ساقطة من ح .

(٣) ي س ج : « ووجه الكلام » .

(٤) ح س ج : « عما » .

(٥) كلمة : (في) ليست في ي س ج .

(٦) ي س ج : « فلا فائدة فيه » .

(٧) ي س ج : « فالأولى به » .

(٨) عبارة : « لأنك إذا قلت : ضرب رجل زيدا » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٩) بولاق ٢٢/١ وفي س : « قال » وفي ج : « ثم قال » .

(١٠) ق ح : « يعنى اسم » .

(١١) ي س ج : « لأن » .

ثم مثل^(١) فقال^(٢) : « وذلك قولك : كَانَ زَيْدٌ حَلِيماً ، وكان حَلِيماً زَيْدٌ ، لا عليك قَدِمْتَ^(٣) أم أَخَرْتَ ، إلا أنه على ما وصفتُ لك » .
يعنى أنك تنصب الخبرَ المنكُورَ وإن قَدِمْتَ ، كما جاز تقديمُ المنصوبِ في قولك :
« ضَرَبَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ »

[قال :^(٤)] فإذا قلت : كَانَ زَيْدٌ^(٥) ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك .
يعنى^(٦) ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ، فإنما ينتظر الخبر الذى لا يعلمه وتستفيدُه ، فإذا قلت : حَلِيماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن يَعْلَمُ^(٧) ، ولو^(٨) قلت : كان حَلِيماً ، فقد استفاد وقوعَ حلم^(٩) لا يُدْرَى لمن هو ، فإنما ينتظر صاحبه ، فإذا قلت : زَيْدٌ علم^(١٠) أن الحِلْمَ^(١١) الذى قد استفاد^(١٢) وقوعَه لَزَيْدٍ هذا المعروف ، فهو جائز وإن كان مؤخراً فى اللفظ .

(١) ي س ج : « ومثل » .

(٢) بولاق ٢٢/١

(٣) ي س ج وبولاق : « أقدمت » .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ي س ج . والنص فى بولاق ٢٢/١

(٥) كلمة : « كان » ليست فى ي س ج .

(٦) كلمة : « يعنى » ساقطة من ي .

(٧) ي س ج : « علمه » .

(٨) ح : « وإن » . وفى ب ق ي : « ولكن » تحريف .

(٩) ح : « حكم » .

(١٠) ي س ج : « فقد علم » .

(١١) ح : « الحكم » .

(١٢) س ج : « الذى استفاد » .

ثم قال^(١) : « وإن^(٢) قلت : كان حَلِيمٌ أو رَجُلٌ فقد ابتدأت^(٣) بنكرة فلا يستقيم^(٤) أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي يُنزَّلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ » .

يعنى أن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم ؛ لأن المخاطب ليس ينزَّلُ منزلتك في معرفتها . وحكم الخطاب المفهوم أن يساوى المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به ، فإذا قال : « كَانَ زَيْدٌ عَالِماً » فقد^(٥) كان المخاطب عالماً بزيد من قبل ، وقد عَرَفَ عِلْمُهُ الآن ؛ لإخبار المتكلم إياه ، فقد ساواه في الأمرين جميعاً . وإذا قال : « كَانَ عَالِماً زَيْدٌ » فعالم منكور لا يعرفه المخاطب ، ولم يجعله خبراً فيفيده ، وقد قدّمنا أن الأسماء لا تستفاد ، فمعرفة المخاطب بعالم غير واقعة ، فلم يساو المخاطب المتكلم إذن ؛ لأن المنكور في الإخبار مالا يعرفه^(٦) المخاطب ، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه .

فأما^(٧) قوله : « فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ » . يعنى أن المخاطب يَبْقَى على جهالته في المنكور الذى جعلته اسماً .

(١) بولاق ٢٢/١

(٢) ح : « فإن » .

(٣) ي ح س ج وبولاق : « بدأت » .

(٤) بولاق : « ولا » .

(٥) س ج : « وقد » .

(٦) ي : « لأن المنكور لا يعرفه » . وفي س ج : « لأن المنكور هو ما لا يعرفه » .

(٧) ح : « وأما » .

ثم قال ^(١): « وقد تقول : كان زَيْدُ الطَّوِيلِ مُنْطَلِقًا ، إذا خَفَتِ التَّيَاسُ الزَّيْدَيْنِ » .

يعنى أنك تنعت الاسم المعروف إذا كان يشاركه في مثل لفظه غيره ، بالنعت الذى يميزه من المشاركة فى جنسه ^(٢).

قال ^(٣): « وتقول : أَسْفِيهَا كَانَ زَيْدُ أُمِّ حَلِيمَا ، وَأَرْجُلًا كَانَ زَيْدُ أُمِّ صَبِيًّا ، تجعلها لزيد ؛ لأنه إنما ينبغى ^(٤) أن تسأله عن خبر مَنْ هو معروف عنده » .

يعنى أنك إذا أدخلت الاستفهام على « كان » لم تغيرها عن الحكم الذى ذكرناه من جعل المعروف الاسم ^(٥) والمنكور الخبر ؛ لأنك إنما تسأله أيضا ^(٦) عَمَّنْ هو معروف عندك وعنده ، ليفيدك عنه مالا تعرفه ، فيما ^(٧) تقدّر أنه يعرفه . وذلك الشئ الذى تسأل إفادته هو الخبر .

قال : « والمعروف ^(٨) هو المبدوء به ^(٩) ، ولا يُبتدأ ^(١٠) بما يكون فيه اللبس وهو النكرة » . وقد ذكرنا هذا .

(١) بولاق ٢٢/١

(٢) ي ح س ج : « من المشارك له فى الاسم » .

(٣) بولاق ٢٢/١

(٤) بولاق : « ينبغى لك » .

(٥) كلمة : « الاسم » ساقطة من ق .

(٦) كلمة : « أيضا » ساقطة من ي .

(٧) ي ح س ج : « مما » .

(٨) بولاق ٢٢/١ وفى ي ح س ج : « فالمعروف »

(٩) ح : « المبدوء بذكره » .

(١٠) بولاق : « يبدأ » .

ثم قال : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَ إِنْسَانٌ حَلِيْبًا ، وَكَانَ^(١) رَجُلٌ مُنْطَلِقًا ، كُنْتَ تُتْلِسُ » .

يعنى أن هذا الكلام إنما يجعل للمخاطب العلم بوقوع علم إنسان لا يعرفه من جملة الناس ، وهو قد كان يعلم هذا قبل إخبار هذا المخبر إياه ، فكرهوا أن يبدؤوا بهذا المنكور بسبب^(٢) اللبس الذى ذكرناه .

قال سيبويه^(٣) : « وَقَدْ يُجُوزُ فِي الشَّعْرِ فِي ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ . حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبٍ ، وَأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا ، وَجَعَلْتَهُ خَيْرًا أَنَّهُ صَاحِبُ الصُّفَةِ عَلَى ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ » .

يريد أنه يجوز أن يجعل النكرة اسمَ كان والمعرفة خبرها^(٤) في الشعر ، وإن كان جوازه في الكلام ضعيفاً^(٥) ، والذى حملهم على ذلك^(٦) أنهم قد جعلوا (كَانَ) فعلاً بمنزلة « ضَرَبَ »^(٧) . وقد يجوز أن يكون فاعل ضَرَبَ مَنْكُورًا ، ومفعوله معروفًا ، وسَوَّغَ أيضًا في كان أن الاسمَ فيها هو الخبر ، فإذا قلت : « كَانَ قَائِمٌ زَيْدًا » فزيد هو القائم الذى قد

(١) بولاق : « أَوْ كَانَ » .

(٢) ي ح س ج : « يبدؤوا بالمنكور لسبب » .

(٣) بولاق ٢٢/١

(٤) ح : « خبره » .

(٥) ي ح س ج : « ضعيفا في الكلام » .

(٦) ي ح س ج : « على تجويز ذلك » .

(٧) ي ح س ج : « بمنزلة ضرب فعلا » .

نكرته ، فتعرّف المنكور بتعريفك^(١) زَيْدًا ؛ إذ كانا لشيء واحد ، فكأنك تعرّف المخبر عنه بمعرفة خبره . وكان ضعفه أنك لم تعرّف بنفسه ، وحكم الاسم أن يعرّف بنفسه ، ثم يُستفاد خبره .

واستشهد سيبويه^(٢) على ذلك بقول خدّاش بن زهير :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَىٰ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ^(٣)

وبقول^(٤) حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سُلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٥)

وقول أبي قيس^(٦) بن الأُسَلْتِ الأنصاري^(٧) :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَانَ عَنِّي أَسْحَرُ كَانَ طِبِّكَ أَمْ جُنُونٌ^(٨)

(١) ي ح س ج : « بمعرفتك » .

(٢) بولاق ٢٣/١

(٣) البيت في المقتضب ٩٤/٤ وسيبويه ٢٣/١ وابن يعيش ٩٤/٧ والشتنمري ٢٣/١ والخزانة ٦٧/٤ : ٣٨٩/٤ : ٤٦٤/٤ ونسبه إلى زُرارة بن فروان في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤١٥ وإلى ثروان بن فزارة في خزانة الأدب ٢٣٠/٣ وانظر شرح شواهد المغني ٣١٠

(٤) ي ح س ج وبولاق : « وقال » .

(٥) البيت في ديوانه ص ٣ وسيبويه والشتنمري ٢٣/١ وابن يعيش ٩٣/٧ والمقتضب ٩٢/٤ وشرح شواهد المغني ٢٨٧ وخزانة الأدب ٤٠/٤ واللسان (سبأ) ٨٦/١ (رأس) ٣٩٧/٧ (جنى) ١٦٩/١٨

(٦) بولاق : « وقال » .

(٧) كلمة : « الأنصاري » ساقطة من س ج .

(٨) البيت في كتاب سيبويه ٢٣/١ والخزانة ٦٧/٤ والشتنمري ٢٣/١ واللسان (طب) ٤٢/٢ وفي الأخير : « أظب » كان داؤك » ثم نص على رواية سيبويه .

وقول الفرزدق^(١).

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بَجُوفِ الشَّامِ أُمُّ مُتَسَاكِرٍ^(٢)

فأما^(٣) البيت الأول ، فقد رُدَّ على سيبويه الاستشهادُ به ؛ لأنه جعله شاهداً لجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً ، واسم كان في هذا البيت : ضمير ظيبي ، والضمير معرفة ، فحصل من هذا أن اسم كان وخبرها معرفتان ، لأنَّ الضمير معرفة ، والأم معرفة^(٤) .

وليس الأمر على ما ظنه الرادون على^(٥) سيبويه ، وذلك أنَّ الذي أحوج أن^(٦) يكون الاسم معروفاً^(٧) تبين المخبر^(٨) عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره على ما بيناه ، وضمير النكرة لا يستفيد منه^(٩) المخاطب أكثر من النكرة ، ألا ترى أنَّ قائلاً لو قال : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَكَلَّمْتُهُ »^(١٠) ، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بوجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال ، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنها تعود إلى

(١) ي ح س ج وبولاق : « وقال الفرزدق » .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ وسيبويه ٢٣/١ والمقتضب ٩٣/٤ والشمسرى ٢٣/١ وخزانة الأدب ٦٥/٤ واللبسان (سكر) ٣٩/٦ والخصائص ٣٧٥/٢

(٣) ي س ج : « أما » .

(٤) عبارة : « والأم معرفة » ساقطة من ي ح س ج .

(٥) ب ق : « الراد من معزى » تحريف . وانظر شرح ابن يعيش ٧ : ٤/٩٥

(٦) ي ح س ج : « أحوج إلى أن » .

(٧) ح : « معرفة » .

(٨) ي ح س ج : « الخبر » .

(٩) ي س ج : « به » .

(١٠) ي ح س ج : « فكلَّمته » .

ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال ، فلا فرق بين أن تقول : « قَائِمٌ كَانَ زَيْدًا » ويجعل في كان ضمير قائم^(١) ، وبين أن يقول : « كَانَ^(٢) قَائِمٌ زَيْدًا » في باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه .

وجواب آخر : أن « ظَبْيٌ » اسم كان أخرى مضمرة قبل ظَبْيٍ ، وكان الثانية تفسير لها ، ويكون اسم كان الذي أراده سيبويه ظَبْيٌ .

وأما ارتفاع ظبى فإنه^(٣) على وجهين : إما أن يكون مبتدأ ، وتكون كان واسمها وخبرها في موضع خبره ، كما تكون الجمل أخبار المبتدآت ، وإما أن يرتفع بكان أخرى مضمرة ؛ لأن ألف الاستفهام بالفعل أولى ، فيكون تقديره : « أَكَانَ ظَبْيٌ كَانَ أُمُّكَ » فيكون ظبى مرتفعاً بكان ، ويكون : « كان أمك » تفسيراً لكان المضمرة ، ويكون كان المضمرة^(٤) بمعنى وقع ، وهذه الأخرى الظاهرة تفسيراً للمضمرة لتقارب معناهما .

وهذا الشاعر إنما يصف إضراب الناس عن التشرف بالأنساب ، وتقارب ما شرف منها ووُضع ، فقال : لا تُبالي بعد هذا الوقت إن دام ما نحن فيه إلى من نُسبت من الأمهات .

(١) عبارة : « ويجعل في كان ضمير قائم » ساقطة من ي ح س ج .

(٢) عبارة : « أن يقول كان » ساقطة من ج . وقد سقطت « أن يقول » وحدها من س .

(٣) ي ح س ج : « فارتفع ظبى هو » .

(٤) ي س ح : « ويكون كان المضمرة » ساقطة من ي ح س ج .

وأما البيت الثاني ، فإنه جعل (مِرَاجَهَا) خبر يكون (عَسَلَ وَمَاءُ) اسمها ، فهو مطابق لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه . غير أن في هذا البيت ما يسهل^(١) جعل النكرة اسماً من جهة المعنى ، وذلك أن الذي يستفيدُه المخاطب بِعَسَلِ وَمَاءٍ منكورين ، هو الذي يستفيدة منها^(٢) معروفين ؛ لأنها نوعان مُتَشَابِهَا الأجزاء ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِلًا لو قال لك^(٣) : شَرِبْتُ الْمَاءَ وَالْعَسَلَ ، أو قال : شَرِبْتُ مَاءً وَعَسَلًا ، كان معناهما عندك واحداً ، لعلمك أنه إذا قال : الْعَسَلَ وَالْمَاءَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى شَرِبِهَا أَبَدًا ، وأن غرضه من ذلك البعض . واستواء أجزاءهما أن العسل والماء ، يقال لما قَلَّ منه وكثر : عَسَلَ وَمَاءُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ جُرْعَةَ مَاءٍ وَأَقْلَّ مِنْهَا يقال لها^(٤) ماء ، وأن دِجْلَةً^(٥) والفُرَاتَ والبحر ماء ، فأجزاءه^(٦)

(١) ي ح س ج : « سهل » .

(٢) ي س ج : « بها » .

(٣) كلمة : « لك » ليست في ي ح س ج .

(٤) ح : « إنه » وفي س : « له » .

(٥) ي س ج : « ويقال لدجلة » .

(٦) ي ح س ج : « وأجزاءه » .

متساوية ومما سهّل ذلك أيضا أن الضمير الذي في مزاجها يعود إلى منكور، وهي ^(١) سُلَافَةٌ . وقد بيّنا ما في ذلك .

وكان أبو عثمان المازني ^(٢) ينشد :
« يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءٌ »

فيحمل : وَمَاءٌ على المعنى ، وذلك أن ما مازَجَ الشيءَ فقد مازَجَه الشيءُ ، فكأنه قال : ومازَجَها ماءٌ .

والبيت الثالث مثل البيت الأول . ورأس : اسم خمار ^(٣)

والبيت الرابع كذلك أيضا ، غير أن بعضهم ينشد : « أَسْكِرَانِ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ » . وقد كان حكمه أن يقول : « أُمُّ مُتْسَاكِرٍ » ؛ لأن متساكراً عطف على سكران ، ولكنه ^(٤) لم يعطفه عليه لفظاً ، وعطفه على تقدير جملة معطوفة على جملة ، كأنه قال ^(٥) : أم هو مُتْسَاكِرٌ ، كما قال :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَاداً فِي مَطَالِيعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ ^(٦)

(١) ي ح س ج : « وهو » .

(٢) ي ح س ج : « وكان المازني » .

(٣) عبارة : « ورأس : اسم خمار » ساقطة من ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : « ولكن » .

(٥) ي ح س ج : « معطوفة فكأنه قال » .

(٦) ينسب البيت لمزاحم العقيلي في الشنتمري ٨٧/١ وليس في ديوانه ، كما ينسب للزيرقان في اللسان (مصع)

٢١٤/١٠ وهو بلا نسبة في كتاب سيويه ٨٧/١

كانه قال : وإما أمرنا^(١) ضَرْبُهُ رُغْبٌ .

قال سيبويه^(٢) : « وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار أيهما جعلته^(٣) فاعلاً رَفَعْتَهُ ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضَرْبٍ ، وذلك قولك : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، وكان زَيْدٌ صَاحِبَكَ ، وكان هذا زَيْدًا ، وكان المتكلمُ أَخَاكَ » .

قال أبو سعيد^(٤) : إن قال قائل : إذا كان الاسم والخبر جميعاً معروفين ، فما الفائدة ؟

قيل له : الاسم المعروف قد يُعرف بأنحاءٍ منفردة^(٥) ، وقد يُعرف بها مركبة ، فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً ، وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً^(٦) ، غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين ، قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ، ألا ترى أنك^(٧) لو سمعت يزيد وشُهرَ أمره عندك ، من غير أن تراه ، لكنك عارفاً به ذكراً أو شهرةً ، ولو رأيت شخصه لكنك عارفاً به^(٨) عياناً ، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفةٍ أخرى ، بأن يقال لك : هذا زيد ونحوه من المعارف^(٩) .

(١) ي ح س ج : « وإما هو » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٢) بولاق ٢٤/١

(٣) بولاق : « أيهما ما جعلته » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٤) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٥) ي ح س ج : « مفردة » .

(٦) عبارة : « وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٧) ح : « أنه » .

(٨) عبارة : « ذكر أو شهرة ... عارفاً به » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : « ونحوه من المعارف » ساقطة من ح ي س ج .

وقول سيبويه في هذا الفصل : « كما فعلت ذلك في ضَرَبَ » ، يريد : كما رفعت
الفاعل وهو منكور^(١) ونصبت المفعول وهو منكور^(٢) في ضَرَبَ . وقد بينا أن
الفعل^(٣) لا يختص رفع المعروف دون المنكور .

قال سيبويه^(٤) : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، وَمَنْ كان أخوك ، كما تقول : مَنْ
ضَرَبَ أباك ، إذا جعلت (مَنْ) الفاعل ، ومن ضَرَبَ أبوك ، إذا جعلت الأب الفاعل وإذا
قلت : مَنْ كان أخاك ، فمن مبتدأة وهي استفهام ، ولا^(٥) يحتاج إلى صلة ، وفي ضمير
مَنْ وهو اسم كان ، وأخاك الخبر » .

وقول سيبويه : « جعلت (مَنْ) الفاعل » يريد ضمير مَنْ وإذا قلت : مَنْ كان أخوك
فأخوك اسم كان وَمَنْ خبر كان ، وهي في موضع نصب ، وليس في الكلام ضمير ، وهو بمنزلة
« قاتنا كان زيد » إلا أن مَنْ لا تكون إلا صَدْرًا لأنها استفهام .

قال سيبويه^(٦) : « وكذلك : أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك » وتفسيره كتفسير
مَنْ .

(١) عبارة : « وهو منكور » ساقطة من ق .

(٢) ي ح س ج : « وهو معروف » ! وهي ساقطة من ق .

(٣) ق : « أن الفعل ضرب » .

(٤) بولات ٢٤/١

(٥) ي ح س ج : « لا » بغير الواو .

(٦) بولات ٢٤/١

قال سيبويه^(١) : «وتقول : ما كان أخاك إلا زَيْدٌ ، كما تقول^(٢) : ما ضَرَبَ أخاك إلا زَيْدٌ» .

يريد أن دخول (إلا) لم يغيّر اللَّفْظَ عن مناجه في الإعراب ، وإنما دَخَلَتْ لتغيير معنى النفي . ومن الحروف ما يدخل لتغيير المعنى من غير أن يحدث في اللفظ تأثيراً ، كقولك : هل زَيْدٌ قائم ؟ وأزَيْدٌ قائم ؟ ولم تغيّر (هَلْ) و(الألف) مع إحداثها معنى الاستفهام لفظ الابتداء والخبر .

قال :^(٣) «ومثل ذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(٥)﴾ و﴿مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(٦)﴾ ، فَأَنْ^(٧) وما بعدها بمنزلة المصدر ، فكأنه^(٨) قال : «إلا قَوْلُهُمْ» .

(١) بولاق ٢٤/١

(٢) بولاق : «كقولك» .

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) كلمة : «تعالى» ساقطة من ي ح س ج ومكانها في بولاق : «عز وجل» .

(٥) سورة المجاثية ٢٥/٤٥ وفي ب ق ي : «وما كان» تحريف ، ومثل ذلك فيما يلي .

(٦) سورة الأعراف ٨٢/٧

(٧) ي ح س ج د : «أن» .

(٨) ي ح س ج د : «كأنه» .

وقال الشاعر :

وقد عَلِمَ الأقبوأم ما كَانَ دَاءُهَا بِشَهْلَانَ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا^(١)

وإن شئت قلت : ما كان داؤها إلا الخيزي وقرأ بعض القراء : «ما كان حجتهم^(٢)»
و«ما كان جواب قوميه»^(٣).

قال سيبويه : «ومثل قولهم : مَنْ كان أخاك قول^(٤) العرب : ما جاءت حاجتك
كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التانيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما
قال بعض العرب : مَنْ كَانَتْ أَمُّكَ ، حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث^(٥)» .

قال أبو سعيد^(٦) : اغم أن (مَنْ) و (ما) لهما لفظ ومعنى ، والألفاظ الجارية عليهما
يحق^(٧) أن تكون^(٨) محمولة على نفيهما ومعناها ، فإذا جرت^(٩) على لفظها ، كان مذكراً

(١) البيت بلا نسبة في كذب سيبويه ٢٤/١ والسننرى ٢٤/١ وشرح ابن يعيش ٩٦/٧

(٢) هي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي إسحاق . انظر مختصر سواذ القرآن لابن خالويه ١٣٨

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) ح : « تقول » !

(٥) ي س ح ج : « قال نفسر » .

(٦) ق : « يجوز » . وهي ليست في ي س ح .

(٧) ح : « أنه يكون » .

(٨) ي ق س ج : « لفظها » .

(٩) ي س ح : « جاءت » .

موحّداً ، تقول : «مَنْ قام» سواء أردت واحداً أو اثنين أو جماعة من مذكر ومؤنث ، وكذلك : «ما أصابك» سواء أردت به شيئاً أو شيئين من مذكر ومؤنث^(٢) .

ويجوز أن تحمل الكلام على معناها ، فتقول : «مَنْ قامت» إذا أردت مؤنثاً ، وفيكم من يختصمان ، ومن يقومان ، ومن يقمن ، ومن يقومون . قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾^(٣) فذكر «يقنت» على لفظ «مَنْ» ، وأنت «تعمل» على معناها ، ولو ذكرها على اللفظ أو أثنى على المعنى لجاز .

وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني ، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله : «منكن» وهذا غلط لأننا إنما نردّه إلى لفظ (مَنْ) وقد قال الله تعالى^(٤) : ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾^(٥) ، فقال تعالى : «وَمَنْ يُؤْمِنْ»^(٦) موحداً على لفظ «مَنْ» ، ثم قال : «خَالِدِينَ» على المعنى ، ثم رجع إلى اللفظ فقال تعالى^(٧) : «قد أحسن الله له رزقا» ، فبطل بما ذكرناه ما توهمه الكوفي^(٨) .

(١) ي س ج : «كقولك» .

(٢) عبارة : «وكذلك ما أصابك ... ومؤنث» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/٣٧

(٤) ي ح س ج : «عز وجل» .

(٥) سورة الطلاق ١٧/٦٥ وفي ي ح س ج : «ومن يؤمن بالله ورسوله ...» وهو تحريف .

(٦) ي س ج : «فقال : يؤمن بالله» .

(٧) «تعالى» ليست في ي ح س ج .

(٨) ي ح س ج : «فبطل لما ذكرناه ما توهمه هذا الكوفي» .

وقال الله تعالى في جمع (مَنْ) على المعنى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(١) وعلى اللفظ : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٢) وقال تعالى^(٣) : ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾^(٤) ثم قال تعالى^(٥) : ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦) على المعنى .
ثم قال الفرزدق في التثنية^(٧) :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاْهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَضْطَجِبَانِ^(٨)

فشأنه على المعنى . وكذلك الحكم^(٩) في «ما» ، تقول : «ما نُتِجَ مِنْ نُوقِكَ» و«ما نُتِجَتْ مِنْ نُوقِكَ» و«ما تُتِجَنْ مِنْ نُوقِكَ» ، فإذا قلت : «ما تُتِجَ مِنْ نُوقِكَ» فهو على لفظ (ما) فإذا قلت^(١٠) : «ما تُتِجَتْ» فهو على معنى ناقة ، كأنك قلت : «أية ناقة تُتِجَتْ مِنْ نُوقِكَ» ، وإذا قلت^(١١) «ما تُتِجَنْ مِنْ نُوقِكَ» فكأنه يسأله^(١٢) عن جماعة نتجن من نوقه ، ويقدر

(١) سورة يونس عليه السلام ٤٢/١٠

(٢) سورة الأنعام ٢٥/٦

(٣) ي ح س ج : «وقال الله تبارك وتعالى» .

(٤) سورة البقرة ١١٢/٢

(٥) كلمة : «تعالى» ساقطة من ي ح س ج .

(٦) سورة البقرة ١١٢/٢ وفي ب ق : «فلا خوف» تحريف .

(٧) كلمة : «في التثنية» ساقطة من س ج .

(٨) البيت في ديوانه ص ٨٧٠ وسيبويه ٤٠٤/١ وشرح ابن يعيش ١٣/٤ والشننرى ٤٠٤/١ والعينى على الخزائنة

٤٦٧/١ والمقتضب ٢٩٥/٢ : ٢٥٣/٣ والأشموى ١٥٣/١

(٩) ي ح س ج : «فكذلك هذا الحكم» .

(١٠) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١١) ي ح س ج : «أى» .

(١٢) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١٣) ي ح : «يسأل» .

اللفظ على تقدير : أَيْ نُوْقُ تُتَجَنُّ مِنْ نُوْقِكَ ، ولو كنت سائلاً عن ناقتين ، ثم حملت الكلام على المعنى لقلت : مَا تُتَجَنُّ مِنْ نُوْقِكَ .

وأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» ، فالأصل في «جاء» أن يكون فعلاً كسائر الأفعال ، منهم من لا يجعله متعدياً ، فيقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ، كما تقول : «قَامَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ومنهم من يعديه فيقول «جَاءَ زَيْدٌ عَمْرًا» كما تقول : «لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، ويكون الفاعل غير المفعول .

فأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ^(١) حَاجَتُكَ» ، فقد أجروها مجرى صارت^(٢) ، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم ، كما كان ذلك في باب كان وأخواتها ؛ فجعلوا (ما) مبتدأ وجعلوا في (جاءت) ضمير «ما» وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت ، وجعلوا (حاجتك) خبر «جاءت» فصار بمنزلة : «هَذَا كَأَنَّتُ أُخْتُكَ» وَأَنْتَوَا «جَاءَتْ» لتأنيث معنى «ما» فكأنه قال : أية حاجة جاءت حاجتك ، وجعلوا^(٣) «جاء» بمنزلة^(٤) «صَارَ» وإدخالها^(٥) على اسم وخبر هو^(٦) غير

(١) س : «ما جاء» .

(٢) س : «ما صارت» .

(٣) ي س ج : «وجعل» .

(٤) س ج : «بمعنى» .

(٥) ي ح ج : «وأدخلها» .

(٦) ي ح س ج : «وهو» .

معروف إلا في هذا ، وهو من أمثال العرب ، ولم يسمع إلا بتأنيث «جاءت» وأجروه مجرى «صارت» لضرب من الشبه بينها ، وذلك أنك تقول : «صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ» كما تقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ» : ففي «جاء» من الانتقال ما في «صَارَ» ، فحملوا «ما»^(١) «جاءت حاجتك» في جعل الاسم والخبر له على «صار» في جعل الاسم والخبر له^(٢) إذ قلت : «صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا» و«صَارَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا» لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال ، وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه في معنى قوله : «ما جاء بك» ويقال إن أول ما شهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعى منهم الرجوع إلى الحق من قِبَلِ أمير المؤمنين^(٣) على بن أبي طالب عليه السلام .

وقول سيبويه : «ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة» .

يعني أنت «جَاءَتْ» لمعنى^(٤) التأنيث في (ما) : لأن معناها : آية حاجة ، ولو حمل «جَاءَ» على لفظ «ما» لقال : «ما جَاءَ حاجتك» إلا أن العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثا والأمثال إنما تحكى .

(١) كلمة : «ما» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) كلمة : «له» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) عبارة : «أمير المؤمنين» ليست في ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : «بمعنى» .

وقول العرب : «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ» جعلوا (من) مبتدأً ، وجعلوا في كانت ضميراً لها ، وجعلوا ذلك الضمير اسم كان وجعلوا «أُمُّكَ» خبرها وأنشوا «كان»^(١) على معنى «مَنْ» فكأنه قال : «أَيُّ أُمْرَأَةٍ كَانَتْ أُمُّكَ» .

قال سيبويه :^(٢) «وإنما صُيِّرَ جاء بمنزلة»^(٣) كان في هذا الحرف ، لأنه بمنزلة المثل كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان في قولهم : «عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوسَا» . ولا تقول : عَسَيْتُ أَخَانَا . وكما^(٤) جعلوا «لَدُنْ» لها مع «غُدُوَّة» حالة ليست مع غيرها^(٥) ، مع غدوة منونة ، كقولهم : لَدُنْ غُدُوَّةٌ^(٦) ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء^(٧) في موضع على غير حاله في سائر الكلام . وسترى مثل ذلك إن شاء الله تعالى^(٨) .

(١) ي ح س ج : « كانت » .

(٢) بولاق ٢٤/١

(٣) ي ح س ج : « بمعنى » .

(٤) ي ح س ج : « كما » بلا واو .

(٥) عبارة : « لها مع غدوة حالة ليست مع غيرها » ليست في بولاق وهي موجودة في جميع النسخ ، وإن كانت قلقة في مكانها ويبدو أنها حاشية مضافة إلى صلب النص .

(٦) عبارة : « مع غدوة منونة ... غدوة » ليست في ي ح س ج .

(٧) ق : « الاسم » .

(٨) كلمة : تعالى ليست في ي س ج وبولاق وهارون .

قال أبو سعيد^(١) : أما^(٢) قوله : وإنما^(٣) صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف» يعني أنهم جعلوا له^(٤) اسماً وخبراً ، كما جعلوا لكان ، وقد بينا هذا . ومثل ذلك : «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا»^(٥) جعلوا الغوير اسم عَسَى ومرفوعاً به^(٦) ، وأبوْسَا خبر الغوير ، فجرت «عَسَى» مجرى «كان» في أن لها اسماً وخبراً في هذا المثل فقط . ولو قال قائل : «عَسَى زَيْدٌ أَخَاكَ» ، كما تقول : «كان زيد أخاك» لم يجز ، وإنما أراد^(٧) أن يريك أن «جاء» و«عَسَى» في الكلام في غير هذين المثليْن ليسا بمنزلة «كان» وصيراً في هذا الموضع^(٨) بمنزلة كان في العمل .

وقولهم : «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا» يقال إن «الزُّبَاء» الرومية هي التي قالت^(٩) لما أتاها «قَصِيرٌ» بصناديق فيها رجالٌ طالباً لثأر جَذِيْمَةِ الأبرش^(١٠) منها ، فأخذ في طريق الغار مُريداً للإيقاع بها ، ولم يكن الطريق الذي يسلكه إليها ذلك الطريق ، فلما أحسّت بذلك قالت : عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا .

(١) عبارة : «قال أبو سعيد» من ي ح س ج .

(٢) س : «أما» .

(٣) س ج : «وإنما» .

(٤) ح : «لها» .

(٥) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٣١٢/١ وفصل المقال ٣٣٥ وجمهرة الأمثال للعسكري ٥٠/٢ ونهاية الأرب ٤٠/٣

والمستقصى للزمخشري ١٦١/٢ وأمثال ابن رفاعه ٧٨ والمقتضب للمبرد ٧٠/٣

(٦) كلمة : «به» ليست في ق .

(٧) ي ح س ج : «يريد» .

(٨) ي ح س ج : «في هذين الموضعين» .

(٩) ي س ج : «قالت» .

(١٠) كلمة : «الأبرش» ساقطة من ي ح س ج .

وأبؤس جمع بأس فكأنها قالت : صار الغوير أبؤساً ، إلا أن عسى فيها معنى الشك والتوقع ، و صار لليقين فعسى هاهنا وإن أجريناها مجرى (صار) و (كان) ، فهي غير خارجة من معنى الشك ، فكأنها قالت : عسى الغوير أن يأتيني البأس من قبله ^(٢) .

والغوير تصغير الغار . وفي الناس من يقول : عسى الغوير أن يكون أبؤساً ، فينصب أبؤساً بكون . ولا وجه لهذا الإضمار كله .

ثم ذكر سيبويه : «لَدُنْ غُدُوَّةٌ» احتجاجاً بأن الشيء قد يكون على لفظ في موضع فلا يطرد ^(٣) القياس في غيره ، وذلك أن العرب تقول : لَدُنْ غُدُوَّةٌ ، فينصبون ، ولا يقولون : لَدُنْ عَشِيَّةٌ ، ولا لَدُنْ زَيْدٌ . وكذلك ^(٤) : عسى الغوير أبؤساً ، وما حاجتك ، ولا يقولون : عسى زيد أخانا ، ولا جاء زيد قائماً في معنى : صار زيد قائماً . وإنما تنصب

العرب ^(٥) غُدُوَّةً ، وإن كان القياس فيها الخفض على ضرب من التأويل والتشبيه ، وذلك أنهم يقولون : «لَدُنْ» فيحذفون النون ، و«لَدُنْ» فيثبتون النون ، فشبهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضارين ؛ لأنك تقول : هذه عشروزيد ، وضاربوزيد ، ثم تقول : هذه عشرون درهما ، وضاربون زيداً .

(١) ق : «فكأنها» .

(٢) عبارة : «فكأنها قالت ... من قبله» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) ي ح س ج : «ولا» .

(٤) ي ح س ج : «فكذلك» .

(٥) ي ح س ج : «نصبت» .

قال سيبويه ^(١) «ومن يقول من العرب : ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، كثير ، كما تقول : من كانت أُمُّكَ» .

يعنى أن ^(٢) من العرب من يجعل «حَاجَتُكَ» اسم «جَاءَتْ» ويجعل خبرها «ما» ، كما يجعل «من» خبر «كانت» ، ويجعل «أُمُّكَ» اسمها ، وما ^(٣) في موضع نصب ، كأنك قلت : أَيْة حاجة كَانَتْ حَاجَتُكَ ، وأَيْة امرأة كانت أُمُّكَ ، كما تقول : «قائمة كانت هند» ، ولا يجوز تأخير «ما» و «مَنْ» وإن كانتا منصوبتين في التقدير : لأنها استفهام ، والاستفهام لا يتأخر .

قال سيبويه ^(٤) «ولم يقولوا : ما جَاءَ حَاجَتَكَ» .

يعنى : لم يُسَمَّع هذا المثل إلا بالتأنيث ، وليس هو بمنزلة قولك : ^(٥) «من كان أُمُّكَ» ؛ لأن قوله : من كان أُمُّكَ ليس بمثل ، فلا ^(٦) يغير لفظه ، ولكن «من» مبتدأ وفي «كان» ضميرها ، وهو اسم كان و«أُمُّكَ» خبر كان ، وذكر «كان» على لفظ «من» .

(١) بولاق ٢٤/١

(٢) كلمة : «أن» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) ي ح س ج : «وهما» . وهى فى هامش ب عن نسخة .

(٤) بولاق ٢٤/١ وكلمة : «سيبويه» ساقطة من ي ح س ج .

(٥) كلمة : «قولك» ساقطة من ي ح س ج .

(٦) ي ح س ج : «ولا» .

قال سيبويه^(١): «فألزموه التاء^(٢) كما اتفقوا على^(٣): لَعَمْرُ اللَّهِ ، في اليمين» .

يعنى أن العرب اتفقوا على النطق^(٤) بهذا المثل على تأنيث «جَاءَتْ» ، كما اتفقوا على قولهم في اليمين : «لَعَمْرُ اللَّهِ» ، وذلك^(٥) أَنَّ الْعَمْرَ وَالْعَمْرَ مَعْنَاهَا^(٦) البقاء . وقولهم : لَعَمْرُ اللَّهِ : لِبَقَاءِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَالَ : لِبَقَاءِ اللَّهِ حَلْفِي ، ولم يقل أحد : لَعَمْرُ اللَّهِ ، وإن كان معناه معنى «الْعَمْر» في غير هذا الموضع . واختص^(٧) هذا الموضع بإحدى اللغتين ، كما اختص^(٨) «جاءت» بالتأنيث دون التذكير .

قال سيبويه^(٩) : «ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذا صارت تقع على مؤنث : قراءة بعض القراء : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ﴿وَتَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(١١)» .

(١) بولاق ٢٤/١ .

(٢) ي ح س ج : «فألزموا» .

(٣) ي س : «في» .

(٤) ي ح س ج : «في النطق» .

(٥) «وذلك» ساقطة من ح .

(٦) ي ح س ج : «معناه» .

(٧) ي ح س ج : «فاختصوا» .

(٨) ي ح س ج : «كما اختصوا» .

(٩) بولاق ٢٥/١ .

(١٠) سورة الأنعام ٢٣/٦ وهى قراءة أهل المدينة وأبي عمرو . انظر تفسير القرطبي ٤٠٣/٦ .

(١١) سورة يوسف ١٠/١٢ وهى قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة . انظر تفسير القرطبي ١٣٣/٩ .

يريد أن «تَكُنْ» مؤنث ، واسمها «أَنْ قَالُوا» وليس في «أَنْ قَالُوا» تأنيث لفظاً ، وإنما جُمِلَ^(١) تأنيثه على معنى «أَنْ قَالُوا» إذا تأولته تأويل مقالة ، كأنه قال : ثم^(٢) لم تكن فنتتهم إلا مقالتهم . وجمِلَ «تَلْتَقِطُهُ» على المعنى في التأنيث ؛ لأن لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكّر ، ولكن بعض السّيارة في المعنى سّيارة ألا ترى أنه يجوز أن تقول : تَلْتَقِطُهُ السّيارة ، وأنت تعنى البعض ، فهذا مثل : ما جاءت حاجتك ، حين أنت فعلها على المعنى . قال سيبويه^(٣) : «وربما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وإنما أنت بعضاً^(٤) ؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه^(٥) . لو قال : ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ لم يَحْسُنْ» . يعنى لم يَجُز .

قال أبو سعيد^(٦) : اعلم أن المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين^(٧) ؛ أحدهما : تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها^(٨) لو أسقطته هو . والآخر لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها .

(١) ي س ج : « جعل » .

(٢) كلمة : « ثم » ساقطة من س .

(٣) بولاق ٢٥/١

(٤) ي س ج : « البعض » .

(٥) ي ح س ج : « يؤنث » .

(٦) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٧) ي س ج : « على ضربين » .

(٨) ي س ج : « أضيف إليها » .

(٩) س : « لم » .

فأما^(١) ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث ، فقولك : «أَضَرَّتْ بِي مَرُّ السُّنَيْنِ» و«آذَنِي هُبُوبُ الرِّيحِ» و«ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ» ؛ وذلك أنك^(٣) لو أسقطت المذكر فقلت : «أَضَرَّتْ بِي السُّنُونُ» و«آذَنِي الرِّيحُ» و«ذَهَبَتْ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» وأنت تريد ذلك المعنى لجاز .

وأما ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث ، فقولك : «ذَهَبَ عَبْدُ أُمِّكَ» . ولو قلت : «ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ» لم يجز ؛ لأنك لو قلت «ذَهَبَتْ أُمُّكَ» لم يكن معناه معنى قولك : «ذَهَبَ عَبْدُ أُمِّكَ» ؛ كما كان معنى : «اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» كمعنى «اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ»^(٤) .

وهذا الباب الأول الذي أجزنا فيه تأنيث فعل المذكر المضاف إلى المؤنث ، الذي تصح العبارة عن معناه بلفظها ، فإن الاختيار^(٥) تذكير الفعل ، إذ كان^(٦) لمذكر في اللفظ ؛ فقولك : اجتمع أهل اليمامة و«ذهب بعض أصابعه» أجود من «اجتمعت» و«ذهبت» ، والتأنيث على الجواز .

(١) ح : «وأما» .

(٢) ي س ج : «معناه بلفظ المؤنث لو أسقطت» .

(٣) كلمة : «أنك» ساقطة من ح .

(٤) عبارة : «كمعنى اجتمع أهل اليمامة» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٥) ي س ج : «والاختيار» .

(٦) ي س : «إذا» .

ومثل تأنيث ما ذكرنا قول الأعشى :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(١)

ومثل ذلك قول جرير :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْآيَتَامَ فَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ^(٢)

فأنت «تَعَرَّقَتْنا» والفعل للبعض ، إذ كان يصح أن يقول : إذا السُّنُونُ تَعَرَّقَتْنا ، وهو يريد بَعْضُ السَّنِينَ .

وقال جرير أيضا :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ^(٣)

فأنت «تَوَاضَعَتْ» والفعل للسُّور ، لأنه لو قال : تَوَاضَعَتِ الْمَدِينَةُ لَصَحَ فِي^(٤) المعنى الذي أراده بذكر السور^(٥)

(١) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٢) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٤٥ والنقائض ٩٦٩/٢ وخزانة الأدب ١٦٦/٢ وسيبويه ٢٥/١ والشتنمى ٢٥/١ ومقاييس اللغة ١٨٣/٢ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٨/٢ وبجاز القرآن ١٩٧/١ واللسان (سور) ٥٢/٦ والمذكر والمؤنث للفراء ٣٧

(٤) كلمة : « في » ساقطة من ي س ج .

(٥) كلمة : « السور » ساقطة من ق .

وكان^(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى يقول : إن السُّورَ جَمْعُ سُورَةٍ^(٢) ، وهى كل ما علا ، وبها سُمِّيَ سور المدينة سُوراً ، فزعم أن تأنيث «تواضعت» : لأن السور مؤنث ؛ إذ كان جمعا ليس بينه وبين واحدة إلا طرح^(٣) الهاء ، كتحلة ونحل ، وإذا^(٤) كان الجمع كذلك جاز تأنيثه وتذكيره . وقال^(٥) الله تعالى : ﴿كَانَهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(٦)﴾ فذكر . وقال الله تعالى^(٧) : ﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ^(٨)﴾ فأنت .

فأما^(٩) قوله : «والجبالُ الخُشْعُ» فمن الناس من يرفع الجبال بالابتداء ، ويجعل الخشع الخبر^(١٠) ، كأنه قال : والجبال خُشْعٌ . ولم يرفعها بتواضعت ؛ لأنه إذا رفعها بتواضعت ذَهَبَ معنى المدح ، لأن الخُشْعَ هى المتضائلة ، فإذا^(١١) قال : تواضعت الجبال المتضائلة لموته لم يكن ذلك طريق المدح ، وإنما حكمه أن تقول^(١٢) : تواضعت الجبال الشوامخ .

(١) ي ح س ج : «أبو عبيدة» .

(٢) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٩٦/١ : «سور المدينة واحدتها سورة» .

(٣) كلمة : طرح ساقطة من ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : «إذا» .

(٥) ي ح س ج : «قال» بلاواو .

(٦) سورة القمر ٢٠/٥٤

(٧) عبارة : «الله تعالى» ليست في ي ح س ج . وفي ق : «وقال تعالى» .

(٨) سورة ق ١٠/٥٠

(٩) ي ح س ج : «وأما» .

(١٠) ي ح س ج : «خبراً» .

(١١) ي ح س ج : «وإذا» .

(١٢) ق ي ج : «يقول» .

وقال بعضهم : الجبال مرتفعةٌ بتواضعتُ والخُشَعُ نعتٌ لها ، ولم يرد أنها كانت خُشَعاً من قبل ، وإنما هي خُشَعٌ لموته فكأنه قال : تواضعتُ الجبال الخُشَعُ لموته ، كما قال رؤبة :
وَالسَّبُّ تَخْرِيقُ الْأَدِيمِ الْأَخْنِ^(١)
ولم يقل «الأمتن» فيكون أبلغ على ما ذكرنا ، ولكنه أراد الأخن بالسب^(٢) .

وقال ذو الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(٣)
فأنت والفعل للمر ؛ لأنه لو قال : تسفَهَتْ أعاليها الرياح ، لجاز .

وقال العجاج :

طَوَّلُ اللَّيَالِي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
أَخْذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي^(٤)

فأنت «أُسْرَعَتْ» ؛ لأنه لو قال : الليالي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ، لجاز .

(١) البيت في ديوانه ق ٧/٥٧ ص ١٦٠ واللسان (الحن) ٢٦٧/١٧

(٢) عبارة : «لم يقل الأمتن ... بالسب» ساقطة من ي س ج .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٧/٧٩ ص ٦١٦ وسيبويه ٢٥/١ : ٢٣/١ والشتنمري ٢٥/٨ والخزانة ١٦٩/٢ والمقاييس ٧٩/٣ والعين على الخزانة ٣٦٧/٣ واللسان (سفه) ٣٩٣/١٧ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٧/٢

(٤) البيتان في ملحق ديوانه ق ٣٢٢/٢٦ ص ٨٠ وبلا نسبة في المقتضب ١٩٩/٤ وخزانة الأدب ١٦٨/٢ وينسبان للأغلب العجلي في العين على الخزانة ٣٩٥/٣ والأول للعجاج في سيبويه ٢٦/١ وبجاز القرآن ٩٩/١ والشتنمري ٢٦/١

قال سيبويه^(١): «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مَنْ يُوْتِقُ^(٢): اجتمعت أهلُ
اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، والمعنى^(٣)، أهل اليمامة، فأنت
الفعل^(٤)» إذ جعله^(٥) في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ على ما كان يكون عليه^(٦) في سعة
الكلام.

يعنى ترك لفظ التانيث في قولك: اجتمعت أهل اليمامة على قوله^(٧): اجتمعت
اليمامة^(٨). وقال الفراء: لو كُنِيتَ عن المؤنث في هذا الباب لم يَجُزْ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْمَذْكَرِ الَّذِي
أُضِيفَ إِلَيْهِ^(٩)، لو قُلْتَ إِنَّ الرِّيحَ آذَنِي هُبُوبِهَا، لم يَجُزْ أَنْ تُؤْنِثَ «آذَنِي»^(١٠) إذا جعلت

(١) بولاق ٢٦/٨

(٢) ي س ج: «مَنْ يُوْتِقُ بِهِ». وفي بولاق: «وَسَمِعْنَا مَنْ يُوْتِقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ».

(٣) بولاق: «يعنى».

(٤) بولاق: «فَأَنْتَ الْفِعْلُ فِي الْفِظِ». وعبارة: «وَالْمَعْنَى أَهْلُ الْيَمَامَةِ فَأَنْتَ الْفِعْلُ» ليست في س ج.

(٥) ج س: «وَجَعَلَهُ».

(٦) ج س وبولاق: «فَتَرَكَ الْفِظَ يَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ».

(٧) ي ح س ج: «قَوْلِكَ».

(٨) ي ح س ج: «الْيَمَامَةُ لَمَّا قَدِمْنَا».

(٩) في المذكر والمؤنث للفراء ص ٣٩: «وَمَنْ اسْتَجَازَ. قَوْلُ الشَّاعِرِ: كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْفَنَاءِ مِنَ الدَّمِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ

يَقُولَ: شَرَقَتْ صَدْرُهَا، إِذَا كُنِيَ عَنْهَا، وَكَذَلِكَ فَا فَعَلَ بِكُلِّ مَا كُنِيَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْ اسْتِجَازَتِهِ إِذَا كُنُوا عَنْهُ؛

لَأَنَّ الْمَكْنَى لَا يَفْرَدُ مَا قَبْلَهُ فَيَتَوَهَّمُ بِالْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ سَقَطَ وَاعْتَمَدَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي ظَاهِرٌ».

(١٠) كلمة: «آذَنِي» ليست في ي ح س ج.

الفعل للهبوب . واحتج بأننا إذا قلنا : «آذنتى هبوبُ الرياح» فكأننا قلنا : «آذنتى الرياح» وجعلنا الهبوب لغواً وإذا قلنا : «آذنتى هبوبها» لم يصلح أن يُجعل الهبوب لغواً ؛ لأن الكناية لا تقوم بنفسها ، فتجعل^(١) الهبوب لغواً .

والصحيح عندنا جوازُه ، وذلك أن التانيث الذى ذكرناه ، إنما أجزناه ، لأنه تجوز العبارة عنه ، بلفظ المؤنث المضاف إليها^(٢) ، لا لأنه لغو ، وقد تجوز العبارة بلفظ المؤنث عن لفظ^(٣) المذكر ، وإن كان لفظها مكنياً ، ألا ترى أنا نقول : إنَّ الرِّيحَ آذنتى ، وإن أصابعى ذَهَبَتْ ، وأنا نريد^(٤) البعض والهبوب .

قال سيبويه :^(٥) «ومثله^(٦) يا طلحة أقبل ، لأن أكثر ما تدعو طلحة بالترخيم ، فتركَّ الحاء^(٧) على حالها ، ويأتيم تيم عدي^(٨) وسترى هذا فى موضعه إن شاء الله تعالى»^(٩) .

(١) س ج : « فيجعل » .

(٢) ي ح س ج : « إليه » .

(٣) ي ح س ج : « ذلك » .

(٤) ي ح س ج : « وأنا أريد » .

(٥) بولاق ٢٦/١

(٦) بولاق : « ومثله » فى هذا .

(٧) س ج : « فتركت » .

(٨) بولاق : « ويأتيم تيم عدى أقبل » .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست فى س ج . وفى بولاق : « وسترى هذا مبيناً فى موضعه إن شاء الله »

اعلم^(١) أن الاسم الذى فى آخره هاء التانيث ينادى بأربعة ألفاظ :
الضم^(٢) وإثبات الهاء ، كقولك : يا طلحةُ ، وبحذف الهاء وفتح الحاء ، كقولك : يا طَلَحُ ،
وهذا أكثر ما يُنادى ، ويا طَلَحُ بضم الحاء وحذف الهاء ويا طلحةُ بفتح الهاء وإثباتها . وهذا
اللفظ هو الذى^(٣) نفسره فى هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحق ترخيم فى اللفظ ،
وإنما^(٤) جاز فتحها ، لأن أكثر ما تنادى العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء ، فإذا
فعلوا ذلك ؛ ثم أدخلوا الهاء فتحوها على حسب ما تكون الحاء مفتوحة إبتاعاً لها ، فكان
فتحهم آخر هذا^(٥) المنادى كفتح يا طَلَحُ ، وجعل هذا شاهداً لقوله : « اجْتَمَعَتْ أَهْلُ
اليمامة » حين أجروه على التانيث الذى يكون فى قوله : اجتمعت اليمامة ولم يحفل بدخول
أهل .

(١) قبله فى ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٢) ي ح س ج : « بالضم » .

(٣) ي ح س ج : « وهذا هو الذى » .

(٤) ي ح س ج : « فإنما » .

(٥) كلمة : « هذا » ساقطة من ق ح .

(٦) عبارة : « حين أجروه على التانيث ... اليمامة » ساقطة من ي ح س ج بسبب انتقال النظر .

وأما قوله «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ» فإنما أراد : يا تَيْمَ عَدِيَّ ، وزاد «تَيْمَ» الثاني ، فأجراه على لفظ تَيْمَ الأول تأكيداً ، ولم يُبطل الإضافة ، كما قال : اجْتَمَعَت أهل اليمامة ، فلم يبطل التانيث بإدخال الأهل ، ويجوز أن يكون تقديره : يا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ ، فتحذف المضاف إليه الأول ،^(١) اكتفاء بالثاني كما تقول : هذا نِصْفُ وثُلُثُ درهمٍ تريد : هذا نصفُ درهمٍ وثُلُثُ درهمٍ .

وقال الفزدق :

يا من رأى عَارِضاً أُسْرِئِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

ويجوز^(٣) : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ، وهو أجود ، على^(٤) أن تجعل الأول نداءً مفرداً ، وتجعل الثاني نعتاً له .

قال سيبويه^(٥) : «فإن قلت : مَنْ ضَرَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ ، وهذه عبد زَيْنَب ، لم يَجْزَ ؛ لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها ، وأنت تريد الغلام»^(٦)

(١) كلمة : «الأول» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) البيت في ديوانه ص ٢١٥ وسيبويه ٩٢/١ والشتنمري ٩٢/١ والمقتضب ٢٢٩/٤ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : «عارضاً أرقّت له» . وفي المقتضب : «عارضاً أكفكفه» .

(٣) قبله في ي ح س ج : «يريد بين ذراعي الأسد وجهته» .

(٤) كلمة : «على» ساقطة من ي ح س ج .

(٥) بولاق ٢٦/١

(٦) بولاق : «تريد العبد» .

يريد : أنك لا تقول : « مررتُ بزَيْنَب » وأنت تريد غلامها . وقد أحكمنا هذا مفسراً .

قال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عُمَرُ^(١)

وقد فسرنا : يا تيم تيم عدي^(٢) .

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٥ ونقائض جرير والفرزدق ٤٨٨/١ ونوادر أبي زيد ١٣٩ وسيبويه ١/٢٦ : ٣١٤/١

والسنتمرى ١/٢٦ وخزانة الأدب ١/٣٥٩ : ٢/١١٦ : ٤/٢٧٣ والمقتضب ٤/٢٢٩

(٢) س ج : « وقد فسرنا تيم تيم عدي » .

مصادر التحقيق

- ١ - الإبل ، للأصمعي (في كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي) تحقيق هفنز - ليبزج ١٩٠٥ م .
- ٢ - الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٣ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الإصفهاني - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٤ - الإتياع والمزاوجة ، لابن فارس - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٥ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينوري - تحقيق جرونرت - ليدن ١٩٠٠ م .
- ٦ - الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ .
- ٧ - أساس البلاغة ، للزمخشري - القاهرة ١٩٢٢ م .
- ٨ - أسرار البلاغة ، للجرجاني - تحقيق ريتز - استانبول ١٩٥٤ م .
- ٩ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ .
- ١٠ - الاشتقاق ، لابن دريد الأزدي - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١١ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢ - الأصمعيات ، للأصمعي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣ - الأضداد ، لأبي حاتم السجستاني (في ثلاثة كتب في الأضداد) نشر أوجست هفنز - بيروت ١٩١٣ م .

- ١٤ - الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ م .
- ١٥ - الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٩٦٠ م .
- ١٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٤١ م .
- ١٧ - الأغاني ، لأبي الفرج الإصفهاني - بولاق ١٢٨٥ هـ .
- ١٨ - الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ١٩ - الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ، للبطلوسى ، نشر عبد الله البستاني - بيروت ١٩٠١ م .
- ٢٠ - ألف باء ، للبلوى - القاهرة ٢٢٨٧ هـ .
- ٢١ - الألفاظ الفارسية المعربة ، للسيد أدي شير - بيروت ١٩٠٨ م .
- ٢٢ - ألقاب الشعراء ، لمحمد بن حبيب - تحقيق عبد السلام هارون (في نوادر المخطوطات - المجموعة الثانية) - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٢٣ - أمالى الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٢٤ - الأمالى ، لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٢٥ - الأمالى ، لأبي على القالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٢٦ - الأمثال = كتاب الأمثال ، لزيد بن رفاعه - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ٢٧ - الأمثال ، لأبي عكرمة الضبى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دمشق ١٩٧٤ م .
- ٢٨ - الأمثال ، لأبي فيد مؤرج السدوسى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

- ٣٠ - الأنساب ، للسمعاني - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ وما بعدها .
- ٣١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٣٢ - البئر ، لابن الأعرابي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٣ - البديع في نقد الشعر ، لأسامة بن منقذ - تحقيق الدكتور أحمد بدوي والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٣٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ٣٥ - البيان والتبيين ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
- ٣٦ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٣٨ - تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م .
- ٣٩ - التذكير والتأنيث في اللغة ، مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٠ - تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير الطبري - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٣٧٤ هـ وما بعدها .
- ٤١ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٢ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لابن جني - تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين - بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الإصفهاني - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٧ م .

- ٤٤ — التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعل بن حمزة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٥ — تهذيب إصلاح المنطق ، للتبريزى - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ٤٦ — تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥ م .
- ٤٧ — تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٤٨ — التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى - استانبول ١٩٣٠ م .
- ٤٩ — الجمل ، للزجاجى - نشر العلامة ابن أبى شنب - باريس ١٩٥٧ م .
- ٥٠ — جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى - بولاق ١٣٠٨ هـ .
- ٥١ — جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٥٢ — جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدي - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .
- ٥٣ — الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٥٤ — الحماسة للبحترى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٥٥ — الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ٥٦ — حماسة الخالدين = الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ، للخالدين - تحقيق السيد محمد يوسف - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥٧ — الحور العين ، لنشوان بن سعيد الحميرى - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٥٨ — حياة الحينوان الكبرى ، للدميمى - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ٥٩ - الحيوان ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م .
- ٦٠ - خزائن الأدب ، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٦١ - الخصائص ، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٦٢ - درة الفواص في أوهام الخواص ، للحريري - مطبعة الجوائب باستانبول ١٢٩٩ هـ .
- ٦٣ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٦٤ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١ م .
- ٦٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٤ م .
- ٦٦ - ديوان الأعشى = الصبح المنير في شعر أبي بصير - تحقيق جابر - لندن ١٩٢٨ م .
- ٦٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٦٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت - تحقيق شولتهس - ليبزج ١٩١١ م .
- ٦٩ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠ م .
- ٧٠ - ديوان جرير بن عطية الخطفي - نشر محمد إسماعيل عبد الله الصاوي - القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ٧١ - ديوان جميل شعر الحب العذري - تحقيق حسين نصار - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ٧٢ - ديوان حسان بن ثابت - نشر عبد الرحمن البرقوقي - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٧٣ - ديوان الخطيئة ، تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٧٤ - ديوان خفاف بن ندبة السلمى - جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسى - بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٥ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنري هيس - كمبردج ١٩١٩ م .
- ٧٦ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليبزج ١٩٠٣ م .
- ٧٧ - ديوان الراعي = شعر الراعي النميري وأخباره - جمع ناصر الحاني - دمشق ١٩٦٤ م .

- ٧٨ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٧٩ - ديوان السموأل بن عادياء - نشر الأب لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩٠٩ م .
- ٨٠ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٨١ - ديوان طرفة بن العبد البكرى ، بشرح الشتمرى - نشر مكس سلفسون - باريس ١٩٠١ م .
- ٨٢ - ديوان طفيل الغنوى ، نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ٨٣ - ديوان عامر بن الطفيل - تحقيق لايلى - لندن ١٩١٣ م .
- ٨٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٥٨ م .
- ٨٥ - ديوان العجاج والزفيان - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣ م .
- ٨٦ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعبيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ٨٧ - ديوان علقمة بن عبدة ، فى العقد الثمين - تحقيق أهلورت - لندن ١٨٧٠ م .
- ٨٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى - بشرح محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٨٩ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٩٠ - ديوان القطامى - تحقيق بارت - ليدن ١٩٠٢ م .
- ٩١ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٩٢ - ديوان كثير عزة - تحقيق هنرى بيرس - الجزائر/باريس ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ٩٣ - ديوان كعب بن مالك الأنصارى - تحقيق سامى مكى العافى - بغداد ١٩٦٦ م .
- ٩٤ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٩٥ - ديوان المتلمس - نشر فوللرز - ليبزج ١٩٠٣ م .
- ٩٦ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة (بلاتاريخ) .
- ٩٧ - ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي - نشر كرنكو - ليدن ١٩٢٠ م .

- ٩٨ - ديوان ابن مقبل - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٢ م .
- ٩٩ - ديوان النابغة الجعدي - تحقيق مارية نللينو - روما ١٩٥٣ م .
- ١٠٠ - ديوان النابغة الذبياني - صنعة ابن السكيت - تحقيق الدكتور شكرى فيصل - بيروت ١٩٦٨ م .
- ١٠١ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠٢ - ذيل الأمالى ، للقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٠٤ - سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٠٥ - شرح أدب الكاتب ، للجوالقى - نشر مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٠٦ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ)
- ١٠٧ - شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، على التوضيح لألفية ابن مالك فى النحو ، لابن هشام المصرى - القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١٠٨ - شرح حماسة أبى تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م .
- ١٠٩ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى - مع شرح شواهد ، لعبد القبادر البغدادى - تحقيق محمد الزفراف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١١٠ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١١ - شرح الشواهد ، للشنتمرى - على هامش كتاب سيبويه - بولاق ١٣١٦ هـ .

- ١١٢ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٣ - شرح ما يقع فيه التصحيف ، لأبي أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٤ - شرح المضمون به على غير أهله ، لعبيد الله بن عبد الكافي - نشر إسحاق بنيامين - القاهرة ١٩١٣ م .
- ١١٥ - شرح ابن يعيش للمفصل - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ١١٦ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١١٧ - شعراء النصرانية - جمع لويس شيخو - بيروت ١٨٩٠ م .
- ١١٨ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجي - القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١١٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢٠ - صحاح الجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢١ - صحيح البخاري - القاهرة ١٩٣٢ م .
- ١٢٢ - الصنائع ، لأبي هلال العسكري - تحقيق على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٢٣ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٢٤ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٢٥ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧ م .

- ١٢٦ - العبر في خبر من غبر ، للذهبي - تحقيق صلاح الدين المنجد وآخرين - الكويت ١٩٦٠ م .
- ١٢٧ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ م .
- ١٢٨ - العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ١٢٩ - العيني = شرح الشواهد الكبرى - على هامش خزانة الأدب للبغدادى - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٣٠ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ١٣١ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى - تحقيق برجستراسر وبرتسل - القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ١٣٢ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - تحقيق عبد العليم الطحاوى - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٣٣ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكرى - تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس - الخرطوم ١٩٥٨ م .
- ١٣٤ - فقه اللغة وسر العربية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ١٣٥ - القلب والابدال ، لابن السكيت (ضمن كتاب الكنز اللغوى في اللسن العربى) - تحقيق هفنز - بيروت ١٩٠٣ م .
- ١٣٦ - قواعد الشعر ، لأبى العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٣٧ - القوافى للتونخى = كتاب القوافى ، للقاضى أبى يعلى عبد الباقي بن المحسن التونخى - تحقيق عمر الأسعد ومحيى الدين رمضان - بيروت ١٩٧٠ م .
- ١٣٨ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣٩ - الكتاب ، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ١٤٠ - الكتاب ، لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ وما بعدها .

- ١٤١ - لحن العامة والتطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٤٢ - لحن العوام ، لأبي بكر الزبيدي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٤٣ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ .
- ١٤٤ - المؤلف والمختلف ، للآمدى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٤٥ - المأثور عن أبي العميثل وهو كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه - تحقيق كرنكو - بيروت ١٩٢٥ م .
- ١٤٦ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرّاز - مخطوط بدار الكتب المصرية ٥١٥٧ أدب .
- ١٤٧ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ١٤٨ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٤٩ - مجالس العلماء ، للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٥٠ - مجمع الأمثال ، للميداني - القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ١٥١ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدي ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ١٥٢ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسي - تحقيق السقا ونصار وفراج وبنيت الشاطيء - القاهرة ١٩٥٨ وما بعدها .
- ١٥٣ - مختارات ابن الشجري = ديوان مختارات شعراء العرب - اختيار ابن الشجري - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ١٥٤ - مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر برجشتراسر - القاهرة ١٩٣٤ م .
- ١٥٥ - مختلف القبائل ومؤلفها ، لابن حبيب - نشر إحسان إلهي رانا - لاهور ١٩٦٤ م .
- ١٥٦ - المخصص في اللغة ، لابن سيده الأندلسي - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .

- ١٥٧ - المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب ١٣٤٥ هـ .
- ١٥٨ - المذكر والمؤنث ، لأبي العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الهادي - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٥٩ - مروج الذهب ومعادن الجوهر ، للمسعودي - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٦٠ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٦١ - المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ١٦٢ - معاني القرآن ، للفراء - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٥ م . وما بعدها .
- ١٦٣ - المعاني الكبير ، لابن قتيبة الدينوري - حيدر آباد بالهند ١٩٤٩ م .
- ١٦٤ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموي - تحقيق أحمد فريد رفاعي - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٦٥ - معجم البلدان ، لياقوت الحموي - تحقيق قستفولد - ليبزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠ م .
- ١٦٦ - معجم الشعراء ، للمرزباني - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦٧ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ، لأبي عبيد البكري - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ١٦٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٤٥ م .
- ١٦٩ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٣٦١ هـ .
- ١٧٠ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة (بلا تاريخ) .

- ١٧١ - المفضليات ، بشرح أبي محمد القاسم بن بشار الأنباري - تحقيق لایل - بيروت ١٩٢٠ م .
- ١٧٢ - مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
- ١٧٣ - المقتضب ، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م .
- ١٧٤ - مقدماتان في علوم القرآن - نشر المستشرق آرثر جفري - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٥ - المقصور والممدود لابن الأنباري = كتاب حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور عطية عامر - أوبسالا ١٩٦٦ م .
- ١٧٦ - المقصور والممدود ، لابن ولاد - تحقيق برونله - لندن/ليدن ١٩٠٠ م .
- ١٧٧ - المنصف ، لابن جني - شرح التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٨ - المنقوص والممدود ، للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٧٩ - من سمي عمرا من الشعراء - ملحق بكتاب المكاثره للطيالسى - نشر جابر - قينا ١٩٢٧ م .
- ١٨٠ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى ، للآمدى - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٨١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق على محمد البجاوى - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٨٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٨٣ - النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق بيقان - ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م .

- ١٨٤ - نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين النويرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٥٥ م .
- ١٨٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .
- ١٨٦ - النوادر في اللغة ، لأبى زيد الأنصارى - نشر سعيد الشرتونى - بيروت ١٨٩٤ م .
- ١٨٧ - نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى - اختصار الحافظ اليعمورى - تحقيق رودلف زهايم - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- ١٨٨ - الوحشيات (أو الحماسة الصغرى) ، لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ومحمود شاكر - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٩ - الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى - تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ م .

فهرس الموضوعات

ص

٣	مقدمة المحقق
٧	الأفعال الخمسة
٥٩	باب المسند والمسند إليه
٦٩	باب اللفظ للمعاني
٧٥	باب ما يكون في اللفظ من الأعراض
٨٩	باب ما يكون من الاستقامة من الكلام والإحالة
٩٥	باب ما يحتمل الشعر
١٣٣	باب الحذف
١٧٩	باب البدل
٢١٢	باب التقديم والتأخير
٢٣٢	باب تغيير الأعراب عن وجهه
٢٤١	باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث
٢٥٧	باب الفاعل
٣٦٤	باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول
٣٧١	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعول
٣٠١	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين
	باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣١٥	على أحد المفعولين
٣٣٤	باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول
	باب المفعول الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣٤١	على أحدهما دون الآخر

مكتبة
الشيخ
محمد
البربر

باب ما يعمل فيه الفعل فيتصب وهو حال وقع فيه	
الفعل وليس بمفعول	٣٤٥
باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم	
الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد	٣٥٣
مصادر التحقق	٤٠٤